مجلة "الاقتصاد والتنمية"

العدد السادس / جوان 2016

مجلة دورية علمية محكّمة تصدر عن مخبر التنمية المحلية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة يحي فارس بالمدية

الرئيس الشرفـــــــــي:

أ.د أحمد زغدار

رئيس جامعة يحي فارس بالمدية

مدير المخبـــــــــــــر:

د.علي سماي

مديـــــــر المجلـــــة:

أ.د.عبد الوهاب رميدي

رئيـــــس التحريـــــــر:

أ.د.سليمان بوفاسة

اللجنـــــــــة العلميـــــــــــة

- أ.د مكيد علي.....جامعة المدية
- أ.د باشي أحمد. ..... جامعة الجزائر
- أ.د قدي عبد الحميد. ..... جامعة الجزائر
- أ.د خالفي علي. ..... جامعة الجزائر
- أ.د صالح تومي..... جامعة الجزائر
- أ.د عطيل أحمد .....(المدرسة العليا للتجارة- فرنسا .Rennes).
- أ.د صوالحي يونس..... (الجامعة العالمية الإسلامية - ماليزيا).
- أ.د رابح زبيري..... جامعة الجزائر
- أ.د. حميدوش علي..... جامعة المدية
- أ. د. رميدي عبد الوهاب..... جامعة المدية
- أ.د .بوشنافة الصادق. .....جامعة المدية
- أ.د مسعود دراوسي.....جامعة البليدة
- أ.د رزيق كمال.....جامعة البليدة
- أ.د يرقي حسين..... جامعة المدية
- أ.د اوسرير منور.....جامعة بومرداس
- أ.د فرحي محمد.....جامعة الاغواط
- أ.د محمد دويدار.....(جامعة الاسكندرية).
- أ.د أحمد يوسف أحمد .....(المعهد العربي للدراسات والبحوث) جامعة القاهرة
- أ.د راتول محمد. .....جامعة الشلف
- أ.د معراج هواري. .....جامعة غرداية
- أ.د بختي براهيم. .....جامعة ورقلة
- أ.د خرباشي حميد. .....جامعة بجاية
- أ.د رشيد بوكساني.....جامعة البويرة
- أ.د. سليمان بوفاسة. ..... جامعة المدية
- أ.د. بوشنافة الصادق.....جامعة المدية
- د بوعلام معوشي. .....المركز الجامعي تيبازة
- أ.د. سعداوي موسى. ..... جامعة المدية
- أ.د خليل عبد القادر. ..... جامعة المدية
- د. سماي علي. ..... جامعة المدية
- د. تهتان موراد. ..... جامعة المدية
- د. غريبي احمد. ..... جامعة المدية
- د. مزيود ابراهيم. ..... جامعة المدية
- د. حميدي يوسف. ..... جامعة المدية
- د. علوطي لمين. ..... جامعة المدية
- د. شبوطي حكيم . ..... جامعة المدية
- د.نبيل حمادي..... جامعة المدية
- د. عمر علي عبدالصمد ..... جامعة المدية
- د.شعبان فرج.....جامعة البويرة
- د.قاشي خالد.....جامعة البليدة 02

قواعد النشر بالمجلة

تهتم مجلة (الاقتصاد والتنمية) بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية :

- **لغة النشر :**

تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية

- **شروط النشر :**

يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

1- أن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

2- أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

- **قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :**

1- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

2- تكتب المادة العلمية وفق برنامجMicrosoft word وبخط traditional arabic مقياس 16، أما المقدمة بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخطtimes new roman مقياس 14.

3- لا يتعدى عدد صفحات المقال 25 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحةبما فيها الهوامش والمراجع.

4- تكون الصفحات من نوع A4 مع الهوامش التالية :2 سم على كل الجهات الأربع.

5- ضرورة وجود التهميش والمراجع ، ويشار إليها في نهاية البحث.

6- يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه تتضمن رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، الجامعة، الكلية، الرتبة العلمية.

- **التحكيم :**

1- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

2- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

- **البريد الالكتروني:**

ترسل المداخلات على عنوان البريد الالكتروني التالي: **ldd.revue@univ-medea.dz**

labo_revu@yahoo.fr

الفهـــرس

01- واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر
د.مهديد فاطمة الزهراء / د. حاجي فطيمة.....05
02- علاقة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980-2013
أ. بوجرادة سهيلة.....23
03- أهمية التدريب في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي
د / خالد قاشـي /رمزي بودرجة.....38
04- أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)-
أ.كمال باصور 51
05 – أثر البيئة الداخلية على الأداء الاستراتيجي: دراسة على شركات الصناعة الاستخراجية الأردنية.
أ.د / معين أمين السيد / أ.يوسف كمال عايد زياديين 78
06- إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية –
أ.طالم علي / أ.د. فيلالي بومدين.....94
07-.فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر
ط.د –معمري ليلى / ط.د-سعدون عائشة 114
08 - قياس مستوى تطبيق الحوكمة في عيّنة من المؤسّسات الجزائريّة
أ/ داود خيرة.....131
09- حماية المستهلك الجزائري من منظور الضبط التشريعي لاستخدام عوامل الإنتاج المستدام
أ- بوشاك نجيبة / أ- نور الدين عبدالرزاق.....152
10-الرضا الوظيفي وأثره على تحسين وتطوير أداء العاملين بالمصارف الجزائرية
ط .د. مولاي مصطفى سارة 173
11 – المحاصيل المعدّلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية
أ-بوزلحة سامية.....197
12- تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010)
أ. موساوي وردة.....218

واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر

د.مهديد فاطمة الزهراء *

د. حاجي فطيمة **

الملخص:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدته وظهور انعكاساته السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2004/2000** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2009/2005**، وبعده البرنامج الخماسي **2014/2010** من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر، ولقد ساهمت هذه البرامج في التقليل من هذه الظاهرة لكن لم تقضى عليها كليا نظرا لوجود مجموعة من التحديات التي ما تزال تواجه مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي، الفقر النقدي، الفقر البشري، برامج مكافحة الفقر.

Abstract

Poverty remains one of the biggest challenges facing the world today, Algeria did not pay much attention to the fight against poverty at the beginning of economic reforms , but with the escalation of poverty and the emergence of their negative impact on society , has become a concern to fight poverty is constantly growing , so she set of reforms since 1990, With the advent of the third millennium adopted Algeria program to support the economic recovery 2004/2000 , which was followed by supplementary program to support the growth of 2009/2005 , and after the five-year program 2010/2014 in order to support economic growth and development , thereby reducing the problem of poverty , and have contributed to these programs in reducing this phenomenon but did not eliminate it entirely

* د/ مهديد فاطمة الزهراء، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

** د/ حاجي فطيمة، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

مقدمة:

تُعَد قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغيُّر مفهوم الفقر من جهة ثانية، من انخفاض الدخل والاستهلاك، وضعف الانجاز في مجالات التعليم والصحة، والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، إلى مفهوم أوسع من ذلك ليشمل عدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف، مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي. وذلك من خلال العمل على خلق الظروف المناسبة لتفعيل دور الفقراء في دائرة الإنتاج من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تُعزِّز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعم التلاحم الاجتماعي وهو ما يطلق عليه الكثيرون اسم تمكين الفقراء.

وبالنسبة للجزائر فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند مرحلة التحول، احيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 29% سنة 2000، بعدما قدرت سنة 1988 بـ 6.2 %. ووصلت نسبة الفقر إلى 12.1 % سنة 2000 مقابل 8.1 % سنة 1988.

ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2000 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، وبعده البرنامج الخماسي 2014/2010 من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر. مما فتح المجال للتساؤل عن واقع الفقر في الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية، وما مدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، بالاعتماد على بناء نموذج قياسي للتنبؤ بهذه الظاهرة، من اجل تحديد أهم العوامل التي تؤثّر على الفقر، والتدخل لتخفيف حدته. لهذا الغرض نتناول النقاط التالية:

أولا: تشخيص الفقر في الجزائر.

ثانيا: برامج مكافحة الفقر الريفي في الجزائر

ثالثا: تطور الفقر في الريف الجزائري.

ثالثا: تحديات ومتطلبات جهود مكافحة الفقر في الجزائر.

أولا: تشخيص الفقر في الجزائر:

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات **الوطنية فيما بينها، نتيجة** لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات.

1. تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر "كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا" [1].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا*، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

إلا أن التعريف الشامل للفقر يعتمد على تعريف البنك الدولي وعلى تعريف **PNUD الذي** يعتمد على الفقر النقدي(الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن **PNUD** لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار..الخ) [2].

2 .أسباب الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالآتي:

- **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9 %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70 %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ 14.52 %، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76 %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41 % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة [3].

– التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 17%.

- **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995 ، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر .[4]

– الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات: عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

– الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنًا نسبيًا بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 سنة 2009، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم [5].

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام [6].

3. خصائص الفقر في الجزائر:

لتحديد الأرقام حول خصائص الفقر في الجزائر اعتمدنا على دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، الذي قام بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي والفقر سنة 2005، بالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2005.

حدد التقرير عددا من الاتجاهات والخصائص الأخرى المتعلقة بالتغييرات في نطاق وتوزيع الفقر في الجزائر سنة 2005، لخصتها كالآتي [7]:

أ– ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22.7% في المدن مقابل 22.3% في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 9.4% مقابل 9.2% في المنطقة الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ب– يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو [8].

في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداءً من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدى إلى تخفيض نسبة الفقر.

ج – فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر بـ117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين بـ 443272.73 دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر بـ 268059.74 دج في المناطق الحضرية مقابل 213561.22 دج في الريف.

د– تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6%، ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45%، بعدها

نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته نسبة 13.68%، الخضر الجافة 13.60%، اللحوم بنسبة 10.12%، بينما تمثل الفواكه 6.44% والخضر الطازجة نسبة 5.1%.

هـ – وفيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة والتوظيف نجد أن مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تعدت إلى أولئك العاملين بأجر في القطاع العام المنظم، بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم، والحرفيين، والعمال الموسميين.

كما يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، وقد وجد التقرير أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الأولى والثانية " بدون تعليم" وتعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى، وخاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا".

و – ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط [9].

ز– ومن حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه والأنهار [10].

ي– في حين بدت أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في الجزائر، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى بـ 32.7% ، وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7% [11].

ثانيا: برامج مكافحة الفقر في الريف الجزائري

إلى غاية بداية التسعينات كان تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، النقل، السكن،..الخ)، وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر، تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها في التالي:

1. الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي:

أُنشئ هذا الصندوق سنة 1993 وهو يشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات، والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق:

- تنمية المناطق الريفية المعزولة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية.
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة.

2. المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة:

ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى:

-تركز أكثر من 34.7% من الفقراء في الريف الجزائري للفترة 2000-2006 [12]، حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقر أكثر حدة.

- شكل سكان الريف 59 % من سكان الجزائر سنة 2012 بمجموع 21.83 مليون نسمة [13] ، مقارنة بـ 12.2 مليون نسمة عام 1998.

-تتميز دخول الأسر الريفية بأنها منخفضة مقارنة بالمدن، حيث قدر مستوى الدخل في المناطق الريفية بـ 213561.22 دج مقابل 268059.74 دج في المناطق الحضرية [14]، وذلك راجع لأن الفلاحة تعتبر المصدر الأساسي لها [15]، بينما تساهم في الصناعة بنسبة 8.8% و12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لقد شكل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية آلية هامة للقضاء على الفقر، حيث يهدف المخطط إلى تحقيق الآتي [16]:

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية، وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية، وذلك قصد تقليص تدفقات الهجرة وقلب اتجاهها.
- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تدعيم حصول سكان الريف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز ، السكن الريفي).
- دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من الاستفادة في أقصر الآجال من عمله، تعود عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة، كما تم سنة 2004 إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة (2005-2015)، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على" مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش"، من خلال المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت، والاختلالات من خلال ترقية الفلاحة، وجعلها قائمة على المؤسسة، ومسؤولة بيئيا، ناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية (حوالي 400000 مستثمرة)، تتوفر على أكثر من 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد.

عموما نجد أن الإستراتيجية الجديدة 2005-2015 تهدف إلى تحقيق ما يلي [17]:

✓ تحسين معيشة سكان الأرياف، خلق مداخيل متنوعة لسكان الأرياف من خلال ممارسة نشاطات أخرى غير الفلاحة مثل (الصناعة، السياحة، الخدمات).

✓ تهيئة وتطوير الأقاليم الريفية وحماية البيئة، كما تستدعي هذه الإستراتيجية مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين..إلخ).

✓ مساعدة الفلاحين الفقراء من خلال تقديم مساعدات تقنية، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي انضمت إليها الجزائر.

الشكل 1: هيكل سياسة التجديد الريفي والأهداف La PRR

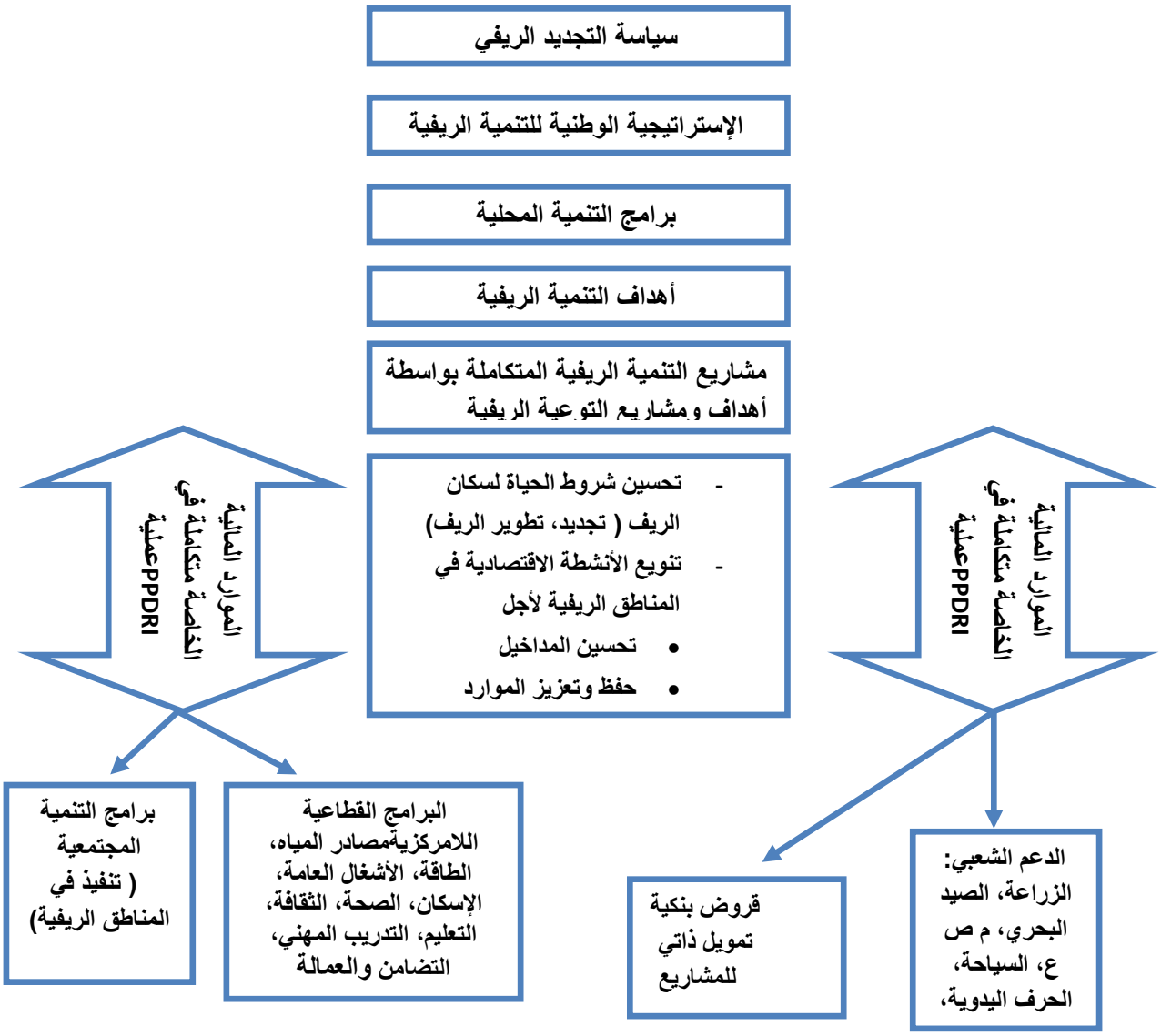

Source: Berkane Youcef, Moussaoui Abdenour: « La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation », Revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université de Msila, N°8, 2012, P10.

أ- أدوات الإستراتيجية الجديدة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

نجد أن المشاريع الجوارية للتنمية ساهمت هي الأخرى في تنمية المناطق الريفية من خلال مجموعة من المبادئ أهمها [18]:

- معالجة الإشكالية المحلية (مكافحة التصحر، حماية الموارد الطبيعية والحيوانية والنباتية. والمناظر الطبيعية، ترقية التراث، الحفاظ على العادات والتقاليد، والتنظيم الاجتماعي، الهندسة المعمارية).
- تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة، حيث أنه في نهاية 2005 تم تمويل 1146 مشروع جواري للتنمية الريفية، وقد تم الشروع فعليا في 600 مشروع منهم وذلك لفائدة 67568 أسرة معنية، إضافة إلى أنه سيتم برمجة 9200 مشروع جواري آخر، والذي سيمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما يقارب 6 ملايين شخص.

وبالتركيز على الأسس الثلاثة المتمثلة في التجديد الفلاحي والريفي، وبرنامج تعزيز الإمكانيات البشرية والمساعدة التقنية، فإن السياسة الحالية المتمثلة في التجديد الفلاحي، والريفي قد استفادت من إطار تحفيزي مدعم بميزانية تبلغ 1000 مليار دج، تمتد على خمس سنوات (2009-2014)، وقد تم تخصيص هذا الغلاف المالي إلى تحديث الإدارة، دعم الإنتاج، دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك مثل الخبز والحليب[19].

كما باشرت الحكومة بإجراء تراتيب جديدة خاصة بقطاع الفلاحة تمثلت فيما يلي[20]:

- استحداث قرض بدون فوائد" الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.
- دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء، بنسبة من 25% إلى 45% فضلا عن القروض الإيجارية.
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب، التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS، مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (4500 دج للقنطار من القمح الصلب، و**3500** دج للقنطار من القمح اللين، 2500 دج للقنطار من الشعير)، رفع أسعار البقول التي تدفع ثمنها هذه التعاونيات (العدس**2600** دج، الحمص 3000 دج للقنطار).
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الايجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر، من الرسم على القيمة المضافة.

ب- البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014:

خصص لهذا البرنامج مبلغ 55.9 مليار دج وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000 ويهدف هذا البرنامج إلى:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على **3** صناديق فلاحية هي:

- ✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 53.4 مليار دج.
- ✓ الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية 0.2 مليار دج.
- ✓ صندوق ضمان المخاطر الفلاحية 2.28 مليار دج.

كما نجد أن هناك برنامجا ثانيا (2005-2009) مكملا للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، حيث تم تخصيص قيمة 300 مليار دج لدعم برنامج التجديد الريفي للفترة 2007-2013، والذي يهدف إلى [21]:

- تحسين قدرات الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية.
- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، مع العمل على حماية السهوب وتنميتها.
- محاربة التصحر، وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها [22].
- جعل الريف منطقة جذابة تندمج اندماجا كاملا في السياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1: التأثيرات المرتقبة لمشروع التوعية الريفية المتكاملة PPDRI

البيان	البلديات	الأسر	عدد السكان	المساحة المعالجة	العمل
تطوير الريف	727	258915	1559807	-	
توزيع الأنشطة الاقتصادية	656	300199	18187.57	-	1210000
حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية	835	423973	24880441	8192600	
حماية وتعزيز التراث الريفي	312	131333	821054	-	
المجموع	-	1114420	6687359	8192600	1210000

Source: Yousef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op.Cit, P10.

سيستفيد من مشروع التوعية الريفية المتكامل PPDRI أكثر من 1114420 أسرة، وسيعالج 8192600 هكتار من الأراضي، كما سيوفر1210000 منصب عمل، وتتوقع مديرية المياه والغابات أن يوفر أكثر من 12148 مشروع بحلول عام 2014، مما سيعود بالنفع على 6687359 ساكن في المناطق الريفية، ولمعالجة الهجرة الريفية قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات لتشجيع وتسيير الاستثمار في هذه المناطق من خلال: إنشاء 500000 مسكن وخلق 1.2 مليون منصب عمل، والتي ستساعد على استقرار حوالي 2.5 مليون شخص إلى غاية نهاية 2009، كما قدمت أكثر من 2036 مشروعا، ونفذ فقط 1336 مشروع بنسبة 68%[23] .

ثالثا: تطور الفقر الريفي في الجزائر

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التى تم ذكرها لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب ، من بينها برنامج إعادة الهيكلة بدعم من صندوق النقد الدولي، غير أن هذا البرنامج ترك آثارا على القطاع الاقتصادي والاجتماعي، تبدو غير[24] مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج.

حيث أنه في ظل الوضع المتأزم الذى عرفته الجزائر في بداية التسعينيات، ومع الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من 50 ٪، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية[25].

نتيجة هذه الظروف وصل معدل الفقر في هذه المرحلة إلى أكثر من 28% سنة1997 **[26]**، ووصل المعدل إلى 20 % سنة 1998 **[27]** . والجدول التالي يوضح نسبة الفقر في منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات.

الجدول 2: تقديرات نسبة الفقر في الجزائر في كل من الريف والحضر خلال سنوات:" 1988، 1995، 2000".

البيان	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عتبة الفقر"دج" بالنسبة للفرد	2.771	2.809	2.791	14.706	14.946	14.827	19.794	19.692	19.751
معدل الفقر SPG	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
SAمعدل الفقر	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
PGتوزيع الفقر	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
SAفجوة الفقر	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
SPGفجوة الفقر	0.3	1.1	0.7	1	2.5	1.7	2.16	2.85	2.5
SAشدة الفقر	0.1	0.3	0.2	0.1	0.4	0.3	0.12	0.14	0.13
SPGشدة الفقر	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76
أعداد الفقراء SPG(10^3)×	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source: Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, Op.Cit.

باستخدام خط الفقر الغذائي "SA " نجد أن معدل الفقر المدقع بلغ عام 1988 نسبة 3.6% ، وباستخدام خط الفقر الأدني خط الفقر العام "SPG" يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي 8.1 % بمجموع 1885000 فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة.

لكن هذه النسب ارتفعت بشكل كبير سنة 1995 لتصل إلى 5.7 % بالنسبة للفقر المدقع، وإلى14.1% بالنسبة إلى خط الفقر العام بمجموع 3986000 فقير، وذلك راجع لأن سنة 1995 هي سنة بداية تطبيق

سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

وفي سنة 2000 انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى 3.1 % ، ووصلت نسبة خط الفقر العام 12.1% بمجموع 3719000 فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر.

كما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ 35%، وذلك راجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن[28].

أما بالنسبة لفجوة الفقر وباستخدام خط الفقر الغذائي نجد أن فجوة الفقر اتسعت من 0.4 إلى 0.7 مابين عامي 1995 و 1988 لتنخفض من جديد إلى 0.5 عام 2000، وباستخدام خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.7 إلى 1.7 وإلى 2.5 مابين 1988-2000.

وبالنسبة لشدة الفقر فإنه عند استخدام خط الفقر الغذائي نجد أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا خلال الفترة 1995 إلى 1988 من 0.2 إلى 0.1 على التوالي، لتنخفض من جديد إلى 0.13 سنة 2000 وباستخدام خط الفقر العام فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات 1988 و1995 و2000 بـ 0.76- 0.3 -0.7 على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة خلال هذه الفترة.

1. تطور الفقر الريفي بعد 2000:

ا- تطور الفقر النقدي:

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

الشكل2: **تطور معدلات الفقر الريفي في الجزائر للفترة 2001-2005**

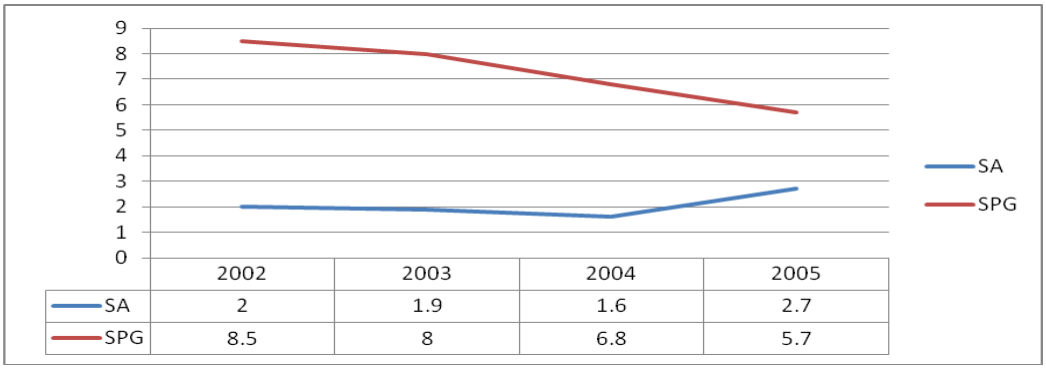

	2002	2003	2004	2005
SA	2	1.9	1.6	2.7
SPG	8.5	8	6.8	5.7

Source: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام **SPG** انخفاضا خلال من 8.5 % سنة **2002** إلى 5.7% سنة 2005، وباستخدام خط الفقر الغذائي **SA** نجد أن خط الفقر المدقع انخفض من 2.0 % سنة 2002 إلى 2.7 % عام 2005 وذلك راجع إلى:

- استمرار ارتفاع أسعار البترول، وإلى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للفترة (2001-2005)، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.

- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي 38.8% من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر.

ب- تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH):

لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية [29]، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة، بمعدل تنمية بشرية 0.554[30]، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.70[31]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة **45** و**11** على الترتيب" [32]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 3: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2005

السنوات	1995	1999	1998	2000	2004
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35		22.98	18.50
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	8.58	7.84	6.39
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة **15** سنة فما فوق	-	33.40	-	32.80	20.00
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	14.50	16.93	1.10	5.50
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من **5** سنوات	13.00	-		6.00	3.50

المصدر: تقارير مختلفة من CNES(1995-1999-2000-2004-2005).

انخفض مؤشر الفقر البشري من 25.23% سنة 1995 إلى 16.60% سنة 2005 ، ذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

1. انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 12.13% سنة 1995 إلى 6.39% سنة 2005، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج

الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.

2. انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 33.40% سنة 1999 إلى 23.70% سنة 2005، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
3. انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من 22.00% سنة 1995 إلى 5.00% سنة 2005، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من 78.2% من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب[33]، كما أن 71.2% من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.

2.تطور الفقر الريفي بعد 2005

إن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الريف الجزائري، سنة 2001 وتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل3: **معدلات الفقر الريفي في الجزائر للفترة 2005-2012**

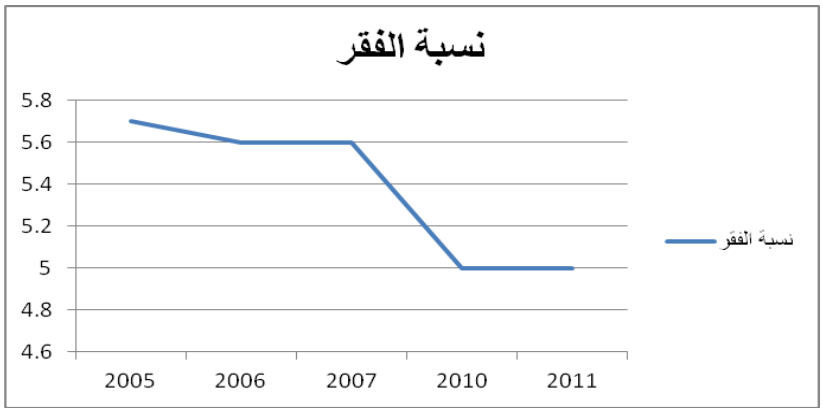

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2008 .

- البيانات من 2010-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقييمية لرئيس الجمهورية مع وزير التضامن.

كما أن معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت انخفاضا من 16.60% سنة 2005 إلى 13.69 %سنة 2011، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 4: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
لوفاة قبل سن الأربعين \النسبة المئوية لاحتمال	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

المصدر: - تقرير CNES، 2008.

-نتائج 2011.2010.2009 تم حسابها من طرف الباحث بناء على معطيات البنك الدولي لسنوات 2011.2010.2009.

ثالثا: تحديات ومتطلبات نجاح جهود مكافحة الفقر في الجزائر :

أ–عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر:

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفقر، أو بالعكس ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والأحداث [34]، وهذا ما افتقده صانع القرار السياسي في الجزائر بداية من مرحلة السبعينيات التي لم تستحدث لنفسها رؤية واضحة المعالم، وكانت النقيض لما قبلها ولم تدرك الوقائع التي تكون نتيجة لما سبق وسببا لما سيأتي، لقد حاولت هذه المرحلة استحداث لنفسها أسسا للقضاء على ظاهرة الفقر، من غير الاكتراث بما سبقها من محاولات سابقة ضمن سيرورة واحدة، فاعتمدت على المواثيق الوطنية والمخططات الثقيلة، أما في مرحلة الثمانينيات حاولت بناء رؤية جديدة تكون بديلا لما سبقها، دون الاعتماد على الأسس الفكرية التي أعدت منتصف السبعينيات، فكانت هذه الرؤية محاولة للتغيير افتقرت إلى البعد المستقبلي وأثبتت محدوديتها(إعادة الهيكلة، الانفتاح الاقتصادي)، وفي التسعينيات حاول صانع القرار السياسي بناء رؤية وانتهج سياسة تقوم على تحقيق الأهداف المحددة في الزمن والمكان أي أولوية النتائج الفورية، حقق هذا الأسلوب بعض النتائج في محاولة للقضاء على ظاهرة الفقر، إلا أنه لا يمكن تسميتها بالنتائج الإستراتيجية، وبما أن الرؤية هي صناعة الإمكان فإنه لا رؤية من غير إبداع، وبهذا المعنى فالرؤية هي أساس الذات وصناعة الحياة عبر خلق الوقائع، وإنتاج الحقائق في المجال الاقتصادي، والعمل على تفكيك آليات عجزنا وخلق موارد وفرص واختراع وسائل تسهم في تغيير الواقع والقضاء على الفقر، ومثال دولة كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية لكن هذا الهامش ليس قدرا لا خلاص منه، للمسألة وجه آخر مفادها أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة ضائعة لم تستغل[35]، مما يعني أنه بإمكان الجزائر الخروج من الهامشية والقصور إذا أحسن صانع القرار تشغيل عقله، باستخدام الوسائل المتاحة في أيدينا للوصول إلى وسائل ليست في أيدينا [36]، وهذا ما فعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش فإذا بها تصنع معجزتها، إن الإفادة بهذا النموذج لا على سبيل التقليد بل على سبيل الدرس من أجل بناء رؤية لنتخلص من مشكلة الفقر.

إن المرحلة التي نمر بها تحتاج بناء رؤية تخرج البلاد من دائرة الفقر ونتمكن من خلالها التحرك وفق طموحات، أما إذا خانتنا الرؤية فان كل الموارد والإمكانات تحقق أهدافا ثانوية لا تصنع القوة والقدرة، التي تمكن البلاد من القضاء على هذه الظاهرة، ولكي يملك صانع القرار هذه الرؤية ويتجاوز بها الإمكانيات المتاحة، ينبغي تحديد دقيق لمفهوم الفقر وأي فقر نريد التخلص منه، وعندما نضبط الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي.

ب– الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني في القضاء على هذه الظاهرة:

إن محاربة ظاهرة الفقر تؤكد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من القطاعين، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع

مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام[37]، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور المنوط به في محاربة ظاهرة الفقر، حيث كان يفتقر للكفاءة والفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة تحقق الأهداف للحكومة، ففي ظل الأحادية كان هدفها تعبئة الجماهير لتأييد سياسة الدولة دون العمل على المشاركة في صنع السياسة العامة، وبعد التعددية والانتقال إلى مرحلة جديدة كان من المفروض أن تكون حصيلة المجتمع المدني في الميدان السياسي إقامة الدولة الحديثة، وفي المجال الاقتصادي تحقيق النمو وتحقيق الرفاهية [38] للقضاء على الفقر، فحصل العكس ولم تكن فعالة لتأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، الأمر الذي يقتضى التركيز على هذه المؤسسات بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو القضاء على الفقر، وتكفل للفقراء مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه الظاهرة أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن.

إن أي مجتمع مدني فعال لابد أن يختصر خطوات إجراءات العمل، وتقليص البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن، فضلا عن زيادة فعالية مواقعها مع تهيئة مجموعة من المتطلبات وعناصر أهمها:

- توفير الخبرة know-how من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع ظاهرة الفقر.
- تمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الجمعيات بسهولة ويسر.
- البحث عن شراكات خلاقة لأن العمل مع جهات أخرى، يمكن أن يساعد في التخلص من هذه الظاهرة.
- التدرج في القضاء على ظاهرة الفقر بحيث يمكن أن يبدأ بمشروع صغير حسب الإمكانات المتاحة.

ج- انتشار الفساد:

بذلت الدولة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد إلا أنها مازالت منتشرة وتأثر على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب على الفقر والفقراء، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول، احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013، ونالت الجزائر 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم سنة 2013 مقارنة بـ 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، كما أنه وللسنة الـ 11 على التوالي تدرج في قائمة الدول الأكثر فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة 24 من بين 54 دولة أفريقية[39].

هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الاتصال منها الولوج إلى الانترنت.

للقضاء على هذه الظاهرة ينبغي معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدّي إلى تفشّيها داخل المجتمع، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبنّي سياسة عامة استباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية، فاعلة في جوانبها السّياسية، الإدارية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يشارك فيها الجميع، بدءًا من السلطات السّياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللّازمة مع الحرص على

تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، إلى بعث ثقافة معزّزة لقيم النزاهة بين كافة أفراد المجتمع.

د- الدور المحدود للقطاع الخاص في مكافحة هذه الظاهرة:

عرف Holmer المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، وتوفير احتياجاته من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية " [40]، كما أن هناك تعريفا شائعا يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، مؤكدين على أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصنع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموما، وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع.

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي والحد من ظاهرة الفقر، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لا بد منها في عصر تتسارع فيه الخطى.

من هنا نجد أن مكافحة الفقر هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك جميع القوى الرسمية وغير رسمية للقضاء عليها، لأن محاربة هذه الظاهرة لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية المسؤول الرسمي، ورجال المال، والعلماء أي مسؤولية الجميع.

هـ- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات:

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم انجازها خلال الخمسين سنة الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها خلال نفس المدة، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، ومعظم صادراتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية يومنا هذا ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

واعتمادها بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، هذا يجعلها ليست في منأى عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية من خارج قطاع المحروقات، وخاصة أن كل المؤشرات والمعطيات تشير بأن الجزائر ستواجه خلال العشرية المقبلة تحديات صعبة، إن هي لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، بل سيمتد تأثيرها حتى إلى المساس بحالة الاستقرار الأمني للبلاد.

الخاتمة:

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، في الأخير يمكن القول أن محاربة ظاهرة الفقر تحتاج إلى عدة فكرية من مفرداتها القدرة على الابتكار، الإبداع، الإنتاج، تغيير القناعات، وتحويل الأفكار إلى أعمال مفيدة.

المراجع:

[1]- Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation: une nécessité pour Algérie, mai 2001, P107. les plus faibles, session plénière,

[*] يقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أما الكيف فنوعية هذا الاستهلاك.

[2]-HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, P156.

[3] – تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

[4] -Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

[5] - World Development Indicators, 2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.

[6]- سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007،" WWW.ULUM.NL بتصرف.

7- المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، مرجع سابق.

[8]– برنامج الأمم المتحدة الائتماني، تقرير التنمية البشرية لعام 2007، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، 2007، ص ص 64-65

[9]-Rapport de synthèse, l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger, mars 2006, P6.

[10]- وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقرLSMS2005، مرجع سابق.

[11]– مرجع نفسه.

12- Boulahbel Bachir, Op. Cit , p 6.

[13]– معطيات البنك الدولي، 2013/01/26.

[14]– وزارة التشغيل والتضامن سابقا، مرجع سابق.

[15]- Bessaoud Omar, la stratégie de développement rural en Algérie, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006, PP79-80.

[16]- Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006, P7.

[17]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006، ص 34.

[18]- Bessaoud Omar, Op. Cit, PP85-86.

[19]- CNES, Rapport national sur le développement human Alger, 2006, P39.

[20]– وزارة الفلاحة: 50 سنة بعد الاستقلال، القطاع لا يزال يحتفظ بدوره الاستراتيجي، 30 جويلية 2012 على الموقع التالي Xn-mgbaa2be1ibd4afr.xn-lgbbat1ad8/index.php ?option=com-content task=view id=1840 ITemid=1

[21]– التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2012/07/01 www.premier-ministre.gov.dz

22– البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 16، مرجع سابق.

[23]– بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005، ص 106.

[24]- youcef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op. Cit, p 14.

[25]- Bulletin du FMI , Septembre 1992 , P16.

*- في سبتمبر 2001 تم حل الشركات الفابضة وعوضت سنة 2002 بشركات مساهمة.

[26]Abdelmajid bouzidi, les années 90 de l'économe Algérienne, Op.Cit, P 85.-26

[27]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS، 1998.

[28]-CNES, projet de RNDH, 1998, Op.Cit.

[29]-Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003, P10.

[30]-PNUD , Rapport Mondial sur le développement human, 1990-2006..

[31]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007–2008 نيويورك، 2008، ص 228.

[32]– وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق.

[33]– تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

[34]– على حرب، **تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم**، (منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008)، ص 158.

[35]– مرجع نفسه، ص 159

[36]– مالك بن نبي، **مشكلات الحضارات**، (مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، 2005)، ص 50.

[37]– محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005، ص 375

[38]– احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، (سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،2001)، ص55

.

[39]- World Development Indicators,2013:CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating (1=low to6=high), http://search.worldbank.org/all ?qterm =raport %20 of% 20

[40]– الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية لإدارة الأعمال**، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر،2007)، ص15.

[41]– سليم وشتاتي، خمسون سنة بعد الاستقلال.. اقتصاد الجزائر بين البترول و... الحاويات، بوابة الصحافة الجزائرية، 2013/02/11 على الموقع:

http://www.z-dz.com/z/opinion/5090.html

علاقة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980–2013

بوجرادة سهيلة*

الملخص

يدرس هذا البحث العلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1980-2013. وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحليل السلاسل الزمنية وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة. كاختبار مدى استقرار البيانات من خلال اختبار جذر الوحدة، ودراسة درجة التكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة موضع الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الجزائري، سعر البترول، الناتج المحلي الاجمالي، استقرارية المتغيرات، التكامل المشترك.

Résumé :

Cette étude examine la relation entre les prix du pétrole et le PIB en Algérie durant la période 1980-2013. On s'est basé pour cela sur l'analyse des séries chronologiques en utilisant les méthodes statistiques et économétriques appropriées. On a utilisé le test de la racine unitaire pour conclure à la non-stationnarité des séries ensuite on a pratiqué le test de cointégration afin d'analyser si les séries évoluent dans la même direction à travers le temps.

Mots clés : l'économie algérienne, les prix du pétrole, PIB, stabilité, cointégration

* بوجرادة سهيلة، أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3

المقدمة:

يعتبر البترول موردا حيويا ومصدرا للدخل الوطني بالنسبة للعديد من الدول خاصة تلك الدول التي ترتبط عائداتها على أسعار البترول والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلال في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها، والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للبترول فقد لعب قطاع المحروقات دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية. لذا أصبحت مداخيل البترول أهم مكونات الإنتاج الكلي للبلد أي الناتج المحلي الاجمالي ومحركا أساسا للنمو،خاصة عندما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية.

منذ تأميم الجزائر لقطاع المحروقات مع بداية السبعينيات مثلث صادرتها النفطية أكثر من 95 بالمائة بالرغم من تركيزها على الصناعة وهذا ما سهام في تلك الفترة في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت نقمة عليه وخاصة عندما ينخفض سعر البترول ولهذه الانخفاضات في سعر البترول التي شهدتها الجزائر عبر السنوات الماضية آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة على الاقتصاد الجزائري وبالتالي انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية التالية :**هل تغيرات في أسعار النفط لها أثار ايجابيه أم سلبيه على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ؟** وللإجابة على هذا التساؤل نحأو ل في بحثنا هذا أن نتعرف على تغيرات أسعار البترول وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر . فنتائج الدراسات السابقة التي حأو لت شرح اثر تغير اسعار البترول على النمو الاقتصادي لم تصل إلى نتيجة محددة في هذا الخصوص ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها اختلاف النماذج الرياضية والقياسية المستخدمة واختلاف الفترة الزمنية الى جانب خصوصيات اقتصاد كل بلد . ولشرح أثر تقلبات أسعار النفط على عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، سوف نقوم بدراسة المراحل التي مر بها تطور أسعار البترول وذلك خلال الفترة (1980 – 2013)؛ وهي الفترة محل البحث في هذه الورقة وهذا كل في الجانب النظري من الدراسة .

بعد ذلك فسوف نركز على اختبار العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من خلال عرض المعطيات في جداول ورسوم بيانية. وتستند الدراسة القياسية على بيانات تغطي الفترة (1980 – 2013) وذلك باستخدام الأساليب القياسية المناسبة كاختبارات جذر الوحدة (لقياس استقرار المتغيرات) والتكامل المشترك مع توضيح للمنهجية وللنموذج القياسي المستخدم، وفي الاخير سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها مع إعطاء خلاصة لهذه الدراسة.

أو لا-أدبيات الموضوعة والدراسات السابقة:

إن القراءة التاريخية لعلاقة تقلبات أسعار البترول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز مدى هذا الأثر لأن التقلبات هذه أو جدت لها أثر في قانون السوق وواقعا اقتصاديا لدى دول العالم المنتجة للبترول والمستهلكة معا على السواء ولكن باختلاف في النتائج من بلد لآخر ومن فترة لأخرى .من أهم من تطرق الى السعر حديثا يوجد Hotelling ، بحيث اقترح نظريته سنة 1931 القاضية بتسعير الموارد الناضبة أما بخصوص البترول، فيتم تبني هذا النموذج [1]

$$Pe_t = po.e^{rt}$$

Pe : سعر المورد في الزمن t Po : السعر الابتدائي للمورد (الأولي)

r : معدل تحين معطى وثابت t الزمن

لقد تجددت النظرية "الهوتلينية" فأصبحت تفهم في دراستها : تطور الكلفة، تكنولوجيا الطاقات البديلة، الاحتيطات البترولية المكتشفة . فهذا ما يسمى ب "النماذج الهوتلينية الحديثة "، التي أصبحت أكثر تحقيقا وواقعية .وعند متابعة البحوث التي اهتمت بهذا الموضع نجد عدة دراسات حاولت معرفة الرابطة السببية بين تغيرات أسعار البترول غير الثابتة في المدى القصير والمتوسط وفي أكثر من ظرف على محددات الاقتصاد خصوصا الناتج المحلي الخام من أهم الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول:

- دراسة قام بها (**Hamilton 1983**) [2] : في الولايات المتحدة الامريكية تناوال فيها استقرارية علاقة الانحدار مابين تغيرات أسعار النفط الاسمي ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إضافة الى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية . وفصل هاميلتون الاعوام 1948 إلى 1980 إلى فترتين ثانويتين، وهي 1948 إلى 1972 و1973 إلى 1980 . وقد تميزت كلتا الفترتين بعلاقة معنوية إحصائية مابين تغير أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي لكن تقديرات الفترة الكلية أنتجت معاملات أصغر من كلا المقدرتين لكل من الفترتين بشكل منفصل حيث كانت معاملات أسعار النفط المتأخرة زمنيا للفصلين الثالث والرابع معنوية ولكل فترة على حدى عند 0.01، بينما كان للفصل الثاني تأخر زمني أفضل من 0.10 وللفترة السابقة 1947 إلى 1972 .حيث توصل الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين ارتفاع أسعار البترول وأزمات الركود الاقتصادي التي تعرض لها الاقتصاد الامريكي كما استنتج في هذا العمل أن سبعة من ثمانية أزمات التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية مسبوقة بارتفاع حاد في أسعار البترول.

- ورقة بحثية ل **Brument .H** تحت عنوان The impact of oïl Price shocks on economic Growth of selected Mena countries

حيث عالجت الورقة تأثير الصدمات البترولية السعرية على النموالناتج لدول منطقة المينا سواء كانت من دول مصدرة أو مستوردة اعتمد الباحث على دراسة قياسية باستعمال VAR , SVAR للفترة 1960-2003 من نتائج الدراسة كان لارتفاع أسعار البترول أثر ايجابيا وذو دلالة عند الدول المختارة في الدراسة من بينها الجزائر وإيران والعراق والأردن والكويت وعمان وقطر وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة في حين غاب عنها في اقتصاديات كل من المغرب والبحرين ومصر وجيبوتي ولبنان واليمن لينتهي البحث بتوصيات مفادها اعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وخاصة المصدرة للبترول في حين على الدول المستوردة من المنطقة اقتناص الفرص الكفيلة بعدم تكبيل نفقاتها ودعم القطاعات الانتاجية بوجه أصح .

- دراسة **حاج بن زيدان**[3] : بعنوان دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث تشير الدراسة إلى أن الزيادات في أسعار البترول لها تأثير ذات دلالة احصائية وايجابية على الناتج المحلي الخام لبلدان المنطقة المختارة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر بمعدلات مختلفة وقد أدى هذا الاعتماد على سلعة واحدة البترول الخام إلى ارتفاع معدلات التذبذب كسمة بارزة للنمو لدى بلدان من منطقة **MENA** بالمقارنة مع بلدان من المنطقة نفسها . وتوصل الباحث في دراسته الى تركيز عال لبلدان**MENA** على قطاع البترول أكثر من القطاعات الأخرى وقلة التنوع الانتاجي مما جعلها رهينة الصدمات الخارجية .

-دراسة للعلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول السبعة(G7) قام بها (**Kumar, 2007**) خلال الفترة من (1972-2002) مستخدما اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، حيث توصل الباحث الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث ان زيادة 1% في استهلاك الطاقة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي قدرها 0.12-0.39% في هذه الدول .

- وفي دراسة اخرى لـ (**Wankeun, 2003**) حول العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا خلال الفترة (1970-1999) وجد الباحث ان هناك علاقة تبادلية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الاجمالي لكوريا خلال الفترة نفسها في المدى الطويل. أما في المدى القصير فهناك علاقة ذات اتجاه واحد من استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أوصى الباحث إلى دراسة البيانات بشكل شهري أو ربع سنوي للحصول على نتائج اكثر دقة.

ثانيا : تطور أسعار النفط وعلاقته بالناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013

شهد الاقتصاد الوطني مراحل انتقالية عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، كان البترول أهم هذه العوامل والمؤثرة على الجانب الاقتصادي والجانب النقدي والجانب الاجتماعي والذي يمكن من خلاله استنباط أهم مفارقات النفط في الجزائر.

نحأو ل من خلال هذا الجانب التطرق لعلاقة الناتج المحلي بسعر البترول في مختلف الفترات،التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ويمكن تمثيل سلسلة تطور أسعار البترول كما يلي:

الشكل رقم (1) تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2013

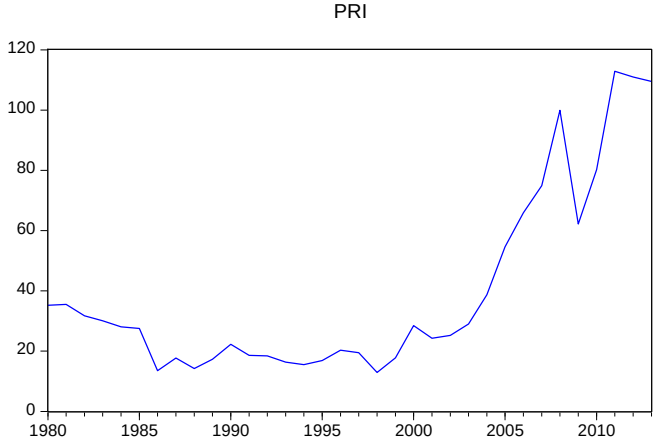

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الشكل البياني رقم (1) نلاحظ التطورات التي مر بها سعر البترول خلال الفترة 1980-2013 فقد شهدت الأسعار تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إذ ارتفعت أسعار سلة أو بك من 27.6 دولار للبرميل أي 69.08 دولار سنة 2007 بمعدل نمو سنوي بلغ 4% مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2005 بمعدل 41%. لعل الزيادات غير مسبوقة في أسعار البترول كانت بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط في الصين والهند بفضل الاداء الاقتصادي الجيد بشكل خاص والتحسن في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما تأثرت الاسعار أيضا بحالة التخوف التي سادت السوق النفطية بشأن عدم مقدرة الطاقة الانتاجية العالمية على تلبية الزيادة في الطلب، خاصة في ظل انخفاض الانتاج خارج مناطق الأوبك أهمها منطقة بحر الشمال بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع حمى المضاربات وقد كان للأزمة المالية العالمية أثرا واضحا على أسعار البترول فمن خلال الشكل البياني نلاحظ أن أسعار البترول بدأ بالانخفاض منذ النصف الثاني لسنة 2008 بمعدل شهري 11.71% شهريا ليصل الى 61.10 دولار للبرميل خلال سنة 2009.

لقد انعكس ارتفاع أسعار البترول ايجابا على الجزائر فاستطاعت تكوين احتياطي مالي ضخم سمح لها بتطبيق خطط تنموية أدى لتحسين مؤشرات الاداء الاجتماعي والاقتصادي ودورا هاما في تطور الناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ بوضوح شدة التأثير التي تمتلكه أسعار النفط على نمو الناتج الإجمالي مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضحا على سوق النفط فقد تهأو ى سعر النفط الجزائري ليبلغ 80 دولار للبرميل سنة 2010 ثم عاد للصعود في سنة 2011 حيث بلغ 112.9 دولارا للبرميل ولقد أدى استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات نحو الانخفاض فبعد التراجع الذي حدث في الثلاثي الأو ل من 2012، استمر الاتجاه نحو الانخفاض في سنة 2013 إذا انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول بنسبة 1.35 إلى 109 دولار مقابل 111 دولار في سنة 2012 هذا ما يوضحه الشكل البياني رقم (2).

شكل رقم (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر 1980–2013

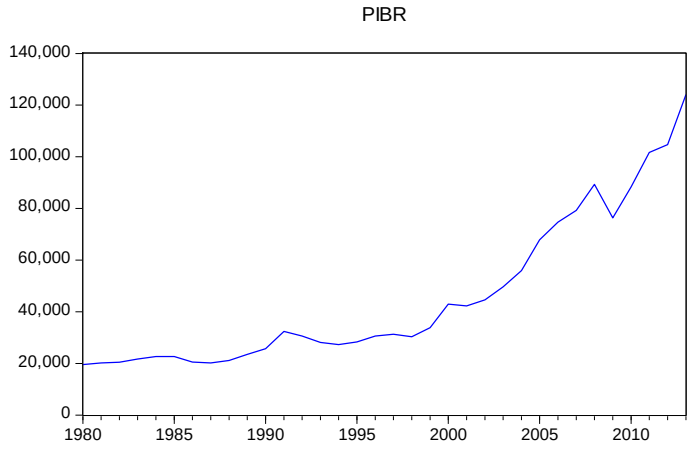

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على الناتج المحلي الاجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول والواضح هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الناتج الداخلي الاجمالي بشكل خاص، يرجع الى عدم الاستقرار في حصيلة ايرادات قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات تحددها منظمة الأو بك هذا ما جعل الجزائر غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار خاصة في سنة 86 وسنة 1998 .

رابعا: الدراسة القياسية:

تعتمد هذه الدراسة في تقدير العلاقة بين أسعار البترول وأثره على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980–2013) ولقد تبين من خلال استعرضنا لتطور أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي في

الاقتصاد الجزائري أنه له اتجاها عاما نحو الزيادة حتى وإن كان هناك استثناءات في بعض السنوات فإن ذلك لا ينفي وجود الاتجاه العام الطردي والدراسة القياسية ستتم على الخطوتين التاليتين:

1 : التقدير :

لقد اعتمدت هذه الدراسة في مصدر بيانات أسعار النفط والناتج الاجمالي الحقيقي من موقع البنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء. جميع البيانات سنوية تغطي الفترة (1980- 2013).تم الاعتماد على بيانات بالقيم الحقيقية وليست الاسمية ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{LPIBR = a + b\ PRI + U_t}$$

بحيث يهدف هذا النموذج الى قياس أثر أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر وذلك للفترة 1980-2013 وذلك اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى باستعمال برنامج Eviews 7 . بحيث:

LPIBR: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتم الحصول عليه بقسمة القيم الاسمية PIB على الرقم القياسي للأسعار المستهلكة CPI .PRI : أسعار البترول متغير مستقل . a : ثابت

ملاحظة: تم الاعتماد على بيانات بالقيم الحقيقية وليست الاسمية ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا حسب نموذج هاميلتون [4] فهو نموذج نصف لوغاريتمي من جانب المتغير التابع .

نتائج التقدير : LPIBR = 9.916 + 0.016*PRI

t-student (9.69) (119.29)

F –statistic=93.99 DW=0.24 R^2 =74.60%

وجود علاقة طرديه بين أسعار البترول كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع أن قيمة احصائية ستودنت المحسوبة أكبر من T المجدولة أي أن أسعار البترول PRI_t معنوي، معامل التحديد R squar يقدر ب R^2 = 74.60% وهو ما يعني أنه 74.60% من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي راجعة لتغيرات التي تحدث في أسعار البترول .

مما سبق نلاحظ أنه وجود علاقة طرديه ومعنوية احصائية وبدرجة ثقة كبيرة بالنسبة للنموذج ولكن هذه النتائج لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، وتقدر احصائية "داربين واتسون" بـ 0.24 ما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ **Auto corrélation** وهي أحد المشكلات الشائعة الظهور عند استخدام بيانات تخص السلاسل الزمنية مما يصعب من امكانية الاعتماد على المقدرات وهذه النقطة تثير مشكلة الانحدار الزائف.

2-الاختبارات :

لقد ساهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات الأخيرة في توفير طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية ونتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة وبذلك يمكن تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي في الغالب يتم الحصول عليها بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية حتى وان تم الحصول على قيم ذات دلالة إحصائية مثل اختبار (t) و(F) و(R^2) ولكنها لا تعني تفسيرا اقتصاديا ذا أهمية وهو ما يعرف بالانحدار الزائف وذلك بسبب وجود عامل الاتجاه العام أو صفة الدورية.

سنعمد في دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول في الجزائر للمدة الممتدة من 1980-2013 على الادوات الاحصائية التالية وهي:

أ – اختبارات الاستقرارية Stationary:

الخطوة الأولى نقوم باختبار السكون متغيرات النموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل أن المتغيرات ساكنة أم لا،ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع واختبار فليبس بيرون [5] .

- **اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) Augmented Dickey –Fuller** :
- في عام 1971 طور Dickey and Fuller اختبار ديكي فولر البسيط لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية اطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وذلك لتفادي سلبيات اختبار ديكي فولر البسيط، والمتمثلة في عدم الأخذ بنظر الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، ويقوم ADF بتقدير معادلة الانحدار للصيغة التي قدمتها دراسة (Dickey and Fuller ,1981) :

$$\Delta Y_t = \alpha + \sigma Y_{t-1} + \beta T + \sum_{j=1} \gamma_{j+1} \Delta Y_{t-j} + u_t$$ حيث أن :

يتم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في التقدير بإضافة الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع كمتغيرات مفسرة لأنها تؤدي إلى تحويل سلسلة البواقي إلى سلاسل مستقرة من النوع White Noise.

بدون ان تؤثر على توزيع الاحصاءات . وطبقا للمعادلة أعلاه فان الفرض الصفري H_0 وهو وجود جذر الوحدة (عدم الاستقرار) مقابل استقرار الاتجاه في السلسلة الزمنية الواحدة . ويمكن كتابة الفرض الصفري والفرض البديل على النحو التالي [6] :

$H_0 : \sigma=0$ الفرض الصفري

$H_1 : \sigma<1$ الفرض البديل

حيث ان: $\sigma = p-1$

يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع بنفس طريقة اختبار ديكي فولر البسيط اذ يتم مقارنة قيمة (t) المقدرة مع قيمتها المجدولة.

- **اختبار فليبس –بيرون (PP) Phillips –Perron** :

يختبر فيلبس بيرون الفرض الصفري وهو وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه ايضا، لكن من خلال توظيف اختبار لا معلمي لصيغة ديكي –فولر غير المعدلة (التي لا يضاف اليها الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية) وبذلك يعالج مشكلة الارتباط الذاتي بشكل بديل ،ان افضلية اختبار (PP) على اختبار (ADF) في انه يأخذ بنظر الاعتبار امكانية وجود اخطأ مترتبة على ثبات التباين في التقدير المستخدم، ومن ثم يتم تصحيح الاخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة ويعكس الطبيعة الدينامكية في السلسلة، لاختبار فليبس بيرون نفس الصيغ التي يأخذها اختبار ديكي فولر

وبتطبيق اختباري "ديكي فولر وفليبس بيرون" تحصلنا على النتائج والموضحة في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار فليبس بيرون(PP)

الاختبار	ADF				PP			
المتغير	المستوى		الفرق الأو ل		المستوى		الفرق الأو ل	
	بحد ثابت	باتجاه عام	بحد ثابت	باتجاه عام	بحد ثابت	باتجاه عام	بحد ثابت	باتجاه عام
PRI	1.66	-1.46	-6.36	-7.01	0.39	-1.31	-6.47	-17.62
LPIBR	1.22	-1.46	-4.92	-5.30	1.91	-1.40	-4.68	-5.93

المصدر : مخرجات برنامجEVIEWS

يوضح الجدول رقم 1 قيم (t) لمستوى السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة وفروقها الأولى بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (P-P)، وتبين من خلال تحليل قيم (t) المحسوبة لمستوى السلاسل الزمنية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (LPIBR) وأسعار البترول (PRI) سواء كانت (بوجد حد ثابت أو باتجاه عام) تقل عن قيم (t) المجدولة (الحرجة) عند مستوى معنوية 1% و5 % و10 % مما يعني قبول فرضية العدم اي السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين تعاني من جذر الوحدة (غير مستقرة)، كما ان قيم (t) المحسوبة للفروق الأولى للسلاسل الزمنية الانتاج الاجمالي الحقيقي (LPIBR) وأسعار البترول (PRI) سواء كانت (بحد ثابت أو اتجاه عام) تتفوق على قيم (t) الجدولية (الحرجة) عند مستوى معنوية 1% و5% و10% مما يعني امكانية رفض جذر الوحدة مما يدل على ان السلاسل

الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول خالية من جذر الوحدة (مستقرة عند فروقها الأولى) $I\sim(1)$.

ب –اختبارات التكامل المشترك Johansen–Juselius Cointegration test:

بعد الحصول على سكون السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرين المستخدمين في الدراسة والتأكد من سكون هذا المتغيران يمكننا استخدام اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية لكن يشترط في ذلك أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها .

يعد اختبار التكامل المشترك اختبار لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرين الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي وأسعار البترول وتم استخدام اختبار جوهانس جيلسيوس (Johansen and Juselius) والذي يعتبر من أكفأ الاختبارات وأفضلها لأنه يأخذ بعين الاعتبار نموذج حد الخطأ من خلال منهج الأمكان الأعظم كما يقدم أسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك وكما أنه يصلح في حالة السلاسل الزمنية الصغيرة وبما أن النموذج يحتوي على متغيرين فإذا كان هذين المتغيرين متكاملين تكاملا مشترك فعلى الأكثر يوجد متجه واحدة للتكامل المشترك بينها، وهكذا فان فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الاجل الطويل يؤول اليه النظام الاقتصادي .

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح Johansen and Juselius اختبار إحصائيتين وهما : اختبار الأثر (Trace Test)، اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) وقد تم اجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرين وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (2)

جدول 2:نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen and Juselius

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.210732	7.792681	15.49471	0.4878
At most 1	0.006848	0.219889	3.841466	0.6391

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.210732	7.572792	14.26460	0.4238
At most 1	0.006848	0.219889	3.841466	0.6391

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS

الجدول (2) يعرض نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمى لجوهانسون. من الجدول نلاحظ رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية (5%) القيمة المحسوبة لاختبار الامكان الاعظم (7.792681) تزيد عن القيمة الحرجة (0.210732) بذلك نقبل الفرض البديل القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك .

كذلك القيمة المحسوبة للامكان الاعظم (0.219889) تزيد عن القيمة الحرجة (0.006848) ونتائج نفسها بالنسبة للاختبارين .

نستنتج من هذه النتائج وجود علاقة توازن في المدى البعيد بين المتغيرين، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا .

ج – تقدير نموذج تصحيح الخطأ : (ECM) Estimation Error Correction Models

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعها متكاملة تكاملا مشتركا يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الاجمالي وأسعار البترول .

حسب انجل جرانجر (Engel and Granger 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، عليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، الذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) [7].

د – تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة لأنجل وجرانجر :

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإضافة البواقي المقدرة متباطئة بسنة واحدة في انحدار الآجل القصير كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة كما يلي : $\Delta \ln PIBR_t = b_0 + b_1 \Delta PRI_t + \lambda ECM_{t-1} + \varepsilon_t$

تسمى المعادلة أعلاه نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) [8]، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في الآجل القصير والطويل بين الناتج الاجمالي وأسعار البترول. ظهور ECM_{t-1} في المعادلة أعلاه تعكس الفرضية المسبقة بان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الآجل القصير في أعلاه لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الآجل الطويل : $\ln PIBR_t = b_0 + b_1 PRI_t + \varepsilon_t$

لذلك فانه في الآجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال .

ويمثل معامل حد تصحيح الخطأ (λ) معلمة تعديل القيم الفعلية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t). نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ مدونة في الجدول الموالي :

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للناتج المحلي الاجمالي باستخدام طريقة انجل جرانجر

Dependent Variable: DLPIBR
Method: Least Squares
Date: 10/27/15 Time: 16:55
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.047038	0.012003	3.918854	0.0005
DLPRI	0.255229	0.052090	4.899735	0.0000
RESIDU(-1)	-0.018222	0.042259	-0.431203	0.6694
R-squared	0.477168	Mean dependent var		0.055959
Adjusted R-squared	0.442313	S.D. dependent var		0.091094
S.E. of regression	0.068028	Akaike info criterion		-2.451298
Sum squared resid	0.138833	Schwarz criterion		-2.315252
Log likelihood	43.44642	Hannan-Quinn criter.		-2.405523
F-statistic	13.68993	Durbin-Watson stat		2.278322
Prob(F-statistic)	0.000060			

المصدر : مخرجات EVIEWS

ويتضح من خلال الاحصائيات المصاحبة في جدول أعلاه، سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام وتظهر إحصائية (D-W) كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري بحيث قدرة ب 2.27 .

من خلال نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ عدم معنوية حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) ولكن يوافق الاشارة السالبة المتوقعة، وتشر قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) (0.0182) إلى أن الناتج المحلي الحقيقي يصحح نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية خلال المدى القصير في نسبة 1.18%. أي عندما ينحرف الناتج المحلي الاجمالي، خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد، فانه يتم تصحيح ما يعادل 1.18% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t؛ ومن ناحية اخرى، فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل جد منخفضة نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الاجمالي يستغرق ما يقارب 5.5 سنوات (0.018/1) باتجاه قيمتها التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في أسعار البترول .

هـ- اختبار جرانجر للسببية Granger Causality test):

يتم الاستعانة باختبار جرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد ام باتجاهين، ويتضح من الجدول رقم (4) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات حيث أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه unidirectional تتجه من أسعار البترول الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

.الجدول رقم (4)نتائج اختبار السببية

Null Hypothesis:	Observations	F-Statistic	Probability
PRI does not Granger Cause LPIBR	33	1.56708	22030.
LPIBR does not Granger Cause PRI	33	7.07647	1240.0

المصدر : من اعداد الباحثة باستعمال EVIEWS

هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة فأي تغير في أسعار البترول يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بعبارة أخرى فكل زيادة في أسعار البترول تؤثر على الناتج وهذا من خلال الايرادات النفطية التي تعتمد الجزائر عليها في اقتصادها.

الخاتمة:

هدف هذا البحث إلى تحليل واختبار العلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وذلك من خلال عرض تحليلي لبعض الدراسات السابقة ثم عرض تطور أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة 1980-2013 .

وقد تم تقدير هذه العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى فكانت النتائج زائفة فتم استخدام اختبارات الخاصة بالسلاسل الزمنية فأثبتت الدراسة ما يلي :

1- أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير ساكنة عند المستوى الأول باستعمال اختبار (ADF) و (PP)، وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينهما .

2- أو ضحت نتائج التكامل المشترك بأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% مما يسمح بتقدير تصحيح الخطأ (ECM)لاختبار السببية .

3 – بينت اختبار السببية بطريقة جرانجر (Granger) الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من أسعار البترول الى الناتج المحلي الاجمالي .

هذه الدراسة وحسب النتائج المتوصل اليها نستخلص أن تزايد الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يعود الى زيادة أسعار البترول لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على ايرادات البترول والتي تتأثر بتقلبات أسعار البترول لذا على الجزائر البحث على موارد أخرى كالفلاحة والصناعة لتعزيز النمو الاقتصادي وهذا لكي لا تبقى الجزائر مرهونة بأسعار البترول .

الهوامش والمراجـع:

[1] : Percebois,J, L'apport de la théorie économique aux débat énergétiques, revue économie politique n°1,p161 (2001).

[2] : Hamilton, James D, oil and the macro économy since world war, journal of political economy p 91 ,(1983) .

[3] : بن زيدان الحاج ،أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية (2000-2010)، مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة مستغانم جويلية،(2011).

[4] : مرجع سابق للمؤلف Hamilton ص 228-248.

[5] : يحي حمود حسن، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ص 10.

[6] : Régis Bourbounnais, Econometie, Dunod, p225 (2000).

[7]: عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي جامعة الأزهر العدد 32، ص 26-56 (2007).

[8]: مرجع سابق، عابد العبدلي

قائمة المراجع:

- ابراهيم شحاته،**أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة**، مجلة النفط والتعاو ن العربي المجلد 15، العدد54، سنة (1989) .
- بختيار صابر محمد،**أثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأو راق المالية في دول مجلس التعاو ن الخليجي**،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 4 العدد7، (2011).
- حمد بن محمد آل الشيخ،**العلاقة بين الانفاق الحكومي والنموالاقتصادي**، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد(14) ،(2002) .
- حمد بن محمد آل الشيخ، **إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأو لى (2008).
- السواعي خالد محمد، EVIEWS **والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي اربد الأردن 2012.
- نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29،العدد1، دمشق (2007).

-Engle R .F . and C.W .J Granger(1987), « co-integration and error correction Representation , Estimation and testing » , Econometrica , vol 55 pp251-276.

-Granger C .W J.(1986) , « Development in the study of cointegrateal Economic variables ox ford of Economics and stylistst » , vol 48 , No 3 pp213-228.

-Karan, Fatih.(2008). Energy consumption and economic growth revisited" Energy Policy.

-Lardic S et Mignon V , (2002) « Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financiéres » .economica.

المواقع الالكترونية :

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) Office National des Statistiques.
- بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

أهمية التدريب في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

د.خالد قاشي *

أ.رمزي بودرجة **

الملخص:

إن الاعتماد على العنصر البشري بات في حكم المؤبد، و لا مجال للحديث اليوم عن مدى أهمية الموارد البشرية في تجسيد الخطط و البرامج و الاستراتيجيات، و من ثم تحقيق التنمية الشاملة، إمّا من جانب الدول و الحكومات أو من جانب المؤسسات. وعلى هذا الأساس اعتبر العنصر البشري المحرك المحوري لأي مشروع مهما كانت طبيعته. وما دام الأمر كذلك فإنه يتعين على الدول العربية مدّ المزيد من الرعاية و الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها و الرفع من أدائها باستمرار، و لن يتأتى هذا إلاّ بفضل ممارسة التدريب ممارسة علمية موجهة لتلبية احتياجات المؤسسة و الاستجابة لخصوصيتها في ظل محيط يتسم بالتقلب و المفاجآت.

الكلمات المفتاحية: المورد البشري، إدارة الموارد البشرية، تنمية الموارد البشرية، التدريب.

Abstract:

The reliance on human capital has become recently indispensable on the economic life; and you might not be able to talk about the importance of human resources in the implementation of plans, programs or strategies; in order to achieve ;the comprehensive development, involving either the states and governments or institutions. in this term, the human capital is considered as a main engine for any project whatever its kind.

according to this situation, the Arab countries should give more attention and care about the human resources, however, to increase its performance they need to implement hands-on programs continuously that garantee the achievement of enterpris's needs and respond to its privacy under the state of uncertainty, volatility and surprises.

Keywords: human resource; human resource management; human resources development , training.

* د/خالد قاشي، أستاذ محاضرأ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة2. .

** أ/ رمزي بودرجة ، أستاذ مساعد ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2.

تمهيد

إن النقاش اليوم لم يعد منصبا على الإجابة عن السؤال " لماذا ندرب؟" بقدر ما هو موجه نحو الإجابة على السؤال "كيف ندرب؟"، في هذه الورقة البحثية نحاول الإشارة إلى دور التدريب –كحلقة من الحلقات تقع ضمن محتوى إدارة الموارد البشرية– في تثمين الموارد البشرية و تنميتها.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة الأفكار التي تدور حول مفهوم تنمية الموارد البشرية إلى جانب السعي إلى ايضاح ماهية تدريب الكفاءات و تطويرها باعتبارها محفز هام للاستثمار و التطرق إلى واقع تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي و ذلك من خلال الاجابة على الأسئلة التالية:

– ماذا نقصد بتنمية الموارد البشرية؟ و كيف يمكن تدريبها؟

– ما هي أهمية التدريب في تنمية الموارد البشرية؟

– ما هو واقع و معوقات تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي؟

أهمية البحث

يكتسي البحث في موضوع إدارة الموارد البشرية خصوصا في ظل تحديات العولمة أهمية بالغة باعتبار أن أي مشروع عصرنة أو تحديث لمؤسسة أو هيئة أو إدارة أو.....يجب أن يرتكز على العامل البشري بالدرجة الأولى.

أهداف البحث

–التعرف على المفاهيم المعاصرة لإدارة وتنمية الموارد البشرية في ظل العولمة؛

–الوقوف على أهمية و دوافع تدريب العنصر البشري في المؤسسات؛

–الوقوف على معوقات تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي و استخلاص الحلول لتجنبها.

أولا: ماهية تنمية الموارد البشرية

سوف نتطرق من خلال هاته النقطة إلى مفهوم الموارد البشرية ومختلف التعاريف التي اوردت في هذا المجال، ثم نتطرق إلى تنمية الموارد البشرية وماذا نقصد بها من خلال ما يلي:

1 – تعريف الموارد البشرية:"هي مجموع الأفراد والجماعات التي تكوّن المؤسسة في وقت معين، ويختلف هؤلاء الأفراد فيما بينهم من حيث تكوينهم، خبرتهم، سلوكهم، اتجاهاتهم، وطموحهم كما يختلفون في وظائفهم، مستوياتهم الادارية و في مساراتهم الوظيفية[1]".

حيث **نلاحظ من هذا التعريف** أن الموارد البشرية تمثل مزيجا من **المعارف**، **المهارات**، **الكفاءات** و**الاتجاهات** تستخدمها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها؛ كما أن هذه الموارد تختلف من مؤسسة إلى أخرى من حيث الخصائص بمقدار التباين في مستويات عناصر المزيج أعلاه.

2 -تعريف تنمية الموارد البشرية:

من بين أهم التعاريف التي تعرف بمعنى واضح و صريح و بدون أي تداخل مع المصطلحات الشبيهة لموضوع تنمية الموارد البشرية، وجدنا ما يلي:

أ – التعريف الأول: يعرف الدكتور أحمد منصور تنمية الموارد البشرية بأنها: **" تمثل أحد المقومات الأساسية في تحريك وصقل وصيانة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية، في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية..."**[2]

من خلال التعريف **نستنتج** أن تنمية الموارد البشرية هي **وسيلة تعليمية** تمد الانسان بمعارف أو معلومات أو نظريات، أو مبادئ أو قيم أو فلسفات، تزيد من طاقته على العمل و الإنتاج وهي أيضا **وسيلة تدريبية** تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل و الإنتاج و هي كذلك **وسيلة فنية** لمنح الانسان خبرات مضافة و مهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته العقلية أو اليدوية، وهي أخيرا **وسيلة سلوكية** تعيد تشكيل سلوكه و تصرفاته في الوظيفة و علاقته مع زملائه و رؤسائه و مرؤوسيه.

ب – التعريف الثاني: يقصد بتنمية الموارد البشرية كذلك **"زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما أجري من اختبارات بغية رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لأقصى حد ممكن"**[3]

من خلال هذا التعريف **نستنتج** أن تنمية الموارد البشرية هي مجموعة **ممارسات** و **سياسات تدخل** ضمن أنشطة **إدارة الموارد البشرية** في المؤسسة المسؤولة عن تنمية مهارات وقدرات **رأس المال البشري** في مختلف المستويات وتطويرها و كذا الحفاظ عليها.

حيث يلخص محمود موسى وظائف إدارة الموارد البشرية في الشكل التالي:

الشكل1. وظائف إدارة الموارد البشرية

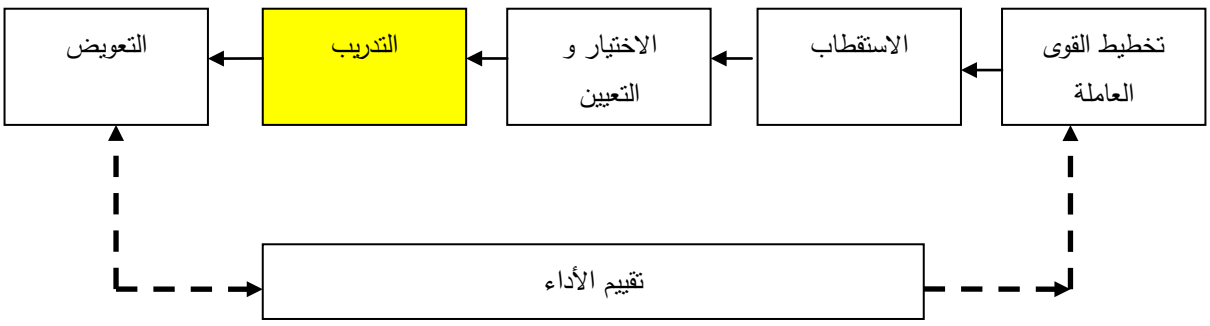

المصدر: محمود موسى الخطيب، التدريب و التنمية، مادة علمية لدورات تدريب المدربين، مهداة إلى المشروع القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس و القيادات، بدون سنة نشر، ص3.

من خلال الشكل نلاحظ أن التدريب يعتبر وظيفة أساسية من وظائف إدارة الموارد البشرية، و لذلك سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد باعتباره موضوع الدراسة الحالية.

ثانيا: أهمية وأهداف تنمية الموارد البشرية

1 – أهمية تنمية الموارد البشرية

تكتسب تنمية الموارد البشرية في القرن الواحد و العشرين أهميتها من أهمية وظيفة إدارة الموارد البشرية باعتبارها إحدى الوظائف العصرية، فهي إدارة لأهم و أغلى أصول المنظمة، إذ أن ما يميزها عن باقي الأصول أنها أصول مفكرة[4].

تجدر الاشارة إلى أنه بمرور الوقت، تتناقص قيمة الموارد المادية مثل المناجم و المباني والتجهيزات الآلية بالاستهلاك و التقادم، لكن الموارد البشرية تتزايد قيمتها و انتاجيتها بالخبرات المتراكمة، و بالتالي فهي تمثل أصلا تتزايدا قيمته و أهمية حسن الإفادة منه.

من ناحية أخرى هناك علاقة تكاملية هامة بين إدارة الموارد البشرية و غيرها من الادارات أو الوظائف الأخرى؛ فإدارة الموارد البشرية تزود إدارات الانتاج و التسويق و البحوث والتطوير بكل احتياجاتها من الأعداد والتخصصات المناسبة و أي قصور في تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية يؤدي لتعذر تحقيق أهداف هذه الإدارات ومن ثم الأهداف العامة للمؤسسة.

كما تكمن أهمية تنمية الموارد البشرية فيما يلي:

- تطوير مهارات الأفراد العاملين في المؤسسة؛
- دراسة مشاكل الأفراد و معالجتها؛
- وضع الخطط المناسبة للتدريب و التحفيز؛
- تختار الأفراد المناسبين لشغل الوظائف.

2 –أهداف تنمية الموارد البشرية

هناك نوعين من الاهداف هما المشاركة و الفعالية[5]:

أ – **المشاركة**: تتمثل فيما يلي:

- استقطاب واختيار الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف المؤسسة؛
- التعريف بالمؤسسة بشكل سليم بحيث يرغب طالبي العمل في الانضمام إلى المؤسسة؛
- الاحتفاظ بالأفراد الناجحين في عمليات الاختيار؛
- استقرار اليد العاملة في المؤسسة.

ب – **الفعالية**: وهي جعل القوى العاملة تنجز ما يطلب منها بنجاح و مثابرة بعدة عوامل منها:

- تحفيز الأفراد؛
- تطوير قدراتهم و مهاراتهم؛
- مدّهم بمهارات جديدة و المواد الكفيلة لتحقيق ذلك؛
- مساعدتهم على التوصل إلى الأداء المرغوب فيه.

ثالثا: علاقة التدريب في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

يرى الكثير من الكتاب و الممارسين، أنه في الدول المتخلفة و حتى في الدول المتطورة، تركزت جهود تنمية الموارد البشرية في عملية التدريب و التطوير و التعليم للمورد البشري، سنركز في بحثا على التدريب.

1 – الإطار النظري للتدريب

يحتل التدريب مكانة هامة بين الأنشطة الإدارية الهادفة لتزويد الأفراد بالمعلومات و المعارف الوظيفية المتخصصة و المتعلقة بأعمالهم، و أساليب الأداء الأمثل لها و صقل المهارات و القدرات التي يتمتعون بها بما يمكنهم من استثمار الطاقات التي يختزنونها.

أ –التعريف الأول: التدريب هو **"نشاط مخطط يهدف لتنمية القدرات و المهارات الفنية و السلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فعال و مستمر يؤدي لبلوغهم أهدافهم الشخصية و أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة ممكنة[6]".**

ب – التعريف الثاني: يعرف كذلك **"على أنه تلك الجهود الهادفة إلى تزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف التي تكسبه مهارة أداء العمل أو تنمية و تطوير مهاراته و معارفه و خبراته بما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي والمستقبلي"[7].**

انطلاقا من **التعريفين السابقين** يمكن التوصل إلى أن **التدريب** هو إجراء منظم و مستمر تقوم به المؤسسة متى استدعت الحاجة إليه و هذا بغرض تحقيق كل من أهداف الفرد العمل في المؤسسة و المتمثلة في تحقيق الكفاءة و الفعالية أما بالنسبة للمؤسسة فتنحصر أهدافها في زيادة الربحية و الانتاجية مما يحقق لها ميزة تنافسية.

و من هن تظهر أهمية التدريب للأفراد فيما يلي[8]:

- أن الأفراد فور التحاقهم بالعمل يحتاجون إلى دورات تدريبية من نوع خاص للقيام بالوظائف الجديدة التي يشغلونها؛
- أن الوظائف نفسها معرضة للتغيير، كما أن الأفراد قد لا يقومون بعمل واحد فقط بل ينتقلون بين عدة وظائف وفقا لمسارهم الوظيفي مما يستوجب إعادة تدريبهم عندما يتولون وظائف غير وظائفهم الحالية؛
- إن التطور التكنولوجي و ما يترتب عليه من إدخال تكنولوجيا جديدة مستحدثة للإنتاج قد يتطلب إلغاء بعض الوظائف الحالية و إنشاء وظائف جديدة تتناسب مع التكنولوجيا الجديدة؛

- إن إنشاء صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل قد يتطلب توفر مهارات معينة لا يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام الأفراد الحاليين حتى ولو كانوا من الأفراد المهرة إلا إذا أعطوا تدريبا خاصا على تلك الأعمال الفنية الجديدة و طبيعي أن نوع التدريب و مدته يتوقفان على درجة المهارة المطلوبة في تلك الأعمال و على استعداد الأفراد الذين يتقرر تدريبهم لشغلها.

2 -دوافع تدريب العناصر البشرية في الوطن العربي

توجد مجموعة كبيرة من الدوافع تحتم على البلدان العربية انتهاج أسلوب التدريب لعناصرها البشرية، و هذا نظرا لأهمية تفعيل عنصر التدريب، كذلك بسبب الأهداف المتوخاة منه، وهذا كله يصب في خدمة الغاية الأهم ألا و هي تحقيق **التنمية الشاملة**[9]، ومن بين أهم **الدوافع** نتناول مايلي:

- الاستجابة للمتغيرات الحادثة في بيئة المؤسسات، مما يعني التأقلم معها مثل القوانين والتشريعات الجديدة؛
- ظهور منتجات جديدة، أو مواد إنتاجية جديدة أو بديلة لمواد أخرى؛
- تطور الفن الإنتاجي، أي ظهور تطورات تقنية و تكنولوجية جديدة في مجال العمليات الانتاجية، مما يعني مواكبة الابداعات التكنولوجيا؛
- التكيف مع تطور حاجات الزبائن الأمر الذي يقود إلى القدرة على التواصل مع حاجاتهم ورغباتهم وإشباعها بأفضل الطرق، مما يعني في النهاية ضمان رضاهم ووفائهم؛
- **خفض التكاليف:** تؤدي البرامج التدريبية إلى رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين و الاقتصاد في الوقت مما يؤدي إلى خفض التكاليف نتيجة للمعرفة الجيدة بأسلوب العمل و طريقة الأداء؛
- **رفع معنويات العاملين:** التدريب يشعر العامل بجدية المنظمة في تقديم العون له و رغبتها في تطويره، مما يؤدي ذلك إلى زيادة إخلاصه و تفانيه في أداء عمله؛
- **رفع مستوى الوعي لدى العاملين:** إن تدريب العاملين معناه تعريفهم بأعمالهم و طرق أدائها وبذلك يخلق معرفة ووعيا و قدرة على النقد الذاتي بشكل يحتاج معه المدرب إلى مزيد من الإشراف و الرقابة في أدائه لعمله.
- **تقليل حوادث العمل:** إن التدريب معناه معرفة العاملين بأحسن الطرق في تشغيل الآلة و بحركة و مناولة المواد وغيرها مما يعد مصدرا من مصادر الحوادث الصناعية و يعمل التدريب على القضاء أو التقليل من تلك الحوادث المرتبطة بهذه العمليات

3 -أساليب التدريب

لا شك أن أبسط طرق التدريب هي الخبرة التي يكتسبها الفرد من ممارسته للعمل فعلا، و هذه الطريقة للتدريب لا يمكن الاستغناء عنها رغم أنها تمتاز باللارسمية، وعلى هذا الأساس تلجأ المؤسسات إلى استخدام طرق منظمة للتدريب أهمها: التدريب في مكان العمل، التدريب خارج مكان العمل، والتدريب عن طريق التلمذة[10].

أ – **التدريب في مكان العمل**: و هو من أوسع طرق التدريب انتشارا و شيوعا، يمتاز بالبساطة و قلة التكلفة، حيث يمكن ان نميز بين عدة أنواع من التدريب في مكان العمل:

- التدريب عن طريق الرئيس المباشر؛
- التدريب عن طريق عامل قديم؛
- التدريب تحت توجيه و ملاحظة المشرف.

ب- **التدريب خارج مكان العمل**: يقصد به ذلك التدريب الذي يعطي للعاملين من غير أوقات العمل الرسمية، فقد يتم في مركز التدريب في المؤسسة إذا كانت هذه الأخيرة ذات إمكا نيات كبيرة، أو في مراكز تكوين خارج المؤسسة. يأخذ هذا النوع من التدريب صورا عديدة نوجزها فيما يلي:

– **المحاضرة**: رغم أنها أسلوب تقليدي في التدريب، إلا أنها تبقى من أنجح أساليب الاتصال الشفوي المعمول به، تمتاز بوجود عدد كبير من المتدربين في آن واحد مع ازدياد فرص الاحتكاك بالخبراء والمختصين من المدربين.

– **التدريب المهني**: يقوم المدرب في هذا الأسلوب بأداء عمل معين بطريقة سليمة أمام المتدربين، يصلح بصفة خاصة في مجال الحرف (الأعمال اليدوية و الميكانيكية، أعمال البناء و النجارة وغيرها) التي تتطلب مدى كبير من المهارات و المعرفة.

– **دراسة الحالات**: يستخدم هذا الأسلوب من التدريب أساسا في التدريب على الموضوعات التي يواجه المتدرب فيها بموقف عملي معين كظاهرة انخفاض المبيعات مثلا، يدرس المتدرب هذه الحالة بتحديد أسبابها وتحديد الحلول الممكنة للظاهرة.

– **أسلوب المعلومات المبرمجة**: في هذا الأسلوب يتم برمجة معلومات تغطي موضوع معين في مجموعة من أشرطة التسجيل أو أشرطة الفيديو أو سلسلة من الأفلام التعليمية عن موضوع معين، وفي نهاية كل شريط أسئلة معينة للدارس المتدرب ثم يعطى وقت للإجابة، وبعدها تعطى الإجابة الصحيحة ليقوم المتدرب بالتصحيح بنفسه.

– **تمرينات المحاكاة (نمذجة السلوك)**: وهي من أكثر الأساليب التدريبية تطورا و فعالية وإن كانت باهضة التكاليف، فتمثيل الواقع أو تقليده هو السمة البارزة في المحاكاة، حيث يتموضع المتدرب في بيئة تعكس الواقع الحقيقي لوظيفته و يتولى الدرب بعذ ذلك تدريب و تعليم المتدربين على أداء العمل من خلال قيامه بمهام الوظيفة. ينتشر استخدام المحاكاة في شركات الطيران بغرض تدريب الطيارين.

ج– **التدريب عن طريق التلمذة** : تعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق التدريبية والتي يرجع استخدامها للعصور الوسطى، يتعلم المتدرب وفقا لهذه الطريقة على يد محترف متمكن من حرفته، الهدف من هذا الأسلوب إكساب المتدرب مستوى عال من المهارات الفنية لإتقان حرفة معينة أو الأعمال المتصلة بها.

4 -مبادئ التدريب

هناك العديد من المبادئ و الأسس الهامة التي تخضع لها عملية التدريب و بالتالي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل التدريب المختلفة و المتمثلة في مرحلة التخطيط، التنفيذ، المتابعة ثم مرحلة التقييم [11]. و يمكن تلخيص تلك المبادئ و الأسس في الآتي:

أ.وضع الأهداف: حيث يجب أن يكون الهدف من التدريب هدف محدد وواضح و حسب الاحتياجات الفعلية للمتدربين مع مراعاة أن يكون الهدف موضوعيا وواقعيا و قابلا للتطبيق.

ب. الاستمرارية: هذا المبدأ يتحقق بأن يبدأ التدريب ببداية الحياة الوظيفية للفرد و يستمر معه طوال حياته الوظيفية و ذلك بغرض تطويره وتنمية قدراته المهنية و بما يتماشى مع متطلبات التطور الوظيفي للفرد.

ج. مبدأ الشمولية: بحيث يكون التدريب لكافة المستويات الوظيفية بالمؤسسة على أن يشمل جميع الفئات في الهرم الوظيفي.

د. التدرج: تكون بداية العملية التدريبية بمعالجة الموضوعات البسيطة ثم يتدرج إلى الأكثر صعوبة حتى يصل إلى معالجة تلك الموضوعات أو الإشكالات الأكثر تطورا وتعقيدا.

5. أهمية الاستثمار في التدريب

عندما نتكلم عن أهمية الاستثمار في مشروع معين، فإننا نشير بصفة عامة للكسب الذي قد يعود للأفراد أو المنشآت العامة أو الخاصة من جراء ذلك الاستثمار، كما نتحدث في نفس الوقت عن الفوائد التي قد تعود للمجتمع نتيجة لهذا الاستثمار.

يمكن تقسيم أنواع العوائد على الاستثمار في تدريب الموارد البشرية إلى نوعين أساسيين هما العوائد أو الفوائد التي تشمل كسب أو ربح من السهل قياسه (Tangible)، و العوائد التي تشمل كسب أو ربح من الصعب قياسه (Intangible)[12].

في الغالب تتعلق الفوائد التي يمكن قياسها بتلك الفوائد التي يمكن ربطها مباشرة بالاستثمار، وقد تأخذ الأشكال التالية:

- زيادة في الإيرادات والأرباح؛
- الزيادة في الانتاجية؛
- تقليل نسبة إصابات العمل؛
- تقليل نسبة أعطال الآلات والمعدات.

أما الفوائد والمنافع التي لا يمكن قياسها بسهولة والتي تكون لها علاقة غير مباشرة بالاستثمار في التدريب وقد تشمل:

- ارتفاع الروح المعنوية والولاء للمنشأة؛

- ارتفاع مستوى الثقة بالنفس بين الأفراد؛
- زيادة في مستوى الرضا عن العمل؛
- زيادة فرص الترقي الوظيفي.

6. عناصر العملية التدريبية

التدريب في واقعه يمثل عملية مستمرة ومتكاملة تتضمن أجزاء وعناصر مختلفة يقوم كل منها بدور متميز، ولكن الفعالية النهائية للتدريب وكفاءته في تحقيق أهدافه تتوقف على مدى التكامل بين أجزائه وعناصره والمتمثلة فيما يلي[13]:

1. تحديد الاحتياجات التدريبية أو تحديد أهداف التدريب
2. تحديد أنواع التدريب
3. تصميم البرامج التدريبية
4. تحديد الأساليب التدريبية
5. تقويم البرامج التدريبية.

يمكن تصوير العملية التدريبية على الشكل التالي:

الشكل.2 : عناصر عملية التدريب

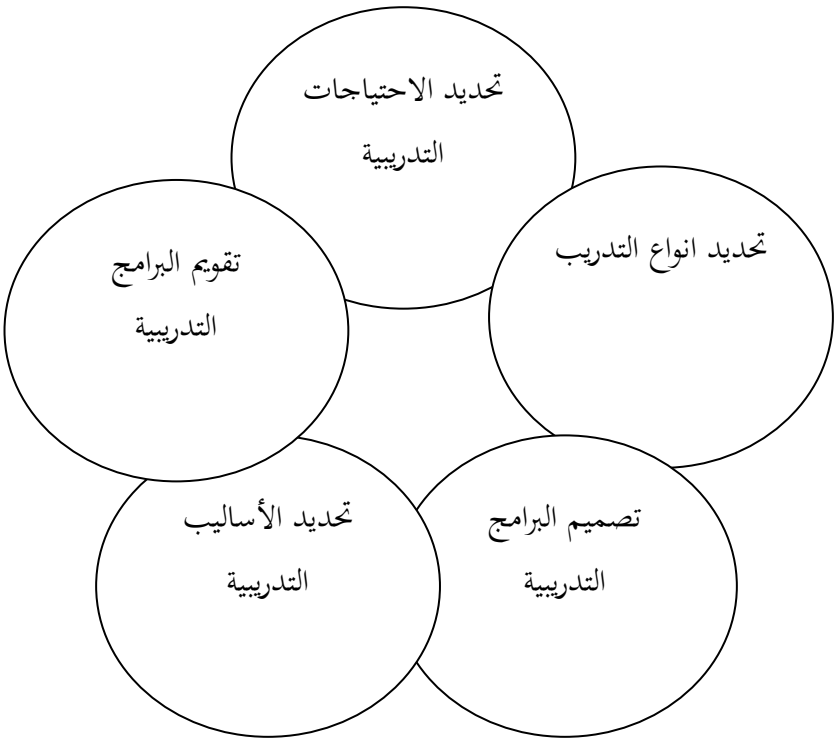

المصدر: **أحمد هشام السمرائي**، مرجع سابق، ص46.

رابعا: معوقات تنمية الموارد البشرية في الدول العربية

إنه من الواضح أن أوضاع الموارد البشرية في الدول العربية تفصلها عن الدول المتقدمة فجوة ضخمة، بل وبالمقارنة بدول و أقاليم العالم البازغة مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، ودول مثل الصين وجنوب شرق آسيا وماليزيا، تعاني الدول العربية من تواضع الأداء في مجال تنمية الموارد البشرية. إن الموارد البشرية وما يمكن أن تخلقه من قدرات تعد شديدة الضعف وعاجزة عن بناء طفرة تنموية في الوطن العربي، وبالتالي يصبح من الضروري بمكان إلقاء الضوء على بعض المعوقات الخارجية والداخلية التي أثرت بالسلب وساهمت في تقليص فرص التقدم[14]:

1 – اللامساواة والاعتبارات المضادة للتنمية

رغم أن الدول العربية استفادت كثيرا من الفرص التي تتيحها العولمة و اقتصاد السوق، إلا أن فرض نمطا موحدا للإدارة قائم على التحرير شبه التام لقوى السوق، و الانفتاح بلا حدود على الاقتصاد العالمي بصرف النظر عن ظروف كل دولة و منطقة أسفر عن نتائج سلبية و ساهم في تهميش الكثير من الدول وفي تراخي مجهودات التنمية فيها.

فوفقا لقواعد السوق البحتة انحصرت قضية التوظيف في معظم الدول العربية في شكل العلاقة البسيطة بين الطلب و عرض العمل و السياسات العامة التي تركز على سوق العمل وليس على قيمة العمل ذاته ورفاه العمال. لذلك لم يوجه أي اهتمام يذكر لحقوق العمال و العدالة الاجتماعية ولا إلى تعزيز المؤسسات القادرة على حماية مصالحهم. فتم ضغط الأجور وانتشر الاستخدام المؤقت للعمالة وظروف العمل غير اللائقة، واتسع نطاق حرية صاحب العمل في الاستغناء عن العمالة بدعوى تحقيق المرونة في أسواق العمل، وساهمت خصخصة المشروعات العامة بدورها في تخفيض العمالة و تزايد معدلات البطالة.

2 – عدم الوعي المؤسسي وأيضا الفردي بأهمية تنمية الموارد البشرية

على الإدارة العليا التركيز على تطوير وتنمية مواردها البشرية وخاصة ما يتعلق بمضمون العنصر البشري وأهميته في كافة المؤسسات، فإن وعت وتيقنت الادارة العليا بهذا المفهوم ستتمكن الموارد البشرية من تطوير قابليتها وتنتقل من مرحلة إلى أخرى ومن مكان الى آخر فذلك لا يتم إلا عن طريق تنمية وتدريب وتطوير للموارد البشرية لتلائم الاحتياجات والتطورات الحاصلة في كافة القطاعات المؤسساتية والحيوية.

3 – هجرة الأدمغة

في ظل العولمة أصبحت هجرة العقول أو الأفراد ذوي المهارات العالية من دول الجنوب إلى دول الشمال أكثرا يسرا، و ذلك بسبب ما تعانيه الكثير من الدول المتقدمة من عجز حالي ومحتمل في قواها البشرية من جهة إضافة إلى سوء تسيير الموارد البشرية في الدول العربية.

4 – معوقات أخرى

علاوة على ما سبق هناك اعتبارات أخرى تساهم في ضعف القدرات و تراجع مستوى الموارد البشرية في الدول العربية، فقد أعاق تنمية الموارد البشرية بشكل خطير النزاعات المسلحة التي قللت من قدرة الدول ومجهوداتها لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فالحرب في العراق ترتب عليها هجرة مئات الألاف من العراقيين إلى مناطق بعيدة و دول مجاورة سعيا وراء الأمان وتجنبا لظروف المعيشة القاسية، كما أن سلطات الغزو لجأت إلى السيطرة على الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية البحثية وطبقت سياسة واسعة النطاق لاستبعاد المعارضين من أساتذة الجامعات والعمداء من وظائفهم.

أما في فلسطين، فتظهر الأدلة أن العدوان الصهيوني المتكرر قد تسبب في خسائر بشرية ومادية ضخمة، وبالتالي أعاق عملية التدريس والبحث العلمي في المدارس والجامعات الفلسطينية.

– الخلاصة و التوصيات

إن الإدارة الناجحة في المؤسسة الحديثة هي التي تسعى باستمرار إلى النمو و النجاح بتركيز اهتمامها على تدريب و تنمية الموارد البشرية فيها. وأن تنظر إلى المستقبل وترى احتمالاته باعتبار أن المؤسسات أصبحت تعمل اليوم في بيئة اقتصادية ديناميكية، حيث التغيير فيه هو القاعدة و ليس الاستثناء.

و من باب تعاظم أهمية المورد البشري في مواجهة تحديات البيئة، كان لزاما وحتميا على الدول العربية تبنّي القاعدة الأساسية التي مفادها أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع [15]، فقدرات هذه الدول تكمن في طاقاتها البشرية المؤهلة عن طريق التدريب المستمر باتباع عناصر وأساليب التدريب المختلفة التي تجعل المورد البشري يتأقلم مع التغيرات بكفاءة وفعالية.

ومن أجل ذلك ينبغي على الدول العربية أن :

1. تقر بمسؤوليتها عن التعليم والتدريب السابق على الالتحاق بالعمل وتحسن فرص حصول الجميع عليهما لتعزيز القابلية للاستخدام ومنع الاستبعاد الاجتماعي؛
2. تستحدث نهجا للتعليم والتدريب غير الرسميين، ولاسيما للبالغين الذين حرموا من فرص التعليم والتدريب شبابا؛
3. تستخدم قدر الإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في مجال التعلم و التدريب؛
4. تضمن تقديم المعلومات والنصح والإرشاد عن الوظائف وسوق العمل و المسار الوظيفي والاستخدام، إلى جانب معلومات عن حقوق والتزامات جميع المعنيين بموجب القوانين المتصلة بالعمل و غيرها من أشكال تنظيم العمل؛
5. تكفل ملائمة برامج التعليم والتدريب السابق على الالتحاق بالعمل وتتأكد من جودتها؛
6. تضمن وضع وتعزيز نظم التعليم والتدريب المهنية بحيث توفر الفرص الملائمة لتطوير المهارات المتصلة بسوق العمل واعتمادها.

7. الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تنمية الموارد البشرية؛

8. الاهتمام بدعم الدورات التدريبية للكوادر...

الهوامـــــــش:

[1]- **حمداوي وسيلة**، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004، ص25.

[2]- **أحمد منصور**: قراءات في تنمية الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص175.

[3]- **محمد لمين مراكشي**، فعالية نظام التدريب في تنمية الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب،البليدة، الجزائر، 2005،ص82.

[4]- **أماني خضر أحمد شلتوت**، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص14.

[5]- أماني خضر أحمد شلتوت، نفس المرجع، ص15.

[6]- **محمد لمين مراكشي**، مرجع سابق، ص133.

[7]- **محفوظ أحمد جودة**، تحديد احتياجات التدريب و أثره في إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة العامة في الأردن ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص56.

[8]- **بارك نعيمة**، تنمية الموارد البشرية و أهميتها في تحسين الانتاجية و تحقيق الميزة التنافسية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص275.

[9]- **الداوي الشيخ**، تحليل أثر التدريب و التحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، العدد السادس، 2008، ص12.

[10]- **هشام بوكفوس**، أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص82.

[11]- **عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ**، الاستثمار بالموارد البشرية، مركز الجلد و الحساسية، المحاضرة العلمية الرابعة، 6 نوفمبر 2008، ص6.

[12]- **عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ** ، مرجع سابق، ص8.

[13]- **أحمد هشام السامرائي**، أثر استراتيجيات التدريب لتطوير الموارد البشرية في القطاع الحكومي ، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010،ص46.

[14]- **محيا زيتون**، التعاون العربي الإفريقي في مجال الموارد البشرية، ورقة بحثية مقدمة إلى المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في الاستثمار و التجارة، طرابلس، ليبيا، 25-09/26/ 2010، ص22.

[15]- **كنوش عاشور و قورين حاج قويدر**، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية و مقومات نجاحها، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 4، 2012، ص21.

المراجع المعتمدة في البحث :

1. أحمد منصور، **قراءات في تنمية الموارد البشرية**، وكالة المطبوعات، الكويت،1975.

2. أحمد هشام السامرائي، **أثر استراتيجيات التدريب لتطوير الموارد البشرية في القطاع الحكومي** ، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010

3. أماني خضر أحمد شلتوت، **تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009

أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي
– بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000–2012)–

أ / باصور كمال *

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلال الخارجي الذي يسببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية للاختلالات الخارجية، لذا تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسة النقدية في الجزائر.

Abstract:

Monetary policy is an important element in macroeconomic policy, which plays a critical role in addressing the external imbalance caused by a type of disorder associated with the non-equilibrium in the money market, whereas the problems related to the balance of payments are a monetary phenomenon. Thus, the correction must beby cash settlements forum balances of Foreign Affairs. So the monetary authorities have use dell monetary variables to influence aspects of the constituent parts of the balance of payment

Key words: Monetary Policy, Balance of Payments, Exchange rate, monetary policy in Algeria.

* أ . باصور كمال. أستاذ مساعد قسم "ب" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس،المدية.

مقدمة:

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم،مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية،التي تسهل المبادلات التجارية والمالية بين الدول حيث ترتب عن قيام هذه العلاقات والتبادل بين هذه الأخيرة إلى ارتباطها بعضها البعض بعلاقات دائنة ومدينة وهذا ما أدى إلى ظهور مشاكل تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج، خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مما انجر عنه اضطرابات في موازين المدفوعات والاختلال في هذا الأخير يعبر عن وجود خلل في الاقتصاد، خاصة حالة العجز الذي يعني أن العائدات من الخارج أقل من المدفوعات،وتتزايد بذلك المديونية اتجاه العالم الخارجي وبكل ما تحمله من أثار ومخاطر.

ونتيجة للعلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات والسياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسة النقدية، التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي، وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا تعتبر درجة فعالية السياسة النقدية وأهميتها كأحد سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت الهياكل الاقتصادية السائدة والاختلاف في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة لأخرى،عنصرا مهما من عناصر السياسات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، وهذا في ظل تفاوت درجة التقدم الاقتصادي إضافة إلى اختلاف حالات الاختلال السائدة، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية هذا الأخير، ويتم هذا التصحيح عن طريق التسويات النقدية باعتبار أن الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي.

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذا الموضوع سوف نعمد إلى طرح السؤال العام التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000– 2012)؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

المحور الثاني: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2012).

المحور الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

1- تعريف السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبّان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظّرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ومنه فإن السياسة النقدية هي"مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتسيير الأمثل للمعروض النقدي والتأثير على حجم الائتمان، وهذا بما يتماشى والأهداف الاقتصادية المنشودة"، حيث يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية في:

- السياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتغير بتغير الأهداف الاقتصادية المسطرة.
- وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية، وهي البنك المركزي.
- التأثير على السيولة النقدية بهدف ضمان استقرار في المستوى العام للأسعار وسوق الصرف.

1-1- أهداف السياسة النقدية:

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بتحقق الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية، إن ضمان بلوغ النتائج بفعالية، وهي التي كانت بمثابة أهداف مرسومة، يقتضي مراعاة ضرورة توفر هذه الأهداف، وعلى غرار أي هدف استراتيجي يجب توفر فيه الخصائص التالية [1]:

- الوضوح والدقة.
- المرونة.
- القابلية للقياس والتكميم.
- الواقعية أو القابلية للتحقيق.

أ- تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار:

إن دور السياسة النقدية هو تحقيق جملة من الأهداف النهائية وعلى رأسها استقرار مستوى الأسعار، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها، والواقع إن اللجوء

للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريمان انه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود[2].

ب- تحقيق مستوى عال من التشغيل:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مشاكل اقتصادية[3].

ج- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

كان ينظر في البداية إلى إن معدل عال من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العمالة الكاملة، لكن تغير النظرة بعد الخمسينيات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف[4].

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية لهذه الدولة مع باقي أقطار العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون إستلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج، والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من اجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة[5].

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظرا لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية، إذن يتعيّن على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولا، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول، وفيما يلي نعرض مخطط توضيحي للإستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

الشكل رقم(01): يوضح إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

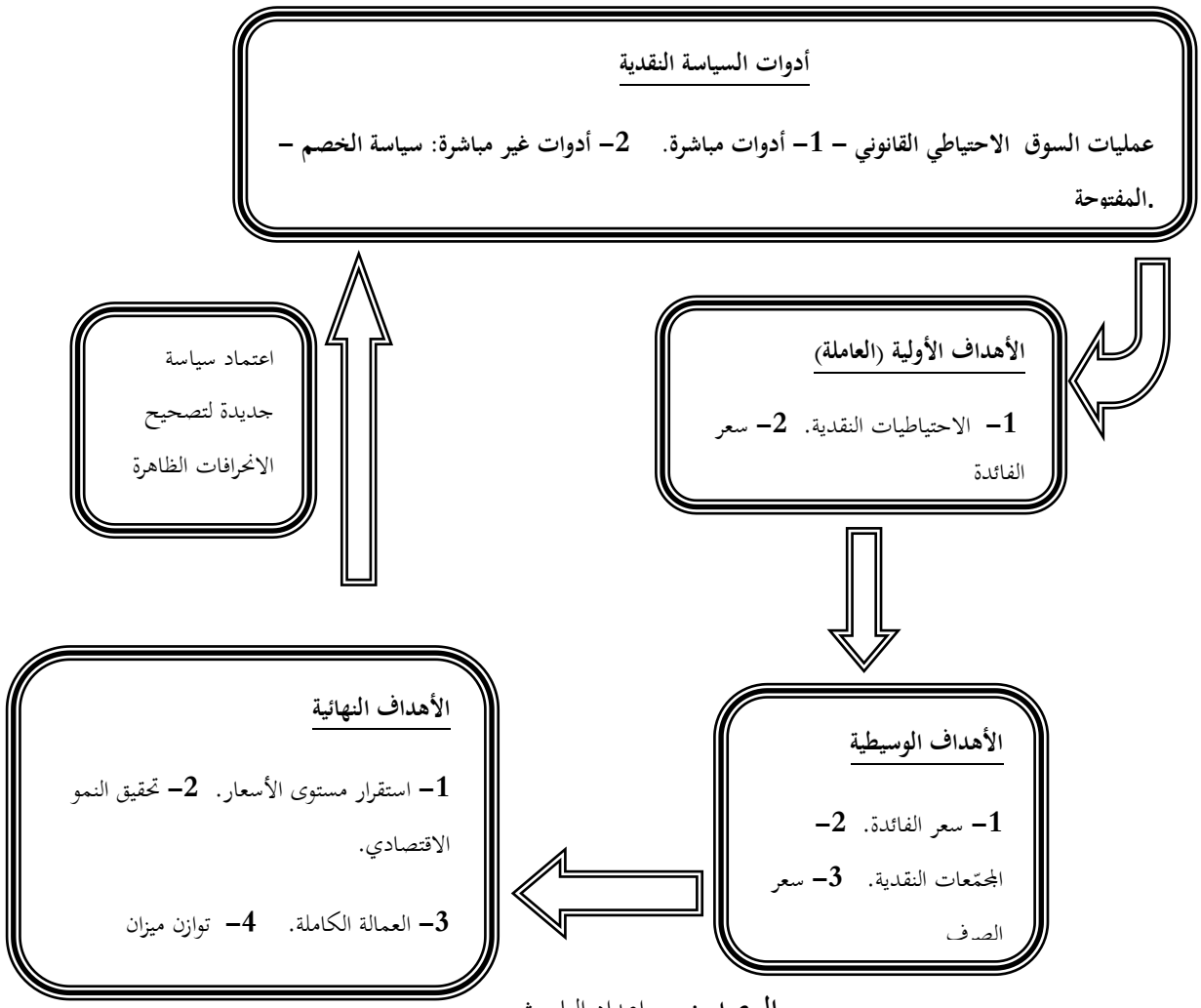

المصدر: من إعداد الباحث.

1-1-2– أدوات السياسة النقدية: تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

أ– عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية و المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية،

ب– معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير، ويسمى أيضا سعر البنك[6].

ج– معدل الاحتياطي القانوني: يعتبر الاحتياطي القانوني من بين السياسات التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة سيولة البنوك التجارية، ومفهومها يتلخص في إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع

العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي[7].

2- ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال، ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته.

ورغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن نطاق كونه عبارة عن سجل تسجيل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة، كما يعتبر واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة للدولة، حيث تكمن أهميته فيما يلي :

- ✓ يسمح ميزان المدفوعات بقياس القدرة التجارية لدولة معينة.
- ✓ تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محمل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة.
- ✓ متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد[8].
- ✓ معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات.
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات كمؤشر يدل على التنبؤ المستقبلي لكل الأزمات المالية خاصة إذا تعلق الأمر بوجود عجز مزدوج.
- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، حيث تؤثر التغيرات في المدفوعات والمقبوضات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة الدولة، ومن ثم على السياسة النقدية والمالية الواجب إتباعها[9].

المحور الثاني: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1- السياسة النقدية وسعر الصرف: كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذا تبين أن أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية.

وعليه يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[10]، أي سعر الصرف هوثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى،ويوجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

1-1- مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف: حيث سنتناول دراسة لأثر تغير سعر صرف العملة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك استنادا إلى ما ذكرناه في الفصل الأول في كون أن سعر الصرف يعتبر هدف وسيط للسياسة النقدية، يهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات،كما أن سعر الصرف يعتبر أيضا قناة من قنوات إبلاغ السياسة النقدية، حيث يمكن التركيز في هذا الإطار على مدخلين أساسيين يعمل من خلالهما سعر الصرف وهما :مدخل المرونات، ومدخل الاستيعاب.

1-1-1- مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات: إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب،هذا مأدى إلى ظهور بعض المناهج الجديد لإعادة التوازن لميزان المدفوعات،ومدخل المرونات من بين هذه المناهج،حيث يرجع الفضل في بلورة هذا المنهج ذلك إلى"Robinson "سنة 1938 وذلك لاستجابة الحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف المرنة، حيث يعتمد هذا المدخل على طريقة تحول الإنفاق عن طريق تغير سعر الصرف، وجوهر هذا الفكر هو تحول الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات،أو التحول من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات[11].

أ- الصيغة الرياضية للمدخل: يعتمد هذا المدخل عل صياغة "مارشال-لرنير"، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات،حيث يجب أن يكون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد، وللوصول إلى هذه العبارة يتم الانطلاق من التحليل ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية ، P: سعر الصرف، B : الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية، e_X: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى العلاقة كما يلي:

$$e_X = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: ΔX: التغير في الصادرات، ΔP: التغيرفي سعر الصرف

وتعني القيمة e_X: قيمة التغير الذي يحدث في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات مرونة كبيرة إلى التغير في سعر الصرف، وإذا ما اعتبرنا أن الصادرات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي :

$$e_X = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

e_M:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وهي كما يلي:

$$e_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث :ΔM: التغير في الواردات .

وتعني القيمة e_M: قيمة التغير الذي يحدث في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وإذا ما اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$e_M = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن Mمقيمة بالعملة الأجنبية فان لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرفP لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP، وبالتالي فالميزان التجاري يكتب على الشكل التالي :

$$B = X - MP \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

تسمى هذه العلاقة بمعادلة رصيد الميزان التجاري .

لمعرفة اثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري نقوم باشتقاق Bبالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP}P + M\right) \Leftrightarrow \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(M + \frac{dM}{dP}P\right)$$

و بإخراج Mعامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \Rightarrow \quad \frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث تم الانطلاق من ميزان متوازن أي:B=X−MP=0 أوX=MP

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_X - (1 - e_M)) = M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فان الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

$$M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_X + e_M > 1$ وهو شرط مارشال- لرنير.

أما إذا كان: $e_X + e_M < 1$ فان التغير الذي يحصل في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

أما إذا كان: $e_X + e_M = 1$ فان التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوم.

وعليه فان الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين اكبر من الواحد الصحيح وهو شرط مارشال لرنير"، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري اثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض".

ب- ميكانيزمات التأثير على الميزان التجاري: يتم تأثير الميكانيزم على الميزان التجاري وفق ما يلي:

- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فان ذلك سيؤدي إلى إحداث تغير في أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة ذلك،في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشى العجز في الميزان التجاري.
- حالة الفائض:بإحداث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، فان ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار الصادرات والواردات،بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات،بينما أسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي فان رفع قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات، الشيء الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ولا شك أن في الحالتين لا يؤدي تغير سعر الصرف دوره إذ لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف[12].

1-1-2- مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات:ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغير سعر الصرف على كل من الدخل القومي والاستيعاب المحلي، حيث ينتسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى"Alexander Sidney"سنة 1952، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري ويهمل تدفقات رؤوس الأموال، وبهذا فهو شبيه بمدخل المرونات، حيث يعتبر "الكسندر" أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الاستيعاب، هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستوعبه من هذا

الإنتاج، حيث يعتبر الاستيعاب مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري[13].

أ- الصيغة الرياضية للمدخل: في هذا الإطار من الافتراضات بدا "الكسندر" تحليله للمنهج باستخدام التحليل الكينزي كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث :

Y: الدخل الوطني، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، G: الإنفاق الحكومي، M: الواردات، X: الصادرات

وبافتراض عدم وجود صادرات وواردات، أي في حالة اقتصاد مغلق فان المعادلة تصبح كما يلي :

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث توضح المعادلة (2) أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب محليا، وهو ما يسمى بالاستيعاب المحلي والمعبر عنه كما يلي:

$$A_d = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبافتراض أن الاقتصاد المدروس لايحتوي على الواردات تصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$Y = A_d + X \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

أما الاستيعاب الكلي فهو يمثل الاستيعاب المحلي مضاف إليه الواردات، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A = A_d + M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$Y = A - M + X \Rightarrow Y - A = X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وتعكس المعادلة (6) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان (A) اكبر من (Y) بمقدار معين فان (M) يجب أن تفوق (X) بنفس المقدار،والعكس إذا كان (Y) اكبر من (A) فان (X) يجب أن تكون اكبر من (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد الميزان التجاري من المعادلة (6) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى: B=Y-A، ومنه نصل إلى أنBدالة في الفرق بينYوAكما يلي:

$$B = F(Y - A) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

وتعكس المعادلة السابقة إمكانية تحديد ثلاث حالات:

- الأولى: إذا كان الدخل الوطني اكبر من الاستيعاب الكلي$(Y > A)$ فان رصيد الميزان التجاري يكون موجب $(B > 0)$بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.
- الثانية: إذا كان الدخل الوطني اقل من الاستيعاب الكلي $(Y < A)$فان رصيد الميزان التجاري يكون سالب $(B < 0)$بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.

- الثالثة: إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي$(Y = A)$ فان رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر $(B = 0)$بمعنى أن الميزان يشهد حالة توازن.

إن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى أثرين: أثار على الدخل واثأر على الامتصاص،والدمج بين هذين الأثرين يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي:$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$

2- السياسة النقدية والتوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة: تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية،لذا سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة، ثم علاقتها ببعض المتغيرات الكلية الأخرى كالاستثمار، التضخم، العرض النقدي وسعر الصرف، بالإضافة إلى التطرق لآليات انتقال اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة، كما يعرف أيضا سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أو سنوية وحسب المبلغ المقترض (فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب)[14].

2-1- العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة: إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بالكثير من الاقتصاديين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شانه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط (مناخ الاستثمار، مرونة بين أسعار الفائدة والاستثمار، مرونة في الجهاز الإنتاجي، استقرار الكثير من المتغيرات الاقتصادية)، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ويمكن توضيح العاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة، ونظرية اثر فيشر الدولي.

2-1-1- نظرية تعادل أسعار الفائدة(PTI): مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملات المعينة، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملات تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة، وتغير معدلات الفائدة له تأثير مباشر على الطلب على الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كينز (J.M.Keynz)[15].

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أي أن معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف العاجل،

ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواق المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على M (1-d) .

حيث:id معدل الفائدة المحلي يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر صرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل ممكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$M(1+id)=(M/cc)(1+ie)ct.....(1)$ حيث:

cc: سعر الصرف الآني، ct: سعر الصرف الآجل، ie : معدل الفائدة الخارجي الاسمي، Id: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

ومن المعادلة السابقة نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+id}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (2)$$

بطرح1 من طرفي المعادلة(2) تتحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots\dots (3) \qquad \text{أو} \qquad \frac{CT-CC}{CC} = \frac{id-ie}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (4)$$

وإذا كان ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{\boldsymbol{CT-CC}}{\boldsymbol{CC}} \approx \boldsymbol{id-ie} \dots\dots\dots\dots (5)$$

2-1-2- نظرية اثر فيشر الدولي: تستند نظرية IRVING FISHER في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدلات الفائدة الاسمية الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، فإذا كان inرمز معدل الفائدة الاسمية وir معدل الفائدة الحقيقي وinf معدل التضخم في بلد ما ،فان معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية التالية[16]:

$$\boldsymbol{In = Ir + inf}$$

تقوم هذه العلاقة بشرح سعر الفائدة الاسمي بواسطة سعر الفائدة الحقيقي والتضخم المتوقع مع افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي يتغير ببطء، أما التضخم فهو يلعب دورا أساسيا في تطور أسعار الفائدة الاسمية بشرط أن لا تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية،أي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في بلد ما يترجم بارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في هذا البلد، كما يمكن توسيع قاعدة فيشر إلى مجال أكثر اتساعا وذلك بوجود عدة عملات وبافتراض أن هذه العلاقة محققة في بلدين مختلفين (A وB) فيمكن كتابة القاعدة على الشكل التالي:

$$\begin{cases} In_A = \mathrm{Ir}_A + \mathrm{inf}_A \\ In_B = \mathrm{Ir}_B + \mathrm{inf}_B \end{cases}$$

وبافتراض تساوي أسعار الفائدة الحقيقية في كلا البلدين نتيجة لتشابه في الأصول المالية والخصائص المرتبطة بها (درجة المخاطرة، أجال الاستحقاق،السيولة...الخ) وذلك في ظل وجود عملتين مختلفتين،وفي حالة عدم تساوي

أسعار الفائدة الحقيقية ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال اتجاه البلد الذي يتمتع بسعر فائدة أعلى،وسوف يستمر التدفق إلى غاية تساوي أسعار الفائدة الحقيقية وهنا تصبح العلاقة كالتالي:

$$In_A - In_B = inf_A - inf_B$$

وتوضح العلاقة الأخيرة أن الفرق بين أسعار الفائدة الاسمية في البلدين يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقع في البلدين،ومنه فان علاقة فيشر الدولية تحقق في طرفها الأول نظرية أسعار الفائدة،وتحقق في طرفها الثاني نظرية تعادل القدرة الشرائية، ويمكن تصور الرابط كما يلي:

PTI ⟶ Fisher ⟶ PPA

ولنفترض أن أسعار الفائدة كانت5% بالنسبة لمنطقة الاورو و3 %بالنسبة للدولار فان الفرق2%ما هو إلا عبارة عن معدل التضخم في المستوى العام للأسعار بين الفائدة الاسمية لمنطقة الاورو و الفائدة الاسمية للو.م.أ.

2-2- آليات انتقال أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة:

2-2-1- أسعار الفائدة وميزان رأس المال: إن زيادة التدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلية تربط حالة ميزان رأس المال بالفرق بين سعر الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية، وهو يعني أن المتغير المؤثر في تحديد حالة رأس المال هو سعر الفائدة المحلي[17]، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم الزيادة في أسعار الفائدة المحلية بالنسبة لتلك الموجودة في الخارج، هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات لأن التدفقات الرأس مالية زادة.

إن خفض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج نظرا لأن العائد من الاستثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مربح مقارنة مع العالم، الأمر الذي يجعل حساب رأس المال في حالة عجز وهذا العجز يعمل بدوره على خفض سعر صرف العملة المحلية في الأسواق الدولية، ونظرا لأن استجابة الأسواق المالية أسرع بكثير من استجابة الأسواق السلعية فإن تدهور سعر صرف العملة المحلية قد يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لأن الصادرات تصبح ارخص من الواردات، ولكن بعد فترة استجابة الأسواق السلعية للتدهور في سعر الصرف سوف يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض لأن الطلب الدولي على الصادرات سوف يزداد لأنها أصبحت ارخص مما سبق (بالعملة الأجنبية) في حين ينخفض الطلب المحلي على الاستيراد لأنها أصبحت أغلا من ما سبق (بالعملة المحلية)[18].

2-2-2- تأثر الحساب الجاري لسعر الفائدة: عندما يرى رجال الأعمال والمستثمرون انخفاض أسعار الفائدة ويسود الاعتقاد عندهم باستمرارها منخفضة مع وجود حالة التفاؤل لديهم فسيقومون بزيادة استثماراتهم لأن أحد العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هي أسعار الفائدة (لأن الاستثمار دالة سالبة في أسعار الفائدة)، ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الاستثمار من شانه أن يؤدي الزيادة حجم الدخل،ومنه سيتولد من دون شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، مما يقود إلى العجز في الميزان التجاري.

3- دور العرض النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات: كان لبروز الفكر النقدي تأثيرا واضحا في بلورة ونضوج المدخل النقدي، الذي يعالج مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز أهمية وفعالية دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، باعتبار أن الخلل فيه يكمن في عدم التناسق الموجود بين عرض النقود والطلب عليها.

3-1- مفهوم عرض النقود: يعرف عرض النقود أو كما يسمى أيضا بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضا بأنه كمية النقود أو مجموعة الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص(المجتمع) خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم العرض النقدي حيز واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرض النقدي يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم[19].

3-2- المدخل النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات: ظهر هذا المنهج على يد الاقتصاديين "Fernkel et Johnson" سنة 1976، والذين يرون أن الاختلال في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية، حيث يتعلق هذا المنهج بالميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وميزان رأس المال، حيث أن المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية، وبالتالي فان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية الدولية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب على النقود[20].

أ- صيغة النموذج النقدي: صاغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل ميزان الجاري مضافا إليه ميزان التحويلات الرأس مالية أي [21]:

حيث: $(SB = RMIN = BC + B)$ .....(1)

BC: الميزان التجاري، RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية، B:ميزان رأس المال طويل الأجل، SB: رصيد ميزان المدفوعات.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كما يلي:

$$RMIN = F(Md - Ms) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :Md: الطلب على النقودMs: عرض النقود، ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد، ويعبر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية:

$$Md = KPY \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:Y : الدخل الحقيقي، P: متوسط الأسعار، K: مقلوب سرعة دوران النقد.

ووفقا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان المحلي كما يلي :

$$Ms = MBM \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث: $BM = A + RMIN$ ومنه تصبح المعادلة (4)كما يلي:

$$Ms = M(A + RMIN) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: Ms : العرض النقدي، BM: القاعدة النقدية، M: مضاعف خلق النقود، A: الائتمان المحلي.

ونحن نعلم بان سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي Ms= Md ومنه:

$$MA + M(RMIN) = KPY \Rightarrow \Delta MA + \Delta M(RMIN) = \Delta KPY \quad \Rightarrow \quad \Delta M(RMIN) = \Delta KPY - \Delta MA \ldots\ldots (6)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

وعلى ضوء ما سبق، ولفهم آلية عمل هذا النموذج نرى سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

- **في حالة الفائض:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة على زيادة المعروض النقدي بإتباع سياسة نقدية توسعية، حتى يصبح العرض النقدي اكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية بحوزة الأفراد مما كانت عليه، حيث يرغب المقيمين في البلد على إنفاق أرصدتهم الزائدة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، ومنه تسوية الفائض في ميزان المدفوعات.
- **في حالة العجز:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية ، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح اقل من الطلب على النقود، مما يؤدي انخفاض الأرصدة النقدية إلى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة إلى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع وأصول مالية إلى غير المقيمين، وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج، وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدرجيا.

ومن خلال هذا المنهج النقدي لميزان المدفوعات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إذا كان Ms<Md هذا يشير إلى وجود فائض في عرض النقود وهذا يعني أن الائتمان المحلي اكبر من الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون سالبا، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب.

❖ إذا كان Ms>Md إي وجود فائض في الطلب على النقود، مما يعني أن التغير في الطلب على النقود اكبر من التغير في الائتمان المحلي، ومنه فان التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون موجب، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب.

إذا كان Md= Ms إي هناك توازن بين العرض النقدي والطلب على النقود، وهذا ما يعكس المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومنه فان التغيرات في الاحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات متوازن (مساوي لصفر).

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2012).

1- تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر: إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

1-1- خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990: قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة[22]، هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول)، لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى

ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

على العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية[23]:

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- تسيير نقدي إداري ليّن يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله[24].

1-2- معالم ومسار السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90: إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي[25].

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا

نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف، وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي [26]:

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

1- الاستعداد الإئتماني الأول[27]: وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155,7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.

2- الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

3- الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- ❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 % في سنة 1994 و معدل 6 % سنة 1995.
- ❖ تخفيض معدلات التضخم.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000, وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي, إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءا من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط, وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة .1998

1- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995- ماي 1998): عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ:1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر[28].

الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 112,9 و 111 دولار للبرميل الواحد سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

2- تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية: لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل صعبة خاصة في فترة التسعينات، وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما وذلك نتيجة صدور عدة قوانين وبرامج لدعم النمو الاقتصادي وكذا برامج للتنمية، والتي أدت إلى تحقيق نتائج يمكن القول عنها بأنها مقبولة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى سير السياسة النقدية في الجزائر الذي تبرزه أخر التطورات الخاصة بالوضع النقدي، بالإضافة إلى إبراز تطور أهم مؤشرات التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

2-1- ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية: مع مطلع التسعينات تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وواصلت الجزائر تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات وحتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة، وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار، انتهجت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية، بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذه المطلب إلى ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

تلعب الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، أي العملة و الاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

جدول رقم(01): يوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2000-2012). الوحدة: مليار دينار

السنوات	الكتلة النقدية			مقابلات الكتلة النقدية			الناتج المحلي الإجمالي	السيولة المحلية %*
	عرض النقودM1	الودائع لآجل (أشباه النقود)	العرض النقديM2	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد		
2000	1048,17	974,35	2022,53	776	667,5	993,73	4123,5	49.3
2001	1238,50	1235	2473,51	1310,7	569,7	1078,4	4227.1	58.4
2002	1416,34	1485,19	2901,53	1755,7	578,6	1266,8	4522.8	63.9
2003	1643,5	1656	3299,5	2342,7	423,4	1380,2	5252.3	63.7
2004	2165,5	1478,7	3644,4	3119,2	20,6-	1535	6150.4	61.2
2005	2437,5	1632,9	4070,4	4179,7	933,2-	1779,8	7563.6	55.2
2006	3177,8	1649,8	4827,6	5515	1304,1-	1905,4	8514.8	57.9
2007	4233,6	1761	5994,6	7415,5	2193,1-	2205,2	9366.6	64
2008	4964,9	1991	6955,9	10247	3627,3-	2615,5	11077.1	62.7
2009	4949,2	2228,9	7178,7	10886	3488,9-	3086,5	10006.7	71.5
2010	5638,5	2524,3	8162,8	11997	3510,9-	3268,1	12043.5	67.7
2011	7141,7	2787,5	9929,2	13922,4	3406,6-	3726,5	14480.7	68,56
2012	7681,9	3331,5	11013,4	14939.9	3343,4-	4298,5	-	-

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم(01) نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقديM1، حيث انتقل هذا الأخير من 1048,17 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5638,5 مليار دينار جزائري سنة 2010، و7523,5 مليار دينار جزائري في جوان 2012، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول وذلك حسب تقرير بنك الجزائر، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك

بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، كما تميزت الكتلة النقدية بارتفاع متواصل وبعد سنة 2000 عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا كبيرا حيث وصلت سنة 2010 إلى 8162.8 مليار دينار جزائري كما وصلت في جوان 2012 إلى 10626,1 مليار دينار جزائري، مما يعني أن هناك توسعا نقديا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة(2001- 2004)تم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)وكذلك برنامج دعم النمو(2005- 2009)، والذي أخذت فيه السياسة النقدية مسارا توسعيا، بالإضافة إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية[29] التي ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية (احتياطات الصرف) نموا سريعا ومستمرا إبتداءً من سنة 2000 إلى غاية جوان 2012 حيث بلغت 14755,7 مليار دينار جزائري، حيث أن هذا الارتفاع يعزز جهود السياسة النقدية في الدفاع عن سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف*، وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت نمو سلبي نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة النقدية، ونلاحظ منذ بداية سنة 2004 إلى غاية جوان 2012 أن القروض المقدمة للدولة ذات إشارة سالبة وهذا ما نفسره بأن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة، وذلك بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي[30]، أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت نمو معتبرا ليصل في سنة 2012 ما يقارب 4298,5 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو وصل إلى 15,34%.

2-1-1- تطور أسعار الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة مؤشر هام في سير السياسة النقدية وأهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بغرض تحديد توجهات السياسة النقدية-توسعية أو انكماشية- والوصول إلى الأهداف المسطرة، وفي هذا الإطار فقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بالتحرير التدريجي لأسعار الفائدة وذلك بداية من عام 1989، متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي[31]، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة هو إعطاء تعويض للادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار بالإضافة إلى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض بتكلفة حقيقية، حيث أن الجدول التالي يظهر تطورات كل من أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية.

الجدول رقم (02): يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الفائدة الاسمي%	8,5	8	6,63	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5
سعر الفائدة الحقيقي%	8,16	3,78	5,21	3,92	2,93	4,87	3,96	2,99	2,1	0,8	0,8

المصدر:حسين حميد، ، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية –بالاشارة إلى حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص177.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أنه بفضل تطبيق سياسة نقدية صارمة تم التمكن من خفض معدلات التضخم والوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة بداية من سنة 2000إلى غاية 2010.

2-2- تطور مؤشرات التوازن الخارجي: لغرض معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة، علينا أن ندرس المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي والمتمثلة في مؤشر المديونية الخارجية وخدمات الدين، واحتياطي الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تطورات عناصر ميزان المدفوعات.

جدول رقم(03): يوضح تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012). الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد الميزان الكلي	سعر الصرف (USD= DZD)	أسعار البترول ($ للبرميل)
2000	21,65	9,35	12,3	4,16-	0,79	8,93	1,36-	7,57	75,2	28,59
2001	19,09	9,48	9,31	3,22-	0,67	6,76	0,87-	6,19	77,2	24,85
2002	18,71	12,01	6,70	3,41-	1,07	4,36	0,71-	3,66	79,6	25,24
2003	24,47	13,32	11,14	3,99-	1,75	8,84	1,37-	7,47	77,3	29,03
2004	32,22	17,95	14,27	5,61-	2,46	11,12	1,87-	9,25	72,06	38,65
2005	46,33	19,86	26,64	7,35-	2,06	21,18	4,24-	16,94	73,3	54,6
2006	54,74	20,68	34,06	6,72-	1,61	29,95	11,22-	17,73	72,6	65,7
2007	60,59	26,35	34,23	5,87-	2,22	30,59	1,08-	29,55	69,3	74,9
2008	78,59	38,07	40,52	8,84-	2,77	30,45	2,54	36,99	64,5	99,97
2009	45,18	37,40	7,78	10-	2,63	0,41	3,45	3,86	72,6	62,3
2010	57,09	38,89	18,20	8,70-	2,65	12,16	3,42	15,58	74,4	80,2
2011	72,89	46,93	25,96	10,85-	2,65	17,77	0,34	20,14	72,8	112,9
2012	71,47	51,57	20,17	11,04-	3,17	12,30	0,25-	12,06	77,5	111

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000 -2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة،حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 %من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك[32]، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة2010 ليصل إلى 71,74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، أن قيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصاد

ومشروع دعم النمو، نلاحظ من خلال الجدول رقم (03)أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعًا ما خلال السنوات (2000-2012)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية في تسعينات القرن العشرين، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، فضلاً حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، كما لوحظ تراجع العجز في الميزان من سنة2001 حتى سنة 2003، ومرجعية ذلك الزيادة في العائدات من الاحتياطات الخارجية نتيجة لتنامي حجمها ، وكذلك التحسن النسبي في أداء قطاع السياحة في احتواء الزيادة في عجز ميزان العمليات الغير منظورة، غير أنه وابتداء من سنة 2004حتى سنة 2012، عرف الميزان عجزا كبيرا متواصلا في رصيد بلغ أقصاه سنة 2012ب 11,04 مليار دولار، وهذا بسبب الاستقرار الذي عرفه الوضع الأمني الذي ساهم بدوره في انتعاش عدد الرحلات السياحية والعامة والمبادلات التجارية اتجاها العالم، كذلك بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات، يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2012 فقد عرف الميزان انتعاشا كبيرا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2000، بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور،وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائر يمن قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصرف.

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، فبعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري ، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري إبتداءً من سنة 2004 شهد الحساب زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012، ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا من 30,45مليار دولار سنة 2008 إلى 410 مليون دولار، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12,30 مليار دولار في نهاية سنة 2012.

أما حساب رأس المال فقد اتسم بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا الفترة 2008-2012، وهذا لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، ومن ورائه عملية سداد الديون الخارجية إبتداءً من سنة 2004، مستفيدة الدولة في ذلك من ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة، وبالعودة إلى الجدول رقم (03) نجد أن حساب رأس المال عرف عجزا متذبذبا من 1990-2000، وتعود أسباب هذا التدهور عموما إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع

خدمات الديون، وانخفاض التدفقات باتجاه الداخل، حيث انه في سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر ب11,22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار خلال هذه الفترة، وبعدها انخفاض العجز في ميزان رأس المال في سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة 2008-2011 ليصل رصيد هذا الأخير إلى 340 مليون دولار في سنة 2011.

أما بالنسبة للفترة من 2000-2012 فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 ب 36,99 مليار دولار، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه المرحلة وسمحت بنمو احتياطات الصرف وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، إلا هذا الرصيد يرتبط في معظمه بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1990-2007) ثم سجل رصيدا موجبا من 2008-2012 ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعا بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية، تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمها بما في ذلك حقوق السحب الخاصة 148910 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2009 [33].

2-2-1- تطور الدين الخارجي واحتياطيات الصرف الرسمية: عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي خلال سنتي 1986-1987، كما بلغت المديونية الخارجية مستويات حادة بداية من 1990، فقد تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994 وهي السنة التي بلغ فيها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس ونادي لندن، وهي الاتفاقية التي تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي(1994-1998)، وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي بدأت الوضعية المالية الخارجية بالتحسن ابتداء من سنة 2000.

جدول رقم(04): يوضح تطور الدين الخارجي واحتياطيات الصرف الرسمية خلال الفترة (2000-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الديون ق . الأجل	0,173	1,260	0,102	0,150	0,410	0,707	0,541	0,717	1,303	1,492	1,778	1,142	1,158
الديون م وط الأجل	25,088	22,571	22,540	23,203	21,411	16,484	5,062	4,889	4,282	3,921	3,679	2,831	2,116
الدين الخارجي	25,261	22,571	22,642	23,353	21,821	17,191	5,603	5,606	5,585	5,413	5,457	4,405	3,673
خدمة الدين الخارجي	4,500	4,464	4,150	4,358	5,658	5,838	13,314	1,431	1,218	1,000	0,670	0,618	-
الاحتياطات الرسمية للصرف	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,2	182,22	190,66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات:- بنك الجزائر، صندوق النقد العربي.

الملاحظ من الجدول السابق أن هناك استقرار نسبي للدين الخارجي بين 2000-2003 حيث تراوح مابين 25,2 مليار دولار و23,3 مليار دولار، وبعدها يأخذ الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل شكل تنازلي إبتداءا من سنة 2004، حيث تراجع إلى 16,484 مليار دولار في نهاية سنة 2005 ثم 3,921 مليار دولار سنة 2009، وبعدها تناقص تدريجيا خلال السنوات الموالية ليصل إلى غاية 2,116 مليار دولار في سنة 2012، بحيث لم يعد قائم الدين يمثل سوى 3,673 مليار دولار منها 1,158 مليار دولار ديونا قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل حققت ارتفاع محسوس سنة 2010 وصل إلى 1,778 مليار دولار مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع الاستثنائي للدين قصير الأجل بشكل قوي إلى القفزة في الواردات التي سجلت 38,89 مليار دولار مقارنة مع السنوات الأخرى، كما أن انخفاض المشهود في قائم الدين الخارجي يوضح جهود الدولة في تطبيق سياسة صارمة لتقليص الدين الخارجي، وهذا ما يتأكد من خلال تسارع وتيرة التسديدات المسبقة للدين العمومي خاصة منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة، وهذه وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، أما بالنسبة إلى لخدمة الديون فنلاحظ انه هناك انخفاض تدريجي بين سنتي 2000 و2002، ثم بدا في الارتفاع من سنة 2004 ليصل إلى ذروته سنة 2006 بما يقابل13,314 مليار دولار، ليعاود الانخفاض ليصل إلى 0,618 مليار دولار في نهاية 2011.

كما تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في نظام الصرف الحالي باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتدخل بها بنك الجزائر في سوق الصرف مابين البنوك بهدف التأثير على سعر صرف الدينار، فهي تعتبر ضمانا على مصداقية سياسة الصرف من جهة واستقرارا لقيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، وباعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو المحروقات، فان تغيرات أسعاره في الأسواق الدولية سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، ولذا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطات الصرف الرسمية (ماعدا الذهب) التي كانت تقدر بأقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000، فقد بلغت 43.11 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مع الإشارة إلى أن هذه الاحتياطات بلغت في نهاية سنة 2009 ما قيمته148.91 مليار دولار، وقدر مجموعها ب 162,22مليار دولار في نهاية سنة2010، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وتسجيل الفائض في ميزان المدفوعات فقدرت الزيادة في قيمة الاحتياطات الرسمية ب: 178,76مليار دولار في سنة 2012، مقارنة بسنة 2000.

الخاتمة:

لقد فرض التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة على الجزائر ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعي الجزائر إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأورومتوسطية، وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر الإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث وضع قانون النقد والقرض 90-10 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، فتوجهات هذه الأخيرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاها من قوانين أخرى تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوما إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

فالإستراتجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف بالإضافة للنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

قائمة المراجع:

[1]- Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie , édition DUNOD, Paris , p118.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.، ص 274.

[3]- زكريا الدوري ويسرى السمارائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 189.

[4]- غربي احمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 109.

[5]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره ص190.

[6]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره، ص 193.

[7] - بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة مستغانم، افريل 2006،ص 02

[2] - عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999، ص 115.

[9] - احمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الموقع: http://kenanaonl.com/users/ahmedkordy، تاريخ الاطلاع: 2013/03/26.

[10] - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 147.

[11]– محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات– جامعة الشلف، 2005،ص 340.

[12] – محمد راتول، نفس المرجع السابق ذكره، ص399.

[13]– زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،جامعة غليزان، 2011،ص 11.

[14]– مفاهيم سعر الفائدة، متاح على الموقع:http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع:2013/06/19.

[15]– قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 121.

[16]– لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 171.

[17]– حسين حميد، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية –بالشارة إلى حالة الجزائر–مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 123.

[18]– جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد27، جامعة البصرة، 2011، ص 210.

[19]– مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1974–2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص36.

[20]– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 348.

[21]– محمد مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990–2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 104.

[22] – لحلو عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990– 2006)، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ،جامعة سعيدة،أفريل 2006، ص15.

[23] – بقبق ليلى اسمهان ، ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق(حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003، ص194.

[24] – لحلو عبد القادر،مرجع سابق ذكره، ص 16.

[25] – مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية– قسنطينة– عدد 02 سنة 1999، ص82.

[26] – طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي– " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990– 2006"– جامعة الشلف.

[27] – نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية– "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"– ص03.

[28]– Ammour ben halima, monnaie et régulation monétaire, Edition dohleb, algérai, 1997, p69.

[*] – سيولة الاقتصاد (السيولة المحلية) $=\frac{M_2}{PIB}$

[29]– مصيطفي عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008، ص117.

[*] – ففي حالة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مثلا يقوم بنك الجزائر ببيع جزء من الأصول الخارجية (العملات الأجنبية)في سوق الصرف، فترتفع قيمة الدينار الجزائري إلى ما كانت عليه من قبل.

[30]– مصيطفي عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص120.

[31]– حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 177.

[32]– باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي – بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (1990–2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2014، ص 161.

[33] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق ذكره، ص 81.

أثر البيئة الداخلية على الأداء الاستراتيجي
دراسة على شركات الصناعة الاستخراجية الأردنية

أ.د / معين أمين السيد*

يوسف كامل عايد الزيادين**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر البيئة الداخلية على الأداء الاستراتيجي، ضمن قطاع الصناعة الاستخراجية الأردني من وجهة نظر العاملين. حيث تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة عشوائية من (59) موظفاً تمثل 10% من مجتمع الدراسة. كشفت الدراسة عن أن تقييم العاملين لعناصر البيئة الداخلية السائدة مجتمعة ومنفردة كانت إيجابية وعلى الترتيب التالي حسب أهميتها (نمط القيادة، ثقافة المنظمة، بيئة العمل المادية) كما أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) فأقل بين أبعاد البيئة الداخلية والأداء الاستراتيجي. واعتماداً على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فقد قُدمت عَدد من المقترحات المنسجمة مع هذهِ الاستنتاجات أبرزها ضرورة توفر بيئة عمل داخلية مناسبة ، لما لها من دور ايجابي في تحسين أداء الموارد البشرية والمنظمة بشكل عام ومعالجة جوانبها السلبية.

Abstract :

The purpose of this study was to define the effect of internal work environment on the strategic performance of the Jordanian mining Industry Companies from the viewpoint of its personnel. A questionnaire is designed and administered among 59 personnel (=10% of the informants). The results reveal that the personnel's evaluation is positive. The same applies to the internal environment of all its dimensions respectively, (*leadership style*, *culture*, *incentives*, *physical work environment*). Statistically speaking, There is a positive relationship (α = 0.05 or less) between all the dimensions above and strategic performance. Furthermore. Depending on these conclusions, which the study reached, a number of recommendations were presented with these conclusions the most important is the need to provide appropriate internal work environment , because of their positive role in improving the performance of human resources and the organization in general and address the negative aspects

* أ.د معين أمين السيد ،استاذ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

** يوسف كامل عايد الزيادين ، طالب دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

تمهيد:

إن كل منظمة سواء كانت حكومية أم خاصة، إنتاجية أم خدمية يَهُمها أن تكونَ على مستوى كبير من الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهدافها وخططها واستراتيجياتها، لا سيما في عالم اليوم حيث التحديات والتهديدات الكبيرة والمتزايدة، وحيث المنافسة الشديدة على الموارد المالية والبشرية المحدودة, وفي ظل البيئات المتغيرة والمتقلبة سواء أكانت البيئة الداخلية أو الخارجية, وجزءٌ كبيرٌ من هذه الفاعلية تتشكل من خلال إمكانيات وقدرات الإدارة والموارد البشرية العاملة في هذه المنظمات، والذين بدورهم يُشكل لهم مستقبل المنظمة ومستقبلهم الشخصي حافزاً ودافعاً لبذل المزيد من الجهد والأداء لتحقيق هذه الأهداف. حيث تتعرض معظم منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة وفي ظل المتغيرات البيئية المتسارعة والمنافسة الكبيرة، إلى تحديات كبيرة تتمثل في البحث المتواصل عن عناصر القوة والنجاح، التي تُمكنها من المنافسة على تقديم أفضل المنتجات والخدمات، ما يجعلها تتفوق في استقطاب أكبر عدد من الزبائن وتحقيق أعلى إنتاج واكبر ربح ممكن، وبتالي الحصول على حصة سوقية تُحقق توقعاتها وآمالها [1].

لذلك فإن مهمة ودور المنظمات عموماً وشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية خصوصاً، يتمثل بإعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لتحليل القوى في البيئة الداخلية التي تعمل بها، إضافة لإمكانيات المنظمة التنافسية للحد من نقاط الضعف وتعظيم نقاط القوة. فالمنظمة تمارس أنشطتها في بيئة تنظيمية مكونة من المنظمة نفسها و المنظمات الأخرى المنافسة لها[2]. وبالتالي تعزيز وتطوير أدائها الاستراتيجي الذي يُنظر له على انه منظومة متكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية والذي يشمل على أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية بالدرجة الأولى، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة، وأداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة [3].

أهداف البحث

1. تقديم إطار نظري يتناول عناصر البيئة الداخلية للمنظمة والأداء الاستراتيجي.
2. التعرف على آراء المبحوثين حول أثر البيئة الداخلية السائدة على الأداء الاستراتيجي لشركات الصناعات الاستخراجية الأردنية، وتحديد خصائص وأبعاد البيئة الداخلية ودرجة تأثير كل منها على الأداء الاستراتيجي.
3. التعرف على واقع تطبيق عناصر البيئة الداخلية للمنظمة وتوظيفها لتنمية أداء الموارد البشرية، وأداء المنظمة بشكل عام في قطاع الصناعات الاستخراجية الأردنية .
4. الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة توصيات تساعد أصحاب القرار في شركات الصناعات الاستخراجية الأردنية على تعزيز عناصر البيئة الداخلية للمنظمة، بهدف تطوير أداء الموارد البشرية فيها، وبالتالي أداء المنظمة بشكل عام.

أهمية البحث:

1. أنه يتناول عناصر البيئة الداخلية للمنظمة التي يعتبر توفيرها والعمل على تعزيزها ضرورة ملحة داخل المؤسسات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص، وتمس جوهر العمل داخل هذه المنظمات لما لها من ارتباط مباشر في تعزيز وتطوير أداء الموارد البشرية والمنظمة بشكل عام وبالتالي ضمان استمرارها وتطورها وزيادة قدرتها التنافسية.
2. التركيز على احد أهم القطاعات الصناعية البارزة في الأردن وهو قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي يعد من ابرز القطاعات الإنتاجية في الأردن ، نظراً لمساهمته الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي، وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن.
3. وتنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من إثراء المعرفة النظرية في مجال دراسة أثر عناصر البيئة الداخلية على الأداء الاستراتيجي لقطاع الصناعة الاستخراجية الأردنية وتكمن أهميتها التطبيقية فيما تقدمه من نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها أصحاب القرار في هذه الشركات.

إشكالية البحث

إن تحديد عناصر القوى في البيئة التنافسية للمنظمات وخاصة المؤسسات الصناعية بشكل عام والصناعات الاستخراجية الأردنية بشكل خاص، يتطلب منها الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل في بيئتها الداخلية التي تؤثر على أداء الموارد البشرية العاملة، وأداء المنظمة بشكل عام، وبالتالي تحقيق مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية الإنتاجية. مما يثير مشكلة الدراسة الحالية والتي تتمحور في "**بيان أثر عناصر البيئة الداخلية على الأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية**"، بالاستناد إلى تشخيص وتحليل تلك العناصر والمتغيرات وصولاً إلى معرفة مكامن القوة والضعف المحيطة بعينة الدراسة وتحديد الأثر الذي تتركه في أدائها الاستراتيجي المبني أصلاً على أداء الموارد البشرية العاملة ضمن هذه الشركات، وبالتالي زيادة قدرة هذا النوع من المنظمات على الاستمرار والبقاء والنجاح والتطور.

أسئلة البحث

1- ما هي تصورات أفراد عينة الدراسة لأبعاد البيئة الداخلية, ومدى توافر كل بُعد من أبعاده في شركات الصناعات الاستخراجية الأردنية، وهذه الأبعاد (نمط القيادة، ثقافة المنظمة، بيئة العمل المادية) ؟

2- ما الترتيب التنازلي, والأهمية النسبية لأبعاد الأداء الاستراتيجي والفقرات التي تقيس كل بعد , من وجهة نظر المبحوثين ؟

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لأبعاد البيئة الداخلية (نمط القيادة، ثقافة المنظمة، بيئة العمل المادية) في الأداء الاستراتيجي

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نمط القيادة والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعات الاستخراجية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين ثقافة المنظمة والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعات الاستخراجية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعات الاستخراجية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء الاستراتيجي لدى العاملين في شركات الصناعات الاستخراجية الأردنية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، المستوى الإداري)".

مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة ملائمة, من مجتمع الدراسة والبالغ (590) شخص, إذ بلغ عدد أفراد العينة (59) مفردة, تشكل ما نسبته (10%) من مجتمع الدراسة, وقد تم توزيع (59) إستبانة, تم استرجاع (54) إستبانة بنسبة بلغت (91.5%) من عينة الدراسة, وقد تم استبعاد (5) إستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل, وبذلك خضعت للتحليل (49) إستبانة شكلت ما نسبته (83%) من عينة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

أولا: البيئة الداخلية للمنظمة

مفهوم: يُعتبر موضوع البيئة الداخلية من الموضوعات الحديثة التي انتشرت مؤخراً في الدراسات الإدارية ولا سيما السلوكية منها ، حيث تمثل المستوى البيئي التنظيمي الداخلي المرتبط بشكل محدد ودقيق بالتطبيقات الإدارية والتنظيمية للمنظمة[4]. حيث تعرف بأنها جميع الخصائص التي تحدد ثقافة المنظمة، وتؤثر على سياسات وأعضاء المنظمة، وتُحدد الإجراءات والأعمال اليومية التي يجب اتخاذها.[5] كما تعرف بأنها بيئة العمل المادية وغير المادية التي يعمل الأفراد في إطارها[6]. ومن وجهة نظر أخرى تعتبر البيئة الداخلية بأنها الأبعاد التنظيمية والإدارية الداخلية للمنظمة، و التي تحدد خصائص المنظمة الداخلية ويميزها عن غيرها من المنظمات[7].

أهمية وفوائد دراسة البيئة الداخلية : إن الاهتمام ببيئة العمل الداخلية يتزايد في ضوء الخطوات الواسعة التي خطاها العلم من حيث الاهتمام بالجوانب الإنسانية للعاملين بالإضافة إلى عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة. حيث يرى (Chandrasekar) "أن بيئة العمل الداخلية تؤثر على معنويات العاملين وبالتالي

تؤثر على مشاركتهم وإنتاجهم وأدائهم سواء كان بشكل ايجابي أو سلبي[8]. حيث يمكن أن تتجسد فوائد عديدة تمثل أهمية كبيرة لدراسة وفهم البيئة الداخلية للمنظمة، أهمها [9] :

- يُساعد الفهم الدقيق للبيئة الداخلية وعناصر القوة والضعف في المنظمة على جعل خياراتها الإستراتيجية واقعية وممكنة التنفيذ.
- تستطيع إدارة المنظمة إيجاد مزايا تنافسية لها من خلال التركيز على عناصر القوة في البيئة الداخلية كالثقافة التنظيمية أو المهارات أو الموارد البشرية.
- يُتيح الفهم الجيد للبيئة الداخلية للمنظمة معرفة طبيعة الأعمال والصناعات التي تستطيع فيها هذه المنظمة تقديم ما هو مميز، وتحقيق الأداء العالي والنجاح في هذه الأعمال.

عناصر ومكونات البيئة الداخلية: يتضمن مفهوم بيئة العمل الداخلية عدة عناصر مكونة لها, حيث يُنظر إلى هذه العناصر من عدة زوايا طبقاً لاختلاف البيئات التي يتم البحث حولها وأهدافها. فالاختلاف بين الباحثين بخصوص مكونات البيئة الداخلية وعناصرها ومجالاتها وما يفترض أن ينصب التحليل عليه، يعود إلى الاختلاف في المدخل المعتمد ووجهة نظرهم حول مكونات التحليل. حيث يرى (Kotler) أن القوة والمتغيرات داخل المنظمة تشكل السياق الذي يتم من خلاله تنفيذ الأنشطة وتشمل: الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، المعتقدات المشتركة، التوقعات، القيم، الموارد المادية والبشرية، الموارد المالية، والتكنولوجيا المستخدمة [10]. ومن وجهة نظر (القحطاني) فان عناصر البيئة الداخلية تتمثل في أسلوب الإشراف, الحوافز, صراع الدور وغموض الدور [11] .

فيما حدد (بني حمدان وإدريس) عناصر البيئة الداخلية بأربعة هي: الهيكل التنظيمي، القيادة، الثقافة التنظيمية وموارد المنظمة [12]. ومن وجهة نظر (السيد) فان مكونات البيئة الداخلية تضم ثلاثة عناصر هي: الهيكل التنظيمي"البناء التنظيمي"، الموارد، الثقافة التنظيمية [13].

ثانيا: الأداء الاستراتيجي

مفهوم: يرتبط مفهوم الأداء بكل من سلوك الفرد والمنظمة و يحتل مكانة خاصة داخل أية منظمة باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة بها وذلك على مستوى الفرد والمنظمة والدولة، وقد تعددت تعريفات الباحثين للأداء، فالأداء يشير إلى محصلة السلوك الإنساني في ضوء الإجراءات والتقنيات التي توجه العمل نحو تحقيق الأهداف المرغوبة[14]. وعلى الرغم من الاختلاف بين الباحثين في تعريف الأداء، إلا أن هناك عوامل تجمع هذه التعريفات وهي كما يلي:

أ- الموظف: وما يمتلكه من معرفه ومهارات وقيم واتجاهات ودوافع.

ب- الوظيفة: وما تتصف به من متطلبات وتحديات وما تقدمه من فرص عمل.

ج- الموقف: وهو ما تتصف به البيئة التنظيمية و يضم مناخ العمل والإشراف والأنظمة والهيكل التنظيمي[15].

حيث يتحقق الأداء الإستراتيجي من خلال الموارد البشرية والأجهزة والآلات والموارد المادية، والتكنولوجيا (المعلومات، الأساليب، الطرق)، كما أن هذا الأداء لهذه العناصر يتحقق في إطار تنظيمي يتحدد من خلال

هيكل تنظيمي، وسياسات وقواعد، ونظم، وإجراءات، ويرتبط مفهوم الأداء المؤسسي بمنظومة(7-S,s) المتعلقة بأركان الأداء الإستراتيجي المتضمن وجود قيم ومبادئ (Shared-Values) وإستراتيجية Strategy) وهيكل (Structure) وأسلوب إداري (Style) يتناسب مع رؤية الشركة وأنظمة عمل(Systems) وكوادر بشرية (Staff) وتنمية مستمرة للمهارات(Skills) اللازمة لأداء عمل الشركة [16]. وهنا نرى أن مفهوم الأداء هو ذلك النشاط الذي يقوم به العاملين من خلال أداء واجبات ومهام ومسؤوليات, التي يجب عليهم القيام بها كل في موقعه الوظيفي, والأداء الأمثل هو القيام بالواجبات والمهام والمسؤوليات على أكمل وجه.

3.2.1 مستويات الأداء

ينظر للأداء الإستراتيجي على أنه مفهوم شامل ومنظومة متكاملة متعددة الجوانب، ووفق هذه النظرة فإن الأداء الإستراتيجي يكون على عدة مستويات وهي:[17]

1. المستوى الفردي(أداء العاملين، الموارد البشرية، رأس المال البشري، رأس المال الفكري)
2. المستوى الوظيفي الجزئي(أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة) .
3. المستوى الكلي، أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويشير (نايف) على أن الأداء الإستراتيجي هو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهو يشتمل على أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة، وأداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [18].

4.2.1 أسباب الاهتمام بالأداء الاستراتيجي

تم الاتفاق من قبل معظم الباحثين على تحديد دواعي تركيز المنظمات لتحقيق الأداء الإستراتيجي المتميز نظراً لأهميته لها من خلال ما يأتي [19]:

1- المنظمات بحاجة إلى وسائل وطرق للتعرف على العقبات التي تواجهها حال ظهورها.
2- المنظمات بحاجة إلى وسيلة لجمع المعلومات، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات الهامة بخصوص الموارد البشرية .
3- المنظمة بحاجة إلى تطوير أعضائها بصفة مستمرة سواء المدراء أو الموظفين، حتى يستطيعون جعل المنظمة أكثر تميزاً في الأداء قياساً مع المنظمات المنافسة.
4- المنظمة بحاجة إلى توفر المهارات اللازمة لصانع القرار سواءً كان فرداً أو جماعة, والتمعن في حساسية الدور الذي يقوم به وأهميته في تحقيق الإبداع والتميز في المنظمات.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1- **الإجابة على السؤال الأول:** ما هي تصورات أفراد عينة الدراسة لأبعاد البيئة الداخلية, ومدى توافر كل بُعد من أبعاده في شركات الصناعات الاستخراجية الأردنية، وهذه الأبعاد هي (نمط القيادة، ثقافة المنظمة ، بيئة العمل المادية).

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد البيئة الداخلية

تسلسل الفقرات	اسم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب النسبة	المستوى بالنسبة للمتوسط
3-1	نمط القيادة	3.79	0.61	% 75.8	1	مرتفع
6-4	ثقافة المنظمة	3.46	0.70	% 69.2	2	متوسط
9-7	بيئة العمل المادية	3.12	0.75	% 62.4	3	متوسط
9-1	**البيئة الداخلية**	**3.46**	**0.51**			**متوسط**

يتبين من الجدول رقم (1) أن تصورات المبحوثين العام لأبعاد متغير الدراسة المستقل (البيئة الداخلية) كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي(3.46) والانحراف المعياري (0.51), واحتل بعد (نمط القيادة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وأهمية نسبية بلغت (75.8 %) تلاه بعد (ثقافة المنظمة) بمتوسط حسابي بلغ (3.46) وأهمية نسبية بلغت (69.2 %), وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة بعد (بيئة العمل المادية) بمتوسط حسابي بلغ (3.12) وأهمية نسبية بلغت (62.4 %).

وتدل النتائج السابقة على أن أبعاد البيئة الداخلية للمنظمة (نمط القيادة، ثقافة المنظمة، بيئة العمل المادية) قد توافرت بشكل عام في شركات الصناعة الاستخراجية الأردنية وبدرجة متوسطة .

الإجابة على السؤال الثاني: ما الترتيب التنازلي, والأهمية النسبية لأبعاد الأداء الاستراتيجي والفقرات التي تقيس كل بعد , من وجهة نظر المبحوثين ؟

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد الأداء الاستراتيجي

تسلسل الفقرات	اسم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب النسبة	المستوى بالنسبة للمتوسط
3-1	الأداء المالي	3.33	0.78	66.6%	3	متوسط
6-4	الأداء التشغيلي	3.36	0.67	67.2%	2	متوسط
9-7	الأداء التنافسي	3.52	0.80	70.4%	1	مرتفع
9-1	**الأداء الاستراتيجي**	**3.40**	**0.61**			**متوسط**

يتبين من الجدول رقم (2) أن تصورات المبحوثين العام لأبعاد متغير الدراسة التابع (الأداء الاستراتيجي) كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي(3.40) والانحراف المعياري (0.61), واحتل بعد (الأداء التنافسي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وأهمية نسبية بلغت (70.4 %) تلاه بعد (الأداء التشغيلي) بمتوسط حسابي بلغ (3.36) وأهمية نسبية بلغت (67.2 %), وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة بعد (الأداء المالي) بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وأهمية نسبية بلغت (66.6 %).

وتدل النتائج السابقة على أن أبعاد الأداء الاستراتيجي(الأداء المالي، الأداء التشغيلي، الأداء التنافسي) قد توافرت بشكل عام في شركات الصناعة الاستخراجية الأردنية وبدرجة متوسطة .

2.3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ لأبعاد البيئة الداخلية (نمط القيادة، ثقافة المنظمة ، بيئة العمل المادية) في الأداء الاستراتيجي.

الجدول رقم (03): العلاقة التأثيرية بين البيئة الداخلية والأداء الاستراتيجي

Model	Unstandard Coefficient		Standard Coefficient	t	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	1.167	0.519	-	2.250	0.029
البيئة الداخلية	0.646	9.149	0.536	4.358	0.000

الجدول رقم (04): تحليل التباين للبيئة الداخلية والأداء الاستراتيجي

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
Regression	5.200	1	5.200	18.994	0.000
Residual	12.867	47	0.274	-	-
Total	18.067	48	-	-	-

$R^2 = 0.288$ $R^2(adj) = 0.273$

يشير الجدول (03) إلى أن هناك علاقة تأثير معنوية بين عناصر البيئة الداخلية والأداء الاستراتيجي. والجدول رقم (04) يبين لنا معنوية أنموذج التأثير وفقاً لتحليل التباين الذي يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسة الأولى . إذ بلغت قيمة (f=18.994) المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,47) .وهي اكبر من القيمة الجدولية، إلا أن معامل التحديد الذي يعبر عن قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير المتغير التابع (الأداء الاستراتيجي) جاءت قيمته منخفضة حيث بلغت (R^2=0.288) .وهذا يعني أن (28.8%) من المتغيرات المستقلة فسرت التغييرات التي تطرأ على الأداء الاستراتيجي .

ومما سبق يقتضي قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه يوجد أثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لأبعاد البيئة الداخلية مجتمعة في الأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية .

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نمط القيادة والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية.

الجدول رقم (05): اثر نمط القيادة في الأداء الاستراتيجي

Model	Unstandard Coefficient		Standard Coefficient	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.136	0.534	_	4.000	0.000
نمط القيادة	0.334	0.139	0.331	2.405	0.020

يوضح الجدول (05) أن نمط القيادة يمارس تأثيرا معنوياً في الأداء الاستراتيجي. كما ويوضح الجدول (06) والخاص بتحليل التباين من أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (5.783) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,47). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة وفقاً لقيمة R^2=0.110 إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (11%)من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع .

الجدول رقم (06): تحليل التباين لأنموذج التأثير بين نمط القيادة والأداء الاستراتيجي

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
Regression	1.979	1	1.979	5.783	0.020
Residual	16.087	47	0.342	-	-
Total	18.067	48	-	-	-

R^2= 0.110 R^2(adj)= 0.091

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى التي مفادها وجود تأثير معنوي بين نمط القيادة والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية ولكن درجة التأثير منخفضة.

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين ثقافة المنظمة والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية الأردنية.

الجدول رقم (07) : تأثير ثقافة المنظمة على الأداء الاستراتيجي

Model	Unstandard Coefficient		Standard Coefficient	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.453	0.427	-	5.750	0.000
ثقافة المنظمة	0.275	0.121	0.315	2.273	0.028

تشير نتائج الجدول (07) إلى وجود تأثير معنوي لثقافة المنظمة في الأداء الاستراتيجي . وهذا بالفعل ما نصت عليه الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى .من حيث وجود علاقة تأثير بين ثقافة المنظمة والأداء الاستراتيجي. وتوضح نتائج الجدول التالي (08) الخاص بتحليل التباين لثقافة المنظمة مستوى معنوية الأنموذج. حيث ظهر أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة (F=5.168) المحسوبة وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند درجتي حرية (1,47)وبمستوى معنوية (0.05)، فضلاً عن أن قيمة معامل التحديد بلغت(R^2=0.099) وهي قيمة منخفضة. إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (9%)من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع (الأداء الاستراتيجي).

الجدول رقم (08): تحليل التباين لأنموذج التأثير بين ثقافة المنظمة والأداء الاستراتيجي

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
Regression	1.790	1	1.790	5.168	0.028
Residual	16.277	47	0.346	-	-
Total	18.067	48	-	-	-

R^2= 0.099 R^2(adj)= 0.080

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى التي مفادها وجود تأثير معنوي بين ثقافة المنظمة والأداء الاستراتيجي ولكن درجة التأثير منخفضة.

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي للوزارة.

الجدول رقم (09): تحليل العلاقة التأثيرية بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي للوزارة

Model	Unstandard Coefficient		Standard Coefficient	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.043	0.326	-	6.275	0.000
بيئة العمل المادية	0.436	0.101	0.531	4.296	0.000

توضح نتائج الجدول (09) أعلاه أن بيئة العمل المادية تمارس تأثيرا معنويا في الأداء الاستراتيجي. وهذا يؤكد لنا قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على انه يوجد علاقة تأثير معنوية بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي. وتشير نتائج الانحدار الموضحة بالجدول (10) أن النموذج معنوي وفقاً لقيمة (F=18.459)المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05)وبدرجتي حرية (1.47). إلا أن معامل التحديد لهذا المتغير (بيئة العمل المادية) بلغ (R^2=0.420)وهي قيمة متوسطة نسبياً تؤشر إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (42%) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد.

الجدول رقم (10): تحليل التباين لأنموذج التأثير بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
Regression	5.095	1	5.095	18.459	0.000
Residual	12.972	47	0.276	-	-
Total	18.067	48	-	-	-

R^2= .420 **R^2(adj)= .173**

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى التي مفادها وجود تأثير معنوي بين بيئة العمل المادية والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية ولكن درجة التأثير منخفضة.

الفرضية الرئيسية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء الاستراتيجي لدى العاملين في شركات الصناعة الاستخراجية الأردنية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، المستوى الإداري)".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي(One Way Anova) لتصورات أفراد العينة للأداء الاستراتيجي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، المستوى الإداري):

الجدول رقم (11): تحليل التباين الأحادي لتصورات المبحوثين حول الأداء الاستراتيجي تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، المستوى الإداري)

المتغير الشخصي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	3.502	0.269	**1.196	0.323
	داخل المجموعات	7.886	0.225		
العمر	بين المجموعات	17.271	1.329	**1.142	0.360
	داخل المجموعات	40.729	1.164		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	18.928	1.456	*2.273	0.027
	داخل المجموعات	22.419	0.641		
الخبرة العملية	بين المجموعات	22.012	1.693	*2.057	0.045
	داخل المجموعات	28.805	0.823		
المستوى الإداري	بين المجموعات	14.859	1.143	*2.159	0.035
	داخل المجموعات	18.529	0.529		

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)**

**** غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)**

تشير النتائج التي يعرضها الجدول (11) لتصورات المبحوثين حول الأداء الاستراتيجي تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية حيث يلاحظ من الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع الاجتماعي، العمر والأداء الاستراتيجي مما يعني رفض الفرضية الفرعية التي ترى أنه " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء الاستراتيجي في شركات الصناعة الاستخراجية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر)** بدلالة انخفاض قيم F عن قيمتها الجدولية . كما يتضح من الجدول رقم (21) أيضاً أنه توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي، الخبرة العملية، المستوى الإداري والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية بدلالة ارتفاع قيمة F عن قيمتها الجدولية، مما يعني قبول الفرضية الفرعية التي ترى أنه : **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية تعزى للمتغيرات المؤهل العلمي، الخبرة العملية والمستوى الإداري .**

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

1- بينت الدراسة أن مستوى تقييم العاملين في قطاع الصناعة الاستخراجية الأردنية لعناصر البيئة الداخلية (نمط القيادة، ثقافة المنظمة، بيئة العمل المادية) المتبعة داخل المؤسسة كان إيجابياً وذا مستوى متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.46) وانحراف معياري (0.51) وهو أعلى من المتوسط المحايد والبالغ (3).

2- بينت الدراسة أن مستوى تطبيق أبعاد الأداء الاستراتيجي من وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعة الاستخراجية الأردنية كان متوسطاً إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.40) وانحراف معياري (0.61) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3).

3- أظهرت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين البيئة الداخلية للمنظمة بأبعادها المختلفة مجتمعة ومنفردة وبين الأداء الاستراتيجي في قطاع الصناعات الاستخراجية الأردنية.

4- كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α = 0.05) فأقل بين (العمر, النوع الاجتماعي) والأداء الاستراتيجي لشركات الصناعة الاستخراجية . ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) فأقل بين متغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة العملية ، المستوى الإداري) والأداء الاستراتيجي.

التوصيات:

- إن الإدارة العليا في شركات قطاع الصناعة الاستخراجية في المملكة الأردنية الهاشمية عليها إدراك أهمية توفر بيئة عمل داخلية مناسبة ، لما لها من دور ايجابي في تحسين أداء الموارد البشرية والمنظمة بشكل عام، وضرورة بذل جهد اكبر لاستخدام الأدوات التكنولوجيا الحديثة، والمبادئ الإدارية المناسبة أثناء العمل.

- ضرورة الاعتراف بأن الأفراد هم بداية الانجازات وحاصدي نتائجها، سواءً كانوا يعملون أفراداً أو جماعات، ووضع نظم واستراتيجيات وسياسات تشجع وتقدر جهودهم وأنشطتهم الهادفة إلى تحسين الأداء في جميع أنحاء المنظمة.

- التركيز على أهمية التخلص من العقبات التي تواجه شركات الصناعة الاستخراجية بحسب أولوياتها، كوسيلة أساسية للتقدم ومواصلة الأداء الجيد.

- العمل على استغلال الموارد المالية التي تحققها شركات الصناعة الاستخراجية في تطوير أدوات وأساليب العمل، وتحسين مستوى أداء مواردها البشرية، وبالتالي تميز الشركة وتطورها لتصبح نموذجاً لبقية الشركات والمشاريع العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- ضرورة عدم التوقف عند هذا المستوى من الأداء، والعمل على تطويره بكافة الاتجاهات.

- تعظيم عوامل القوة وتقليص عوامل الضعف في البيئة الداخلية، ومحاولة زيادة قدرة الشركة على استغلال الفرص المتاحة وتحييد ما يرافقها من تحديات في البيئة الخارجية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- بني حمدان، خالد محمد طلال وإدريس، وائل محمد، "الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- ثوابتة، حسن محمد حسن، اثر المواءمة الإستراتيجية بين عوامل البيئة الداخلية والخارجية على أداء البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، عمان- الأردن.
- الربيق، محمد. "العوامل المؤثرة في فاعلية الأداء الوظيفي للقيادات الأمنية –دراسة تطبيقية على الضباط الداخليين في قيادة أمن المنشآت والقوة الخاصة لأمن الطرق"، دراسة ماجستير غير منشورة،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, السعودية، 2004.
- الرحاحلة، عبد الرزاق، "خصائص الأنماط القيادية في الواقع العملي ومتطلبات التفكير الاستراتيجي في المنظمات الحكومية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، عدد 18.
- السالم، دياب، اثر تحليل البيئة التنافسية على صياغة إستراتيجية المنتج، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010، جامعة دمشق: سوريا.
- السيد، إسماعيل محمد، "الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية"، الإسكندرية- مصر، 2000.
- الصفو، رياض ضياء عزيز، "عناصر إستراتيجية العمليات وأثرها في الأداء الإستراتيجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، جامعة الموصل، العراق.
- الصغير، فهد بن محمد، "المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في الأجهزة ة الأمنية" . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.
- القحطاني، محمد علي مانع، "أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – السعودية، 2001.
- القطب، محي الدين يحي توفيق ، الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، الجامعة المستنصرية.
- العميان، محمود سلمان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2002.
- نايف، أسعد كاظم ، العلاقة بين إدارة المعرفة والمقدرة الجوهرية وأثرها على الأداء الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007، الجامعة المستنصرية.

ثانيا:المصادر الأجنبية

- Barney, J.B., "Gaining and Sustaining Competitive Advantage, Reading: Mass: Addison-Wesley", 1997.
- Banker, R. D., & Chang, H.H., & Majundar, S. K., Framework for Analyzing Changes in Strategic Performance" **Strategic management Journal**, 2009, Vol.(17), No.,(9).
- Certo, S.C. and Peter, J.P. and Meyer, E.O., "The strategic management process", Irwin, Chicago, 1995.
- Chandrasekar, K., "Workplace Environment and its impact on Organizational performance in Public sector Organizations", International Journal of Enterprise Computing and Business Systems, Vol.1, issu.1, 2011.

- Kotler, P., "Marketing Management", Person Education Company, New Jersey, 2001.
- Rota, C. and Reynolds, N. and Zanasi, C., "The influence of Organizational climate on sustainable relationships between organization and employees. The KION Case study", Management & Applied Economics, Vol. 2(4), 2012.

الهوامش:

[1] ثوابتة، حسن محمد حسن، اثر المواءمة الإستراتيجية بين عوامل البيئة الداخلية والخارجية على أداء البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، عمان– الأردن.

[2] السالم، دياب، اثر تحليل البيئة التنافسية على صياغة إستراتيجية المنتج، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010، جامعة دمشق: سوريا.

[3] نايف، أسعد كاظم ، العلاقة بين إدارة المعرفة والمقدرة الجوهرية وأثرها على الأداء الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007، الجامعة المستنصرية.

[4] Certo, S.C. and Peter, J.P. and Meyer, E.O., "The strategic management process", Irwin, Chicago, 1995, p165.

[5] Rota, C. and Reynolds, N. and Zanasi, C., "The influence of Organizational climate on sustainable relationships between organization and employees. The KION Case study", Management & Applied Economics, Vol. 2(4), 2012, P.128.

[6] العميان، محمود سلمان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2002، ص305.

[7] الرحاحلة، عبد الرزاق، "خصائص الأنماط القيادية في الواقع العملي ومتطلبات التفكير الاستراتيجي في المنظمات الحكومية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، عدد 18، ص11– 36.

[8] Chandrasekar, K., "Workplace Environment and its impact on Organizational performance in Public sector Organizations", International Journal of Enterprise Computing and Business Systems, Vol.1, issu.1, 2011, P.1.

[9] Barney, J.B., "Gaining and Sustaining Competitive Advantage, Reading: Mass: Addison-Wesley", 1997, P.145.

[10] Kotler, P., "Marketing Management", Person Education Company, New Jersey, 2001, P.47.

[11] القحطاني، محمد علي مانع، "أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – السعودية، 2001، ص9.

[12] بني حمدان، خالد محمد طلال وإدريس، وائل محمد، "الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007. ص75.

[13] السيد، إسماعيل محمد، "الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية"، الإسكندرية– مصر، 2000، ص169.

[14] الربيق، محمد. "العوامل المؤثرة في فاعلية الأداء الوظيفي للقيادات الأمنية –دراسة تطبيقية على الضباط الداخليين في قيادة أمن المنشآت والقوة الخاصة لأمن الطرق"، دراسة ماجستير غير منشورة،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, السعودية، 2004، ص58

[15] الصغير، فهد بن محمد، "المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في الأجهزة ة الأمنية" . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص22

[16] Banker, R. D., & Chang, H.H., & Majundar, S. K., Framework for Analyzing Changes in Strategic Performance" **Strategic management Journal**, 2009, Vol.(17), No.,(9), pp: 23-36.

[17] القطب، محي الدين يحيى توفيق ، الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، الجامعة المستنصرية.

[18] نايف، أسعد كاظم،2007 ، مرجع سابق.

[19] الصفو، رياض ضياء عزيز، "عناصر إستراتيجية العمليات وأثرها في الأداء الإستراتيجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، جامعة الموصل، العراق.

إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر

– دراسة تحليلية تقييمية –

أ.طالم علي*

أ.د/ فيلالي بومدين**

الملخص:

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات.

الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركّزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة دعّمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصّصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، تمويل التنمية، الإنعاش الاقتصادي، الإمكان الاجتماعي.

Résumé:

La question du développement économique a suscité plusieurs débats du fait qu'elle présente un choix déterminant pour se débarrasser de la crise du sous développement. Partant de cela, et dans le but de garantir une prospérité nationale, le développement économique a bénéficié de nombreuses politiques, plans, programmes, ressources financières et humaines...etc.

Pour regagner ce retard en matière de développement qui a été le résultat de nombreuses crises économiques et sécuritaires, l'Algérie a opté pour une redynamisation de l'investissement protéiforme et le renouvellement de la croissance. Avec le début de ce troisième millénaire, l'Algérie a soutenu les programmes des investissements publics centrés notamment sur le sauvetage, l'ajustement, l'assainissement, le soutien et le renforcement de la croissance économique. Malgré les efforts déployés et les moyens financiers consacrés, la question qui mérite d'être posée est la suivante : Dans quelle mesure les objectifs tracés pour bâtir un développement économique durable ont été réalisés ?.

Les Mots clés : Croissance économique, développement économique, développement durable, le financement du développement, les programmes de sauvetage économique.

*أ. طالم علي، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

**أ.د/فيلالي بومدين ، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

مقدمة:

موضوع التنمية الاقتصادية ليس بالمسألة الحديثة بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن. فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية لا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبرى ضمن الدّراسات الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية.

عملية التنمية الاقتصادية ليست بالأمر السهل واليسير، الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسئول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية وغايتها، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

عشيّة الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه ومتناقض داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، أمام هذه المعطيات المتدهورة بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاتها، تجسد ذلك من خلال مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي، حدثت الأزمة مرة أخرى مع بداية سنة 1986 وانتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات المحلية وحتى المستوردة من قبل المؤسسات المالية الدولية لكنها لم تهتم كثيرا بتنمية وتطوير الإنسان نفسه، تحسنت الوضعية الاقتصادية مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة الارتفاعات المتواصلة لأسعار النفط وخصص أصحاب القرارات المبالغ الضّخمة رغبة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ودفع عجلة التنمية نحو الأمام.

مشكلة البحث:

يتساءل الكثير عن الرؤية أو المرجعية التي استندت عليها الجزائر في بناء نماذجها التنموية، ما هي أسباب فشل إحداث التنمية في الجزائر، فهل السبب راجع إلى النسق الفكري والفلسفي للنموذج المتبنى أم راجع للبيئة الاجتماعية حتى في ظل البحبوحة المالية المتوفرة خاصة مع بداية الألفية الثالثة. انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو: ماذا حققت الجزائر من المخصّصات المالية المتراكمة وهل إشكالية التنمية في البلد إشكالية تمويل؟

فرضيات البحث:

عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، نوع ذو تخطيط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، والثاني تنظيم حر تحكمه نسبيا آليات السوق ساد منذ بداية تسعينيات نفس القرن رغبة في البحث عن التنمية المفقودة، باعتقاد أن السبب المباشر هو غياب الموارد المالية الكافية لتحقيق هذه التنمية أين تم اللجوء إلى المؤسسات الدولية، تحسنت إيرادات الخزينة العمومية مع مطلع الألفية الثالثة ومرت أكثر من عشرية من الانتظار. لدراسة واقع العملية التنموية في الجزائر سوف ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- حقّقت الجزائر خلال الألفية الثالثة بعض النتائج الاقتصادية الإيجابية يجب الاعتراف بها.
- سبب فشل التنمية في الجزائر إلى ابتعادها عن القيم الحقيقية للفرد وتركيزها على رأس المال المادي.

الهدف من الدراسة:

واقع سياسات التنمية المتبعة في الدول المتخلفة يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي مما خلق نوعا من التنمية الرديئة، دعّم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل الوطني مما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية، ويقصد بالإستراتيجية هنا مجموعة المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدّد كيفية السير التي يتم فيها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية، فالهدف من هذه الدراسة هو الرغبة في معرفة النموذج التنموي المتبنى من طرف الجزائر، الذي يعتقد بأنه القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والأصلح لتجسيد مفهوم التنمية الشاملة.

منهجية البحث:

إن دراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية في الجزائر تتطلب منهجيا تحديد مستويات التحليل كأداة لمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الظاهرة محل المعالجة. تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، بغرض تغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري للتنمية الاقتصادية من جهة، ثم محاولة تحليل وتقييم مختلف البرامج التنموية المتبعة خلال الألفية الثالثة من جهة أخرى. للإجابة على هذا التساؤل سوف نعرّج على المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، التنمية والتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: مصادر محلية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية؛

المحور الثالث: تقييم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الألفية الثالثة؛

المحور الرابع: هل إشكالية التنمية في الجزائر إشكالية تمويل؟.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، التنمية والتنمية المستدامة

نحاول إعطاء تعاريف دقيقة للمصطلحات الواسعة الاستخدام والتي غالبا ما يحدث فيها بعض الخلط ذات الصلة بالنمو، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أولا: المقصود بالنمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي في: 'زيادة مستمرة ومنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاث تتمثل في التقدم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة'[1].

النمو الاقتصادي هو:' الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي'[2].

يتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها:

- معدّل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
- معدّل النمو الكلي وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول والغاز، المعادن...) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (كالسياحة مثلا) والأنشطة الخدماتية في إحداث التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

يتأثر النمو الاقتصادي بكل خلل يحدث بالبلد، هذا ما تؤكده الأزمة الاقتصادية والمالية لجنوب شرق أسيا سنة 1997 التي كبحت النمو في تلك الدول، أضف تباطؤ النمو نتيجة عدة عوامل آخرها الاستقرار السياسي والاجتماعي. ففي حالة التوظيف الكامل للموارد وتحقيق المنفعة الكاملة للطاقات الإنتاجية وباستخدام السياسات الكلية، يمكن أن نحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها يعتبر عامل حيوي لكي يتحقق زيادة كبيرة ودائمة في الناتج الوطني في الأجل الطويل.

وعليه، قد تتم عملية النمو الاقتصادي بطريقة عشوائية وعفوية، قد لا تكون بإرادة فاعلة واعية تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي، بل إن القوى والتغيرات العشوائية قد تؤدي إلى هذا النمو، فالزيادة الطبيعية في حجم السكان تؤدي في غالب الأمم إلى هذا النمو، حيث يزداد حجم القوى العاملة التي تندفع سعيا منها لإشباع حاجاتها إلى استغلال مزيد من الموارد الطبيعية المتاحة والتي لم تكن مستغلة من قبل بما يؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

نستخلص أن النمو الاقتصادي هو: 'عملية تلقائية تحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، بذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي من جهة ونمو السكان من جانب آخر'.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تجدر الإشارة أولا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، لذا كان لزاما التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر.

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.

أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدّراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة

لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع[3].

يمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها . حيث عرّفها على أنها: 'العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[4].

بهذا فهناك شبه إجماع كلي لدى الاقتصاديين على ضرورة استهداف التنمية للدخل الحقيقي للفرد بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد وإخراجهم من حلقات الفقر، حيث يشترط لتحقق ذلك السعي إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتمثل في جهاز إنتاجي كفؤ وقادر على الوقوف في وجه المنافسة خصوصا من قبل الشركات الأجنبية، وكذا خلق تشكيلة كبيرة ومتنوعة وذات جودة عالية من السلع والخدمات المحلية، ما يعاب على هذه التعاريف وينقص من عمليتها هو إهمالها للبعد البيئي في التنمية وأثر التنمية الاقتصادية على البيئة والموارد وهو ما حاول ميشيل تودارو إدراجه في تعريفه للتنمية الاقتصادية والذي اعتبرها: 'العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب'.

قد اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول:' التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي و الاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام و التمسك بعقيدته و يعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض و الكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية و الأهداف غير المادية'[5] .

من خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: 'التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد'.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة

عرفت التنمية تاريخيا بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن .بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وإلى معدلات التزايد السكاني .ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية . بمعنى أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[6] .

استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة، وترجمت إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المتواصلة، البيئية، المحتملة.

الواقع أن السياسات التنموية السابقة وبحجة تحقيق رفاهية الإنسان وآماله خاصة في الدول المتقدمة، أفرزت عن وعي أو عن غير وعي نتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم .لقد تمثلت هذه النتائج كما سبق الإشارة إليها، في التدهور البيئي على المستوى العالمي والمناطق والدول ممثلا في التسخين الحراري للجو، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، نفاذ الموارد الناضبة، تعرية الأراضي وانخفاض إنتاجيتها، تزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتّاكة سوء التغذية والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية .وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: ' تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن'[7] .

التنمية المستدامة ببساطة هي:' التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ' حسب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1987. وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من انه من الواضح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا يبعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة.

كما يعرفها (Edward barbier) بأنها: ' ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي' .

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين[8] :

–إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة .فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية

الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

-استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

نستنتج في الأخير بأن التنمية المستدامة هي:' تلك العملية الرامية إلى تحسين ظروف حياة جميع الناس في الوقت الحالي دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة أو القادمة'.

المحور الثاني: مصادر محلية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية

أولا/ المصادر المحلية لتمويل برامج التنمية

تعتبر المصادر المحلية من المصادر الرئيسية والأساسية في التمويل سواء بالنسبة للدول النامية أو المقدمة، وهي تعبر عن قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير.

أ- مدخرات القطاع العائلي: تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فتمثل هذه المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات (في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي معا 50%)، كما كانت أنصبة القطاع العائلي، قطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في عام 1979/1978 موزعة بينها على التوالي 78.4%، 19.9%،1.7% أي أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية[9] .

ب- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وبالتالي يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية، حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي ومع ذلك فإنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلدان، ومن المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة.

وفيما يلي القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومي في الدول النامية[10]:

- تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في القوانين ونظم التقدير والتحصيل؛
- استحداث ضرائب ملائمة بهدف إخضاع جميع الأنشطة و منع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة؛
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في القطاعات ذات الأولوية.

ج- التمويل التضخمي: نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، إلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه

الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، ففي بعضها كالولايات المتحدة الأمريكية يتسع مفهوم العجز ويشمل كل زيادة في الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية الجارية أيا كان مصدر تمويله، أما في دول أخرى كالهند فإنها تستبعد الإنفاق الممول من طرف الجمهور من مفهوم العجز، لكون هذا الاقتراض يمول من ادخار حقيقي.

يعد التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته[11].

د– مدخرات قطاع الأعمال: نقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة والذي لم توزع على المستخدمين، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة[12].

* مدخرات قطاع الأعمال الخاص: إن جهود التنمية وما أفرزته من مشاكل خاصة في تلك الدول التي انتهجت طريق اللاراسمالية، وظهور النقاش الكبير في الفترة الحالية حول دور القطاع العام في التنمية والمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع من سوء تسيير وانخفاض المردودية إلى غير ذلك، أدى إلى تقليص دوره في الحياة الاقتصادية وبالتالي تشجيع القطاع الخاص وجعله ركيزة النشاطات الإنمائية، مما جعل للقطاع الخاص دورا مهما وبارزا في عملية التنمية.

* مدخرات قطاع الأعمال العام: تتمثل في أرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وتكمن في الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها.

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا جدا، خلال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومة إلا في إقامة مشروعات البنية التحية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها نتيجة لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم، إضافة إلى قيام الدولة في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها.

و– فائض حصيلة التجارة الخارجية: تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي أعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ثانيا/ المصادر الأجنبية لتمويل برامج التنمية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية والتي سوف نشير إليها بنوع من الإختصار:

أ– القروض الخارجية: إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين إما لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة، على ضوء هذين السببين،

وحسب الظروف القائمة، يمكن تصنيف الاقتراض الخارجي إلى نوعين، وهما: الطرف الذي يكون فيه الاقتراض الخارجي إجباريا، والظرف الذي يكون فيه اختياريا[13] :

– الاقتراض الخارجي الإجباري: يكون عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة، خارجية كانت أم داخلية، وقد تكون الصدمة متعددة الأبعاد، كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية، أو الارتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب. في هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدّة الصدمة.

– الاقتراض الخارجي الاختياري: تكون الموارد المالية المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقائي نفسه إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغير الوضع القائم، ومرتكز ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية والبشرية في التجاوب السريع.

ب– المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: تكون المنح والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. ولا تمثل للدول النامية أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور. هذا المورد لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لعدم كفايته لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة[14] .

ج– الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة: نظرا لقصور الموارد الأجنبية السابقة الذّكر على تحقيق تنمية داخل الدول النامية فإنه لم يبق أمامها سوى هذا المورد الذي أضحى يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها خاصة في ظل العولمة، عموما ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:الاستثمار الأجنبي غير المباشر أي الاستثمار المحفظي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية، فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة، والاستثمار الأجنبي المباشر وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة ولقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 180 بليون دولار عام 2005.

المحور الثالث: تقييم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي، إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للنمو، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة . ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية.

هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[15] وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات خصص له مبلغ 7 مليار دولار، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية، من خصائص هذا البرنامج نذكر:

– يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

– تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.

– رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية،....إلخ.

– إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام،....،إلخ، كان هذا البرنامج يهدف إلى[16]:

– تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛

– إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛

– توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة وتطوير المنشآت الصحية ؛

– تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

إن هذا البرنامج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية.

الجدول رقم (01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

الوحدة: مليار دينار

البيـــان	2001	2002	2003	2004	المجموع(مبالغ)	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	5.6	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجمـــوع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص5.

– تقييم حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

– القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

– تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

– تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

– لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

– حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار[17] :

* أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.

* إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا ، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005–2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، ذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 40 دولار سنة 2004. قرّرت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، ستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، يعتبر هذا برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار.

في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها[18]:

– استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الجدول رقم (02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المبلغ	النسبة (%)
تحسين ظروف عيشة السكان	1908.5	%45.4
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50.0	%1.1
المجمـوع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02.

يمكن توضيح وتقييم حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فيما يلي:

– اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005–2009) بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية مع أواخر 2007.

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005–2007.

– استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

– غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

– ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انخفضت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009.

ثالثا: برنامج توطيد النمو (2010–2014)

برنامج مواصلة دعم النمو يمثل تصورا لنفقات ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل:

– المتبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009) بما يعادل 130 مليار دولار.

– برنامجا جديد بمبلغ 155 مليار دولار.

يتميز برنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014) بحجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل تدعيم النمو و تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته مع العمل على إدماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل . يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب عمل؛

–دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛

–تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وفك العزلة عن كل المناطق؛

–الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

–تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛

–النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛

– خصائص برنامج توطيد النمو

المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار . كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال[19]:

– لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو– اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

– عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

– كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

* إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو 2010–2014

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المبالغ
السكـن	3700
الإشغال العمومية	3100
الموارد المائية	2000
الشبيبة والرياضة	1130
التنمية الريفية	1000
التعليم العالي	886
التربية الوطنية	852
الصحـة	619

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، متاح على شبكة الانترنت:
تم الإطلاع بتاريخ 21-12-2013.

ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية.

المحور الرابع: هل إشكالية التنمية في الجزائر إشكالية تمويل؟

رغم أهمية الموارد المالية وبالنظر إلى المساهمة الكبيرة والفعالة لها في دفع عجلة التنمية، فهناك شق ثاني من إمكان الأمة لا يقل في الأهمية عن الإمكان المالي، وأثبتت الدراسة بأنه أكثر نجاعة هو الإمكان الاجتماعي.

أولا/ مفهوم الإمكان الاجتماعي: هل الإنسان أداة في عملية التنمية أم هو غايتها ؟

يقصد بالإمكان الاجتماعي تحديد كل الطاقات الإنسانية التي بحوزة الإفراد وبالتالي العمل على استشارة همم الجماهير، وتفجير قدراتها الكامنة وتعبئتها لتعمل مجتمعة في المساهمة الفعلية والحقيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية في أي زمان أو في أي مكان ويتركز هذا المفهوم على دعامتين أساسيتين هما العمل و الوقت:

01- العمل: يعرف العمل بأنه كل جهد ذهني أو عضلي يهدف به الإنسان إلى الحصول على شيء يسد به بعض حاجاته، سواء في ذلك كان اجتهاده منصبا على إنتاج ما يحبه لنفسه أم كان يريد المقايضة منه، المهم أن الهدف الأخير هو إشباع مجموعة ن الحاجات انطلاقا من هذا يمكن القول بأن الحاجات الإنسانية هي الدافع الأساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي[20] .

يُعتبر العمل في الإسلام أصل النشاط الاقتصادي وعمارة الأرض ومن لا يسهم في العملية الإنتاجية فإنه يعيش بفضل عمل غيره، وبالتالي فهو حين يحقق ضروريات حياته كحد أدنى يضمن له البقاء، ولا يحقق ذلك بعمله وإنما باستخدام منتجات عمل غيره، يكون ظالما لهم، يتسبب في ارتفاع الأسعار باعتباره يطلب سلعا وخدمات دون أن ينتج منها شيئا. لقد كان عمر ابن الخطاب ينظر إلى الإنسان فيعجبه فيسأل عن حرفته، فإن لم تكن له حرفة سقط من عينه[21].

إنّ التقدم الاقتصادي الذي يتمتع به حجم معين من السكان وكذلك مستوى اللياقة الصحية والمهارات المكتسبة، والقدرات التنظيمية بالإضافة إلى مجموعة العوامل المؤسسية التي تنظم توزيع الجهد البشري الكلي اللازم لتحقيق قدر معين من الناتج الوطني وتنظيم توزيعه بين السكان بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، كلها من العوامل التي تحدد فعلا القوة الاقتصادية والحضارية لحجم سكاني معين.

هكذا فإن الكم البشري لبلد ما قد يكون مصدرا لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يكون نمو هذا الكم البشري أو تزايد السكان مرغوب فيه (كما هو الحال في الدول المتقدمة) وإما أن يتحول حجم السكان كبيرا أم صغيرا كان إلى مجرد كم بشري خامل لا يؤثر في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه ومن ثم لا يمكن أن يوصف تزايده أو نموه إلا "بالانفجار" أو "التضخم" وهذا ما ينطبق على حالة الدول المتخلفة.[22]

02- الوقت: لا شك أن أهمية الوقت في حياة الشعوب كبيرة جدا، فهي الأساس في العمل في العالم الحديث، فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي تنمو في حدود الزمن المادي و تقوم بساعات عمل، وفي هذا يقول المفكر ملك بن نبي: أما في البلدان النامية فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة لأن جميع الأنشطة والأعمال تنمو بطريق تقليدي في حدود الزمن الميتافيزيقي أو في نطاق الأبدية، لأن الوقت في هذه البلدان لا يهدف إلى تشييد صرح القوة ويطبق مبادئها المتواضعة مع الأوضاع النفسية.

يتبين من هذا بأن الإمكان الاجتماعي يرتكز في جانبه الآخر على عنصر الزمن، وكيفية التعامل معه، فقد تبين بأن الدول ذات الطابع الاقتصادي الراقي تهتم بالوقت أكثر من اهتمامها بالنقود وتجعل منه عملة صعبة لا يمكن التساهل في ضياعها و منها قولتهم المعمول بها 'الوقت عملة' .

أما الإسلام له نظرته البالغة في الوقت من حيث مساهمته في المساعدة على إنجاح التنمية الاقتصادية، ولهذا فإنه ينظر إليه بنظرة أبعد أهمية وأكبر قيمة من النقود، لأن النقود و العملات إذا ما فقدت أو نفذت فإن الفرد أو المجتمع يستطيع الحصول عليها وتعويضها ربما بأضعاف مضاعفة، أما الوقت إذا ضاع من حياة الفرد أو المجتمع ومن يستغله في زيادة جديدة، فإنه يعتبر بمثابة الفرصة الضائعة التي لا تعوض أبدا، وعليه فالوقت أغلى من النقود ومشاكلها، وأهميته في حياة الشعوب و الأمم لا تقاس إلا بنتائج سعي الأفراد في وحدة الزمن ومدى فعالية هذا السعي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأمة.

إذا كان للوقت كل هذه الأهمية التي تسمو إلى اعتباره الحياة، و إذا كانت الدول التي اعتبرت الوقت عملة قد رقت وازدهرت بفعل احترامها و استثمارها لهذا الإمكان الاجتماعي الهائل، فالأجدر للدول السائرة في طريق النمو أن تعود إلى استثمار هذا الإمكان العاطل وذلك بنقله من دائرة المعرفة و الإدراك إلى دائرة الإيمان والإرادة ثم إلى دائرة العمل والتنفيذ.

لقد دلّت معظم الدّراسات التاريخية المهتمة بمعرفة حضارة الشعوب وأسباب تقدّمها أن معظم هذه الحضارات ازدهرت وبلغت ذروة تقدمها عندما كانت شعوبها تحرص كل الحرص الشديد على أوقاتها، ذلك لإدراكها بقيمة الوقت والاهتمام بكل مرحلة منه، ما أدى إلى يقظة الوعي الإنساني إلى هذا الإمكان الاجتماعي وبالتالي الاهتمام به وتوظيفه في خدمة الفرد والمجتمع.

نخلص في آخر الأمر أن ما شاع استعماله في الدّول النامية بصفة عامة والجزائر خاصة عبارة قتل الوقت أو ملأ وقت الفراغ، هذا لم يبقى في تداول الأفراد فحسب بل بلغ الاهتمام إلى حد المسئولين في الحكومات، لذلك فقد خصصت ميزانية كاملة لتتصدى له، كبناء النوادي والإكثار من قاعات السينما وغيرها.

بالإضافة إلى البرامج الثقافية المتمثلة في جلب الفرق المختلفة للغناء والرّقص من البلدان المتقدمة وحتى بالعملات الصعبة، لقد كان من الأجدى أن توجه هذه الإمكانيات المادية بما فيها المالية والاجتماعية قوة العمل الضائع مع ضياع الوقت إلى شتى المجالات الإنتاجية ومن ثم المساهمة في محاربة آفة التخلف الاقتصادي والاجتماعي[23].

ثانيا/ دور الإمكان الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة: الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرّر مصير الشعوب والمجتمعات والدّول، يعبّر عن كل شيء حتى في البلدان المتقدمة، والتي تطبق في ظهرها الخارجي الإمكان المالي، لأن هذه الدول في الحقيقة توظف قبل كل شيء الإنسان ليفعل ويتفاعل مع الموارد الطبيعية. كذلك الصين الشعبية التي بدأت تنميتها من نقطة الصفر، لم تعتمد في هذه التنمية التي تخدم أكبر نسبة من سكان العالم على البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو على صندوق النقد الدولي أو على بقية الدول المتقدمة، فبإمكانها الاجتماعي فقط أصبحت من بين الدّول التي يحسب لاقتصادها ألف حساب في السوق الدّولية، لا شك أن هذا راجع أساسا لاعتمادها على الإمكان الاجتماعي وجعله حجر الأساس ونقطة الانطلاق في التنمية الشاملة للمجتمع.

لقد أوضح المفكر الجزائري مالك بن نبي أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها المالي تعجز عن شراء مدينة مثل نيويورك، لأن إمكانياتها من الذهب والعملات الأجنبية لا تستطيع أن تشتري حيّا من أحياء هذه المدينة بمنشآته ومؤسساته، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بإمكانها الاجتماعي أن تبني مئات المدن مثل نيويورك.[24]

01– ماذا حققت الجزائر بعد مرور أكثر من خمسين سنة من الاستقلال؟

بعد استقلال الجزائر 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، هذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، لقد إعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل صادرات البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول. قد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني وبرزت عدة مشاكل كزيادة حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم[25] .

دلّت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة المخططات المنتهجة تركيزها الدائم على الجانب المالي، و للأسف الشديد أن أغلبية الكتاب المنظرين في مجال التنمية ركزوا في نتائج بحوثهم على توفير الإمكان المالي وجعله في المقام الأول لحل مشاكل التنمية و مواجهة التخلف الأمر الذي زاد الطين بلة، بقصد تحقيق التنمية تم اللجوء إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض وتبعاتها ما أدخلها في حلقة مسننة محكمة تعرف بالمديونية الخارجية و ما يترتب عنها ضف إلى ذلك تهيئة بيئة الأعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحمل الأعباء و التكاليف المرافقة لها من تلوث بيئي، زيادة الاستهلاك وهي لا تدري بأن التنمية الاقتصادية منتوج محلي ذاتي لا يباع في السوق فهي إرادة حضارية وليست بالوصفة الطبية.

دخلت الألفية الثالثة وبدأت المخططات التنمية من جديد بداية بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له أكثر من 525 مليار دينار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له غلاف مالي فاق 4200 مليار دينار ليتبعه برنامج توطيد النمو الذي أخذ حصة الأسد حوالي 286 مليار دولار.

رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من147 دولار للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة ولم ترقى إلى مصاف الدّول المتقدمة.

02– أهمية العمل وقيمة الوقت لدى الفرد الجزائري

البعض لا يهتم بالعمل ولا يحترم الوقت، فالعديد يصرح بأن الدولة الجزائرية أحسن أب وإتضح هذا بالأخص في الآونة الأخيرة. فاتصف الكثير بخاصية الاتكال على الرصيد المتواجد عل مستوى الخزينة العمومية هذا من جانب، من جهة أخرى نلاحظ من يمارس نشاط معين على مستوى المؤسسات الاقتصادية السلعية أو الخدماتية يكون في غالب الحالات قليل القيمة المضافة، أين هي مكانة الإتقان المبنية على الضمير الحي والرقابة الإلهية ندعي بأن الجزائر بلد إسلامي أليس العمل بعبادة، يجب أن نعترف جميعا بأن أغلبية متطلبات العيش بما فيها الغذاء واللّباس مستوردة من الخارج في هذا الصدد يمكن القول ويل لأمة لا تنتج ما تأكل. فهل من بلد حقق درجات الارتقاء من دون خلق الثروة باعتبارها الشرط الأساسي ولكن الغير الكافي لتحقيق التنمية.

في الإطار نفسه لا نخفي طبيعة التعامل مع مختلف الصفقات العمومية المبرمة المتبوعة في غالب الحالات بالرشوة والبيروقراطية والتأخر في مواعيد الانجاز أو ربما حتى إلغائها، نتيجة طول فترة الانتظار أو تسليم هذه المشاريع لغير أصحابها غير الأكفاء غير القادرين على تنفيذها في الميدان هذا شق آخر من معوقات التنمية في الجزائر، بودي أن أشير هنا إلى الطريق السّيار أو ما يسمى بمشروع القرن كمثال حي.

تكلفة المشروع لم تتحدد نهائيا عند انطلاقه ووصلت اليوم إلى حوالي 16 مليار دولار، تأخر في الإنجاز فاق ستة سنوات، أشغال ترميم متواصلة وأغلبية المقاطع من الطريق لم تنجز وفق المعايير المطلوبة، تكلفة الكيلومتر الواحد من بين الأغلى عالميا و المقدرة ب 10.8 مليون دولار[26]، فهل هذا من المعقول؟ هذا هو التبذير للمال والوقت وعدم التحلّي بروح المسؤولية القائمة على الرقابة والمتابعة ضف إلى ذلك قضية سوناطراك التي يعلمها العام والخاص.

ما يتعلق بجانب الوقت أيضا نجد أغلبية العمال الجزائريين يلجّون أبوابهم إلى العمل على الساعة التاسعة صباحا أو حتى العاشرة وينصرفون على الساعة الثانية أو الثالثة مساءا كأقصى تقدير، فهل هذا يعادل ثمانية ساعات عمل يوميا، تم التداول بتكرار عبارة هناك فائض في الوقت فنجد الحل لدى الكثيرين في التعامل مع هذا المورد من خلال مشاهدة التلفاز لفترات طويلة إلى غاية الإدمان على المسلسلات وحتى الأفلام أو المباريات التي يعشقها الكثير منا حتى النخاع، للأسف التوجه نحو التقليد الأعمى من تسريحة الشعر أو حتى اللباس أكرمكم الله، لماذا لا يتم التفرغ لمهام أخرى وما أكثرها لزيادة الطاقة الإنتاجية أو التثقيفية.

السهرات لساعات متأخرة من الليل عن طريق إجراء الحفلات الممتدة لأيام أو حتى لأسابيع متتالية من تمقاد إلى جميلة المرفقة بالمبالغ المالية الضخمة، هي الطريق المتبع من طرف شرائح أخرى من المجتمع الجزائري أليس هذا من مسبّبات التخلف في البلد.

الخاتمة:

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر إكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمّتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة. وعليه وبعد هذه الدراسة والبحث يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن إقتراحها، بعد إختبار صحة الفرضيات السابقة.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

– ما يتعلق بالفرضية الأولى، التوجه الكينزي التي أعدّت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الذي تعيشه الجزائر، إذ أن الزّيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي.

– فشلت نماذج التنمية المطبّقة في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها، لأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذه الأمة وتوجهها الحضاري، وإنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشكل وحتى في المضمون الأمر الذي يثبت صحة الفرضية الثانية.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

01- بالرغم من تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن الدّولة لم تستفيد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المحددة.

02- فشلت نماذج التنمية المطبقة في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها ولأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذه الأمة وتوجهها الحضاري، إنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشكل وحتى في المضمون.

03- يعتبر الإمكان الإجتماعي بمثابة القاعدة الأساسية والضرورية لإنطلاق المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، بينما يعتبر الإمكان المالي الوسيلة التي بواسطتها يمكن الوصول إلى غاية التنمية وهي تحقيق التقدم الاقتصادي والحضاري لأي شعب من الشعوب.

ثالثا: التوصيات المقترحة

01- ضرورة التركيز على الادخار المحلي (الذاتي) وتشجيعه باعتباره البديل الأمثل لتمويل التنمية عن طريق ضبط وترشيد الإنفاق والاستهلاك، كما لا يمكن بناء ما هو ذاتي بأساس غير ذاتي.

02- الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية في الجزائر على الصعيد التربوي، التعليمي والصحي باعتبار أن الإنسان هو الدافع الأساسي لتحريك عجلة التنمية وهو غايتها في نفس الوقت.

03- إعطاء الأولوية لعنصر العمل وإتقانه باعتباره عبادة من جهة وأداة فعالة من عوامل الإنتاج من جهة أخرى، مع احترام الوقت من منطلق أن أي فرصة ضائعة يمكن استرجاعها إلا الوقت إذا ضاع لا يمكن تداركه، وفي المقام هذا يجب استخلاص الدّروس من الدول الرائدة في مجالات تحقيق التنمية .

قائمة الهوامش حسب تسلسلها في النص:

01 نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص.41

02 عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص.218

03 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، سياساتها)، مؤسسة شهاب، مصر، 1994، ص07 .

04 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17 .

05 عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص127 .

06 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، القاهرة، مصر، 2003، ص17 .

07 عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص23.

08 عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة في طار المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص ص03-.04

09 محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 228-229.

10 بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص.8

11 عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص50.

12 عمر محي الدين، التّخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص.455

13 جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الدول العربية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص83-84.

14 حامد عبد المجيد ضرار، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط03، 1999، ص ص197-199.

15عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص145.

16 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية 23، 2002 الجزائر، ص.17

17 Bilan du programme de soutien a la relance économique appui aux reformes, septembre 2001 à décembre 2013, pp02-20.

18 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، ص.51

19 المرجع السابق، ص ص45- .58

20 داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص67-68 .

21 دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جمهورية مصر العربية، 1998، ص.35

22 بن عبد العزيز فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص35 .

23 داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص.70

24 داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص70- 71 .

25 ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، العدد26، جوان 2010، ص.142

26 جريدة الخبر، الطريق السّيار أكذوبة القرن العشرين ، السنة 24، العدد7262، الصادرة بتاريخ 23-11-2013، ص07.

قائمة المراجع و المصادر:

01- Bilan du programme de soutien a la relance économique appui aux reformes, septembre 2001 à décembre 2013.

02- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

03- عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

04- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 .

05- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2001 .

06- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، القاهرة،2003.

07- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

08- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان .2010

09- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

10- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، .2007

11- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

12- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، .1975

13- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

14- حامد عبد المجيد ضرار، السياسات المالية، الدار الجامعية)، الإسكندرية، مصر، 1999.

15- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

16- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون السداسي الأول من سنة .2002

17- داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

18- دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 1998.

فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر

معمري ليلى *

سعدون عائشة **

الملخص:

في إطار الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي تمارس الدولة مجموعة من الإجراءات ضمن ما يعرف بالسياسة الاقتصادية ، وتتضمن هذه الأخيرة كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية.سوف نركز في دراستنا على السياسة النقدية ودورها في محاربة التضخم—حالة الجزائر–، باعتبار أن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم يعتبر ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، وكون أن التضخم حسب إجماع العديد من المفكرين الاقتصاديين هو ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد، فتسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى التحكم في المعروض النقدي ومعالجة هذه الظاهرة باستعمال أدوات مختلفة.

Résumé :

Dans le contexte du maintien de la stabilité économique et monétaire l'état utilise un ensemble des procédures au sein de ce qu'on appelle la politique économique, celle-ci comprenant la politique monétaire et de la politique financière et aussi la politique commerciale. Nous allons nous concentrer dans notre étude sur la politique monétaire et son rôle dans la lutte contre l'inflation- le cas de l'Algérie, en considérant que la stabilité du niveau général des prix et la lutte contre l'inflation fait partie des objectifs fondamentaux de la politique économique, et le fait que l'inflation selon le consensus de nombreux penseurs économiques est un phénomène monétaire résultant de l'augmentation de la quantité d'argent dans l'économie ,donc les autorités monétaires cherchent pour contrôler la masse monétaire et le traitement de ce phénomène a travers la politique monétaire en utilisant différents outils

* معمري ليلى، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة البويرة.

** سعدون عائشة، طالبة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة البويرة.

مقدمة:

لقد عرفت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري تطورا هاما كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، بعد صدور قانون النقد والقرض 90-04 بعدا كانت تقريبا غير فعالة بسبب عدم تطور السوق النقدية وكذا التداخل في الوظائف بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وعليه فقد كان قانون النقد والقرض بمثابة نقطة تحول في مسار السياسة النقدية ، حيث استعاد البنك المركزي مكانته كسلطة نقدية يشرف على كافة النظام النقدي وأصبح هو المسئول الأول عن تسيير السياسة النقدية

ولقد عزز هذا القانون الاهتمام بهذه الأخيرة باعتبارها تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي لاسيما في محاربة التضخم الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2002 بنسبة 31.7 مما جعل محاربته تحتل الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر بعدما أثبتت تجارب معظم الدول مدى تحكم السياسة النقدية في هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار أكثر من باقي الأهداف.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر؟

وللتوضيح أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى تطور السياسة النقدية في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع التضخم في الجزائر؟
- ✓ ما هي أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر لمحاربة التضخم؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة السابقة تم تقسيم البحث إلى محورين :

- ✓ تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- ✓ واقع التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في محاربته.

أولا: السياسة النقدية في الجزائر

لقد عزز قانون النقد والقرض الاهتمام بالسياسة النقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث عرفت السياسة النقدية بعد سنة 1990 تحولات كبيرة أبرزت أهميتها ضمن سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق.

1- تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 1990-2014

يمكن مراحل تقسيم تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2013 إلى مرحلتين أساسيتين:

- ➢ المرحلة الأولى من سنة 1990إلى2000.
- ➢ المرحلة الثانية من سنة 2000إلى2014.

1-1 السياسة النقدية في الفترة 1990-2000.

تميزت بداية هذه الفترة بصدور قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقطة تحول في دور البنك المركزي وأهمية السياسة النقدية، حيث كانت السياسة النقدية قبل هذه الفترة تتميز ببعضالمميزات أهمها (1):

- ✓ التسيير الحكومي لأسعار الفائدة حيث يتم تحديدها عند مستويات منخفضة؛
- ✓ تسيير نقدي حكومي يتم من خلال الخضوع الكلي للسلطات السياسية وهيئاتها؛
- ✓ عرض النقود منفصل عن النشاط الاقتصادي أي غير مرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ومستقل تماما؛
- ✓ الطلب على القروض لا يتأثر بأسعار الفائدة؛
- ✓ الدور الأساسي والمهم للبنك المركزي الجزائري يتمثل في إقفال الدائرة بواسطة إعادة التمويل النظامي؛
- ✓ تطبيق سياسة تأطير القروض يتم لغرض يتعلق بمستوى الإقفال؛

وتقريبا كل هذه المميزات تغيرت بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد للبنك المركزي الجزائري صلاحياته باعتباره أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي، وبرزت بعد ذلك معالم السياسة النقدية في الجزائر كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ويمكن تقسيم الفترة 1990-2000 إلى مرحلتين مرت بهما السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة وهما كما يلي:

1-1-1الفترة 1990-1993

عرفت الجزائر قبل هذه الفترة وضعية اقتصادية جد سيئة نتيجة لأزمة أسعار البترول التي سجلت فيها الجزائر عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولم تكن لديها فرصة لعلاج هذا الوضع سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وهذا الأخير بطبيعة الحال يفرض عليها مجموعة من الإجراءات والتي من بينها إصلاح السياسة النقدية.وكان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، ثم الاتفاق الثاني المتمثل في الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991.

وتم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 3 جوان 1991، تحصلت الجزائر بموجبه على 300مليون وحدة حقوق سحب خاصة تم توزيعها على أربعة أقساط متساوية، حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر 1991، وبالنسبة للقسط الرابع فبدلا من أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف الصندوق بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية لرسالة النية التي تم تحديدها في 27أفريل1991.

وتتمثل أهم أهداف الاتفاق فيما يلي(2):

- ✓ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بحيث يجب أن تسعى هذه المؤسسات للتنويع من صادرات البلد من أجل تحقيق التوازن الخارجي؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛

- ✓ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق القضاء على الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود،

ولقد تم اتخاذ عدة قرارات في إطار هذا السياق التنظيمي والتشريعي المنصوص عليه في هذا القانون المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد أهمها:

- إصلاح أدوات السياسية النقدية وإنشاء السوق النقدية مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة إلى حدود 20%.
- رفع سعر إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10،5% سنة 1991 ثم إلى 11،5% سنة 1992.

من جهة أخرى أدى انخفاض سعر صرف الدينار والتحرير الجزئي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة إلى ارتفاع معدل التضخم (مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) إلى 31،8 % سنة 1992بعدما كان في حدود 10،3% في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة(3).

إلا أن هذه التدابير لم يتم تنفيذها كلية بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية اتخذت فيها بعض الإجراءات لامتصاص الغضب الاجتماعي، منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات، وتوقيف استيراد بعض المواد.

وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق المقدر بـ75مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ولهذا لجأت الجزائر إلى اتفاق جديد وهو الاستعداد الائتماني الثالث(4).

2-1-1 الفترة 1994-2000.

تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بأنها كانت مقبولة بحيث كان هدف تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم هو الهدف الأساسي لهذه السياسة، وبالنسبة للوسائل المستخدمة فهي: معدلات إعادة الخصم (تسقيف هذه المعدلات)، مناقصات القروض، تأطير القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها، أما الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجباري فلم تكن مشاركة، أما أسعار الفائدة فلم تلعب دورها كما يجب(5). وقد تميزت هذه الفترة بتطبيق اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي أولهما الاستعداد الثالث 1994 واتفاق القرض الموسع 1995.

أ- الاستعداد الائتماني الثالث:

تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 12أفريل1994 على برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو ما يعرف باتفاق (Stand by) لمدة سنة واحدة، وعلى العموم استهدفت السياسة النقدية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي تصحيح الاختلالات التي عرفتها الفترة (1991-1993) فكانت هذه الأهداف كالتالي(6):

- ✓ تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية M2 من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم من11.5% إلى 15%؛
- ✓ أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر بـ 20% بعد أن كان 17%؛

- ✓ رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%؛
- ✓ تحديد سقف الهامش البنكي بـ 5%، وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدينة، وباعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18.5% سيكون معدل الفائدة على القروض في حدود 23.5%؛
- ✓ تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة بـ 16.5%على سندات التجهيز الجديدة؛
- ✓ يطبق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط معدلات فائدة بـ 10% على حسابات ادخار السكن، و14% على الدفاتر الأخرى؛
- ✓ الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40.17% في أفريل1994، والحد من الضغوط التضخمية؛

ومن أهم النتائج التي تحققت من جراء هذا الاتفاق نجد(7):

- ✓ ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 29%؛
- ✓ تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية بأكثر من أربع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1994،وثلاث نقاط سنة 1995؛
- ✓ ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994؛

ب– اتفاق القرض الموسع 1995:

تم تطبيق اتفاق القرض الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ابتداء من22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. أما الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي فكانت(8) :

- تمويل إعادة الهيكلة وإعادة رسملة البنوك التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي وتحويل الديون.
- تنمية سوق رأس المال وهذا بفضل :
- إدخال نظام المزايدة لائتمانات بنك الجزائر عام 1995.
- إدخال عمليات السوق المفتوحة عام 1996.
- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.
- انجاز الأعمال التمهيدية لانجاز سوق رأس مالية(1995–1996).

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بنتائج هذا الاتفاق الانخفاض الكبير لمعدلات التضخم،فبعدما كانت 29.8% سنة 1995 وصلت إلى 5% سنة 1998، وهذا دليل على الآثار الايجابية لهذا الاتفاق على أهداف السياسة النقدية(9).

1–2 السياسة النقدية في الفترة 2000–2014.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001–2004)، وخصص له مبلغ مالي يقدر ب525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005–2009) وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمار فيه ب9000 مليار دج(10).

ولقد حدد قانون النقد و القرض90-10 أهداف السياسة النقدية متمثلة فيما يلي(11):

- ✓ توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد؛
- ✓ إنماء جميع الطاقات الإنتاجية؛
- ✓ السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة؛

ولكن تم إلغاء أحد هذه الأهداف في الأمر 03-11المؤرخ في 26 أوت 2003 وهو هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل(12). ومع هذا كله فبنك الجزائر حدد هدف استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم يقارب 3% واعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية، وهذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2002-2003-2004.

وبالنسبة للهدف الوسيطي للسياسة النقدية فبعدما كان منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 هو مجموع صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى فصلية، فابتداء من 2001 و2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية.

وعلى العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الأهداف والتحكم فيها وهي:

- ✓ معدل إعادة الخصم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي وتطور المؤشرات النقدية؛
- ✓ نظام الاحتياطي الإجباري؛
- ✓ أدوات السوق النقدية مثل: نظام المعاشات، عطاءات الائتمان، مزادات الائتمان؛

أما سياسة السوق المفتوحة فلم يكن يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر، وقد تميز السداسي الثاني لسنة 2001بارتفاع كبير في سيولة البنوك، وهذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى في سنة 2002 فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى غير مباشرة للسياسة النقدية، وهي أداة استرجاع السيولة، حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك فتراجعت الاحتياطات الحرة لدى البنوك إلى 46 مليار دينار في ديسمبر 2002، بعدما كانت 145.7 مليار دينار في مارس 2002(13).

وفي ظل الظروف التي تتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استحكامه في 2007، تميزت إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين وهما: وسيلة استرجاع السيولة البنكية وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية، حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة أيام، واسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، أما الوسيلة الثانية فهي تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية، مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية(14).

وفي ظل تحليل أسباب ارتفاع السيولة فتبين من بعض الإحصائيات أن الأصول الخارجية تلعب دورا كبيرا في ارتفاع السيولة حيث يشغل صافي الأصول الخارجية الجزء الأكبر من الكتلة النقدية (M_2)(15).

وتميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة، حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها،

ووضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية، وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص(16):

–مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات؛

–الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛

–عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق، العمليات الهيكلية محل التطويرات الضرورية؛

–التسهيلات الدائمة (تسهيلة التسليفة الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزات في إرسائها التنظيمي؛

–إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة " العادية " وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية؛

–وكذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006؛

–تضمن أيضا ترسانة كاملة لإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية؛

وتتمثل أهم نقاط تكيف السياسة النقدية في الجزائر على اثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي(17):

- ✓ التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير؛
- ✓ التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛
- ✓ تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك؛

2– أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر:

لقد استهدفت السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الأهداف النهائية وأهمها هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، كما استخدمت مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف سوف يتم التعرف عليها من خلال هذا المطلب.

2–1 أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

سنحاول تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة مدى تحقيق الأهداف التي تضمنها قانون النقد والقرض.

2-1-1 هدف استقرار الأسعار:

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية، ولطالما أوضح ذلك في تقاريره السنوية، وسنتعرف لاحقا على مدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف .

2-1-2 هدف النمو

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 1990-2013.الوحدة:%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النمو	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3	2.8	3.3	2.8	4.1

Source : banque mondiale, sur le site:www.banquemondiale.org.consulté le 20-08-2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو في الجزائر في تذبذب مستمر فلم تأخذ اتجاه ثابت، كما يلاحظ أنه في الفترة 1990-1994 كانت معدلات النمو سالبة ما عدا في سنة 1992، حيث كان موجبا يقدر بـ 1.8%، وهذه المعدلات السالبة دليل على تراجع الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى التدهور الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر خلال تلك الفترة، وابتداء من سنة 1995 أصبحت معدلات النمو موجبة، هذا دليل على تحسن الوضعية الاقتصادية وتمكن الجزائر من تحقيق الزيادة في الناتج الداخلي الخام نتيجة لتحسن أسعار البترول، والآثار الايجابية للإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الجزائر، وقد بلغ معدل النمو أعلى نسبة له سنة 2003 تقدر بـ 6.9% هذا بسبب تحسن إنتاج كافة القطاعات تقريبا، لينخفض بعدها بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات.

2-1- 3 توازن ميزان المدفوعات

هذا الهدف أيضايعتبر ضمن أهداف السياسة النقدية التي يجب على بنك الجزائر أخذها بعين الاعتبار، والجدول يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2013).

الجدول رقم(02): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2013).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الرصيد	-1.71	0.26	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.65
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
الرصيد	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	16.68	12.28	8.69		

المصدر: بنك الجزائر

يتبين من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات في الجزائر سجل عجزا مستمرا في الفترة (1990-1999)ماعدا في السنتين 1992 و1997، حيث سجل فيهما فائض يقدر على التوالي 0.23، 1.16 مليار دولار، ويرجع هذا العجز المسجل إلى الوضعية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة أثناء تطبيق اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، حيث لجأت بموجب هذه الاتفاقات إلى تخفيض الدينار بنسبة 40.17% في أفريل1994، وأيضا بسبب الظروف التضخمية في هذه الفترة التي شجعت على زيادة الاستيراد، ثم بدأ ميزان المدفوعات يسجل فائضا انطلاقا من سنة 2000ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 وأصبح 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ سنة 2010 فائض ميزان المدفوعات 15.58مليار دولار.وتراجع ابتداءا من سنة 2012.

2-1-4 هدف التشغيل الكامل

هذا الهدف نص عليه قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 55، لكن تم استبعاده في الأمر 03-11 وهذا كونه يتعارض بشدة مع هدف استقرار الأسعار، لهذا لم يكن ضمن أولويات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر، والجدول الموالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013).

الجدول رقم(03): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013). الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	28	25.4	29.5	29.2	29.8	27.3
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**1011**	**2012**	**2013**
معدل البطالة	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8

Source:- banque d'Algérie.

- Office nationale des statistiques, sur le site www.ons.dz , consulté le20-05-2013.

-: banque mondiale, sur le site:www.banquemondiale.org.consulté le 20-08-2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر في الفترة (1990-2000)، حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2000 والمقدرة بـ 29.8% ويرجع هذا الارتفاع إلى الآثار السيئة للإصلاحات الجذرية على المجتمع الجزائري بسبب غلق بعض المؤسسات وتسريح العمال، ثم بدأ هذا المعدل ينخفض إلى أن وصل إلى 10% سنة 2010 ويفسر ذلك بالآثار الايجابية للبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة من خلال خلق مناصب شغل جديدة، وبالنسبة لبنك الجزائر فعلى الرغم من إشارة قانون النقد والقرض 90-10 لهذا الهدف إلا انه لم يأخذه بعين الاعتبار ضمن أهداف السياسة النقدية، ذلك أن الأولوية كانت معطاة لاستقرار الأسعار ثم هدف النمو ويأتي بعده توازن ميزان المدفوعات.

2-2 أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها : معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري، أداة استرجاع السيولة ، الوديعة المغلة للفائدة.

2-2-1 معدل إعادة الخصم:

تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض، والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

الجدول رقم(04):تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

الوحدة:%

ابتداء من تاريخ	إلى	المعدل
1989/05/02	1990/05/21	7
1990/05/22	1991/09/30	10.5
1991/10/01	1994/04/09	11.5
1994/04/10	1995/08/01	15
1995/08/02	1996/08/27	14
1996/08/28	1997/04/20	13
1997/04/21	1997/06/28	12.5
1997/06/29	1997/11/17	12
1997/11/18	1998/02/08	11
1998/02/09	1999/09/08	9.5
1999/09/09	2000/01/26	8.5
2000/01/27	2000/10/21	7.5
2000/10/22	2002/01/19	6
2002/01/20	2003/05/31	5.5
2003/06/01	2004/03/06	4.5
2004/03/07	2014-12-31	4

المصدر : بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل إعادة الخصم في حالة ارتفاع مستمر ابتداء 1989/05/02 إلى أن وصل إلى أعلى حد له في 1994/04/10، حيث بلغ 15%، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع آنذاك، ثم بدأ ينخفض ابتداء1995/08/02 ليصل إلى معدل 4 % في 2004/03/07 ويبقى ثابتا إلى يومنا هذا، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

2-2-2 نسبة الاحتياطي الإجباري :

تمثل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93، حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001، رغم ذلك فان الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشر إلى هذه الأداة، وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها بنسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15%(18).

الجدول رقم(05): تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر.الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الرصيد	8.00	8.00	9.00	9.00	11	12	12

المصدر : بنك الجزائر

تشير معطيات الجدول إلى أن معدل الاحتياطي الإجباري ظل يرتفع ابتداء من سنة 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010، وهذا دليل علىالتدخل النشيط لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك خاصة في السنتين 2007 و2008 حيث انتقل هذا المعدل من 6.5 % إلى8%، وبقي في الارتفاع إلى أن وصل إلى 12 %سنة 2014.

2-2-3 آلية استرجاع السيولة :

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002 ،حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق(n/360)وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر(19)، وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة(20).

الجدول رقم(06) :معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة الوحدة:%

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014-2013
المعدل على استرجاع السيولة ل7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة ل3 أشهر				1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
المعدل على استرجاع السيولة ل 6أشهر												1.50

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام كان مرتفعا سنة 2002، ثم بدأ ينخفض إلى غاية سنة2006 حيث بلغ 1.25%، ثم ارتفع في سنة 2007 ليبلغ 1.75%لامتصاص الفائض في السيولة الذي كان مرتفعا في هذه السنة، ثم تراجع هذا المعدل بعد ذلك، وبالنسبة لمعدل استرجاع السيولة لثلاثة أشهر فقد تم استعماله منذ سنة 2005 بنسبة 1.90% لترتفع إلى2.5%سنة2007 ثم تتراجع بعد ذلك، وهذا دليل على أن هذه الأداة كانت نشيطة في الفترة 2006-2007. و في سنة 2013 تم ادخل الية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل 1.5%.

2-2-4 تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، حيث تعبر هذه الأداة عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر(21). والجدول الموالي بين تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2010).

الجدول رقم(07): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر الوحدة:%

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2014-2012
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30

المصدر: بنك الجزائر

يلاحظ من الجدول أعلاه استقرار معدلات استرجاع الوديعة المغلة للفائدة عند 0.3% إلا في سنتي 2007 و2008 حيث ارتفع هذا المعدل إلى 0.75%، وهذا بسبب ارتفاع السيولة لدى البنوك خاصة في سنة 2007.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر كان يستخدم أيضا مناقصات القروض وذلك ابتداء من سنة 1995 وتوقف عن استعمالها منذ سنة 2006، كما كان يستخدم نظام الأمانات ابتداء من سنة 1993 ليتوقف عن ذلك سنة 2007، أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة فلم يتم استخدامها إلا مرة واحدة في سنة 1996، وبعد ذلك لم تكن هذه الأداة مدرجة ضمن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر(22).

ثانيا: واقع التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في محاربته

يعتبر التضخم أهم المشاكل التي استهدفتها السياسة النقدية في الجزائر،سنحاول التعرف على أهم أسباب التضخم في الجزائر وكذا مدى تحكم السياسة النقدية فيه.

1- أسباب التضخم في الجزائر

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر وتختلف باختلاف وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة ويمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1-1عدم التناسب بين الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.

حيث نجد زيادة في الإنفاق العام وفي المقابل تقابله أثار اقتصادية واجتماعية سيئة خاصة على معدل نمو الناتج المحلي، حيث قدر الإنفاق العام للفترة (2004-2009) بـ 200 مليار دولار، وبالنسبة لبرنامج الاستثمار العام قدر الإنفاق العام بـ 286 مليار دولار مقسم إلى جزئين: 130 مليار دولار مخصصة لإكمال المشاريع الكبرى التي شرع فيها في الفترة (2004-2009)، أما مبلغ 156 مليار دولار فيوجه للإنفاق على المشاريع الجديدة للفترة (2010-2014)، مع ذلك فقد تحقق معدل نمو يتراوح بين 2% - 3% في الفترة 2004-2009، وبالتالي هذا له أثار سلبية على معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية عن معدلات البطالة الرسمية، وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على بعض دول البحر الأبيض المتوسط أن الجزائر تنفق مرتين أكثر من أجل نتائج أقل بمرتين: سوء استهداف المشاريع، سوء الإدارة والفساد خاصة اجتماعيا(23). وعليه تؤدي الزيادة في الإنفاق العام في حالة عدم تحقيق نتائج جيدة بالنسبة لمعدلات النمو إلى ارتفاع معدلات التضخم.

1-2 الزيادة في التكاليف الإنتاجية

من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار(24). فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يتكون حوالي 83% من الاقتصاد من التجارة والخدمات الصغيرة، فحسب ما يشير إليه آخر مسح أجراه الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99% من المشاريع المعلنة، وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاعات فقطاع النقل هو الذي يشكل معظم الاستثمارات بنسبة (60%)، ويليه قطاع البناء والأشغال العامة والمياه بنسبة 16%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2%، والاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون فقط في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية(25).

وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال أغلى المؤسسات

الاقتصادية العمومية في الجزائر، كما أن الأجور باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة(26).

1-3 سيطرة المجال غير الرسمي

المجال غير رسمي في الجزائر سيطر على أكثر من 65% من أقسام المنتوجات الضرورية، حيث أكثر من 70% من الأسر تنفق تقريبا كامل دخلها في سوق(الخضر والفواكه، الأسماك، اللحوم الحمراء والبيضاء، الجلد.....)، وأكثر من 40% من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، وهذا المجال يؤدي إلى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لأجهزة الدولة الذي يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال غير رسمي، ووجود هذا الأخير في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار، والتهرب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية(27).

1-4 التضخم المستورد

يعتبر هذا العامل من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر، وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية(28)، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تتمثل تقريبا 75% من الواردات في المعدات والمواد الأولية، في حين تتمثل 98% من الصادرات في المحروقات كما أن 80% من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة، والسلع النهائية المستوردة تمثل ما بين سنة 2009 و2010 ما بين 70% و 75% من احتياجاتنا(29). وكما رأينا سابقا ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الفترة 1990-2000 فنجد أن مؤشر أسعار الواردات خلال الفترة 1988-1998 قد ارتفع من 60 إلى 760(30).

2- فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر:

لمعرفة فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم نقوم بتتبع تطور معدلات التضخم للفترة (1990-2014) لمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر ونستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014).

الجدول رقم(07) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014) الوحدة:%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
التضخم	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	

Source: banque mondiale, sur le site:www.banquemondiale.org.consulté le 20-08-2015.

- تم احتساب معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) والشكل الموالي يبين منحنى بياني لتطور معدلات التضخم للفترة السابقة.

الشكل رقم(1): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

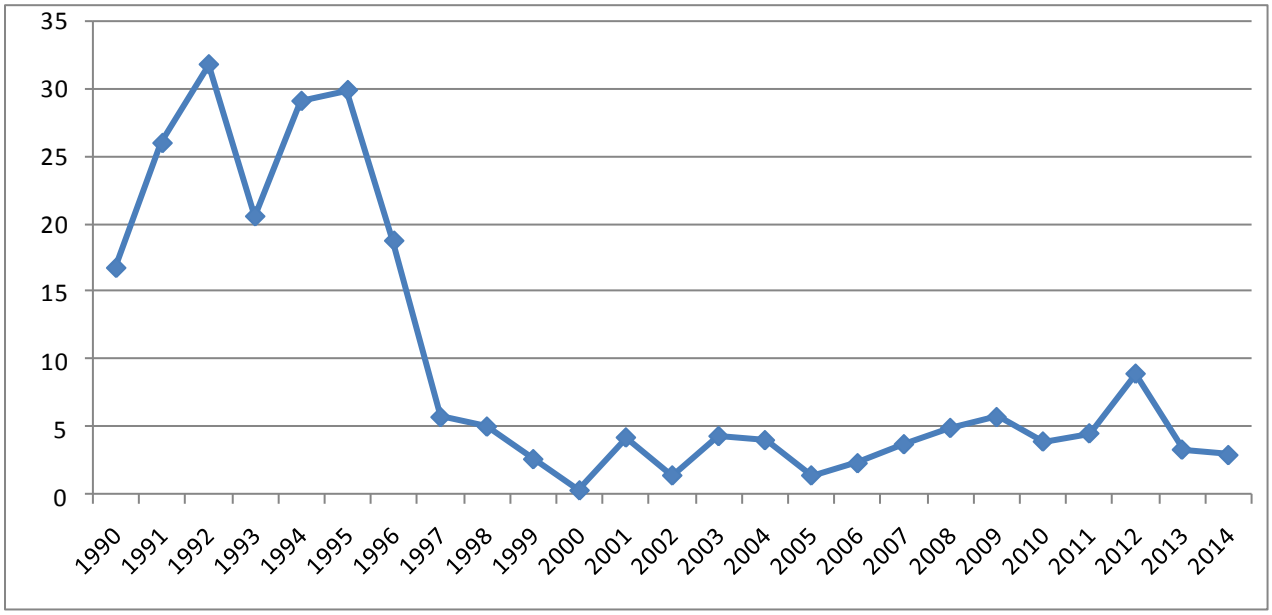

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

تشير معطيات الجدول السابق إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في الفترة (1990-1996)، حيث بلغ معدل التضخم 31.72% سنة 1992، ولعل السبب في هذا الارتفاع يرجع إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحرير ها، حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي،كما ارتفعت نسبة السلع المحررة الأسعارإلى84% من إجمالي السلع كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994، وبعد سنة 1996 بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى0.3 % سنة2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف، ثم ارتفع سنة 2001 ليبلغ 4.2 %وهذا راجع لنمو الكتلة النقديةM2 بنسبة 22.30%، ثم انخفض سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M2 إلى 17.30%، وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3% فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003، 2004و2007 وهذا راجع لنمو فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3%) وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية.حتى بلغ في سنة 2012 نسبة 8.9% وهو أعلى معدل منذ سنة 2000 و هذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد.

الخاتمة:

لقد اتضحت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 1990 أي بعد صدور قانون النقد وبدأت تتطور في اختيار الأهداف والوسائل حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

وبناءا على ما تم عرضه سابقا يمكن القول أن للسياسة النقدية أهمية كبيرة في محاربة التضخم في الجزائر، حيث كان هذا الهدف من أولويات بنك الجزائر في إطار سياسته النقدية ولطالما بين ذلك في تقاريره السنوية. وبعدما شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة في التسعينات استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا الهدف من خلال السياسة النقدية وتخفيض هذه المعدلات وهذا باستخدام الأدوات غير مباشرة لامتصاص السيولة الزائدة والحفاظ على معدلات تضخم ملائمة، ولكن هذا الوضع لم يستمر كثيرا فقد ارتفع معدل التضخم مجددا وبلغ نسبة 8.9% سنة 2012 وهو معدل مرتفع نسبيا، والسبب يعود إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد. وبما أن أهم أسباب التضخم في الجزائر هو الاعتماد الكبير على الاستيراد وقلة الإنتاج المحلى فانه يصعب على السياسة النقدية بمفردها السيطرة على هذا الهدف والقضاء على ظاهرة التضخم نهائيا في الجزائر، لهذا يتوجب التنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى .

الهوامش والمراجع:

1- AmmourBenhalim, monnaie et régulation monétaire – référence a l'Algérie, Ed DAHLEB, Algérie, sans année, P76.

2- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005. ، ص ص 177-178

3- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة الجزائر، الجزائر 2005، ص172.

4- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره ص180.

5- Mohamed Cherif Ilman, les trois phases de développement de système bancaire et monétaire en Algérie, disponible sur le site :http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/ILMANE.pdf, consulté le :15-04-2013.

6- عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص182-183.

7- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص184.

8- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص189.

9- معلومات مستخلصة من إحصائيات البنك الدولي عبر الموقع: www.banquemondiale.org،تاريخ الإطلاع عليه:20-08-2015.

10- غريبي أحمد أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص ص15- 16.

11- المادة 55 من قانون النقد و القرض 90-10.

12- المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

13- banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002.

14- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة جويلية 2008.

15- Samir Bellal , la régulation monétaire en Algérie (1990-2007), revue de chercheur n° 08, Algérie, 2010, p19.

16- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010-2011 ، ص 157-158.

17- رمضاني محمد ، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01 جامعة مستغانم، جوان 2001 ص 42.

18- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الصفر، جامعة محمد خيضر 2012، ص ص 188-189.

19- بقبق ليلى أسمهان، انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 01، الجزائر، جانفي 2010، ص 188.

20- علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 190.

21- علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص191.

22- معلومات مستخلصة من الجداول الإحصائية لبنك الجزائر.

23- Abderrahmane mebtoul, la hausse des pris importante des derniers mois comme une des raisons les plus directes à la transformation du malaise latent en émeutes urbaine, disponible sur le site : www.Algerie360.com, consulté le 11-06-2013.

24- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.ص239.

25- Abderrahmane mebtoul, pour la première fois depuis 10 ans l'inflation en Algérie de 10% en 2012 risque de frin à l'investissement productif et des tensions sociales,, disponible sur le site :www.Algerie360.com, consulté le 11-06-2013.

26- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص239.

27- Abderrahmane Mebtoul, pour la première fois depuis 10 ans l'inflation en Algérie de 10% en 2012 risque de fin à l'investissement productif et des tensions sociales,, disponible sur le site : www.algerie360.com, consulté le 11-06-2013.

28- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ص242.

29- Abderrahmane Mebtoul, la hausse des prix des derniers mois comme une des raisons les plus directes a la transformation du malaise latent en émeutes urbaines, disponible sur le site : www.Algerie360.com , consulté le 11-06-2013

30- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 243.

قياس مستوى تطبيق الحوكمة في عيّنة من المؤسّسات الجزائريّة

أ. داود خيرة *

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصّي مستوى تطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائريّة، وذلك من خلال اختبار ثلاثة آليّات رقابية داخليّة للحوكمة والمتمثلة في: مجلس الإدارة، المراجعة الدّاخليّة، الإفصاح. وقد اعتمدت الدراسة على تصميم استبانة تحتوي على هذه الآليات، وزعت على أفراد عيّنة الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أنّ مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات الاقتصادية في الجزائر يتسم بالضعف، وذلك نظرا لأن كل من آليّة مجلس الإدارة وآليّة المراجعة الدّاخليّة تعملان وفق ما تتطلبه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، في حين لا وجود لآليّة إفصاح تلتزم بما تقتضيه الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مجلس الإدارة، المراجعة الدّاخليّة، الإفصاح

Résumé:

Cette étude visait à étudier le niveau de l'application de la gouvernance dans l'environnement de l'entreprise algérienne, à travers trois mécanismes de contrôle interne de la gouvernance et les essais de: conseil d'administration, l'audit interne, la divulgation. La conception de l'étude a été basée sur un questionnaire contenant ces mécanismes, et distribué à l'échantillon de l'étude.

L'étude a conclu que l'application de la gouvernance dans les institutions économiques de niveau Algérie est faible, et étant donné que la totalité du conseil d'administration mécanisme et le mécanisme d'audit interne de travail, selon les exigences de la gouvernance, mais faible, alors qu'il n'y a pas de mécanisme de divulgation se conformer aux exigences de la gouvernance.

Mots clés: la gouvernance d'entreprise, le conseil d'administration, l'audit interne, la divulgation.

*أ/ داود خيرة، أستاذة مساعدة قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة يحي فارس – المدية.

مقدمة:

اكتسبت حوكمة المؤسّسات أهمية كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك لما شهده العالم من انعكاسات اقتصادية وأزمات ماليّة أثرت على أداء معظم أسواق رأس المال الناميّة منها والمتقدمة، ومنيت خلالها معظم المؤسّسات العالمية وبالذات الأمريكية بخسائر فادحة، ومما زاد من تداعيات تلك الأزمات الفشل الإداري للمؤسّسات وتلاعبها في القوائم الماليّة وتعظيم أرباحها بنسب مبالغ فيها، وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لمؤسّسات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، ومع تزايد حدة هذه الأزمات الماليّة أصبح من الضروري وضع آليّات يمكن من خلالها مراقبة إدارة المؤسّسات بفعالية والتي اصطلح على تسميتها بـ"حوكمة المؤسّسات" "Corporate Governance"[1].كأسلوب إداري حديث، يهدف إلى تحقيق عدة أهداف كحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك من خلال العديد من الآليّات والوسائل التي تضمن التطبيق الجيد له، سواء داخل المؤسّسة كمجلس الإدارة والمراجعة الدّاخليّة، أو خارجها كالمراجعة الخارجيّة والسوق المالي.

اهتمت الجزائر بالحوكمة كغيرها من دول أخرى، نظرا للتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، بداية بمنح الاستقلالية للمؤسّسات العمومية في سنة 1988، ومن ثم التحول إلى نمط اقتصاد السوق وما ساير ذلك من خوصصة للمؤسّسات، هذا بالإضافة إلى بروز المؤسّسات الخاصة التي أخذت عدة أشكال، وكذا الاهتمام بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولمسايرة هذه التغيرات قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات منها: إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسيّة للحكم الراشد للمؤسّسة الجزائرية، إصدار النظام المالي والمحاسبي سنة 2010...الخ. وبالتالي وفي إطار هذه التغيرات التي شهدتها الجزائر والإصلاحات التي قامت بها، يأتي هذا البحث لدراسة قياس مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات الاقتصادية الجزائرية من منظور آليّاتها الرقابية الداخليّة. لذلك وبناءا على ماسبق، فإن السؤال الأهم في هذه الدراسة، والذي سنحاول الإجابة عليه تمثل في:

كيف هو واقع مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات الجزائرية، وذلك من خلال آليّاتها الرقابية الداخليّة؟

تنبع أهمية هذه الدراسة في الحرص على الرفع من مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال البحث في الشروط التي تحسن أداء آليّاتها الرقابية الداخليّة، ومن ثم تحقيق التوافق بين مصالح المدراء والمالكين، والذي بدوره يؤدي إلى حماية هذه المؤسّسات وتحسين أدائها، وكذلك مساعدتها على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية والتقليل من تفاقم البطالة، وما يتبعها من تخفيف لمشاكل الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وتنمية وتقوية وحماية الاقتصاد بشكل عام.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات محل الدراسة، من خلال التطرق لواقع آليّاتها الداخليّة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير والرئيسي للبحث وكذا الإجابة على التساؤل الرئيسي، قسمنا دراستنا إلى إطار نظري وآخر تطبيقي، حيث يشمل الجزء النظري بعض الدراسات التي تناولت واقع تطبيق الحوكمة لبعض الدول والمؤشّرات المستخدمة في ذلك، ثم التعريف بمصطلح حوكمة المؤسّسات وأهدافها وخصائصها، ومن ثم التطرق إلى الآليّات الداخليّة للحوكمة، أما الإطار التطبيقي فيشمل وصفا إحصائيا لواقع الآليّات الداخلية للحوكمة ميدانيا، بالاعتماد على أراء أعضاء مجلس الإدارة، أعضاء قسم التدقيق الداخلي، أعضاء الإدارة العليا، وأخيرا نعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

أولا: الجزء النظري

1_الدراسات السابقة:

1_1_دراسة (BLack et al, 2003):[2] حاولت هذه الدراسة تحري واقع الحوكمة لكل الشركات المدرجة في السوق الكورية للأوراق الماليّة وعددها 560 شركة في عام 2001، ومعرفة فيما إذا كان هنالك تأثير لمؤشرات الحوكمة المؤسّسيّة على قيمة الشركة،كما استخدمت الدراسة البيانات الموجودة في الميزانيّات وبيانات الدخل للشركات المدروسة، كما تمّ الحصول على البيانات المتعلّقة بملكية الحصص وسوق الأسهم من قواعد البيانات في سوق الأوراق الماليّة الكوري. ولتحقيق الهدف المذكور أعلاه تم بناء مؤشّر أو دليل(Index) للحوكمة المؤسّسيّة على شكل استبيان مكون من ستة مؤشّرات فرعية: حقوق المساهمين، مجلس الإدارة، الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والمدقّق الخارجي، الإفصاح للمستثمرين وتعادل أو تكافئ الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الحوكمة المؤسّسيّة عامل هّام في تفسير القيمة السوقيّة للشركات المساهمة الكوريّة، حيث وجد ارتباط ايجابي قوي بين مؤشّر الحوكمة الكلي وقيمة الشركة، وأنّ زيادة بمقدار (10) نقاط تقريبا في هذا المؤشّر ينتج زيادة بمقدار 6% في مؤشّر توبن للقيمة الدفترية لأصول الشركة، أو 14% في القيمة الدفترية للأسهم العامّة للشركة.

1_2_دراسة (Brown and Caylor, 2004):[3] هدفت هذه الدراسة لقياس الحوكمة لعينة شملت 2327 شركة أمريكية مدرجة في الأسواق الماليّة، وقام الباحث ببناء مقاييس للحوكمة استنادا لـ 51 مطلب من متطلبات الحوكمة ممثّلة في سبع مجموعات هي: التدقيق، ومجلس الإدارة، نظام الرّقابة الدّاخليّة، ومستوى التعليم، هيكل الملكية، والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون، وتعاون الحكومة. وخلصت الدراسة إلى وجود تطبيق متفاوت للحوكمة للشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الحوكمة وبين مؤشرات الأداء المالي ممثّلا في مقياس Tobin's Q بكل من العائد على حق الملكية، وهامش الربح ونمو المبيعات.

1_3_دراسة (Beiner et al, 2006):[4] حاولت هذه الدراسة اكتشاف فيما إذا كانت ممارسات الحوكمة المؤسّسيّة الجيّدة لها تأثير ايجابي على تقييم الشركة، كما سعت إلى بناء دليل للحوكمة المؤسّسيّة للشركات السويسرية بناءا على مسح شمل كلّ الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليّة السويسري، واستخدم الباحث

مؤشّر الحوكمة متضمن خمسة آليّات هي: الأسهم المملوكة من قبل المساهم الأكبر، الأسهم المملوكة من قبل الكتلة الأكبر من الملاك الخارجيين، حجم مجلس الإدارة، الرافعة الماليّة والأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. وتبيّن من الدراسة أنّ هنالك تطورا في تطبيق الحوكمة للشركات محل الدراسة، كما أنّ هنالك علاقة ايجابية بين الحوكمة وقيمة الشركة، حيث أنّ الشركات التي تطبّق معايير أفضل للحوكمة تحصل على تقييم أعلى في البورصة، كما خلصت الدراسة إلى أنّ حجم مجلس الإدارة يرتبط بشكل ايجابي بقيمة الشركة، وأنّ وجود مساهم مسيطر أو وجود كتلة كبيرة من الملاكّ لم يكن له تأثير هام على تقييم الشركة.كما قامت الدراسة بتطوير دليل للحوكمة المؤسّسيّة مستندة على التوصيات والاقتراحات في الدليل السويسري للممارسات الأفضل.

1_4_دراسة (Garay et Gonzalez, 2008):[5] قامت هذه الدراسة بتقييم الوضع الحالي لممارسات الحوكمة في فنزويلا، وكذلك فحص العلاقة بين الحوكمة المؤسّسيّة وقيمة الشركة، وذلك ببناء مؤشّر للحوكمة لكل الشركات المدرجة في بورصة كاركاس ابتداءا من نهاية سنة 2004 ومقارنة النتائج مع البلدان الناميّة وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، حيث تمّ تمثيل قيمة الشركة بسياسة توزيع الأرباح في الشركة ومؤشّر توبن ونسبة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية، في حين أنّ مؤشّر الحوكمة ضم أربعة مؤشّرات فرعيّة هي: الإفصاح عن المعلومات، تركيبة وأداء مجلس الإدارة، الأخلاق وتضارب المصالح وحقوق المساهمين. المصدر الرئيسي للمعلومات كان بيانات الشركات الماليّة، القوانين المحليّة، بعض المقابلات القصيرة، التقارير السنويّة المتوفرة في قواعد البيانات. وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة جدا بين الشركات المدروسة في ممارسة الحوكمة، واستنتجت الدراسة أنّ هنالك علاقة ايجابية قويّة بين مؤشّر الحوكمة من جهة ونسبة الأرباح الموزعة ومؤشّر توبن ونسبة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية من جهة أخرى.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة، يتبيّن لنا أنها تمت في دول أجنبية لم تشمل الجزائر، لذلك تأتي هذه الدراسة لتقديم إضافة جديدة للأبحاث على المستوى الجزائري بتقصّي مدى تطبيق عيّنة من المؤسّسات الاقتصاديّة الجزائرية للحوكمة بناءا على مؤشّرات لقياس الحوكمة والتي اختلفت من دراسة إلى أخرى والمتمثلة في: الآليّات الدّاخليّة الثّلاثة (مجلس الإدارة، المراجعة الدّاخليّة، الإفصاح)، وذلك من وجهة نظر الأطراف الممثّلة لها.

2_حوكمة المؤسّسات (المفهوم، أهدافها وخصائصها):

2_1_مفهوم حوكمة المؤسّسات: ليس هناك تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والماليّة والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد والمجتمع ككل[6]. وفيمايلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم على سبيل المثال لا الحصر:

أ_تقرير (Cadbury,1992): "حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب"[7].

ب_(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1999): "الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرّقابة عليها، حيث تحدّد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في شركة المساهمة، مثل: مجلس

الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة"[8].

ت_(Charreaux,2002): "تعتبر المؤسسة مجموعة من العقود، وتعمل الحوكمة على ضمان مصالح كل الأطراف المعنية بهذه العقود، من حيث مدى مواءمتها لمصالحهم والتخفيف من خسائرهم"[9].

ث_(Larcker, Richardson, Tuna, 2004): "الحوكمة هي مجموعة من الآليّات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هنالك انفصال بين الملكية والإدارة"[10].

ج_(حماد، 2007): عرف الحوكمة بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللاّزمة للمسؤوليّة والنّزاهة والشّفافية"[11].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الحوكمة على أنها:**نظام لتوجيه المؤسّسة والرّقابة عليها، وذلك لضمان أنّ المؤسّسة ممثّلة بمسيّرها وطاقمه الإداري، يعمل على تحقيق مصالح كلّ الأطراف التّي لها علاقة بالمؤسّسة، بداية بالملاكّ، إلى العمّال، والعملاء، الهيئات الحكومية...الخ.**

2_2_أهداف حوكمة المؤسّسات: تتمثل أهدافها الأساسية فيمايلي:[12]

أ_توفير نظم وآليّات توجيه الشركات والرّقابة عليها.

ب_ تأمين حقوق مقدمي الأموال وحمايتها وضمانها.

ت_ضمان المعاملة المتساوية لمجموعات الملاك.

ث_تحقيق التوازن بين مصالح مديري الشركات، ومقدمي الأموال والفئات المختلفة لأصحاب المصالح.

ج_تحقيق النّزاهة والشّفافية في كل مايتعلق بتعاملات منظمات الأعمال(تعاملات المنظمة مع مقدمي الأموال، والفئات المختلفة) بشكل يؤدي إلى خلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمارات.

2_3_خصائص حوكمة المؤسّسات: يشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى أنّ هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر بشكل أساسي في سلوكيّات الفئات المختلفة ذات الصلة بالمؤسّسات، وهذا حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم والمتمثلة فيمايلي:[13]

أ_الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

ب_الشفافية: بتقديم صورة حقيقية لكل مايحدث.

ت_الاستقلالية: تلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوط.

ث_المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ج_المسؤولية: أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

ح_العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

خ_المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

3_الآليّات الدّاخليّة للحوكمة: الآليّات الرّقابية الدّاخليّة للحوكمة والتي ستكون محل دراستنا في بحثنا هذا متمثلة في: مجلس الإدارة، المراجعة الدّاخليّة، بالإضافة إلى الإفصاح، والتي تهدف إلى فرض الرّقابة على المؤسّسة وإيجاد حل لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاكّ.

3_1_مجلس الإدارة: يتم انتخابه أو اختياره بمعرفة أصحاب الأموال داخل المؤسّسة لكي يمثل مصالحهم ويدافع عن حقوقهم، وأعضاؤه معنيون باختيار الإدارة التنفيذية، ومراقبة أداء المدراء التنفيذيون، والتأكد من أنهم جميعا يعملون لصالح المؤسّسة ولصالح تعظيم ثروة الملاكّ وباقي الأطراف ذات العلاقة، ومنع أي محاولات لاستغلال أموال المؤسّسة في تحقيق أي مصالح شخصية لهم، بالإضافة إلى مهامه الأخرى والمتمثلة في:[14]

أ_وضع إستراتيجية المؤسّسة وسياسة المخاطر والموازنات وخطط العمل وتحديد الأهداف، ومراقبة تنفيذ الأهداف والنفقات الرأسمالية وتصفية الاستثمارات.

ب_متابعة ممارسة حوكمة الشركات وقياس كفاءتها وإجراء التعديلات عليها عند الحاجة.

ت_ربط مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين مع المصالح الطويلة الأجل للمؤسّسة والإفصاح عنها.

ث_التأكّد من سلامة التقارير الماليّة والنظم المحاسبيّة للمؤسّسة بما في ذلك نظام التدقيق المستقل والرّقابة الدّاخليّة وأنظمة إدارة المخاطر والامتثال للقوانين.

ج_يجب أن يتمكّن أعضاء مجلس الإدارة من الوصول إلى المعلومات المناسبة والدقيقة بسهولة وفي الوقت المناسب ليتمكّنوا من القيام بواجباتهم على أكمل وجه.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بمجلس الإدارة، إلى أن تركيبته وعلاقته بالمديرين التنفيذيين وحجمه، هي شروط يؤثر توافرها على فعالية ممارسة المجلس لمهامه الرّقابية، وذلك من خلال عدة نقاط نناقشها باختصار:

أولى تلك النقاط أن هناك العديد من الدراسات كدراسة (Coleman, Biekpe, 2006)[15] والتي أشارت إلى أنّ زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين(أعضاء خارجيين) في المجلس، تؤدي إلى زيادة استقلال المجلس، مما يؤثر ذلك بالإيجاب على الأداء الرّقابي له ويزيد من حيويته، ومن ثم يقلل من احتمال قيام الإدارة العليا باستنزاف ثروة الملاكّ.

النقطة الثانية هي انه حسب (Fama, Jensen, 1983)[16] يمكن تخفيض تكاليف الوكالة من خلال الفصل بين وظائف التّسيير في المؤسّسة وعمليّة الرّقابة، لأنّ منح الرّئيس التّنفيذي الوظيفتين يزيد من إمكانية اتّخاذه لقرارات في سبيل تحقيق مصالحه وحرمان المساهمين من تحقيق مصالحهم، مما يؤدي ذلك إلى التقليل من كفاءة مجلس الإدارة في الرّقابة على الإدارة التنفيذية، حيث وفي هذا الإطار الاتجاه الأغلب هو الفصل بين المنصبين.

النقطة الثالثة والأخيرة هي أن دراسة (Jensen, 1993)[17]أشارت إلى أن مجلس الإدارة الذي يتضمن عدد كبير من الأعضاء، تكون رقابة أعضاءه على المديرين التنفيذيين أقل فعالية، بالإضافة إلى عدم قدرته على السيطرة

على المسير، والسبب في ذلك أن وجود عدد كبير من الأعضاء يؤدي إلى صعوبة في التنسيق بينهم، والتعامل مع المشاكل التي تواجهها المؤسّسة.

3_2_المراجعة الدّاخليّة: ظهرت المراجعة الدّاخليّة منذ حوالي ثلاثة عقود، وبالتالي تعد حديثة بالمقارنة مع المراجعة الخارجيّة، وقد لاقت قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصرت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي، للتأكد من صحة تسجيل العمليات الماليّة وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الدّاخليّة وتوسيع نطاق عملها[18]. بحيث صارت في الوقت الحالي تضطلع بأدوار مهمة تساهم في جعلها آليّة داخليّة للحوكمة والمتمثلة في:

أ_تقييم وتحسين فاعلية الرقابة.

ب_تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.

ت_بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بدور تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسّسة، وتسهم إسهاما كبيرا في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وخارجها، مما يؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمؤسّسة.

ث_أصبحت المراجعة الدّاخليّة جزء متمم وضروري في هيكل حوكمة الشركات، من خلال دورها في التقييم والتحقق والمساءلة وإضفاء الثقة على عمليات الإدارة والتقارير الماليّة، فضلا عن إسهامها من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال المؤسّسة وحسن استثمارها في سبيل زيادة قيمتها، وكل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم وهذا بحد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات.

3_3_الإفصاح: من القواعد المهمة التي تركز عليها حوكمة المؤسّسات هي الجوانب المتعلقة بالإفصاح الكافي وفي التوقيت المناسب لكل الأمور الجوهرية المرتبطة بالمؤسّسات والتي تشمل المركز المالي، الأداء والملكية. فعندما تكون المعلومات متاحة لكل المستثمرين تصبح عمليات تقييم الاستثمار فاعلة وكفوءة وتساهم بشكل دقيق في تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم المؤسّسات، مما يجعل عمليات الاستثمار مبنية على قواعد وأسس سليمة ويبعدها عن عمليات المضاربة والعمليات غير الحقيقية للاستثمار[19].

كما يجب أن يشتمل الإفصاح على مايلي:[20]

أ_النتائج الماليّة والتشغيليّة للمؤسّسة.

ب_أهداف المؤسّسة.

ت_ ملكيّة أسهم الأغلبيّة وحقوق التصويت.

ث_مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصّة بمؤهلاتهم وكيفيّة اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.

ج_معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

ح_عوامل الخطر المتوقّعة.

خ_الأمور المتعلّقة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

د_هياكل وسياسات حوكمة الشركات وبشكل خاصّ مضمون قانون حوكمة الشركات وطريقة تنفيذه.

ثانيا: الجزء التطبيقي(منهجية الدراسة التطبيقية):

1_مجتمع الدراسة: تحقيقا للهدف الأساسي للبحث المتمثل في جمع البيانات حول مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات محل الدراسة، وذلك من خلال التأكّد من أنّ الآليّات الرقابية الدّاخليّة وهي مجلس الإدارة، المراجعة الدّاخليّة، الإفصاح، تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة، اتجهت الدراسة إلى مجتمع مكون من مجموعة من المؤسّسات الاقتصاديّة(شركات المساهمة)، والتي بها مجلس الإدارة ووظيفة المراجعة الدّاخليّة، أما الفئة المستهدفة فتمثلت في أعضاء الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء قسم التدقيق الداخلي.

2_عينة الدراسة: تمّ اخذ عيّنة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تمّ توزيع 70 نسخة من الاستبيان، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة 50 نسخة، وتمّ استبعاد 10 نسخ لعدم استكمالها، حيث جرى تحليل 40 نسخة من الاستبيان.

3_ فروض الدراسة التطبيقية: لغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، تمّ تبنّي الفرضيّات التالية:

الفرض الأول H01: عمل الآليّات الرّقابية الدّاخليّة في المؤسّسات الاقتصاديّة الجزائريّة وفق ما تتطلبه الحوكمة وذلك بصفة جيدة، يرفع من مستوى جودة تطبيق الحوكمة.

الفرض الثاني H02: توجد علاقة ارتباط قوية ما بين الآليّات الدّاخليّة للحوكمة.

4_أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على تصميم الاستبيان بالاستناد على الدراسات السابقة، وتمّ عرضه على مجموعة من المختصين الأكاديميين من أساتذة الجامعة لتحكيمه، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيعه على عيّنة الدراسة، وتضمن الاستبيان 29 سؤالا توزع على قسمين رئيسيين: الأول شمل البيانات الشخصية والوظيفية للمستجوبين تضمنت خمسة أسئلة، أما القسم الثاني فضم ثلاثة محاور شملت 24 سؤالا لقياس مستوى تطبيق الثلاث آليّات للحوكمة محل الدراسة. بحيث تضمنت الأسئلة إجابات محدّدة بـ "نعم" أو "لا" أو "محايد"، هذا ما أدى بنا إلى الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكارت الثلاثي لقياس مستوى تطبيق الحوكمة من خلال قياس آليّاتها الدّاخليّة، حيث وفي هذا الإطار تمّ التحليل على أساس هذا المقياس بناءا على قيم المتوسط الحسابي والتي تمّ احتسابها من خلال مايلي:

أ_المسافة الإجمالية هي **2** (**لأن المسافة بين نعم _ لا هي 1 ، وبين لا _ محايد هي 1**).

ب_الوزن يأخذ القيمة **3** (**لأن وزن: نعم:1 ، لا:2 ، محايد:3**).

وبالتالي:

$$\text{مسافة مجال الثقة} = \frac{\text{المسافة}}{\text{الوزن}} = \frac{2}{3} = 0.66$$

ثم نضيف هذه النتيجة الأخيرة بالتدّرج حتى نتحصل على اتجاه الإجابة، أخذا بعين الاعتبار ترميز وتنميط الإجابات على النحو التالي: (**نعم=3، لا=2، محايد=1**). وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم _01_ مقياس ليكارت الثلاثي(معيار التحليل على أساس المتوسطات الحسابية)

المتوسط الحسابي	وزن الإجابة (اتجاه الإجابة)
1 _ 1.66	محايد
1.67 _ 2.33	لا
2.34 _ 3	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة

كما أنه ولتحليل بيانات الاستبيان تمّ استخدام برنامج SPSS بهدف:

_استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.

_قياس بعض مقاييس النّزعة المركزيّة مثل: المتوسطات الحسابية لتحديد مدى تبنّي مؤسّسات عيّنة البحث للآليّات الدّاخليّة للحوكمة، وقياس الانحراف المعياري (من مقاييس التشتت) للتأكّد من موضوعيّة المتوسّطات الحسابيّة للآليّات الدّاخليّة.

_كما تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة بعض المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية على شكل دوائر، وذلك لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تمّ جمعها.

_حساب معامل الارتباط بيرسون (Corrélation de Pearson) مابين المحاور الثلاثة للاستبيان لمعرفة نوعية واتجاه العلاقة التي تربطهم.

5_تحليل الاستبيان:

5_1_تقديم خصائص العينة: عند استعراض النتائج الخاصة بمواصفات الأفراد المجيبين على الاستبيان، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ_الجنس: توزع بين المبحوثين (ذكر _أنثى) كما هو مبين في الجدول رقم(02):

الجدول رقم _02_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	28	% 70
إناث	12	% 30
المجموع	40	% 100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _01_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس

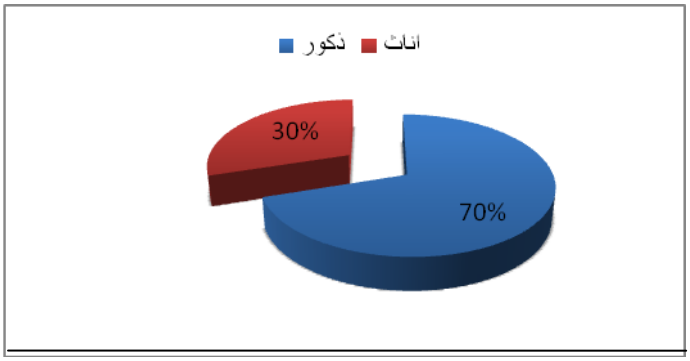

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ نسبة المشاركين في الاستبيان من فئة الذكور (70%)، في حين أنّ نسبة الإناث (30%).

ب_الفئات العمرية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم(03):

الجدول رقم _03_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
(20 _ 30) سنة	07	% 17.5
(31 _ 40) سنة	22	% 55
أكثر من 40 سنة	11	% 27.5
المجموع	40	% 100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _02_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئات العمرية

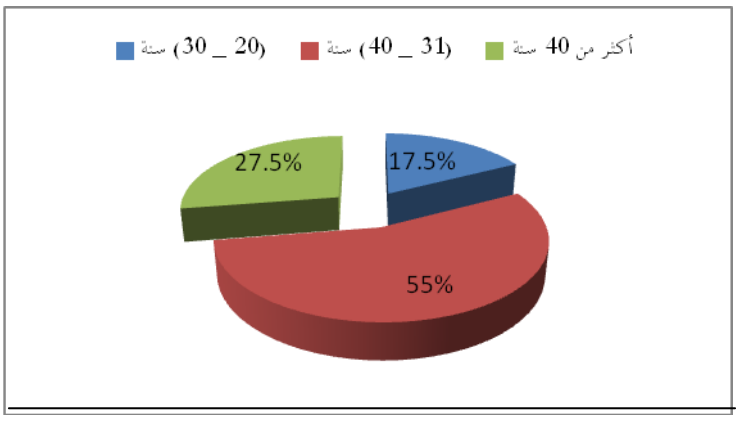

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنّ أقل نسبة (17.5 %) من المجموع الكلي لأفراد العينة عمرهم ما بين (20 _ 30) سنة، في حين أنّ الفئة العمرية التي تقع مابين (31_40) سنة استحوذت على النسبة العليا من العدد الكلي للمستجوبين (55 %)، ويليها في ذلك فئة (أكثر من 40 سنة) بنسبة (27.5 %).

ت_الخبرات العملية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم(04):

الجدول رقم _04_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرات العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	01	% 2.5
(5 _ 10) سنة	06	% 15
(11 _ 15) سنة	20	% 50
أكثر من 15 سنة	13	% 32.5
المجموع	40	% 100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _03_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرات العملية

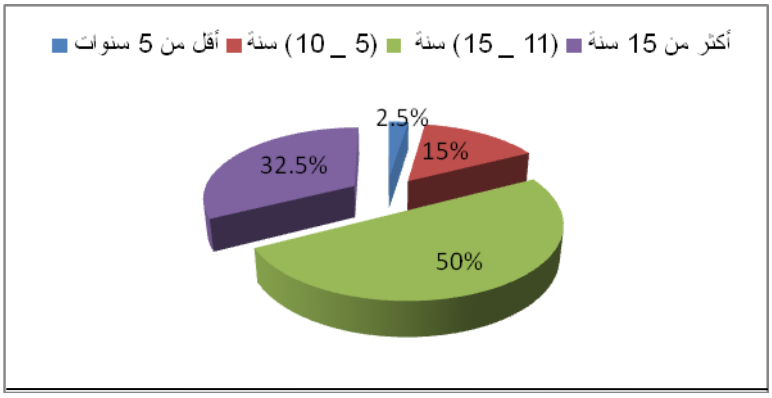

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير الخبرة العملية بلغت (50 %) لفئة الخبرة (11 _ 15) سنة، وتليها فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (32.5 %)، ومن ثمّ فئة (5 _ 10) سنة بنسبة (15 %)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (2.5 %) لفئة الخبرة (أقل من 5 سنوات).

ث_المؤهلات العلمية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم (05):

الجدول رقم _05_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهلات العلمية

المؤهلات العلمية	التكرار	النسبة %
بكالوريا	06	% 15
ليسانس	30	% 75
ماجستير	4	% 10
المجموع	40	% 100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _04_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهلات العلمية

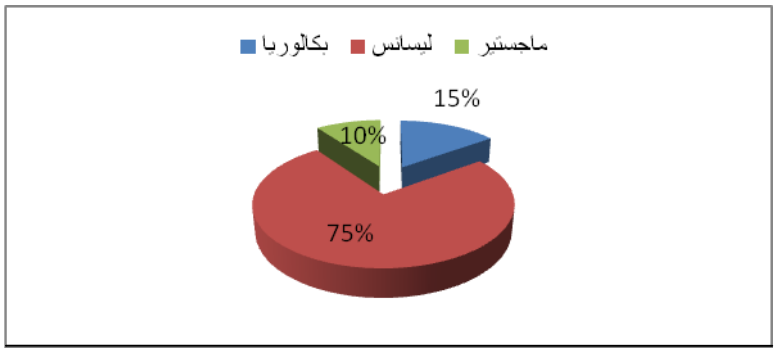

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أعلى نسبة حاصلين على شهادة الليسانس (75 %)، وتليها نسبته (15 %) حاصلين على شهادة البكالوريا، بينما أدنى نسبة مئوية (10 %) للمؤهل العلمي (ماجستير)، وذلك في تخصصات مختلفة (الماليّة، المحاسبة، إدارة الأعمال).

ج_المسمى الوظيفي: فقد توزع بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم (06):

الجدول رقم _06_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
عضو مجلس إدارة	20	% 50
عضو قسم التدقيق الداخلي	5	% 12.5
عضو الإدارة العليا	15	% 37.5
المجموع	40	% 100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _05_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

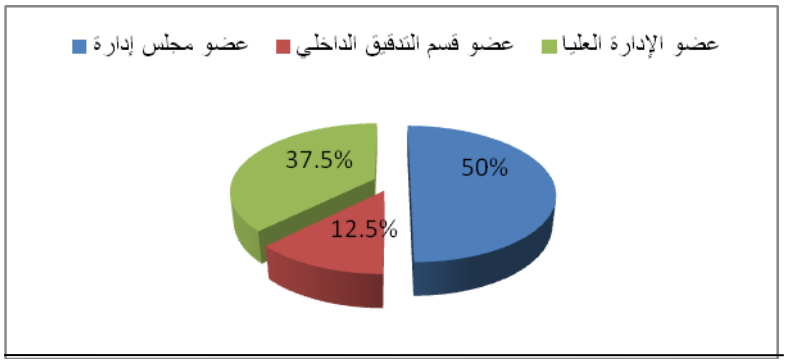

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي (50 %) للمسمى الوظيفي (عضو مجلس الإدارة)، ويليها في ذلك المسمى الوظيفي (عضو الإدارة العليا) بنسبة (37.5 %)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (12.5 %) للمسمى الوظيفي (عضو قسم التدقيق الداخلي).

5_2_التحليل الإحصائي الوصفي للآليّات الدّاخليّة للحوكمة:

أ_وصف آليّة مجلس الإدارة (المحور1): الجدول رقم (07) يلخص نتائج وصف هذه الآليّة:

الجدول رقم _07_ وصف آليّة مجلس الإدارة

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
1_ يوجد فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.	_	_	32	80	08	20	1.80	0.41	لا
2_ توجد قواعد وتوجيهات تبين مهام مجلس الإدارة.	39	97.5	_	_	01	2.5	2.95	0.32	نعم
3_ يتم اختيار أعضائه على أساس مبدأ الكفاءة.	28	70	_	_	12	30	2.40	0.93	نعم
4_ من مهام مجلس الإدارة وضع الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات،سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة، اختيار أعضاء الإدارة التنفيذية.	38	95	_	_	02	5	2.90	0.44	نعم
5_ يراقب مجلس الإدارة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة، وتحديد مدى انسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو مخطط له.	04	10	23	57.5	13	32.5	1.78	0.62	لا
6_ يقوم مجلس الإدارة بمتابعة سلامة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة، وأنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي.	32	80	_	_	08	20	2.60	0.81	نعم
7_ يتأكد مجلس الإدارة من فعالية تطبيق الحوكمة.	_	_	37	92.5	03	7.50	1.93	0.27	لا
8_ يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة (لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة).	_	_	35	87.5	05	12.5	1.88	0.34	لا
9_ يطلع مجلس الإدارة على كل معلومة ضرورية لعمله.	36	90	_	_	04	10	2.80	0.61	نعم
10_ أعضاء مجلس الإدارة لم يتسببوا في إلحاق خسائر بشركات أخرى، لم يسبق لهم ارتكاب الجرائم، وليس منهم من أشهر إفلاسه، ويتمتعون بالسمعة الطيبة.	31	77.5	_	_	09	22.5	2.55	0.85	نعم
11_ يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقارير للمساهمين ونشرها، تتضمن عرض لوضعية المؤسسة، بالإضافة إلى سياساتها وخططها المستقبلية.	35	87.5	_	_	05	12.5	2.75	0.67	نعم
المتوسط العام لآليّة مجلس الإدارة							2.39	0.20	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (07) أعلاه مايلي:

_يتضح من الإجابات أنه لا يوجد هنالك فصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية، وهي من احد المتطلبات التي أكّد عليها قانون Sarbanes Oxeley act، وكانت الإجابة بـ "لا" بنسبة (80%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.80) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.40).

_يتضح من الإجابات على أنه توجد قواعد وتوجيهات تبين مهام مجلس الإدارة، وكانت الإجابة بـ "نعم" بنسبة (97.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.95) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.31).

_وكان نفس الرأي عن إمكانية اختيار أعضاء مجلس الإدارة على أساس مبدأ الكفاءة، والذي يعتبر من المتطلبات الأساسية لتشكيل مجلس الإدارة، وجاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (70%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.92).

_وقد جاءت الإجابات متشابهة مع العبارة السابقة، عندما تبين أن من مهام مجلس الإدارة وضع استراتيجيات العمل، سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة، ويتولى تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية، إذ اتفقت الإجابات إلى حد ما بنسبة (95%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.90) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.44).

_وتواصلا مع دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء مختلف الجهات بالمؤسّسة وتحديد مدى انسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو مخطط له، جاءت معظم الإجابات بـ "لا" بنسبة (57.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.78) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.62).

_وكذلك يقوم مجلس الإدارة بمتابعة سلامة البيانات المالية من خلال التقارير المرفوعة له، الاجتماعات التي يعقدها مع المدقق الداخلي والخارجي، والإدارة العليا والمديرية الماليّة، إذ كانت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (80%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

_ومن خلال نتائج العبارة (07) يتضح أنّ مجلس الإدارة لجميع المؤسّسات محل الدراسة لا يتأكد من فعالية تطبيق الحوكمة، ولا يعد تقريرا عن ذلك، إذ جاءت الإجابات بـ "لا" بنسبة (92.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.93) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.26).

_وأكدت الإجابات على أنّ مجلس الإدارة لا يقوم بتشكيل اللجان التّي تضمن تسيير أعمال المؤسّسة، فهي غير متوفرة، على اعتبار أنّ المجلس يقوم بمهام هذه اللجان التّي من المفروض أنّ تتفرع عنه، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (87.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.88) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.33).

_واتفقت عيّنة البحث بنسبة (90%) على أنّ مجلس الإدارة يطّلع على كل معلومة ضرورية لعمله، وكان المتوسط الحسابي عن هذه العبارة محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.80) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.60).

_وأجمعت عيّنة البحث على أنّ أعضاء مجلس الإدارة لم يتسببوا في إلحاق خسائر بشركات أخرى، لم يسبق لهم ارتكاب جرائم، وليس منهم من أشهر إفلاسه، ويتمتعون بالسمعة الطيبة، إذ جاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (77.5%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.55) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.84).

_اتفقت عيّنة البحث بنسبة (87.5%) على أنه من ضمن الجوانب المهمة التي تقع على عاتق مجلس الإدارة، هي مسؤولية إعداد التقارير للمساهمين ونشرها، والتّي تتضمن عرض لوضعية المؤسّسة، بالإضافة إلى سياساتها وخططها المستقبلية، وكان المتوسط الحسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.75) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.67).

ب_وصف آليّة المراجعة الدّاخليّة (المحور2): الجدول رقم (08) يلخص نتائج وصف هذه الآليّة:

الجدول رقم _08_ وصف آليّة المراجعة الدّاخليّة

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
12_ وظيفة المراجعة الدّاخليّة مرتبطة بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى.	30	75	04	10	06	15	2.60	0.74	نعم
13_ يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الدّاخليّة موظف ذو مستوى تعليمي في المجال المالي والمحاسبي.	15	37.5	17	42.5	08	20	2.17	0.75	لا
14_ تعمل المراجعة الدّاخليّة على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية، والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه.	26	65	09	22.5	05	12.5	2.53	0.72	نعم
15_ تقوم المراجعة الدّاخليّة بتزويد الإدارة والمراجع الخارجي عن أي انحرافات يتسم بها نظام الرقابة الداخلية.	25	62.5	07	17.5	08	20	2.42	0.81	نعم
16_ ترتكز المراجعة الدّاخليّة بشكل أساسي على التدقيق المالي، بالإضافة إلى تدقيق وظائف المؤسسة الأخرى، مع تقديم الخدمات الاستشارية من أجل رفع الأداء، ومن ثم المحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بعقلانية.	23	57.5	10	25	07	17.5	2.40	0.78	نعم
17_ تقوم المراجعة الدّاخليّة بدور فعال في تقييم عمل إدارة المخاطر بالمؤسسة، وتقديم تحسينات لأجل تطوير إجراءاتها.	08	20	20	50	12	30	1.90	0.71	لا
المتوسط العام لآلية المراجعة الدّاخليّة							2.34	0.27	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ مايلي:

_يتضح من الإجابات أنّ وظيفة المراجعة الدّاخليّة للمؤسّسات عيّنة البحث ترتبط بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، حيث جاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (75%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.74).

_وتبين من خلال الإجابات أنّ العاملين القائمين على تنفيذ أعمال المراجعة الدّاخليّة لا يمتلكون تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (42.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.17) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.75).

_والوظيفة التّي دخلت ضمن نطاق عمل المراجعة الدّاخليّة في ظل حوكمة المؤسّسات هي وظيفة تقييم نظام الرّقابة الدّاخليّة بشكل دوري لتحديد المشاكل التّي ممكن أن تظهر فيه، وجاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة

(65%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.53) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.72).

_وبالتتابع مع وظيفة تقييم نظام الرّقابة الدّاخليّة، ونفس الشيء بالنسبة لقيام وظيفة المراجعة الدّاخليّة بتزويد الإدارة والمراجع الخارجي بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف يتسم بها هذا النظام، وجاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (62.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.42) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

_وأجمعت عيّنة البحث على أنّ وظيفة المراجعة الدّاخليّة تأخذ على عاتقها بشكل أساسي مهمة التأكد من موثوقية وسلامة المعلومات الماليّة، ومدى فعالية وظائف المؤسّسة وإخضاع تلك الوظائف للتدقيق الشامل، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى إدارة المؤسّسة فيما يخص الملاحظات والتحفظات التّي تقوم بتحديدها، ومن ثمّ رفع الأداء والمحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بعقلانية، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (57.5%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.78).

_ومن خلال نتائج العبارة رقم (17) يتضح لنا أنّ وظيفة المراجعة الدّاخليّة لا تقوم بأهم دور لها من منظور حوكمة المؤسّسات وهو تقييم عمل إدارة المخاطر وتقديم التحسينات لأجل تطوير إجراءاتها، حيث وفي هذا الإطار جاءت الإجابات بـ "لا" بنسبة (50%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.90) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.71).

ت_وصف آليّة الإفصاح (المحور3): الجدول رقم (09) يلخص نتائج وصف هذه الآليّة:

الجدول رقم _09_ وصف آليّة الإفصاح

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
18_ تقوم إدارة المؤسسة بالإفصاح عن كل العمليات المالية والمعلومات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب، وضمان إيصالها إلى كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.	38	95	_	_	02	5	2.90	0.44	نعم
19_ يتم الإفصاح عن معلومات تتسم بالوضوح وسهولة الفهم، ومتاحة لجميع المستفيدين منها وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة.	32	80	_	_	08	20	2.60	0.81	نعم
20_ توجد للمؤسسة صفحة الكترونية بالعربية والفرنسية وتحدث بشكل دائم، ويتم النشر بصفة منتظمة.	27	67.5	_	_	13	32.5	2.35	0.95	نعم
21_ يتم الإفصاح عن الموضوعات المتعلقة بأصحاب المصالح مثل الدائنين والمستهلكين والمجتمع المحلي.	28	70	_	_	12	30	2.40	0.93	نعم
22_ يشمل الإفصاح طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	04	10	22	55	14	35	1.75	0.63	لا

23_ يتم الإفصاح عن مدى التزام المؤسسة بأخلاقيات العمل المتبناة.	03	7.5	34	85	03	7.5	2.00	0.39	لا
24_ يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم.	_	_	37	92.5	03	7.5	1.93	0.27	لا
المتوسط العام لآلية الإفصاح							2.28	0.18	لا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير أرقام الجدول رقم (09) إلى مايلي:

_يظهر لنا توجه الأغلبية من عيّنة الدراسة نحو الإجابة بـ "نعم" بنسبة (95%) فيما يخص قيام إدارة المؤسّسة بالإفصاح عن كّل المعلومات الماليّة والمعلومات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب، وبشكل يضمن وصولها إلى جميع الأطراف المعنية، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.90) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.44).

_كما أجمعت عيّنة البحث أيضا على أنّ عملية الإفصاح عن المعلومات واضحة وسهلة الفهم، ومتاحة لجميع الأطراف وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة،كتوفير مواقع إلكترونية بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة، حيث وفي هذا الإطار جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (80%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

_بالنسبة للعبارة رقم (20) نلاحظ اتفاق عيّنة البحث بنسبة (67.5%) على أنّه توجد للمؤسّسة صفحة الكترونية بالعربية والفرنسية وتحدث بشكل دائم ويتم النشر بصفة منتظمة، وكان المتوسط الحسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.35) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.95).

_وأكّدت إجابات عيّنة البحث وبنسبة (70%) على أنه هنالك إفصاح متعلق بأصحاب المصالح وبشكل أساسي المستهلكين والمجتمع المحلي عبر عدة وسائل مثل: النشريات والمجلات التّي تصدرها المؤسّسات والمتعلقة بانجازاتها، وكان المتوسط الحسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.93).

_وأجمعت عيّنة البحث على أنّ عملية الإفصاح لا تشمل طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (55%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.75) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري قدرت قيمته (0.63).

_وكذلك لا يتم الإفصاح عن مدى التزام المؤسّسة بأخلاقيات العمل المتبناة، إذ كانت الإجابات بـ "لا" بنسبة (85%) من عيّنة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.00) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.39).

_وبالتتابع مع العمليات التّي لا يتم الإفصاح عنها، لا يتم أيضا الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم، إذ جاءت الإجابات متفقة تماما مع هذا الاتجاه بنسبة (92.5%) من عيّنة البحث،

وبمتوسـط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.93) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري قدرت قيمته بـ (0.27).

ث_علاقة الارتباط مابين الآليّات الدّاخليّة للحوكمة: الجدول رقم (10) يصف نوعية واتجاه علاقة الارتباط مابين الآليّات الثلاثة كمايلي:

الجدول رقم _10_ وصف علاقة الارتباط مابين الآليّات الدّاخليّة للحوكمة

معامل الارتباط بيرسون	المحور1	المحور2	المحور3
المحور1	1	0.447	0.475-
المحور2	0.447	1	0.211-
المحور3	0.475-	0.211-	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

_الارتباط مابين المحور الأول (آليّة مجلس الإدارة) والمحور الثاني (آليّة المراجعة الدّاخليّة) هو (0.447) حسب بيرسون، وهذا ما يدل على أنّ العلاقة طردية ضعيفة.

_كما نلاحظ دائما وحسب بيرسون أن الارتباط بين المحور الأول والمحور الثالث (آليّة الإفصاح) هو (-0.475)، مما يدل على أنّ العلاقة عكسية تقترب من المتوسط. في حين أنّ الارتباط بين المحور الثاني والمحور الثالث هو(-0.211)، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة.

6_نتائج البحث: في هذه الدراسة تم اقتراح ثلاثة عوامل مؤثرة على مستوى جودة تطبيق الحوكمة والمتمثلة في الآليّات الرّقابية الدّاخليّة، والتّي تهدف إلى حل المشاكل التّي يمكن أن تنجم عن انفصال الملكية عن التسيير في شكل تضارب للمصالح بين الأطراف التّي تربطها علاقة بالمؤسّسة أو كما تعرف بمشاكل الوكالة، تمّ إسقاط هذه الآليّات (الحلول) على البيئة المهنية الجزائرية، التّي قد تختلف مع البيئات المستهدفة في الدراسات السابقة. وقد سمحت لنا عملية اختبار الفرضيات التّي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى نتائج نقدّمها بشكل نتأكّد معه من صحة أو عدم صحة الفرضيّات المقدّمة.

الفرضيّة الأولى:

"عمل الآليّات الرّقابية الدّاخليّة في المؤسّسات الاقتصاديّة الجزائريّة وفق ما تتطلبه الحوكمة وذلك بصفة جيدة، يرفع من مستوى جودة تطبيق الحوكمة".

تمّ رفض هذه الفرضيّة بناءا على النّتائج التّالية:

أ_ تعمل آليّة مجلس الإدارة في المؤسّسات الاقتصادية محل الدراسة وفق ما تتطلبه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، لأنه وبالرغم من أنّ المتوسط العام لهذه الآلية والذي بلغ (2.39) والمحتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34_3) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "نعم"، إلاّ أنه لم يقترب حتى من قيمة منتصف هذه الفئة، ويرجع ذلك إلى أننا توصلنا من خلال الاستبيان، إلى أنّ مجلس الإدارة في المؤسّسات عيّنة البحث يدخل في صلب عمله مثلا: وضع استراتجيات العمـل، متابـعة سلامة البيانات الماليّة، يطلـع على كل معلومة ضرورية

لعـمله، بالإضـافة إلى أنّ أعضـاء مجلس الإدارة في متوسط مؤسّسات عيّنة الدراسة لديهم مستوى تعليمي مرتفع، إلاّ أنه يلاحظ قصور فيما يخص الفصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية، ومراقبة أداء مختلف الجهات بالمؤسّسة، التأكد من فعالية تطبيق الحوكمة، القيام بتشكيل لجان المجلس فهي غير متوفرة.

بـنفس الحال مع آليّة مجلس الإدارة، تلتزم أيضا آليّة المراجعة الدّاخليّة في المؤسّسات الاقتصادية محل الدراسة بالمواصفات التّي تتطلبها الحوكمة وذلك بصفة ضعيفة، لأنه وبالرغم من أنّ المتوسط العام لهذه الآليّة والذي بلغ (2.34) محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34_3) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "نعم"، إلاّ أنه لم يقترب حتى من قيمة منتصف هذه الفئة، وهذا لأنه اتضح لنا من خلال التحليل السابق أنّ وظيفة المراجعة الدّاخليّة ترتبط بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، لا يقوم بها موظف له تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي، يدخل في صلب عملها وظائف محددة كتقييم نظام الرقابة الدّاخليّة، لكنها لا تقوم بتقييم عمل إدارة المخاطر ولا تساهم في تطوير إجراءاتها، وبهذا فمواصفات هذه الآليّة مازالت بعيدة عن الخصائص والوظائف، والتّي تعتبر كشروط حتى تصبح المراجعة الدّاخليّة كآليّة رّقابية دّاخليّة للحوكمة، وبرجع ما سبق ذكره إلى أنّ هذه الآليّة في الجزائر لم تعرف إلاّ في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، بقي تطبيقها في المؤسّسات اختياريا، لم تؤطر بالقوانين المنظمة لممارستها.

تـأما بالنسبة لآليّة الإفصاح نجد أنها لا تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة في المؤسّسات الاقتصادية محل الدراسة، وذلك بالنظر إلى أن المتوسط العام لهذه الآليّة والذي قدر بـ (2.28) محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي (2.33_1.67) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "لا"، ويرجع ذلك إلى أنّ المؤسّسات عيّنة البحث لا تفصح عن المعلومات المهمة التّي تتطلبها الحوكمة السّليمة للمؤسّسة الاقتصادية (طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مدى التزام المؤسّسة بأخلاقيات العمل المتبناة، مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم)، وتكتفي المؤسّسات عيّنة البحث بالإفصاح عن المعلومات التّي تبين وتوضح نشاط المؤسّسة في الوقت المناسب، والمتسمة بالوضوح وسهولة الفهم، وتقدم إلى كّل الأطراف التّي لها علاقة بالمؤسّسة، خصوصا مع تحول الجزائر من تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المالي المحاسبي (SCF).

ـوفي الأخير واعتمادا على النّتائج السابقة للآليّات الدّاخليّة، يمكن القول أنّ مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسّسات الاقتصادية في الجزائر يتسم بالضعف.

الفرضيّة الثانية:

"توجد علاقة ارتباط قوية ما بين الآليّات الدّاخليّة للحوكمة".

جاءت لتدعيم الفرضيّة الأولى، وتمّ رفضها بناءا على النّتائج التّالية:

أـوجود علاقة طردية ضعيفة بين المحور الأول والمحور الثاني، وهذا ما يدعم الواقع الجزائري، أي وجود آليّة مجلس الإدارة تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة، يؤدي إلى أنّ آليّة المراجعة الدّاخليّة تعمل هي الأخرى وفق ما تقتضيه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، كما وأنه عمل آليّة المراجعة الدّاخليّة حسب متطلبات الحوكمة يؤدي إلى أنّ آليّة مجلس الإدارة تعمل حسب هذه المتطلبات بصفة ضعيفة أيضا.

بـوجود علاقة عكسية تقترب من المتوسط بين المحور الأول والمحور الثالث، أي لا يوجد إفصاح يعمل وفق الحوكمة رغم وجود آلية مجلس الإدارة تعمل وفقها، وهذا ما يوافق الحالة الجزائرية، كما وأنه إذا وجد إفصاح لا يوجد مجلس إدارة يعمل وفق ما تقتضيه الحوكمة.

تـأيضا وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المحور الثاني والمحور الثالث، أي لا يوجد إفصاح رغم وجود آليّة المراجعة الدّاخليّة تعمل وفق متطلبات الحوكمة، وهذا أيضا ما يتفق مع الحالة الجزائرية، كما وأنه إذا وجد إفصاح لا توجد آليّة المراجعة الدّاخليّة تلتزم بمواصفات الحوكمة.

7ـتوصيات البحث: بناءا على النّتائج المتوصل إليها، سيتم تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها لأجل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية، ومن هذه التّوصيات نذكر:

أـضرورة منع شغل فرد واحد لمنصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، لأن عدم الفصل يؤثر بكل تأكيد على قدرة مجلس الإدارة في القيام بدوره الرقابي على الإدارة التنفيذية.

بـإدخال الوظائف المهمة ذات العلاقة بالحوكمة ضمن نطاق عمل مجلس الإدارة مثل: مراقبة الأداء لأجل تقليص مخاطر انحراف مسير المؤسّسة وطاقمه الإداري عن تنفيذ الأهداف المسطرة.

تـتكوين لجان فرعيّة لمجلس الإدارة وضمان عملها بالشكل المطلوب لتدعيم حوكمة المؤسّسات وهي كالآتي:

- **لجنة التدقيق** التّي تعمل على ضمان سلامة عمل التدقيق الداخلي، واختيار المدقق الخارجي، والربط بين التدقيق الداخلي والخارجي وضمان استقلالية كلا الطرفين، وزيادة التأكد من دقة وموضوعية التقارير الماليّة.
- **لجنة المكافآت والتعويضات** التّي تعمل على تحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض وبقية التنفيذيين، وفق أساليب علمية ودراسات مسبقة لتأثيرات ونتائج تلك التعويضات.
- **لجنة حوكمة الشركات** التّي تعمل على تقييم مدى تطبيق المؤسّسات للحوكمة.

ثـتطوير خصائص ومهام وظيفة المراجعة الدّاخليّة وفق ما تقتضيه الحوكمة، كتخصيص موظّف له تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي للقيام بها، بالإضافة إلى تكليفها للقيام بمهام ترتبط بتطبيق الحوكمة، كتقييم عمل إدارة المخاطر بالمؤسّسة، وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أنّ المخاطر التّي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأنّ الإدارة تقوم بتصدي لها بشكل منهجي ومنظم.

جـلا بد من زيادة حجم وطبيعة المعلومات المفصّح عنها، والتّي تتطلبها الحوكمة السّليمة للمؤسّسة مثل: طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

هوامش ومراجع البحث:

[1]– زياد محمد زريقات، محمد عبد الرحمان الغرايبة، لارا محمد حدّاد."**تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية_ دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية_**" .المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية_تجربة الأسواق الناشئة_، 17_18 نيسان 2013، الأردن: جامعة اليرموك،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص251.

[2]–BLack et al.**Does Corporate Governance Affect Firme Value: Evidence from Korea.**2003**[**en ligne**].<www.papers.ssrn.com>.**

[3]–Brown, Caylor.**Corporate Governance and Firm Performance.**USA: Institutional Shareholder Services, 2004, P 1_53.

[4]–Beiner et al.**"An Integrated Framework of Corporate Governance and firm valuation".** European Financial Management, 2006, Vol 12, n° 2, P 249_ 283.

[5]–Garay, Gonzalez.**" Corporate Governance and firm value: The Case of Venezuela".** Corporate Governance, 2008, Vol 16, n° 3, P 194_ 209.

[6]–محمد مصطفى سليمان.**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)**.الطّبعة الأولى.الاسكندريّة_مصر:الدّار الجامعيّة، 2006، ص15.

[7]–Report of theCommitee on the Financial Aspects of Corporate Governance**. The Financial Aspects of Corporate Governance**. London: Burgess Science Press, 1december 1992, P14.

[8]–حمادي نبيل.**أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية_دراسة حالة الجزائر_**.رسالة دكتوراه.ماليّة ومحاسبة.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص23.

[9]–Charreaux Gérard.**"Variation Sur le Thème:A la Recherche de Nouvelles Fondations pour la Finance et la Gouvernance D'entreprise".** Revue Finance Contrôle Stratégie, 2002, Vol 5, n° 3, France: Editions Economica, P 25_31.

[10]–بهاء الدين سمير علام."**أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية_دراسة تطبيقية_**".وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، 2009، القاهرة، ص06.

[11]–طارق عبد العال حماد.**حوكمة الشركات**.الطّبعة الثّانية.الاسكندّرية: الدّار الجامعيّة، 2007، ص04.

[12]–بهاء الدين سمير علام، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

[13]–طارق عبد العال حماد.**حوكمة الشركات**.الطّبعة الأولى.الاسكندّرية: الدّار الجامعيّة، 2005، ص23.

[14]–شرين حسن الشناق.**الإفصاح عن حوكمة الشّركات والأداء المالي _دراسة تطبيقيّة على البنوك التجاريّة الأردنيّة_**.رسالة ماجستير.علوم ماليّة ومصرفيّة.كلية الاقتصاد والعلوم الإداريّة، الأردن: جامعة اليرموك، 2012، ص 14_15.

[15]–Coleman, Biekpe.**"The Link Between Corporate Governance and Performance of the Non - Tradional Export Sector: Evidence from Ghana".**Corporate Governance, 2006, Vol 6, n°5, P 609_623.

[16]_Fama Eugene, Jensen Michael.**"Agency Problems and Residual Claims".**Journal of Law and Economics, June 1983, vol 26, USA: University of Chicago Press, P 327_ 349.

[17]– Jensen Michael.**"The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems".** Journal of finance, 1993, Vol 4, n° 3, P 831_ 880.

[18]–محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

[19]–حمادي نبيل."**أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية_دراسة ميدانية_**".مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2012، العدد الحادي عشر، الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص88.

[20]–قدري عثمان إبراهيم.**أثر ممارسة الحوكمة المؤسّسيّة على تنافسيّة الشركة_دراسة حالة الشركات المساهمة العامّة الأردنيّة_**.رسالة ماجستير.إدارة أعمال.كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة اليرموك، 2009، ص29.

حماية المستهلك الجزائري

من منظور الضبط التشريعي لاستخدام عوامل الإنتاج المستدام

أ. بوشاك نجيبة[1]

أ.نور الدين عبد الرزاق[2]

ملخص:

في ظل التطور الإقتصادي وتزايد القطاعات الإنتاجية وما رافقه من تزايد الإستهلاك وتنامي المخاطر التي تهدد المستهلك، كانت ضرورة الضبط التشريعي لهذه الأنشطة من أجل ضمان حماية كافية له في ظل انتاج مستدام ابتداءا من عوامل الإنتاج حتى وصول المنتوج إلى المستهلك النهائي .

يتضمن هذا البحث حماية المستهلك في مرحلة هامة من عملية الإنتاج من خلال الضبط التشريعي لاستخدام عناصر الإنتاج في القانون الجزائري ومدى مساهمته في هذه الحماية وفق مبادئ التنمية المستدامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الكلمات المفتاحية: المستهلك، الإنتاج، التنمية المستدامة، حماية البيئة، عوامل الإنتاج

Résumé

En vertu de développement économique et l'augmentation des secteurs productifs accompagnés de l'augmentation de consommation et les risques croissants pour le consommateur , le besoin d'un contrôle législatif de ces activités est apparue afin de lui assurer une protection adéquate, sous une production durable à partir des facteurs de production jusqu'à l'arrivée du produit au consommateur final.

Cette étude inclut la protection des consommateurs dans une étape importante du processus de production à partir le contrôle législatif d'utilisation des facteurs de production dans le droit algérien, et l'étendue sa contribution à cette protection en conformité avec les principes du développement durable, soit directement ou indirectement.

Mots-clés : consommateur , production , développement durable , protection de l'environnement , les facteurs de production.

[1] أ. بوشاك نجيبة، أستاذة مؤقتة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ، جامعة يحي فارس، المدية.

[2] أ. نور الدين عبد الرزاق، أستاذ مؤقت، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية.

تمهيد:

إن تعدد وتنوع أوجه الأنشطة الإقتصادية بفعل التطور الإقتصادي وتسخير التكنولوجيا لخدمة الإقتصاد، وتنامي قدرة القطاع الخاص على الإنتاج، نتج عنه زيادة الإستهلاك ، في ظل ثراء المنتجات وتباين رغبات المستهلكين وحاجاتهم ، الأمر الذي رافقه تزايد أشكال وصور الغش التجاري والصناعي بالموازاة، وانتهاكات مستمرة لحقوق المستهلك، ما دفع إلى ضرورة ضبط الإنتاج والأنشطة الإقتصادية الأخرى في إطار قانوني منظم تراعى فيه مبادئ حماية المستهلك لا سيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام عناصر الإنتاج.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

-تحديد المفاهيم الأساسية للإنتاج وعناصره في إطار قانوني.

- التعرف على الضبط التشريعي لعوامل الإنتاج واستخدامها.
- الوقوف على مدى مساهمة التنظيم القانوني لعوامل الإنتاج في حماية المستهلك ومدى تحقيقها.

إشكالية البحث:

إلى أي حد بلغت حماية المستهلك الجزائري من خلال الضبط القانوني لاستخدام عناصر الإنتاج؟

محاور البحث:

يتضمن هذا البحث المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الإنتاج.

المحور الثاني: الحماية القانونية للمستهلك من خلال ضبط استخدام عناصر الإنتاج.

المحور الأول : مفهوم الإنتاج

غاية الإنتاج في الوقت الراهن تلبية حاجات المستهلك ورغباته وذلك بتوفير المنتجات اللازمة لذلك، وانطلاقا من هذا الإعتبار وجب الاهتمام بعملية الإنتاج.

أولا–التعريف الإقتصادي الإنتاج:

يعرّف الإنتاج أنه "مجموع النشاطات الإقتصادية التي يتم فيها تحويل الموارد الإقتصادية إلى سلع وخدمات ، فيؤدي إلى خلق منفعة جديدة لم تكن موجودة ، أو زيادة هذه المنفعة."[1] ويعني النشاط الاقتصادي المتمثِّل في إنتاج سلعة أو خدمة، باستخدام مزيج من عناصر الإنتاج، ضمن إطار زمني محدّد[2]. "

ثانيا–عناصر الإنتاج:

يقصد بعناصر الإنتاج تلك العوامل التي تتظافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الإقتصادية، فهي الموارد الإقتصادية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهذه العناصر هي :الطبيعة أو البيئة ، العمل، ورأس المال، تتفاعل فيما بينها عن طريق التنظيم الذي اعتبره الإقتصاديون عنصرا رابعا من عناصر الإنتاج.

أ–البيئة الطبيعية أو الطبيعة:هي الأرض وما على سطحها وما في باطنها من ثروات طبيعية ، فيشمل عنصر الطبيعة وفق هذا المفهوم الأراضي الزراعية، الغابات، المياه، المعادن...، وعليه يقصد بالطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج كل الموارد التي لا يمكن للإنسان أن ينتجها ، وهي عامل أساسي يحدد إمكانيات السلع والخدمات.[3] وتشكل ما يعرف بالبيئة .

1–تعريف البيئة الطبيعية :

1–1 التعريف اللغوي والإصطلاحي:

إن كلمة بيئة ،كلمة مشتقة من الفعل "بوأ" و يقال لغة :" تبوّأت منزلا" بمعنى هيأته و اتخذته محل إقامة لي[4] ، و قد يعنى لغويا بالبيئة الوسط والاكتناف و الإحاطة، أما البيئة ايكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات و الظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة و نمو الكائنات الحية، ويعرفها البعض بأنها " البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الإقتصادية والإجتماعية ، إذ تتأثر بتطور هذه الحياة وبأنماط هذا التطور "[5] فهي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر علي وجود الكائنات الحية علي سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، فتكون البيئة الطبيعية وفق المفهوم الإصطلاحي الطبيعة بشكل عام .

1–2– التعريف القانوني للبيئة الطبيعية :

بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [6]، اعتبر المشرع أن البيئة هي ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء هواء ، تربة ، كائنات حية و غير حية و منشآت مختلفة . وبذلك تشكل البيئة الطبيعية أحد عناصر البيئة التي يعيش فيها

الإنسان، تشمل الماء والهواء والتربة والكائنات الحية، وتكون إلى جانب البيئة غير الطبيعية التي تشمل الاشياء غير الحية والمنشآت.

2-قوانين البيئة الطبيعية :" إن للبيئة عموما ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة تعرف بالقوانين الايكولوجية [7] تنطبق على البيئة الطبيعية و هي:

1- 2- قانون الاعتماد المتبادل:

يعني قانون الإعتماد المتبادل الإرتباط الوثيق والمتداخل بين عناصر البيئة وهو تماما ما يمكن أن تجسده العلاقات في السلسلة الغذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك، و تتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء وتكون متداخلة ما ينجم عنه تأثر كل عنصر بما قد يلحق العنصر الآخر .

2-2 -قانون ثبات النظم البيئية:

يقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية، التي تتألف من مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل فيما بينها مشكلة حالة التوازن الديناميكي أو المرن، و المحيط الحيوي، كما هو معروف، نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرارية و التوازن، وهذا النظام الكبير، يتألف من مجموعة كبيرة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر و هي نظم ثابتة .

3-2- قانون محدودية الموارد البيئية:

تصنف موارد البيئة إلى ثلاثة أصناف و هي:

- ✓ موارد البيئة الدائمة: هي تلك الموارد التي لا تتأثر بما استخدم منها سابقا أو ما سيستخدم منها مستقبلا أي أنها موارد ذات تدفق مستمر لا ينضب كالطاقة الشمسية.
- ✓ موارد البيئة المتجددة. هي تلك الموارد التي تنمو وتزيد عبر الزمن والتي يكون نموها أو تزايدها مستقلا عن حجم المخزون كمياه الأمطار أو أن يكون تابعا تعتمد على حجم المخزون المتوفر منها أي تتكاثر إحصائيا فتكون موارد مستمرة متى حافظ عليها الإنسان واستغلها بعقلانية وأحسن إدارتها.
- ✓ موارد البيئة غير المتجددة. وهي تلك الموارد القابلة للنضوب ، وهي موارد ترتبط أساسا بقيمة المخزون المتوفر منها الذي يعد ثابتا من الناحية التخطيطية فتتأثر إمكانية حصول الأجيال القادمة على حقها من هذا المخزون، منها ما يعاد استخدامه كالمعادن ومنها ما لا يعاد استخدامه كالنفط ومشتقاته .

ورغم هذا التنوع في الموارد البيئية غير أن من أهم التحديات التي تواجه التنمية الإقتصادية والمجتمعات عموما مسألة نضوب الموارد البيئية، ومن أهم المشكلات البيئية الطارئة مشكلة استنزاف هذه الموارد البيئية وهو أمر ناجم عن التوجه نحو إستغلال الموارد غير المتجددة بشكل أساسي أثر على كمية المخزون المتوافر منها بشكل سيؤدي في حال عدم التدارك السريع للوضع وضبط استغلالها إلى نضوبها بشكل تام، وهو ما دفع إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار بمحدودية الموارد البيئية من أجل عقلنة استغلالها وتوجيه الرؤى نحو موارد متجددة لا سيما الطاقات الخضراء.

فإذن هناك ثلاثة قوانين ايكولوجية تنظم المكونات الطبيعية للبيئة، غير أن تجاهل قوانينها الايكولوجية والإسراف في استخدام مكوناتها و استنزاف مواردها المتجددة و غير المتجددة أدى إلى إتلاف الموارد الدائمة، و ظهور مشكلات بيئية تهدد الإنسان في حاضره و مستقبله، والبيئة الحياتية الكبرى التي يعيش عليها الإنسان[8]؛ ولذلك حرص المشرع الجزائري على حماية هذه الموارد كما سنرى لاحقا.

ب– رأس المال :

يعبر رأس المال بمفهومه الإقتصادي كعنصر من عناصر الإنتاج عن مجموعة متمايزة من المنشآت والمباني والآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلع والخدمات، وهو عنصر أساسي من عناصر الإنتاج.

جـ– العمل:

هو كل مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية ، سواء كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا ، ويترتب عنه خلق منفعة أو زيادتها، مقابل الحصول على أجر، وبذلك يقتضي العمل بالمعنى الإقتصادي توافر جملة من الشروط [9]:

- ✓ أن يكون عملا بشريا، وهو بذلك يستبعد الجهد المبذول من عناصر غير بشرية.
- ✓ أن يترتب عنه إنتاج سلعة أو خدمة .
- ✓ أن يكون اختياريا وطوعيا.
- ✓ أن يكون هذا العمل مقابل أجر ، أي أن الجهد المبذول على سبيل التطوع دون مقابل لا يندرج في المفهوم الإقتصادي للعمل كعنصر انتاج.

د–التنظيم :

التنظيم هو الجمع بين العناصر السابقة للإنتاج وتنسيقها في مزيج يسمح بإنتاج منفعة جديدة أو تغيير منفعة قائمة، وبناءا على ذلك يقصد بالمنظم الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يؤلفون بين عناصر الإنتاج بهدف إنتاج مجموعة من السلع أو الخدمات .

المحور الثاني: الحماية القانونية للمستهلك من خلال ضبط استخدام عناصر الإنتاج

أولا– الحماية القانونية للمستهلك في إطار عنصر الطبيعة

يعتبر القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[10] القانون الشامل الذي يجمع أغلب مقتضيات حماية البيئة ، التي تتكون حسب هذا القانون من الموارد الطبيعية اللاحيوية ، والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض، وباطن الأرض، والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، والأماكن والمناظر الطبيعية [11] وهي عناصر تشكل بدورها الطبيعة بمفهومها العام، فتكون حماية الطبيعة جزءا لا يتجزأ من حماية البيئة، والتي تقتضي حماية التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأوساط المائية، الأرض وباطن الأرض ، الأوساط الصحراوية والإطار المعيشي[12].

أ– حماية التنوع البيولوجي:

عمل المشرع الجزائري على حماية التنوع البيولوجي باتخاذ العديد من الإجراءات وفرض القوانين الملائمة لذلك كتنظيم الصيد والصيد البحري، تربية الحيوانات الأليفة وغيرها، في إطار استراتيجية عامة لحماية البيئة، التي تساهم بدورها في حماية صحة وأمن المستهلك وتوفير المادة الأولية النباتية والحيوانية المتنوعة لضمان التنوع في المنتوج وتعزيز حق المستهلك في الإختيار.

ب–حماية الهواء والجو

كان من اللازم تقرير حماية تشريعية للهواء والجو من مختلف المخاطر التي تهدده والتي تنعكس سلبا على المستهلك وصحته، لا سيما من التلوث الذي يعتبر كنتيجة حتمية لآثار التصنيع والتكنولوجيا الحديثة على البيئة [13] وقرر المشرع الجزائري في سياق ذلك[14]:

- تحديد مسببات التلوث الجوي لمنعها، و التي تحدث بسبب إدخال مواد في الجو من شأنها:

✓ أن تشكل خطرا على الصحة البشرية؛ فتتأثر صحة المستهلك بشكل عام من المواد الملوثة المتواجدة في الهواء التي تنفذ إلى جسمه عن طريق التنفس أو بالتأثير على مواد إستهلاكية أخرى .

✓ التأثير على التغيرات المناخية وطبقة الأوزون؛ وما لذلك من إنعكاسات كبرى على الموارد الطبيعية الضرورية للإنتاج .

✓ الإضرار بالموارد البيولوجية والأنظمة البيئية؛ وما ينجم عنها من مساس بحقوق المستهلك كحقه في موارد طبيعية آمنة ، الحق في الصحة، في الإختيار، في سلامة وأمن المنتوجات.

✓ تهديد الأمن العمومي؛

✓ الإضرار بالإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية الغذائية؛ وبالتالي الإضرار بشكل مباشر أو غير مباشر بالمستهلك.

- إخضاع عمليات بناء واستغلال واستعمال البناءات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية والمركبات والمنقولات إلى مقتضيات حماية البيئة، ما سيؤدي إلى حماية البيئة من جهة وحماية المستهلك من جهة أخرى عن طريق ضبط وتنظيم رأس المال الثابت ورأس المال المتداول كأحد عوامل الإنتاج.

جـ– حماية الماء والأوساط المائية

وفقا للتقرير العالمي الرابع للأمم المتحدة حول المياه العذبة في العالم[15] فإن النمو السكاني العالمي والاحتباس المناخي يهددان موارد المياه العذبة في حال لم تتخذ أي إجراءات لتحسين إدارتها؛ إذ تعد المياه العذبة مادة

أساسية وضرورية لحياة البشر وكل الكائنات الحية، وهي من المواد الإستهلاكية اللازمة جدا للمستهلك والتي تدخل بدورها في تركيب مواد استهلاكية أخرى.

1- حماية المياه العذبة

حرص المشرع الجزائري على حماية المياه العذبة عن طريق اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات[16]:

- تنظيم التزود بالمياه واستعمالاتها وآثارها على الصحة العمومية والبيئة؛ نظرا لأهمية هذا العنصر الحيوي وتداخله مع العديد من عناصر الطبيعة الأخرى واعتباره من المتطلبات الأساسية للزراعة و الصناعة وغيرهما من الأنشطة الإقتصادية، وتعدد استخداماته مقابل محدودية كميته وضرورة عقلنة هذا الإستخدام.
- العمل على توازن الأنظمة المائية والأوساط المستقبلة وخاصة الحيوانات المائية ؛ لدورها الكبير في تزويد المستهلك باحتياجاته كالثروة السمكية كما ونوعا ، فمثلا ، وفي إطار برامج الإستزراع المائي في الجزائر، تمثل أسماك المياه العذبة 90 % من الإنتاج[17]، إضافة إلى أهمية هذه الحماية في الحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي ما يضمن في هذه الحالة حق المستهلك في الإختيار بين منتوجات بحرية، حيوانية ، أو نباتية متنوعة، وآمنة .
- المحافظة على المياه ومجاريها ؛ إذ تعتبر المياه العذبة من المواد المستهلكة بشدة، فإلى جانب حاجة الإنسان الكبيرة إليها لأهميتها القصوى في تلبية مختلف حاجاته، لا سيما غذائه مثلا ، حيث سترتفع الحاجات الغذائية بنسبة 70 % بحلول العام 2050 مع ارتفاع الطلب المتوقع على المنتجات الحيوانية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه [18].فإنها تتعرض لخطر نقصها بسبب الطلب المتزايد عليها وتأثيرات التغيرات المناخية والتلوث ، ما يقتضي الحرص على المحافظة عليها بالإستغلال العقلاني وحمايتها من مخاطر التلوث حماية للأمن المائي والأمن الغذائي للمستهلك، وصحته وأمنه، وسلامة وأمن المنتوجات.
- جرد المياه السطحية والجوفية ومجاري المياه والبحيرات و البرك والمياه الساحلية ومجموع الأوساط المائية مع بيان درجة تلوثها؛ من أجل تقرير الحماية اللازمة لها ، وحماية المستهلك من آثار استخدام مياه غير صالحة وملوثة.
- منع صب أو طرح المياه المستعملة أو رمي النفايات في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه التي غيّر تخصيصها؛ حفاظا على نوعية المياه وسلامتها لأمن وسلامة المستهلك ، إذ أن النوعية السيئة للمياه تؤذي الصحة عموما وتفرض كلفة عالية على المجتمع[19].
- إنشاء محطات في مواقع مختلفة لتحلية مياه البحر وتزويد المستهلك بالكميات اللازمة من المياه العذبة.

2- حماية البحر :

في سياق حماية البحر والمياه غير العذبة عمل المشرع الجزائري على فرض بعض الإجراءات والتدابير ومنها:

- فرض الرقابة على كل صب أو غمر أو ترميد للمواد التي تسبب إضرارا بالصحة العمومية والأنظمة البيئية البحرية، أو تعرقل الملاحة، التربية المائية، الصيد البحري،أو غيرها من الأنشطة البحرية ، أو تفسد نوعية المياه، واشترط المشرع رخصة تقدمها الجهات المختصة بذلك ، ما يساهم في حماية حق المستهلك في موارد طبيعية آمنة وسليمة وكافية .
- فرض اتخاذ تدابير خاصة لكل سفينة أو طائرة أو آلية أو قاعدة عائمة للوقاية من مخاطرها حال وقوع حادث أو عطب ، كما يكون كل مالك سفينة مسؤولا عن الأضرار التي تتسبب بها السفينة في حدود القواعد القانونية الملائمة للمسؤولية، فتحمي بذلك البيئة البحرية خصوصا من حالات التلوث الناجم عن الحوادث البحرية .

وعموما تساهم هذه الإجراءات في حماية مصادر المواد الأولية، حماية البيئة، وحماية المستهلك.

هـ-حماية الأرض وباطن الأرض

تعتبر الأرض من العناصر الأساسية للطبيعة والمهمة بالنسبة للمستهلك سواء بما يشمله سطحها أو بما يحويه باطنها من ثروات ، حرص المشرع وفي إطار حماية الطبيعة على:

- حماية الأرض والثروات التي تحتوي عليها من كل أشكال التدهور والتلوث، حفاظا على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة في البيئة السليمة والموارد الطبيعية والإنتاج.
- تنظيم استغلال الأراضي استغلالا مطابقا لطابعها والحد من إنهاكها في غير طابعها الموائم، إذ أن إجهاد الأرض في غير ما يناسبها من مزروعات مثلا سيؤدي إلى ضعفها وفقد إنتاجيتها تدريجيا ، و التي كانت ستكون أوفر لو استغلت وفق طبيعتها، ثم إن زحف الإسمنت على الأراضي الزراعية أصبح كبيرا، مما هدد هذه المساحات وقلل من حجمها، وهو ما ينعكس سلبا على حق المستهلك في الأمن الغذائي.
- إخضاع استغلال موارد باطن الأرض لمبدأ العقلانية والتدابير البيئية الأخرى، ما يعني ترشيد استغلالها، البحث عن موارد بديلة متجددة، ضبط العمليات الإستخراجية أو التحويلية أو عمليات التخزين المرتبطة بها في إطار بيئي وصحي .
- حماية الأرض من ضياع الأراضي القابلة للحرث ، الملوحة، تلوث الأرض ومواردها بالمواد الضارة كالمواد الكيميائية، من أجل ضمان ديمومة هذه الموارد وسلامتها.

- تحديد وضبط استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية في الأشغال الفلاحية كما ونوعا ، ما ينعكس إيجابا على المستهلك الذي يقبل على الإنتاج الفلاحي سواء مباشرة باستهلاك الخضر والفواكه مثلا، أو عن طريق المنتوجات التي تدخل في تركيبها مكونات من مصدر نباتي، إضافة إلى ضمان أمن وسلامة الإنتاج الحيواني لإرتباطه الوثيق بالإنتاج الزراعي .

و– الحماية من أضرار المواد الكيمياوية:

تسعى هذه الحماية إلى حماية الإنسان والبيئة من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المستحضرات و المواد الكيمياوية في شكلها الطبيعي أو الإصطناعي بإخضاع عرضها في السوق إلى ضوابط وشروط محددة وتحديد قائمة المتتجات الخطيرة، وكل التدابير المتعلقة بها كالإتلاف أو إعادة التصدير، وهي من خلال ذلك تساهم في حماية حق المستهلك في سلامة وأمن المنتوجات، وسلامة صحته.

وبذلك يوفر المشرع الجزائري حماية للمستهلك من خلال حماية البيئة لارتباطه الوثيق بها، فتعد الطبيعة جزءا من البيئة و تكون بذلك حماية الطبيعة من حماية البيئة وحماية المستهلك من حماية الطبيعة .

ثانيا– الحماية القانونية للمستهلك في إطار عنصر رأس المال

يختلف رأس المال في إطار عملية الإنتاج إلى رأس مال ثابت وآخر متداول، وعلى أساس هذا التصنيف كانت الحماية القانونية للمستهلك من خلال إقرار جملة من النصوص التشريعية تتضمن تحديد بعض الضوابط والتدابير والإجراءات القانونية التي تتيح حماية مباشرة و غير مباشرة للمستهلك.

أ–الحماية القانونية للمستهلك في إطار رأس المال الثابت:

يعرف رأس المال الثابت أنه ما يستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مرة كالمباني والآلات والعتاد الصناعي ، ولا يدخل في تكلفة السلعة المنتجة سوى جزء منه[20] فلا يفقد خصائصه العامة، أي أنه مجموع أصول ثابتة تستعمل في الإنتاج بصفة متكررة ولفترات طويلة فتشمل بذلك المصانع والمنشآت الصناعية وما يدخل في استخداماتها من آلات ومعدات ولوازم صناعية للإنتاج.

يرتبط رأس المال الثابت بشكل كبير بالمستهلك ذلك كونه يمثل أماكن الإنتاج وما يرتبط بها في العملية الإنتاجية، وقد فرض المشرع الجزائري بعض الضوابط المتعلقة برأس المال الثابت والتي توفر حماية للمستهلك من خلال:

1–اشتراط رخصة بناء المنشآت:

اشترط المشرع الجزائري الحصول على ترخيص مسبق من أجل إنشاء بنايات وهياكل جديدة مهما كان استعمالها ولا يستثنى من ذلك سوى البنايات التي تحتمي بسرية الدفاع الوطني، وتشمل الهياكل القاعدية العسكرية المخصصة لتنفيذ المهام الرئيسية للدفاع الوطني، وأيضا بعض الهياكل الخاصة التي تكتسي طابعا استراتيجيا من

الدرجة الأولى والتابعة لبعض الدوائر الوزارية أو الهيئات والمؤسسات ، وهي بذلك تشترط في كل عملية إنشاء مبنى أو تمديد بنايات موجودة أو تعلية الحيطان أو تغيير الواجهة المفضية إلى الساحة العمومية وتدعيم المباني[21].

وإنشاء المباني يعني استحداثها و إيجادها من العدم، أي تشييد المبني لأول مرة أو هدم بناية قديمة لإعادة إنشائها[22] لا سيما تلك الموجهة للإستغلال الصناعي والوحدات الإنتاجية والتي تخضع في مجملها للترخيص االمسبق من الجهة المختصة بذلك.

1-1-حماية المستهلك من خلال تحديد نطاق إلزامية رخصة البناء

جعل المشرع الجزائري رخصة البناء إلزامية في كل عملية بناء مهما كان موقعها خصوصا إذا تعلق الأمر بما يلي:

- ✓ المنشآت الصناعية؛
- ✓ النقل المدني والبري والجوي والبحري؛.
- ✓ المنشآت المدنية للمواصلات والرصد الجوي والبث التلفزيوني؛.
- ✓ إنتاج الطاقة الكهربائية وتحويلها ونقلها وتوزيعها عن طريق الأسلاك الجوية؛
- ✓ إنتاج المحروقات السائلة أو الغازية والمنشآت المرتبطة بنقله؛
- ✓ إنتاج المياه ومعالجتها؛.
- ✓ تصفية المياه المستعملة وصرفها ؛
- ✓ معالجة النفايات الصناعية وحرقها ؛
- ✓ معالجة الفضلات المنزلية وإعادة استعمالها؛
- ✓ منشآت الأمن الوطني والجمارك والإشارة الوطنية؛
- ✓ كل بناء يتطلب مساحة تساوي أو تفوق1000 $م^2$ ، وكل بناء يزيد عدد المساكن المجمعة فيه على العشرة.

إن تحديد نطاق إشتراط رخصة البناء من شأنه أن يساهم في حماية المستهلك ذلك أنه يشمل أنشطة هامة ، وحتى أنشطة خطرة تحتاج للرقابة ابتداءا من أماكن الإنناج ، فتحمي المستهلك من مخاطرها وتضمن منتوجات آمنة.

2-1- حماية المستهلك من خلال إجراءات الحصول على رخصة البناء

طبقا لنص الماد ة35 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 21 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة لتهيئة والتعمير والبناء يتم الحصول على رخصة بناء عن طريق تقديم طلب إلى الجهة المختصة ممن له صفة تسمح بذلك مرفوقا بالوثائق اللازمة ، يتضمن ما يلي:

- ✓ تصميما للموقع يعد على سلم 1/2000 أو 1/5000يشتمل على الوجهة وشبكات الخدمة مع بيان طبيعتها وتسميتها ونقاط الاستدلال التي تمكن من تحديد قطعة الأرض.
- ✓ مخطط كتلة البناءات والتهيئة المعد على سلم 1/200 أو 1/500ويشتمل على :

-حدود القطعة الأرضية ومساحتها، وتوجهها ورسم الأسيجة عندالاقتضاء .

-منحنيات المستوى أو مساحة التسطيح، والمقاطع التخطيطية للقطعة الأرضية .

-نوع طوابق البنايات المجاورة أو ارتفاعها أو عددها .

-ارتفاع البنايات الموجودة أو المبرمجة أو عدد طوابقها وتخصيص المساحات المبنية أو غير المبنية .

-المساحة الإجمالية للأرضية والمساحة المبنية على الأرض ؛

-بيان شبكات قابلية الاستغلال التي تخدم القطعة الأرضية مع مواصفاتها التقنية الرئيسية ونقاط وصل ورسم شبكة الطرق والقنوات المبرمجة على المساحة الأرضية ؛

✓ تصاميم معدة على سلم 1/50 للتوزيعات الداخلية لمختلف مستويات البناية والمشتملة على:

- شبكة جر المياه الصالحة للشرب، وصرف المياه القذرة والكهرباء والتدفئة ؛

-الواجهات بما في ذلك واجهات الأسيجة والمقاطع الترشيدية .

✓ إذا كانت الأرض مبرمجة على قطعة أرض تدخل ضمن أرض مجزأة فلا بدمن إرفاق الملف برخصة التجزئة

✓ و إذا كان البناء لغرض صناعي أو لاستقبال الجمهور فلا بد من إرفاق الملف بما يلي:

-وسائل العمل وطاقة استقبال كل محل ؛

-طريقة بناء الهياكل والأسقف ونوع المواد المستعملة؛

- شرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة وجر المياه الصالحة للشرب، والتطهير والتهوية ؛

-شرح مختصر لأدوات إنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنعة وتحويلها وتخزينها ؛

-الوسائل الخاصة بالدفاع ومحاربة الحرائق ؛

-نوع المواد السائلة والصلبة والغازية وكمياتها المضرة بالصحة العمومية وبالزراعة والمحيط والموجودة في المياه القذرة المصرفة ، وانبعاث الغازات وتراتيب المعالجة، والتخزين والتصفية ؛

-مستوى الضجيج المنبعث ؛

- قرار الوالي المرخص بإنشاء أو توسيع مؤسسات صناعية وتجارية مصنعة في فئة المؤسسات الخطيرة وغير الصحية والمزعجة ؛

-دراسة مدى التأثير على البيئة .

إن مختلف هذه الوثائق والبيانات المشترطة في تكوين ملف الحصول على رخصة بناء تساهم في حماية المستهلك بطريقة مباشرة و غير مباشرة من خلال اعتبارها وسيلة رقابة على إنشاء أماكن الإنتاج كالهياكل الصناعية والمصانع فهي تفيد في:

-مراقبة اختيار موقع إنشاء المصانع والوحدات الإنتاجية لا سيما على أساس نوع السلعة المنتجة ، فالمصنع المنتج لمواد غذائية لابد أن يتموقع في نطاق إقليمي آمن من التلوث ضمانا لسلامة الأغذية المنتجة وسلامة المستهلك بالتبعية.

-حماية المصانع الأسبق في التواجد في نطاق مكاني معين برفض منح رخصة بناء مصنع للإسمنت مثلا إلى جانب المؤسسات الصناعية المنتجة لمواد غذائية أو مواد قابلة للتلوث بالأتربة والإسمنت المتطاير، أو مؤسسات إنتاج مواد قابلة للالتهاب إلى جوار وحدات استخراج أو تخزين أو تحويل الغاز والنفط وفي ذلك حماية للمستهلك بديمومة أمن وسلامة المنتجات والحرص القانوني على ذلك.

- الوقوف على مدى توافر الشروط الصحية للمحافظة على الصحة العامة كالتهوئة والإضاءة وشبكات الصرف الصحي لمنع التأثير السلبي لنقصها، حفاظا على إنتاج سلع صحية وعلى صحة العمال..

- الرقابة على مدى تأثير استغلال البناء الجديد والوسائل المستخدمة فيه على البيئة كطريقة وقائية للمحافظة على البيئة وبالتالي حماية الموارد الإقتصادية المستخدمة في عملية الإنتاج من ما يتهددها من مخاطر كالتلوث لا سيما ما يتعلق بالمواد الخام وسلامتها.

و بعد التحقيق في مدى توافر الشروط المطلوبة ، تقرر الجهة المختصة الموافقة على منح رخصة البناء أو الرفض، وفي حالة الموافقة يتم إعلام الجمهور من خلال نشر نسخة من قرار رخصة البناء بمقر المجلس الشعبي البلدي من أجل تمكين أ ي شخص من الإطلاع على الوثائق البيانية لملف الطلب والذي يدوم نشره مدة سنة وشهر[23] وهذا الإجراء إن لم ينص صراحة على إمكانية الطعن في رخصة البناء فإنه يستدل على ذلك ضمنيا من خلال إتاحة حق الإطلاع للجمهور، وفي هذا أيضا ضمانة أخرى لحماية المستهلك من المخاطر الناجمة عن المنشآت والبناء الجديد أين يمكنه الطعن في هذه الرخصة حفاظا على سلامته وأمنه.

2-اشتراط رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

عرف المشرع الجزائري المنشأة المصنفة أنها كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة[24] والتي تتضمن: المصانع والورشات والمشاغل ومقالع الحجارة والمناجم، وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار[25].

حددت المنشآت الخاضعة للترخيص بموجب قانون البيئة والمراسيم المتعلقة بالمنشآت المصنفة، بالإضافة إلى النصوص الخاصة المتعلقة بمنشآت مصنفة محددة مثل المرسوم التنفيذي المتعلق المتعلق بتخزين المواد البترولية وتوزيعه[26].

تشترط رخصة استغلال المنشآت المصنفة لمباشرة النشاط في مجال المنشآت المصنفة السابقة الذكر، إضافة إلى رخص أخرى مرتبطة بها كرخصة نقل المواد الخاصة الخطرة [27]، والتي تسعى للرقابة على مدى توافر الشروط والمعايير القانونية المطلوبة في مثل هذه الأنشطة لخطورتها على الصحة العامة أو النظافة والأمن وارتباطها بصحة العامل والزبون وحقوق الجوار والموارد الاقتصادية وغيرها.

تتيح رخصة استغلال المنشآت المصنفة حماية للمستهلك من خلال:

- ✓ فرض الرقابة على المصانع وممارسة الأنشطة الصناعية الخطرة (البناء، الورشات، الآلات.التخزين، النقل...).
- ✓ الحرص على شروط الصحة والنظافة العامة في المنشآت المصنفة.
- ✓ حماية البيئة وسلامة الموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- ✓ الرقابة على سلامة الآلات المستخدمة في التصنيع والإنتاج وصيانتها .

ب– حماية المستهلك في إطار رأس المال المتداول :

يعرف رأس المال المتداول كأحد عناصر الإنتاج على أنه تلك المواد التي تستهلك بمجرد استخدامها، أي تفقد خصائصها في شكل السلعة المنتجة[28] والإنتاج حسب القانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك هو كل " العمليات التي تتمثل في تربية المواشي وجمع المحصول والجني والصيد البحري والذبح والمعالجة والتصنيع والتحويل والتركيب وتوضيب المنتج بما في ذلك تخزينه أثناء مرحلة تصنيعه وهذا قبل تسويقه الأول".[29]

وبناءا على ذلك تكون حماية المستهلك في إطار رأس المال المتداول كعنصر من عناصر الإنتاج تتعّلق أساسا بحماية المدخلات من المواد الأولية المستخدمة في عملية إنتاج السلع الموجهة للإستهلاك في مختلف العمليات التي يشملها الإنتاج حسب التعريف القانوني السابق .

يمكن تصنيف المواد الأولية إلى مواد أولية حيوانية، نباتية، ومعدنية، اهتم المشرع الجزائري بكل منها في مجال حماية المستهلك لا سيما بالإنتاج الحيواني والنباتي باعتبارهما يشكلان موردا زراعيا متجددا ذو ارتباط كبير بالمستهلك لإمكانية استهلاكهما مباشرة ؛ ومن بين التدابير المتخذة في هذا السياق:

1–المواد الأولية الحيوانية والإنتاج الزراعي الحيواني

حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يسهم قطاع الماشية بنحو 40% من قيمة المخرجات الزراعية على الصعيد العالمي، كما يسند سبل المعيشة والأمن الغذائي لنحو 1.3 مليار شخص في العالم، كذلك يعدّ هذا القطاع أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الزراعي.[30]

ويتطلب الإنتاج الحيواني الكفؤ ممارسات إدارة جيدة من ضمنها التغذية المناسبة والكافية نظرا لدور الأعلاف وغذاء الحيوانات في إنتاج غذاء آمن[31]، والرعاية الصحية وانتقاء وتطوير سلالات حسنة التكيف مع بيئات الانتاج ذات الصلة على نحو خاص.

وفي إطار سعيه لحماية المستهلك وتطوير وترقية الموارد الحيوانية والإنتاج الحيواني ، اتخذت الجزائر العديد من الأعمال التشريعية والإجرائية ومنها:

1– 1– فرض الرقابة على تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني:

سعى المشرع لحماية المستهلك من خلال وضع ضوابط وشروط وجب مراعاتها في عمليات تربية المواشي وذبحها وتوجيهها للإستهلاك ، وكلف بذلك جهات متخصصة كتلك المهام الموكلة للسلك البيطري مثلا.

حددت مهام الطبيب البيطري بـ[32] :

– تشخيص الأمراض الحيوانية والعمل على الوقاية الصحية والطبية من الأمراض الحيوانية،

– مراقبة المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني بالتعاون مع المفتش البيطري الذي يقوم بمراقبة كل كيانات تسويق المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني والسهر غلى أن تكون كل هذه المواد صالحة للإستهلاك البشري والقيام بحجز وإتلاف كل منتوج من شأنه الإضرار بالصحة البشرية.[33]

– الحرص على التربية الصحية البيطرية؛

– مراقبة توزيع واستعمال المواد الصيدلانية والبيولوجية ذات الإستعمال البيطري؛

ويكلف الأطباء البيطريون الرئيسيون بما يلي[34]:

–إجراء تحقيقات في علم الأوبئة؛

–ضمان السلامة الصحية للأغذية؛

–اقتراح استراتيجيات وتنظيم برامج وقائية؛

–القيام بتحليل وتسيير المخاطر المتعلقة بالصحة العمومية والصحة الحيوانية؛

2–1– إلزامية توفر شروط الصحة والنظافة في المذابح :

وفي هذا الإطار يكلّف المفتش البيطري في المذبح بالتفتيش والمراقبة الصحية البيطرية عن طريق[35]:

– تفتيش الحيوانات قبل وبعد ذبحها .

–مراقبة مطابقة القواعد الصحية وطهارة المذبح ووسائل النقل وشروط نقل الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية .

3-1- دعم أنشطة تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني:

مكّن المشرع الجزائري الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في مجالي تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني من أجل المساعدة على ترقية هذا القطاع والتلبية الآمنة والصحية لحاجات المستهلك ومن ذلك[36]:

- ✓ الدعم المالي لاقتناء القطعان و تمويل اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات ؛
- ✓ تمويل اقتناء سلسلات ذبح الحيوانات الموجهة للتربية وتقطيعها؛
- ✓ دعم التجهيز الصحي لهياكل الذبح[37]
- ✓ دعم النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر إثر وباء حيواني أو مرض معدي والتكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف و/أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في برنامج العلاج الوقائي الوطني.[38]
- ✓ تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي.
- ✓ تمويل واقتناء اللقاحات ومواد بيولوجية وكل مادة أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأسقام .

تمكن هذه الإجراءات من:

- دعم الإنتاج الحيواني الوطني عن طريق تمويل اقتناء القطعان.
- تشجيع التربية الصحية البيطرية للحيوانات عن طريق تمويل اقتناء العتاد والأجهزة الخاصة بذلك المطابق للشروط والمعايير الصحية العامة.
- الحرص على سلامة المنتوجات ذات المصدر الحيواني .

4- 1- في مجال الصيد البحري:

قام المشرع الجزائري في هذا المجال بـ:

-العمل على حماية البيئة البحرية.

-تنظيم الصيد البحري.

- تفتيش منتجات الصيد البحري على مستوى منشأة مخصصة حصريا للبيع بالجملة والتأكد من نظافة وسلامة منتجات الصيد البحري واحترام شروط نقلها طبقا للتنظيم المعمول به[39]

1-5-التعليم والتكوين في مجال تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني:

وذلك باستحداث مراكز ومعاهد للتكوين في هذا القطاع حرصا على الصحة الحيوانية والبشرية وسعيا لترقية القطاع وتعزيز دوره في الإقتصاد الوطني والذي يؤثر بدوره إيجابا على حماية المستهلك ومن ذلك – المعهد التقني لتربية الحيوانات بالجزائر[40] إضافة إلى التكوين والتعليم المهنيين، و التكوين الأكاديمي الجامعي في علوم البيطرة ، الصحة الحيوانية، التغذية والزراعة، تربية المائيات، وحماية البيئة .الخ

وتهدف هذه الإجراءات بهدف أولى إلى:

- **– حماية المستهلك من الأمراض حيوانية المنشأ:** فالأمراض الحيوانية المنشأ ذات تأثير كبير على الصحة العامة وعلى الأنشطة الإنتاجية ، ولذا ينبغي منع و تقليل انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ، من خلال الحرص على إجراءات الوقاية والسيطرة، التعليم.،وإيلاء الاهتمام بالجوانب البيئية.[41]
- **– تأمين سلامة الغذاء:** باعتبار العنصر الحيواني من المدخلات الهامة في إنتاج الأغذية ، ومادة أولية قد تشكل خطورة على صحة المستهلك إذا لم تراعى الشروط والمعايير الصحية في التعامل معها.
- ترقية وتطوير الإنتاج الحيواني الآمن تلبية لرغبات واحتياجات المستهلك.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية .

2-المواد الأولية النباتية والإنتاج الزراعي النباتي:

عمل المشرع الجزائري على حماية القطاع الأخضر وأمن المنتوجات النباتية من خلال عدة منها أعمال وإجراءات منها:

– سن تشريعات متنوعة وشاملة لحماية البيئة بمختلف مكوناتها حفاظا على الثروة النباتية وسلامة المنتوجات الفلاحية.

– إعداد برامج وطنية لدعم الفلاحة والإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتلبية حاجات المستهلك.

–تمويل النشاطات الفلاحية وتلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي النباتي وسلامته مثل:

- ✓ تمويل أشغال تهيئة التربة وحمايتها.
- ✓ عمليات اقتناء وتجديد العتاد الفلاحي، تهيئة و/أو بناء منشآت فلاحية فتح وتهيئة مسالك فلاحية[42].
- ✓ دعم اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية).
- ✓ إنجاز أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية الواقعة بجوار أو في المستثمرات الفلاحية[43] مع تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة الكيميائية أو البيولوجية التي لها صلة بمراكز محتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية ا و/أو الصحة العمومية البيطرية[44]
- ✓ إنشاء منشآت خاصة بجمع المنتوجات الفلاحية، تخزينها ، تأهيلها وتوزيعها: كتعاونيات الحبوب والخضر الجافة، الحبوب والبقول....الخ.
- ✓ إنشاء المستثمرات الفلاحية ودعم اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة (جمع، تجفيف، تخزين أولي) و دعم سلسلة الفرز والتوضيب .
- ✓ الدعم عند التصدير (النقل داخل التراب الوطني، مصاريف التوضيب والتخزين ...)
- ✓ الحرص على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين ولأماكن ومحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين، وكذا وسائل نقل هذه المواد وضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية.[45]

– الحرص على شروط الصحة والنظافة العامة والمعايير القانونية في استخدام المبيدات، صيانة العتاد، العناية بشروط التغليف ، إضافة إلى عناية خاصة بالمواد الموجهة للإستهلاك المباشر دون تحويلها أو تصنيعها والتي تندرج في إطار حماية الأغذية وفقا لقانون حماية المستهلك رقم 03-09.

وعموما ، مجالات حماية المستهلك في إطار رأس المال المتداول كثيرة ولا حصر لها، منها ما يتعلق بالمواد الأولية الزراعية والتي تطرقنا لها على النحو السابق نظرا لأهميتها بإمكانية استهلاكها مباشرة (ترتبط بغذاء الإنسان وهو أكثر القطاعات الإستهلاكية) كاللحوم والألبان والخضر والفواكه، وباعتبارها مدخلات ضرورية في الكثير من عمليات الإنتاج الأخرى ، وقد عني المشرع الجزائري أيضا بحماية المستهلك من المواد الخطرة والسامة بوضع ضوابط لاستخراجها مثلا وتخزينها ونقلها وتحويلها من أجل سلامة صحة وأمن المستهلك.

ثالثا – الحماية القانونية للمستهلك في إطار عنصر العمل

يعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج، و العامل الأساسي في توفير السلع والخدمات للمستهلك، وفي سياق حماية هذا الأخير توفر مختلف التغطية القانونية لعنصر العمل حماية مباشرة وغير مباشرة للمستهلك على النحو التالي:

أ–فرض إلتزامات على عاتق المنتج:

ومن ذلك ما فرضه المشرع على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك مثل:

– احترام إلزامية سلامة هذه المواد والسهر على أن لا تضر بصحة المستهلك[46].

–أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين، إذ يجب على العمال العناية الفائقة بنظافة ثيابهم وأبدانهم ، كما عليهم ارتداء ملابس العمل، وأغطية الرأس إجبارية[47]"، خاصّة إذا كان النشاط الإنتاجي في المصنع يتعّلق بالأغذية.

– احترام شروط النظافة لأماكن ومحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين ووسائل نقل هذه المواد.

–ضمان عدم تعرض المواد الغذائية للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية.[48]

– تجنب عرض مواد غذائية بها ملوثات غير مقبولة: حيث وبالرجوع لنص المادة 05 من قانون حماية المستهلك نجدها تمنع المتدخل من وضع مواد غذائية تحتوي على ملوثات بكمية غير مقبولة حماية للصحة البشرية والحيوانية[49].

–الالتزام بمطابقة المنتوج للمواصفات القانونية والقياسية منذ بداية الإنتاج إلى غاية العرض النهائي للاستهلاك ويترتب هذا الالتزام في كل الأوقات والمراحل.حسب نص المادة 12 من قانون 03-09

كما ألزم المتدخل عند وضعه للمنتوج مراعاة الشروط:

– ذكر مميزات المنتوج وتركيبه وتغليفه وشروط تجميعه وصيانته .

– تأثير المنتوج على المنتوجات الأخرى عند توقع استعماله مع هذه المنتوجات.

–عرض المنتوج ووسمه والتعليمات المحتملة الخاصة باستعماله وإتلافه وكذا كل الإرشادات أو المعلومات الصادرة عن المنتج.

–ذكر فئات المستهلكين المعرضين لخطر جسيم نتيجة استعمال المنتوج، خاصة الأطفال.

ب– تجريم المخالفات التي يرتكبها المتدخل :

في سياق حماية المستهلك من خلال عنصر العمل ألزم المشرع المتدخل في العملية الإنتاجية الإلتزام بالواجبات المقررة آنفا وغيرها، وضمانا لتنفيذ هذا الإلتزام جرّم المشرع العديد من الأفعال التي تعتبر مخالفة لهذه الواجبات وماسة بحقوق المستهلك، ورتب على ذلك عقوبات تتراوح بين تلك السالبة للحرية والغرامات، المصادرة، الحظر من مزاولة النشاط الإقتصادي، غلق المؤسسة .....، ومن ذلك تجريم الغش والخداع في إنتاج السلع والخدمات حماية لسلامة وأمن المنوجات.

و تتحقق جريمة الغش بانتزاع أحد عناصر تركيب المنتوج ، أو التقليل منها، أو إضافة بعض المواد، أو إنقاص أخرى، أو القيام بكل فعل من شأنه إحداث التغيير أو التشويه في طبيعة أو خصائص المواد المذكورة، بنص المادة 03 من القانون 03-09 أو المتطلبات الخاصة بها.[50]

وتنص المادة 431 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات، وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 كل من يغش موادا صالحة لتغذية الإنسان ، أو الحيوانات أو موادا طبية أو مشروبات أو منتوجات فلاحية أو طبيعية مخصصة للإستهلاك.

وقد شدد المشرع العقاب حسب نص المادة 432 من قانون العقوبات التي تنص:" إذا ألحقت المادة الغذائية أو ا لطبية المغشوشة أو الفاسدة بالشخص الذي تناولها أو الذي سببت له مرضا أو عجزا عن العمل ، يعاقب مرتكب الغش وكذا الذي عرض أو وضع للبيع أو باع تلك المادة وهو يعلم أنها مغشوشة أو مسمومة بالحبس من **05** إلى 10 سنوات، وبغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج ومن 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة من 1000.000 دج إلى 2000.000 دج إذا تسببت تلك المادة في مرض غير قابل للشفاء أو فقد استعمال عضو ، أو في عاهة مستديمة وبالسجن المؤبد إذا تسببت تلك المادة في وفاة إنسان".

وبهذا التشديد يكون المشرع ساهم في حماية صحة المستهلك وحقه في سلامة وأمن المنتوجات.

أما المادة 429 من قانون العقوبات فتنص:" يعاقب من شهرين إلى سنوات وبغرامة من 10 آلاف إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يخدع أو يحاول أن يخدع المتعاقد سواء في الطبيعة أو في الصفات الجوهرية أو في التركيب أو في نسبة المكونات اللازمة لكل هذه السلع.

ترفع مدة الحبس إلى 5 سنوات والغرامة إلى 500.000 دج إذا كانت قد ارتكبت :

- بواسطة الكيل أو الميزان أو بأدوات أخرى خاطئة أو غير مطابقة.
- بطرق احتيالية أو وسائل ترمي إلى تغليط عمليات التحليل أو المقدار أو الوزن أو الكيل أو التغيير عن طريق الغش في تركيب أو وزن أو حجم السلع أو المنتجات ولو قبل البدء في هذه العمليات.

وبذلك يدرج المشرع الخداع في تركيب المنتوج من صور الخداع فقد نظم المشرع الجزائري العديد من المواصفات والعناصر الداخلة في تركيب السلع وأخضع الكثير منها لشروط مطابقة المنتوج وكل خداع وغش في هذا المجال يقتضي المتابعة والعقاب ويرتب المسؤولية الجزائية للمنتج.

خاتمــة:

لعوامل الإنتاج تأثير واضح على المستهلك، فعوامل الإنتاج غير المنظمة وغير الآمنة تؤدي إلى إيجاد منتجات غير سليمة بدورها، تضر بالمستهلك وتؤثر على سلوكه الشرائي، ما يجعل عزوفه عن اقتناء هذه المنتجات أمرا غير مستبعد ما يؤكد أهمية حماية عوامل الإنتاج وضبط استخدامها بالنسبة للمستهلك والمنتج على حد سواء.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أن حماية المدخلات في العملية الإنتاجية ضرورة يفرضها اعتبار أن الوضع الذي تكون عليه هذه الأخيرة يتحكم في عملية الإنتاج بشكل يؤثر على الإنتاجية، وجودة المنتوج، ما ينعكس على المستهلك إيجابا أو سلبا حسب هذا الوضع ، فتكون حماية المستهلك عملية متسلسلة تبدأ من حماية وتنظيم استخدام المدخلات في العملية الإنتاجية.

2- أن المشرع الجزائري لم يدخر جهدا في تنظيم استخدام عوامل الإنتاج وضبطها في إطار قانوني يراعي قواعد التنمية المستدامة ، حماية البيئة، وحقوق المستهلك، كتنظيم استخدام واستغلال الطبيعة كأحد عوامل الإنتاج من خلال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

3- أن الإطار القانوني لعوامل الإنتاج في الجزائر كاف نسبيا ومن شأنه توفير حماية للمستهلك إذا تم الالتزام بقواعده من كافة الأطراف المخاطبين به، لا سيما حماية عنصر الطبيعة في إطار حماية البيئة، وتنظيم استخدام رأس المال الثابت والمتغير، والإلتزامات المفروضة على المنتجين في إطار عنصر العمل.

4- أن المشرع الجزائري في إطار التنظيم القانوني للأنشطة الإقتصادية دمج البعد البيئي والبعد الإنساني عن طريق تقرير حماية المستهلك ما ساهم في وضع قواعد هذه الحماية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

5- أن الجزائر اهتمت بحماية المستهلك وأصدرت قواعد قانونية خاصة تقرر حماية أصلية للمستهلك كالقانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛ إضافة إلى وجود تشريعات أخرى كالمرسوم التنفيذي رقم 435-97 المعدل والمتم لمتضمن تخزين المواد البترولية وتوزيعها ، والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة توفر من خلالها حماية فرعية متشعبة للمستهلك.

وعليه نقترح ما يلي:

1- وضع حماية المدخلات ومراعاة العقلانية والقواعد البيئية والصحية والأخلاقية والإنسانية ضمن الإعتبارات التي يجب مراعاتها من قبل المنتجين من أجل التوصل إلى نهج يوازن بين التنمية الإقتصادية وتطور النشاط الإقتصادي من جهة وحماية حقوق المستهلك وحقوق الإنسان عموما من جهة أخرى.

2- العمل قدر الإمكان على أن لا تشكل حماية المستهلك عرقلة للتنمية والتطور الإقتصادي وسبيلا لفرض أعباء جديدة على عاتق المنتج، عن طريق جعل القواعد القانونية المتضمنة قواعد هذه الحماية مواكبة بصفة مستمرة لمختلف التطورات الإقتصادية والتكنولوجية الواقعة ، وتحديثها من أجل أن تكون الحماية أكثر مرونة وأقل تكلفة على عاتق المنتج.

3- تشجيع المراقبة الداخلية التي تكون من قبل المنتج باتخاذ ما يلزم لذلك قبل الوصول إلى المراقبة الخارجية عن طريق الهيئات المتخصصة والجهات المكلفة بحماية المستهلك بتنمية ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى المنتج .

4- وضع قانون خاص بتنظيم استخدام عوامل الإنتاج في إطار حماية حقوق المستهلك يتضمن قواعد عامة وصريحة، رغم التحديات التي ستواجهه من تنوع وتباين الأنشطة الإقتصادية ومستلزماتها وتطورها المستمر.

قائمة الهوامش و المراجع

[1] ـ مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ علم الإقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص131

[2] ـ سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002، ص 77.

[3] ـ مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص133

[4] ـ إحسان علي محاسنه، البيئة والصحة العامة، دار الشروق ، مصر، 1991، ص 17

[5] ـ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص15

[6] ـ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 43، ص 6.

[7] أيمن سليمان مزاهرة ، علي الشوابخة، البيئة والمجتمع، دار الشروق، عمان، 2011، ص 62.

[8] ـ سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص21.

[9] ـ مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص134

[10] ـ القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة، مرجع سابق.

[11] ـ انظر نص المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج.ر، رقم 43، ص 6

[12] ـ المادة 39 من القانون رقم 03-10، المرجع السابق.

[13] للمزيد انظر أيمن سليمان مزاهرة ، علي الشوابخة، المرجع السابق، ص28

[14] المواد من 44 إلى 47 من القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

[15] ـ الذي ونشر في افتتاح المنتدى العالمي السادس للمياه في مرسيليا ، أنظر: **الطلب المتزايد والتغير المناخي يهددان مصادر المياه العذبة في العالم**، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، متاح على الرابط: http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article1040، تاريخ الزيارة 2016/02/15، الساعة 16.32 د.

[16] ـ في المواد من 48 إلى 50 من القانون رقم 03-10، المرجع السابق.

[17] ـ ، **لمحة عن تربية الأحياء المائية في الجزائر** ،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مقال متاح على الرابط: http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_algeria/ar، تاريخ الزيارة 2016/03/02، الساعة 11.48 د.

[18] ـ الطلب المتزايد والتغير المناخي يهددان مصادر المياه العذبة في العالم، المرجع السابق.

[19] ـ المرجع السابق.

[20] ـ مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص 140

[21] ـ أنظر المادة 52 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 1990/01/02، العدد52، ص1652.

[22] ـ عفاف حبة ، **دور رخصة البناء في حماية البيئة والعمران**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد06، ديسمبر 2010، ص313.

[23] ـ حسب ما نصت عليه المادة 48 من المرسوم176/91 المؤرخ في 28 ماي 1976، الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة وشهادة التقسيم وشهادة المطابقة رخصة البناء ورخصة الهدم وتسليم ذلك.

[24] ـ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 لعام 2006،.ص 10

[25] انظر نص المادة 113 من القانون رقم 03 -10، مرجع سابق.

[26] ـ أنظر نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 97-435 المؤرخ في 17 نوفمبر 1997 يتضمن تنظيم تخزين المواد البترولية و توزيعها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 32 لعام 1997.

[27] ـ أنظر مثلا الشروط المقررة في المرسوم التنفيذي رقم 07-144 ا لمؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 لعام 2007

[28] ـ مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص 140

[29] -- المادة 03 من القانون رقم 03- 09 المؤرخ في 08 مارس 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد05 لعام 2009، ص 12.

[30] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *الإنتاج الحيواني*، مقال متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.fao.org/animal-production/ar ، تاريخ الزيارة 2016/04/12، التوقيت(15.11 د)

[31] Veterinary Public Health and Feed and Food Safety متاح على الرابط
http://www.fao.org/ag/againfo/programmes/en/A6.html، تاريخ الزيارة12 /2016/04، التوقيت(14.02 د)

[32]ـ المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم10-124 المؤرخ في 28 أفريل 2010 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الأطباء البيطريين والمفتشين البيطريين والأطباء البيطريين المتخصصين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 لعام 2010، ص 8.

[33]ـ المادة 56 من المرسوم التنفيذي رقم10-124 ، المرجع السابق

[34]ـ المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم10-124 ، المرجع السابق

[35]ـ المادة 57 من المرسوم التنفيذي رقم10-124 ، المرجع السابق

[36] ـ ملحق القرار الوزاري المشترك امؤرخ في 02 أفريل 2014، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " االصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 30 لعام 2014، ص 14 .

[37] ـالمرجع السابق، ص 15

[38]ـ المرجع السابق، ص 16

[39]ـ المادة 56 من المرسوم التنفيذي رقم10-124، مرجع سابق.

[40]ـ حول المركز انظر : الموقع الإلكتروني للمركز http://www.itelv.dz.

[41] Veterinary Public Health and Feed and Food Safety , op.cit

[42]ـ ملحق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 أفريل 2014، مرجع سابق.

[43] ـ المرجع السابق، ص 15

[44]ـ المرجع السابق، ص 14

[45]ـ المادة 06 من القانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك، مرجع سابق.

[46]ـالمادة 04، المرجع السابق.

[47] ـسعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص85.

[48] ـ المادة 06 من القانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك، مرجع سابق.

[49] ـ المادة 05 ، المرجع السابق

[50]ـ وهي مجموع الخصائص التقنية للمنتوج والمرتبطة بصحة وسلامة المستهلك ونزاهة المبادلات التي يحددها التنظيم التي يجب احترامها، المادة 3م ن القانون 03/09المتعلق بحماية المستهلك، المرجع السابق.

الرضا الوظيفي وأثره على تحسين وتطوير أداء العاملين بالمصارف الجزائرية

أ/مولاي مصطفى سارة*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على **رضا العاملين** الإداريين في قطاع **المصارف**، وإبراز دور الرضا الوظيفي ومدى ارتباطه **بالأداء** ورفع مستوياته، وذلك من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات لبيان ذلك التأثير؛ ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية من المصارف العمومية (الوكالات العاملة بمدينة المدية)، حيث بلغت العينة 75 عاملا، وتم اعتماد مقياس ليكرت، واعتمد على التحليل باستعمال برنامج spss لقياس آراء العاملين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة مدركين للعوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي والآثار الناتجة عنه، ليتم فيما بعد تقديم بعض التوصيات لإدارات المصارف التي يمكن من خلالها تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية.

الكلمات الدالة: الرضا الوظيفي، الأداء، المصارف العمومية العاملة بمدينة المدية، العوامل المؤثرة على رضا العاملين.

Résumé:

Cette étude vise à identifier les facteurs qui influent sur les administrateurs de satisfaction qui travaillent dans le secteur bancaire, et mettre en évidence le rôle de la satisfaction au travail et la façon dont elle se rapporte à la performance et augmenter le niveau, et par l'identification d'un ensemble de variables pour démontrer cet effet, et dans le but d'atteindre l'objectif de l'étude a été sélectionné un échantillon aléatoire des banques publiques (agences travaillant dans Médéa), où l'échantillon est élevée à 75 travailleurs, a été adopté l'échelle de Likert, et comptaient sur l'analyse en utilisant le programme de spss pour évaluer les points de vue des travailleurs, et les résultats de l'étude ont montré que la majorité des répondants sont conscients des facteurs qui influent sur la satisfaction professionnelle et les effets qui en découlent, à la suite introduit quelques-unes des recommandations pour les départements de banques dans lesquelles ils peuvent maximiser les effets positifs et minimiser les effets négatifs.
Mots clés: la satisfaction au travail, la performance, les banques publiques opérant dans Médéa, les facteurs qui influent sur la satisfaction des employés.

* مولاي مصطفى سارة، طالبة دكتوراه (ل.م.د)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية.

مقدمة:

ترجع أهمية دراسة **الرضا الوظيفي** لدى الأفراد العاملين، إلى حقيقة أن العمل له أثر بالغ في حياة الأفراد كما أن له الأثر في استمرار وبقاء المؤسسة، فضلا عن تأثيره على نفسية العامل واتزان مشاعره وتأمين الحياة السعيدة له، إذ تجعل منه عضوا فعالا في مجال عمله ومجتمعه، وهذه الحقيقة تدفع إلى الاعتقاد بأن للرضا الوظيفي علاقة مباشرة بالأداء، إذ اتفقت بعض الدراسات والبحوث التي تناولت جوانب العمل والعاملين على وجود علاقة إيجابية وصلة وثيقة بين رضا الفرد عن عمله وبين نوعية أدائه.

وهو ما نحاول استعراضه من خلال رصد اتجاهات العمال في البنوك العمومية بمدينة المدية تجاه العوامل المسببة للرضا أو عدم الرضا، ممَّا لها تأثير سلبي أو إيجابي على أدائهم لمهامهم، وبنفس درجة التأثير من جهة أخرى على البنك فيؤثر على إمكانية تحقيقه لأهدافه.

وبذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر رضا العاملين في المصارف الجزائرية على تحسين وتطوير أدائها؟

وقصد توضيح الإشكالية نطرح **الأسئلة** التالية:

- ما المقصود بالرضا الوظيفي في المصارف؟ وما هي مؤشراته؟
- ماذا نعني بتقييم الأداء في المصارف؟
- أيّ العوامل التالية يؤثر على الرضا الوظيفي بالمصارف محل الدراسة :طبيعة العمل، والأجر والحوافز،الإنجاز، والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب؟
- هل تؤثر العوامل الشخصية على رضا العاملين في المصارف محل الدراسة؟

وتنبع **أهمية** الدراسة من أهمية المصارف ودورها في الاقتصاد الوطني، فتتلخص الأهمية في:

- تحسين مستوى أداء العاملين في المصارف من خلال زيادة شعورهم بالرضا في وظائفهم؛
- مساعدة إدارة المصارف في حل المشاكل المتعلقة بسُلوك عمالها وحاجياتهم والعمل على إشباعها؛
- مساعدة العامل على تغيير دوافعه السلبية تجاه العمل للوصول إلى مستوى انجاز أعلى.

أما **الهدف** الأساسي من هذا البحث فيتمثل في معرفة العوامل المؤثرة على رضا العاملين في المصارف الجزائرية لتحسين وتطوير أدائها.

واستندنا في بحثنا على **الفرضيات** التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف؛
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف؛
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف؛

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الدخل الشهري).

وفي سبيل تحقق الهدف المنشود من هذه الدراسة، نستخدم **المنهج** الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة.

أما **هيكل** البحث فيشتمل على المحاور التالية:

- ❖ الإطار النظري للرضا الوظيفي؛
- ❖ تقييم أداء المصارف؛
- ❖ علاقة الرضا الوظيفي بالأداء
- ❖ دراسة ميدانية بالوكالات العاملة بمدينة المدية.

المحور الأول: الإطار النظري للرضا الوظيفي

يعُتبر الرضا الوظيفي من أكثر مواضيع علم الإدارة غموضاً، ذلك لأنه حالة انفعالية متعلقة بالمورد البشري يصعب فهمها، ناهيك عن قياسها بكل موضوعية.

1. تعريف الرضا الوظيفي:

- تعريف **هوبك**: يرى هوبك أن الرضا الوظيفي هو" مجموعة من الاهتمامات بالظروف النفسية والمادية والبيئية التي تحمل المرء على القول بصدق أنني راض في وظيفتي"[1].
- تعريف **فروم**: يرى أن الرضا الوظيفي هو:" المدى الذي تؤفر معه الوظيفة لشغلها نتائج ذات قيم إيجابية، أي أن عبارة الرضا ترُادف التكافؤ"[2].
- تعريف **سوبر**:يرى بأن:"رضا الفرد عن العمل يتوقف على المدى الذي يجد فيه منفذا مناسبا لقدراته وميوله وسِّمات شخصيته وقيمه، كما يتوقف أيضا على موقعه العملي وعلى طريقة الحياة التي يستطيع بها أن يلعب الدور الذي يتماشى مع نموه وخبراته"[3].

مما تقدم نستطيع القول بأن العامل راضٍ عن عمله عندما يتكامل مع وظيفته فيصبح إنسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها من خلال طموحه ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق ذاته من خلالها.

2. عناصر الرضا الوظيفي:

إن الرضا عن العمل هو مُحصلة مجموعة من العناصر تتمثل في:

الرضا الوظيفي = الرضا عن الأجر + الرضا عن محتوى العمل + الرضا عن فرص الترقية + الرضا عن الإشراف + الرضا عن جماعة العمل + الرضا عن ساعات العمل + الرضا عن ظروف العمل

وفيما يلي عرض لكل عنصر من عناصر الرضا الوظيفي الموجود في المعادلة [4]:

2-1 **الرضا عن الأجر**: يُعتبر الأجر بمثابة وسيلة لإشباع الحاجات الدنيا، وَيمتدُ أثره ليعطي الشعور بالأمن وليرمز إلى المكانة الاجتماعية، كما قد ينظَر إليه العامل كمركز لعرفان المؤسسة لأهميته، وهناك علاقة طردية بين مستوى الأجر والرضا الوظيفي، فكلما زاد مستوى الأجر كلما زاد مستوى الرضا الوظيفي والعكس صحيح.

2-2 **الرضا عن محتوى العمل**: قدم بعض الباحثين ومنهم"Hackman" مجموعة من العناصر المرتبطة أهمها خصائص العمل، إذ أنها تسمح بخلق الظروف التي تولد أكبر قدر من الدافعية لدى الموظفين، وبالتالي الوصول إلى أداء عالي، مما يُساهم في درجة رضاهم الوظيفي [5].

2-3 **الرضا عن فرص الترقية**: كلما كان طمُوح العامل أو توقعات الترقية لديه أكبر مما هو متاح فعلا، قل رضاه عن العمل والعكس، أي هناك علاقة طردية بين توفر فرص الترقية والرضا الوظيفي [6] .

2-4 **الرضا عن نمط الإشراف**: كلما تواجد مشرفين قادرين على استيعاب مرؤوسيهم، كلما كان لدى هؤلاء المرؤوسين رضا كًافياً عن أعمالهم، وبالتالي يستطيعون أن يؤدوا مهامهم بدون توقع أي مفاجآت من مشرفيهم [7].

2-5 **الرضا عن جماعة العمل**: يلُاحظ أنه كلما كان تفاعل العامل مع عمال آخرين في العمل يُحقق تبادلا للمنافع بينه وبينهم، كانت جماعة العمل مصدرا لرضا العامل عن وظيفته، والعكس صحيح [8] .

2-6 **الرضا عن ساعات العمل**: يلُاحظ أنه بالقدر الذي ت وُفر فيه ساعات العمل للعامل حرية استخدام وقت الراحة يزيد الرضا الوظيفي لديه، والعكس صحيح [9] .

2-7 **الرضا عن ظروف العمل المادية** :بصفة عامة تؤثر ظروف العمل المادية على قوة الجذب التي تربط الفرد بعمله أي درجة رضاه عن العمل، فمعدل دوران العمل ومعدل الغياب يرتفعان في الأعمال التي تتصف بظروف عمل مادية سيئة والعكس صحيح [10].

3. قياس الرضا الوظيفي:

يمكننا أن نفرق بين مجموعتين من مقاييس الرضا و هما المقاييس الموضوعية و المقاييس الذاتية كما يلي:

3-1 المقاييس الموضوعية:من بين المقاييس الموضوعية للرضا الوظيفي نجد الغياب وترك العمل كما يلي:

أ-الغياب: يعُرف الغياب على أنه عدم حضور العامل إلى مكان العمل في الوقت الذي يتوقع منه الحضور طبقا لبرنامج العمل، أما إذا كان العامل في عطلة رسمية فإن ذلك لا يعتبر تغيب، و معدل غياب العامل في المصرف يعتبر مؤشر يمكن استخدامه للتعرف على درجة الرضا [11]،إلا أن هناك حالات غياب لا يمكن تجنبها مثل حالات المرض أو التعرض لحوادث طارئة ويمكن قياسه كالتالي:

$$\text{الغياب خلال فترة معينة} = \frac{\text{مجموع عدد أيام الغياب للأفراد}}{\text{عدد أيام العمل} \times \text{متوسط عدد الأفراد}} \times 100 \leftarrow (1-1)$$

ب– ترك العمل: إن بقاء العامل واستمراره في عمله بمصرف معين يعُد مؤشرا لرضاه وتعلقه بعمله، عكس ما يشير إليه ترك العمل و تقديم الاستقالة، ويتم حساب معدل دوران العمل من خلال المعادلات التالية[12]:

$$\text{معدل الانفصال} = \frac{\text{عدد الأفراد تاركي الخدمة خلال الفترة الزمنية}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال نفس الفترة}} \times 100 \leftarrow (2-1)$$

$$\text{معدل الانضمام} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين يتم تعيينهم خلال الفترة الزمنية}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال نفس الفترة}} \times 100 \leftarrow (3-1)$$

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين تم تعيينهم+ عدد الأفراد تاركي العمل خلال}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال نفس الفترة}} : 100 \leftarrow (4-1)$$

2–3 المقاييس الذاتية: الأساس في المقاييس الذاتية إعداد الاستبيان الذي يضم أسئلة متباينة توجه إلى العمال بالمصرف، الغاية منه الحصول على تقرير من العامل عن درجة رضاه عن العمل، وإن تحديد محتوى الأسئلة التي تتضمنها قوائم الاستقصاء خاضع لطريقتين رئيسيتين[13]:

أ /**تقسيم الحاجات** :تتبع قائمة الأسئلة التي يتم تصميمها تقسيما عاما للحاجات الإنسانية، الغاية منها الحصول على معلومات من العامل عن ما يتيحه العمل من إشباع لمختلف الحاجات المطلوبة، فكل نوع من الحاجات تخصص له عينة من الأسئلة.

ب /**تقسيم الحوافز** :تتبع قائمة الأسئلة في هذه الطريقة تقسيما للحوافز التي يتيحها العمل والتي تمثل أحد العوامل المؤثرة في الرضا، كمحتوى العمل، فرص الترقي، الإشراف...الخ.

جدول رقم(1–1): درجة الرضا والسلوكيات الناتجة عنها

درجة الرضا /الحافز	سلوكيات الأفراد
رضا وظيفي عال مع حافز عال	التمسك بالوظيفة والبقاء في العمل والالتزام به
رضا وظيفي عال مع حافز متدني	طلب الانتقال إلى وظيفة أخرى محفزة
رضا وظيفي متدني مع حافز عال	البحث عن وظيفة أخرى

المصدر: حسن إبراهيم بلوما، **إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان،2002، ص 313.

4. العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي:

يتأثّر الرضا الوظيفي للعاملين سلبا وإيجابا بعوامل كثيرة ومتعددة، والتي تسهم إسهاما مباشرا وغير مباشر في خلق الرضا الوظيفي وتحديد مداه، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل شخصية، مادية، ومعنوية.

4-1 عوامل شخصية: تنقسم إلى[14]:

أ-عوامل داخلية خاصة بالعامل: من جملة العوامل الذاتية الخاصة بالفرد نذكر ما يلي:

- ✓ **السّن** :أوضحت الدراسات أن لمتغير السّن علاقة بمستوى الرضا لدى العاملين حيث توصل "***تيرنر*** "إلى أنَّ الرضا عن العمل يزداد في مرحلة السّن ما بين 29 إلى 49 سنة، ثم يبدأ في الانخفاض في سِّن السّتين، بمعنى أن مستوى الرضا يكون في حالة تصاعد إلى أن يصل إلى سن الستين (خمس سنوات ما قبل التقاعد)؛
- ✓ **الجنس:** أثبتت الدراسات أن مستوى الرضا الوظيفي يكون لدى الإناث أعلى مقارنة بالذكور، وهذا الفرق يرجع لأسباب طبيعية فالمرأة تتميز بالتحمل والصبر أكثر من الرجل؛
- ✓ **المستوى التعليمي:** تشير الدراسات إلى أن العمال الذين أتموا تعليمهم الجامعي أقل رضا عن منصبهم من الذين لم يدرسوا إطلاقا، وهذا لكون مستوى الطموح أعلى لدى فئة الجامعيين؛
- ✓ **الأقدمية في العمل:** تؤثر العوامل المرتبطة بالأقدمية على مستوى الرضا لدى العامل، حيث عامل الخبرة مثلا يجعل هذا العامل راضيا عن عمله بشكل كبير مقارنة بالذين هم في بداية العمل؛
- ✓ **قيم الفرد:** تمثل قيم الفرد" مجموعة من المعتقدات والقواعد والأحكام السابقة في أذهان الأفراد التابعة والمستمدة من النظام الثقافي الذي يسود في المجتمع ، والقيم التي توجه السلوك الإنساني يمكننا اعتبارها من محددات هذا السلوك؛
- ✓ **الشخصية:** كل فرد يتميز بشخصية معينة قد تكون شخصية قوية يتمكن من خلالها أن يؤثر على الآخرين ويتوافق معهم، كما قد تكون ضعيفة لا تستطيع إحداث التأثير على الآخرين، وتبرز لنا أهمية دراسة الشخصية في مجال العمل من خلال تيسير فهم الاختلافات الفردية؛
- ✓ **قدرات الفرد:** المتعارف عليه أن قدرات الأفراد تختلف وتتباين، هذا ما يشير إلى اختلاف درجة تأثيرها على رضا الفرد العامل فالقدرات تمثل" **الاستعدادات والقدرات الذهنية والبدنية لأداء مهام متعددة** "

ب-عوامل خاصة بمحتوى العمل: نبرز أهم متغيرات محتوى العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي [15]:

- ✓ **درجة تنوع مهام العمل:** كلَما تنوعت مهام العمل كلما قل الملل النفسي الناشئ عن تكرار أداء كل مهمة من مهام العمل؛
- ✓ **درجة السيطرة الذاتية المتاحة للفرد:** لهذا المتغير انعكاس على تكيف العامل مع محيط عمله، فكلما زادت حريته في اختيار طرق أداء العمل والسُّرعة التي يؤدي بها العمل، جعله يتكيف بسهولة مع محيط عمله؛

✓ **استخدام الفرد لقدراته:** كلما أحسَ الفرد أنه يقوم باستخدام قدراته في مزاولة نشاطه، كلما زاد رِضاه، فباستخدام الفرد لقدراته يكون قد أشبع حاجته لتحقيق الذات؛

✓ **مستوى الطموح:** إن تحقيق العامل لمستوى أداء يقل عن مستوى طموحه، يثيُر لديه الإحساس بالفشل فالاستياء، والعكس نجده في تحقيقه لمستوى أداء يزيد أو يعادل مستوى طموحه فيتولد لديه الشعور بالنجاح والرضا.

4-2 عوامل مادية: وتشتمل على:

✓ **الأجر** :ما يسري في الواقع يؤكد لنا جليا الصَدارة التي يحتلها الأجر كحافز مادي يحفز ويشجع العامل، ويعد قوة شرائية تمكنه من التأمين على حياته في مختلف جوانب عدة[16].

✓ **العلاوات الاستثنائية و الدورية:** تمثل العلاوة بصفة عامة ذلك المبلغ الذي يدفع للعامل أو يضُاف لأجره الأساسي خلال فترة زمنية محددة، ونميز نوعين من العلاوات، العلاوة الاستثنائية" **تمنح للعامل الذي يبذل جهدا خاصا يحقق للمؤسسة ربحا واقتصادا في النفقات أو زيادة في الأرباح** "وبالمقابل فإن العلاوات الدورية تمثل **مبلغا من المال يضُاف إلى الأجر الأساسي للعامل**"، مثل علاوة الأقدمية التي تقُدم لمكافأة العامل نتيجة خبرته وتقدمه في العمل[17].

✓ **الُمكافآت التشجيعية:** نصَّ القانون على منح العاملين مكافآت تشجيعية مقابل مساهمة العامل في زيادة الإنتاج أو خفض التكاليف، إلى جانب هذا فهي تمنح لأولئك الذين يعدون البحوث والدراسات الهادفة إلى تحسين الإنتاج أو ابتكار أنواع جديدة منه[18].

✓ **المشاركة في الأرباح:** تشملُ المشاركة في الأرباح تلك النسبة المقتطعة من أرباح المصرف التي يتم توزيعها على العاملين، حيث أن إشراك العاملين في أرباح المصرف من بين الحوافز التي تدفعهم إلى تحسين أدائهم كَون ذلك مرجعاً لحصولهم على نصيب أكبر من الأرباح، وبحكم أن الأرباح التي يحققها المصرف تتم في نهاية فترة الأعمال، فدفع هذه الزيادات للعمال يتم في نهاية كل عام[19].

✓ **الترقية:** تعُدّ الترقية أحد أهم العوامل المحفزة للعامل، فبإتاحة هذه الفرصة يتم إشباع حاجات العمال بتحقيق الذات، فكل عامل يطمح لشغل منصب أعلى أو أعمال أفضل خلال حياته الوظيفية، ومن زاوية نظر المصرف تمده سياسة الترقية بعرض مستمر من القوى العاملة المدربة وذات الخبرة[20] .

4 -3 عوامل تنظيمية: يتوقفّ موقف أي عامل بالمصرف اتجاه عمله على مدى حسن العلاقة مع المشرف وأعضاء جماعة العمل، وكذا نوع الاتصال الممارس، سواء كان رسمي في إطار قانوني بين مختلف الهيئات الإدارية، أو غير رسمي فيما بين العمال، بالإضافة إلى عوامل تنظيمية أخرى كساعات العمل وأوقات الراحة[21] .

ويمكن تلخيص وتدعيم أهم العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي بالجدول التالي:

جدول رقم (1-2): العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي حسب مصدره

العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي حسب مصدرها				
عوامل متعلقة بالعامل	**عوامل متعلقة بالوظيفة**		**عوامل متعلقة بالمصرف**	**عوامل متعلقة بالبيئة**
* عامل السن * الأقدمية في العمل * نوع الجنس *المستوى التعليمي * أهمية العمل للعامل *شخصية العامل (اتجاهاته، قيمه، معتقداته، وطموحه)	**من حيث طبيعة تصميم الوظيفة:** *درجة تكبير الوظيفة *درجة إثراء الوظيفة * السيطرة على الوظيفة * طبيعة الوظيفة * المشاركة في اتخاذ القرار * المستوى التنظيمي للوظيفة	**من حيث أداء العامل للوظيفة:** * الشعور بالإنجاز * الأجر والحوافز * فرص الترقية * الشعور بالأمن الوظيفي *العلاقات مع الآخرين	*مدة وتوقيت العمل * ظروف العمل المادية *أساليب العمل * الاجراءات القانونية للعمل * نظم الاتصال * التكنولوجيا * نمط القيادة والإشراف	*مدى رضا العاملين عن الحياة بصفة عامة * نظرة المجتمع للموظف * الانتماء الديمغرافي *اختلاف الجنسية * البيئة الاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية.

المصدر: نور الدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 191.

المحور الثاني: تقييم الأداء في المصارف

يُعد مفهوم الأداء من المفاهيم التي نالت نصيباً وافراً من الاهتمام والبحث في الدراسات الإدارية بشكل عام وبدراسات الموارد البشرية بشكل خاص، وذلك لأهمية المفهوم على مستوى الفرد والمصرف.

1. المفهوم العام لتقييم الأداء:

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء يمكننا تعريف الأداء على أنه " **درجة تحقيق واكتمال المهام لوظيفة الفرد، وهو يعكس القدرة على تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى مخرجات مُجسَّدة في عددٍّ من المنتجات ذات مواصفات محددة وبأقل تكلفة ممكنة**"[22].

وعلى الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء، إلا أنه وردت عدة مفاهيم نذكر منها:

✓ جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه" **مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا، وبيان الانحرافات والأسباب وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين**"[23]

✓ وهناك من يرى بأن تقييم الأداء" **يعد وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة**"[24].

مما تقدم نستطيع القول بأن الأداء هو **نتيجة النشاط أي تقدير للنتائج المحصلة فهو بذلك يعبر عن المخرجات**، أما تقييم الأداء فهو **عملية تقييم نشاط المصرف ونتائج أعماله(الحكم على الأداء) في نهاية**

فترة مالية معينة، ومُقارنة ذلك بالأهداف المخططة لها، وبالتالي التعرف على مدى تحقيق المصرف للأهداف الموضوعة أو المُخططة لها وتحديد الانحرافات وتفسيرها تفسيراً واضحاً وتحديد المسؤوليات وتحديد طرق عِلاجها.

2. أنواع تقييم الأداء:

هناك عدة أنواع لتقييم الأداء أهمها:

✓ **تقييم الأداء المخطط:** ونعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية على وفق فترات زمنية محددة، إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية وتوضيح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها[25].

✓ **تقييم الأداء الفعلي:** يُراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر مدد محددة خلال السنة[26].

✓ **تقييم الأداء المعياري أو القياسي:** نعني به مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات للوحدة الاقتصادية والوحدات المتشابهة في الداخل والخارج[27].

✓ **تقييم الأداء العام والشامل:** يقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس و التقييم، والتمييز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة وكل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية لكل نوع من أنواع النشاط[28].

3. أهداف تقييم الأداء في المصارف:

لعملية تقييم الأداء في المصارف أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها كالآتي[29]:

✓ متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحدد مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛

✓ بيان مدى كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك؛

✓ تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يُهيِئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف؛

✓ توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛

✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

4. معايير تقييم الأداء في المصارف:

تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققه المصرف والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطه، وتعرف المعايير بأنها الأسس التي يرتكز عليها التقييم والتي تحدد فيما إذا كان الأداء جيدا أم لا، وتكون هذه المعايير نسبية إذا تعلقت بالمقارنات ما بين الموارد البشرية أو تكون مطلقة إذا ارتبطت بأهداف التقييم[30]، ويجري وضع المعايير عن طريق سلطة معينة ويعد استخدامها أسلوبا سليما ومناسبا لقياس مستوى الأداء.

وهناك العديد من المعايير التي يمكن إتباعها والتي تتضمن مقارنه مستوى الأداء المحقق و هي كما يأتي:

✓ **المعايير التاريخية:** هي معايير مستمدة من أداء المصرف ذاته في الماضي، إذ يمكن للمحلل المالي حساب المؤشرات من القوائم المالية لغرض رقابة أداء السنة المعنِية، قياسا بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية)، على أن يُؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمصرف، ولهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مصرف خصوصيته، وظروفه، ونشاطه وكيفية تطوره[31].

✓ **المعايير القطاعية:** هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المصرف، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع، إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه المصارف في الأداء فإن هناك خصائص مشتركة بينها، نابعة عن طبيعة أنشطتها، وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها، كما يمكن تقسيم القطاع إلى أنشطة، وقياس أداء المصرف حسب الأنشطة أو الفروع في القطاع الذي ينتمي إليه المصرف(تجاري، متخصص، إسلامي...)، فكلما اتسعت رقعة القطاع كلما مالت المعايير نحو العمومية، والعكس صحيح عند التوجه نحو أنشطة القطاع الواحد، ومن جهة أخرى يمكن تجميع أداء القطاعات المختلفة للوصول إلى أداء الاقتصاد القومي ككل[32].

✓ **المعايير المطلقة:** هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجيا، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير[33].

✓ **معايير الأداء المحددة مسبقا (المستهدفة)**:هي تلك المعايير التي توضع اجتهادا لتعكس مستوى معين للأداء يمكن اعتباره مناسبا، وتتمثل هذه المعايير في الأرقام أو الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوى الاقتصادية، وهي من المعايير المهمة إلا أن ما يعاب عليها هو احتمال عدم الدقة في إعدادها أو عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة[34].

✓ **معايير الأداء التنافسية:** وتُعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المحقق مع أداء المصارف الأخرى المنافسة، و ميزتها انها تربط أداء الوحدة بصورة مباشرة مع قدرتها التنافسية في مجال أعمالها أو خدمتها وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء.

على الرغم من اختلاف نوعية المعايير التي يجب توفرها عند تقديم الأداء، إلا أنه يوجد اتفاق على ضرورة توفر أربع خصائص أو شروط معينة يجب أن تتصف بها معايير الأداء[35]:

- **الثبات:** بمعنى الحصول على نتائج مماثلة و متشابهة نتيجة تكرار استخدام المعيار، أي أن ثبات المعيار يتضمن جانبين هما الاستقرار و التوافق، فالاستقرار يعني أن قياسات المعيار المأخوذة في أوقات مختلفة ينبع عنها نفس النتائج أو نتائج متساوية، أما التوافق فيقصد به أن القياسات المأخوذة في أوقات مختلفة أو بطرق مختلفة تؤدي إلى نتائج متقاربة.

- **المصداقية:** بمعنى أن يقيس المعيار الأشياء التي صمم من أجلها، حيث أن الجوانب التي تحتويها تكون ذات أهمية و ارتباط حقيقي بالكفاءة و الفعالية المطلوبة للأداء.

- **العملية:** بمعنى أن يكون المعيار سهل في التطبيق، و أن يكون مقبولا و واضحا، و هذا ما يعكس حقيقة الأداء الفعلي للمؤسسة.

- **التميز:** و يقصد به مدى قدرة المعيار على التعرف بين المستويات المختلفة للأداء، حيث تبرز أهمية و ضرورة أن يتضمن المعيار قدراً مناسبا من التميز في الحالات التي تكون كفاءات الوحدات و الأقسام متقاربة.

المحور الثالث: علاقة الرضا الوظيفي بالأداء

خَلَص الفكر الإداري بثلاث اتجاهات أساسية، حاولت تحديد وتفسير العلاقة التي تربط الرضا الوظيفي بالأداء وهذا كما يلي:

1. زيادة الرضا الوظيفي تؤدي إلى زيادة الأداء:

يُمثلّ هذا الاتجاه أفكار باحثي مدرسة العلاقات الإنسانية في الإدارة، حيث يرى هذا الاتجاه أن العلاقة التي تربط الرضا الوظيفي بالأداء هي علاقة سببية يمثل فيها الرضا الوظيفي المتغير المستقل والأداء المتغير التابع أي أنه كلما كان مستوى الرضا الوظيفي مرتفع كلما أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء المورد البشري والعكس صحيح.

ويفُسِّر هذا الاتجاه هذه العلاقة بفكرة بسيطة مفادها أن المورد البشري الذي يتمتع بمستوى مرتفع من الرضا الوظيفي تزداد لديه الدافعية نحو العمل و يزداد أيضا ارتباطه بوظيفته ومؤسسته فيرتفع بذلك أدائه، والعكس صحيح[36].

2. زيادة الأداء يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي:

بعد قيام الباحثين ***برايفيلد وكروكيت*** (***Brayfield and Grokett***)الدراسة التجريبية التي أجريت على العلاقة بين الأداء والرضا الوظيفي سنة **1955** ، توصلا إلى استنتاج كان ضربة قوية لأفكار مدرسة العلاقات الإنسانية، وهو أن العلاقة بين الأداء و الرضا الوظيفي إن وجدت فهي علاقة شرطية، أي توجد فقط في الحالة التي تربط فيها العوائد(الأجر، المكافآت....الخ) بالأداء الفعلي للمورد البشري، وفي هذه الحالة الخاصة لا يكون الرضا سببا في الأداء، وإنما العكس، أي أن الرضا هو نتيجة الأداء، فالإشباعات التي يحققها المورد البشري لحاجاته إثر حصوله على العوائد المرتبطة بأدائه المرتفع هي التي تحقق الرضا الوظيفي[37] .

3. العلاقة بين الرضا الوظيفي و الأداء تحكمها عوامل وسيطة:

يَفترض هذا الاتجاه أن العلاقة التي تربط الرضا الوظيفي بالأداء هي علاقة تحكمها عوامل وسيطة،فلا يوجد ما يؤكد على أن التغير في أحد هذين المتغيرين تغير مماثل أو معاكس في المتغير الآخر، فلا توجد هناك علاقة ثابتة تحكم المتغيرين، وهو ما أدى إلى الأخذ بعوامل أخرى وسيطة تربط بين الرضا الوظيفي والأداء، منها ما هو مرتبط بالخصائص الشخصية للمورد البشري مثل الجنس، السن، درجة التعلم...الخ، ومنها ما هو مرتبط بالوظيفة مثل الإثراء، المشاركة في صنع القرارات..الخ، ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية مثل نظرة المجتمع للموظفين، الانتماء الديموغرافي...الخ[38].

ومن خلال ما تقدم ذكره في هذا المحور يُمكن القول أنه رغم الاختلاف الملاحظ بين الباحثين في تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع بين الرضا الوظيفي والأداء، إلّا أنهم جميعا يتفقون على أن الرضا الوظيفي والأداء هما متغيرين مهمين للوصول إلى الفعالية والفاعلية في المؤسسة، و لو كان خلاف ذلك لما تمت أصلا دراسة العلاقة بينهما.

المحور الرابع: دراسة ميدانية بالوكالات العاملة بمدينة المدية.

تُعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع المعطيات من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المراد دراسته، وذلك استنادا إلى قواعد وإجراءات منهجية وكل الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة.

1. مجتمع الدراسة وعينتها:

يُعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية من خلال عملية الاستقصاء، وذلك بجمع المعلومات اللازمة التي تُساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على الرضا الوظيفي من وجهة نظر موظفي المصارف، وبالتالي يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي الوكالات بمدينة المدية(البنوك العمومية:بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والإدخار).

وقد تم توزيع استبيان صُمِّم لأغراض هذه الدراسة، على عينة من موظفي البنوك المعنية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتلبية لأغراض الدراسة تم توزيع 100 استمارة بطريقة عشوائية، تم استرجاع 80 استمارة، وبعد فرزها تم استبعاد 05 استبانات لأنها لم تستوف البيانات اللازمة للدراسة، فأصبحت 75 استمارة صالحة، أي ما نسبة 75% من الاستمارات المسترجعة وهي نسبة معقولة.

2. صدق أداة الدراسة وثباتها واختبار الطبيعة:

سنتعرض إلى صدق محاور الاستبانة ومدى ثباتها، وكذا اختبار الطبيعة لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

1.2 **صدق الاتساق البنائي للمحاور:** تم إيجاد معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، لمعرفة مدى صدق المحاور لقياس أهداف الدراسة، وأنَّ محتوى كل بعد من أبعاد الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05، كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (4-1): معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة قبل نزع المتغيرين

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الرضا عن مجال طبيعة العمل	0.843	0.000
الثاني	الرضا عن الأجر والحوافز	0.915	0.000
الثالث	الرضا عن الانجاز والقدرة على الوصول للمستوى المطلوب	0.922	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*spss*.

الارتباط دال إحصائيا عند 0.01.

يُبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والمعدل الكلي موجبة وقوية ودالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05، وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه. وبعد إعادة الحساب بعد إلغاء المتغيرين، أصبح معامل الارتباط للمحاور على الترتيب: 0.829، 0.911، 0.912، وهي كلها معنوية وذات ارتباط موجب قوي، وبالتالي تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه بنزع المتغيرين المعنيين.

***2.2* معامل ثبات أداة الدراسة:** يعني ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم، ولقياس مدى ثبات الاستبانة يتم حساب معامل "*ألفا كرونباخ* *Cronbach's Alpha*"، والجدول رقم (4-2) يوضح معاملات ثبات كل محور من الاستبانة ومعامل ثبات الاستبانة.

جدول رقم (4-2): معامل *ألفا كرونباخ* لقياس ثبات محاور الاستبانة النهائية

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور	الترتيب
الرضا عن مجال طبيعة العمل	12	**0.851**	**1**
الرضا عن الأجر والحوافز	09	**0.761**	**2**
الرضا عن الإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب	22	**0.753**	**3**
معامل الثبات العام	43	**0.854**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

يتضح من الجدول أعلاه أنَّ معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الدراسة، وقد تراوحت بين 0.753 و0.851، وهذا يدُّل على أنَّ الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات لجميع محاورها، ومعدل الثبات العام للاستبانة عال فقد بلغ **85.4**%، وبذلك نكون قد تأكدنا من صِدق وثبات الاستبانة، يمُكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3.2 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار *كولمجروف – سمرنوف للاعتدالية* –*Kolmogorov-Smirnov*): سنعرض اختبار كولمجروف –سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

H°: لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة 95%.

H1: تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة 95%.

وقاعدة أخذ القرار هي قبول فرضية العدم H° إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أقل من 5%، وترفض فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5% وتقبل الفرضية البديلة H1، ولذلك نعطي الجدول التالي رقم (4-3).

جدول رقم (4-3): اختبار التوزيع الطبيعي *Kolmogorov-Smirnov*

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الرضا عن مجال طبيعة العمل	12	0.087	0.200
الثاني	الرضا عن الأجر والحوافز	09	0,087	0.200
الثالث	الرضا عن الانجاز والقدرة على الوصول للمستوى المطلوب	22	0,078	0,200
	فقرات الاستبانة ككل	43	0.090	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

يوضح الجدول أعلاه نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور ومستوى الدلالة للاستبانة ككل أكبر من 0.05 (sig>0.05)، يعني عدم وجود معنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " **تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة 95%**"، لذلك يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

3. **تحليل النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة:** يبين الجدول التالي ما يلي:

جدول رقم(4-4): المستوى الكلى للرضا الوظيفى للعاملين بوكالات المدية

عناصر الرضا الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الرضا عن مجال طبيعة العمل	3.40889	0.55500	1
الرضا عن الأجر والحوافز	2.4726	0.78463	3
الرضا عن الانجاز والقدرة على الوصول للمستوى المطلوب	3.0697	0.77598	2
المستوى الكلي للرضا الوظيفي	**2.9837**	**0.62762**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن العاملين بوكالات المدية يتمتعون بمستويات متوسطة من الرضا الوظيفي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع محاور الرضا الوظيفي 2.9837، وهو متوسط مقبول نوعا ما، ويمكن ترتيب عناصر الرضا الوظيفي من الأقل رضا إلى الأكثر كما يلي:

- يأتي في المرتبة الأولى عنصر مجال طبيعة العمل، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.40889؛
- يأتي في المرتبة الثانية عنصر الإنجاز والقدرة على الوصول للمستوى المطلوب، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـــ 3.0697؛
- يأتي في المرتبة الثالثة عنصر الأجر والحوافز، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.4726.

وبناء على النتائج المحصل عليها يتضح لنا ما يلي:

إنّ عُمال المصارف راضين عن جميع عناصر الرضا الوظيفي، ماعدا عنصر الأجر والحوافز، وكان عدم الرضا نتيجة عدم كفاية الأجر مقارنة بالمستوى المعيشي للعامل، إضافة إلى انعدام الحوافز المادية والمعنوية واتباع سياسات غير عادلة في الترقية على مستوى جميع المصارف محل الدراسة، وأما الرضا فيعود إلى إدراك الموظفين وإيمانهم بأنَّهم يمتلكون قُدرات عالية على القيام بمهام وظائفهم، والجهود المقدمة من قبلهم تحفزهم على الأداء العالي.

4. اختبار فرضيات الدراسة الميدانية:

بعد قيامنا بتحليل البيانات المتعلقة بالاستبانة، نقوم بفحص العلاقة بين المتغيرات للوقوف على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة، أي اختبار صحة فرضيات الدراسة الميدانية،

1.4 اختبار الفرضية الأولى: تشير الفرضية الأولى إلى أنَّ :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05، فإننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية، قمنا باستخدام اختبار "**One-Sample T Test**" للعينة الواحدة، وذلك لمعرفة تأثير طبيعة العمل على الرضا الوظيفي في البنوك العمومية بمدينة المدية، حيث توصّلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-5):

جدول رقم (4-5): نتائج اختبار "One-Sample T Test" على المحور الأول

المحـور	الوسط الحسابي	قيمة t	درجات الحريةddl	مستوى الدلالة sig
الرضا عن مجال طبيعة العمل	3,40889	53,192	74	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 3,408 وقيمة t المحسوبة 53,192، ومستوى الدلالة 0,000. وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 فإننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تقول يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف

نتيجة اختبار الفرضية 1:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف، عند $(\propto = 0.05)$،

2.4 اختبار الفرضية الثانية: تشير الفرضية الثانية إلى أنَّ :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية، قمنا باستخدام اختبار "**One-Sample T Test**" للعينة الواحدة، وذلك لمعرفة تأثير الأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في البنوك العمومية بمدينة المدية، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-6):

جدول رقم(4-6): نتائج اختبار "One-Sample T Test" على المحور الثاني

المحـــور	الوسط الحسابي	قيمة t	درجات الحريةddl	مستوى الدلالة sig
الرضا عن الأجر والحوافز	2,47259	27,291	74	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 2,47259 وقيمة t المحسوبة 27,291، ومستوى الدلالة 0,000. وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0,05، فإننا نرفض فرضية العدم H0، ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في قطاع

نتيجة اختبار الفرضية 2:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأجر والحوافز على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف عند $(\propto = 0.05)$،

3.4 اختبار الفرضية الثالثة: تشير الفرضية الثالثة إلى أنَّ :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية، قمنا باستخدام اختبار" **One-Sample T Test**" للعينة الواحدة، وذلك لمعرفة تأثير الإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب على الرضا الوظيفي في البنوك العمومية بمدينة المدية، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-7):

جدول رقم(4-7): نتائج اختبار" One-Sample T Test" على المحور الثالث

المحـــور	الوسط الحسابي	قيمة t	درجات الحرية ddl	مستوى الدلالة sig
الرضا عن الإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب	3,06970	34,259	74	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 3,06 وقيمة t المحسوبة 34,259، ومستوى الدلالة 0,000. وبما أنَّ مستوى الدلالة أقل من 0,05 فإننا نرفض فرضية العدم H0، ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول:

نتيجة اختبار الفرضية 3:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنجاز والقدرة على الوصول لمستوى الأداء المطلوب على الرضا الوظيفي في قطاع المصارف عند $(\propto= 0.05)$،

لنتائج الثلاث، نقول أنه توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين الرضا الوظيفي والأسلوب الذي تتبعه البنوك العمومية بمدينة المدية في التعامل مع العاملين لديها.

4.4 اختبار الفرضية الرابعة: تتعلق الفرضية الرابعة باختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الدخل الشهري).

استخدمنا لاختبار هذه الفرضية، اختبار مقارنة متوسطين مستقلين (T Test)، الذي يقوم على مقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط الافتراضي، كما استخدمنا اختبار F أيضا لبعض الخصائص، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أولا: الفرضية الفرعية1: تشير هذه الفرضية إلى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى للجنس؛

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى للجنس.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار" **One-Sample T Test**" للعينة الواحدة،

حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-8):

جدول رقم (4-8): نتائج اختبار t للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول الرضا الوظيفي تعزى للجنس

البيان	المتوسط الحسابي	قيمةt	درجات الحريةddl	مستوى الدلالة
الجنس	1.40	24,583	74	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وSPSS

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نجد قيمة t المحسوبة لمستوى الرضا الوظيفي تساوي 24,583 وقيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية 1:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى للجنس عند $(\propto = 0.05)$،

ثانيا: الفرضية الفرعية2: تشير هذه الفرضية إلى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى العمر؛

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى العمر.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء تحليل التباين الأحادي ***one-way anova***، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-9) .

جدول رقم(4-9): نتائج اختبار التباين الأحادي F حسب متغير العمر

عنوان المحور	قيمةF	مستوى الدلالة
الرضا عن مجال طبيعة العمل	**1.548**	**0.096**
الرضا عن الأجر والحوافز	**0.973**	**0.517**
الرضا عن الانجاز والقدرة على الأداء لمستوى الأداء المطلوب	**0.966**	**0.547**
مجموع المحاور	**1.375**	**0.395**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وSPSS

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نجد قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 1.375 وقيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور 0.395 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم H0.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية 2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى العمر عند $(\propto = 0.05)$،

ثالثا: الفرضية الفرعية3: تشير هذه الفرضية إلى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى المستوى التعليمي

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى المستوى التعليمي

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء تحليل التباين الأحادي ***one-way anova***، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم(4-10):

الجدول رقم(4-10): نتائج اختبار التباين الأحادي F حسب متغير المستوى التعليمي

عنوان المحور	قيمةF	مستوى الدلالة
الرضا عن مجال طبيعة العمل	1.749	0.48
الرضا عن الأجر والحوافز	1.641	0.069
الرضا عن الانجاز والقدرة على الأداء لمستوى الأداء المطلوب	0.979	0.531
مجموع المحاور	0.804	0.702

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

يبين الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في محتوى محاور الدراسة يعزى للمستوى التعليمي، كما نجد قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.804 وقيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور 0.702 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم H0، فتكون النتيجة كالآتي:

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية 3:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى المستوى التعليمي عند $(\propto = 0.05)$،

رابعا: الفرضية الفرعية4: تشير هذه الفرضية إلى.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى سنوات الخبرة.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى سنوات الخبرة.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء تحليل التباين الأحادي ***one-way anova***، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول رقم(4-11):

الجدول رقم(4-11): نتائج اختبار التباين الأحادي F حسب متغير سنوات الخبرة

عنوان المحور	قيمةF	مستوى الدلالة
الرضا عن مجال طبيعة العمل	1.268	0.235
الرضا عن الأجر والحوافز	1.295	0.216
الرضا عن الانجاز والقدرة على الأداء لمستوى الأداء المطلوب	0.923	0.600
مجموع المحاور	1.530	0.340

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

يبين الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في محتوى محاور الدراسة يعزى لسنوات الخبرة، كما نجد قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 1.530وقيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور 0.340 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم H°، وتكون النتيجة:

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية 4:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى سنوات الخبرة عند $(\propto = 0.05)$،

خامسا: الفرضية الفرعية5: تشير هذه الفرضية إلى:

H0:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى الدخل الشهري.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى الدخل الشهري.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء تحليل التباين الأحادي ***one-way anova***، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (4-12):

جدول رقم(4-12): نتائج اختبار التباين الأحادي F حسب متغير الدخل الشهري

عنوان المحور	قيمةF	مستوى الدلالة
الرضا عن مجال طبيعة العمل	1.002	0.481
الرضا عن الأجر والحوافز	0.539	0.952
الرضا عن الانجاز والقدرة على الأداء لمستوى الأداء المطلوب	0.880	0.655
مجموع المحاور	3.141	0.100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و*SPSS*

يبين الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في محتوى محاور الدراسة يعزى للدخل الشهري، كما نجد قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 3.141وقيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور 0.100 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم H°، وعليه النتيجة كما يلي:

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية 5:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال تعزى الدخل الشهري عند $(\propto = 0.05)$،

الخاتمة:

من التحليل العام، **نستنتج** أن أهم العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي في المصارف، إضافة لما سبق هي:

- ✓ رضا العامل عن وضوح أهداف المصرف مع مهام وظيفته التي يؤديها؛
- ✓ رضا العامل عن ثقافة المصرف والتي تساعده على الأداء المميز؛
- ✓ رضا العامل عن اعتراف المسؤولين بالأداء الجيد له لمهام عمله؛
- ✓ رضا العامل عن التقدير الذاتي التي يتيحها له العمل، وكذلك الرضا عن إشباع الحاجات الشخصية والمعنوية.

وعلى ضوء هذه **النتائج** المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات** تتمثل في:

- ✓ يجب على المصارف أن تضع خطة تدريب للعمال، و تقوم بعمل دورات تدريبية بشكل منتظم لهم، لأن هذه الدورات تُشعر العامل بأهميته، وتجعله دائم التجديد والإبداع ؛
- ✓ على المصارف أن تداوم على دراسة الأجر الذي يتقاضاه العامل إذا ما كان يراعي كافة تكاليف الحياة، وغلاء المعيشة دائما، لأن العامل لا بد وأنه سيقوم بأداء عمله بشكل جيد ما دام يشعر برضا عن الأجر، وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الأداء؛

الهوامش والإحالات:

[1] محمد الصيرفي، **السلوك الإداري" العلاقات الإنسانية"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007 ،ص131 .

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **السلوك التنظيمي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص195

[3] جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، **السلوك التنظيمي" نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المؤسسة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص294 .

[4] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 134.

[5] عواد سالم الشهري، **الرضا الوظيفي لدى العاملين وآثاره على الأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في عمليات الخفجي المشتركة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009 ،ص 14.

[6] محمد الصيرفي، **السلوك التنظيمي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ، ص270

[7] حياة طهراوي، **أهمية الرضا الوظيفي في تحسين الإنتاجية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2011 ، ص13 .

[8] عواد سالم الشهري، مرجع سابق، ص07 .

[9] محمد الصيرفي، **السلوك التنظيمي**، مرجع سابق، ص270

[10] جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سابق، ص 300.

[11] مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية "إدارة الأفراد"**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004، ص 115.

[12] محمدالصيرفي،**إ دارة الموارد البشرية"المفاهيم والمبادئ"**،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003، ص160.

[13] المرجع السابق، ص 163.

[14] صلاح الدين الهيتي، **تأثير الاختلافات المحتملة للقيم الثقافية في أداء العاملين**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مطبعة الجامعة الأردنية، العدد1،2005 ، ص 22.

[15] محمد الصيرفي، **السلوك التنظيمي**، مرجع سابق، ص 286.

[16] جمال الدين محمد المرسي،**الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية "المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين"**، الدارا لجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 509-510.

[17] محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 206.

[18]راوية حسن، **إدارة الموارد البشرية" رؤية مستقبلية"**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 261.

[19] المرجع السابق، ص 265.

[20] حنفي محمود سليمان، **السلوك التنظيمي**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، (د.ت)، ص 348.

[21] مصطفى نجيب شاويش، مرجع سابق، ص 120.

[22] راوية حسن، **إدارة الموارد البشرية "رؤية مستقبلية"**، مرجع سابق، ص 209.

[23] يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 199.

[24] زهير ثابت، **كيف تقيم أداء الشركات والعاملين؟**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001،ص15.

[25] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 27.

[26] المرجع السابق، ص 28.

[27] مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 212.

[28] المرجع السابق، ص 212.

[29] يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص 210.

[30]Christian Batal, **La gestion des Ressources Humaines dans le secteur public**, éditions d'organisation, Paris, 2ème édition, 2000, P90.

[31] رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي وثلاثون، العراق، 2012، ص 121.

[32] المرجع السابق، ص 122.

[33] أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردن، الأردن، (د، ت)، ص 187.

[34] Christian Batal ,Op cit , p 95.

[35] كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2000، ص 126.

[36] مصطفى نجيب شاويش، مرجع سابق، ص 105.

[37]محمد صالح الحناوي، محمد سعيد سلطان، **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2000، ص 255.

[38] المرجع السابق، ص 110.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

✓ **الكتب:**

1. جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، **السلوك التنظيمي" نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المؤسسة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .

2. جمال الدين محمد المرسي،**الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية "المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

3. راوية حسن، **إدارة الموارد البشرية" رؤية مستقبلية"**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

4. زهير ثابت، **كيف تقيم أداء الشركات والعاملين؟**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

5. كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2000.

6. محمد الصيرفي، **السلوك الإداري" العلاقات الإنسانية"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، . 2007

7. محمد الصيرفي، **السلوك التنظيمي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 .

8. محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.

9. محمد سعيد أنور سلطان، **السلوك التنظيمي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،. 2003 .

10. محمد صالح الحناوي، محمد سعيد سلطان، **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2000.

11. محمدالصيرفي، **إ دارة الموارد البشرية"المفاهيم والمبادئ"**،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003.

12. مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

13. مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية "إدارة الأفراد"**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004.

14. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

15. يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

✓ **المجلات ومذكرات الماجستير:**

1. أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردن، الأردن، (د، ت).

2. حياة طهراوي، **أهمية الرضا الوظيفي في تحسين الإنتاجية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2011 .

3. صلاح الدين الهيتي، **تأثير الاختلافات المحتملة للقيم الثقافية في أداء العاملين**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مطبعة الجامعة الأردنية، العدد1،2005 .

4. رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي وثلاثون، العراق، 2012.

5. عواد سالم الشهري، **الرضا الوظيفي لدى العاملين وآثاره على الأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في عمليات الخفجي المشتركة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009 .

2. باللغة الأجنبية:

- Christian Batal, **La gestion des Ressources Humaines dans le secteur public**, éditions d'organisation, Paris, 2ème édition, 2000.

المحاصيل المعدّلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية

أ.بوزلحة سامية*

الملخص:

المحاصيل المعدّلة وراثيا هي محاصيل تمّ هندستها وراثيا بإدخال جينات غريبة على مادتها الوراثية إما لزيادة إنتاجيتها أو لتحسين قيمتها الغذائية، ورغم المردودية الاقتصادية لهذه المحاصيل وانتشارها تجاريا إلا أنها تبقى محل جدل بسبب المخاطر التي قد تنجم عنها.

إن قدرة المحاصيل المعدلة وراثيا على حل مشكلة الغذاء التي تعاني منها الدول النامية جعلها تعمل على تطوير وإنتاج هذه المحاصيل، إلا أن ضعف قدراتها التنظيمية والتقنية واحتكار الدول المتقدمة لهذه التكنولوجيا أعاق تقدّمها في هذا المجال.

حتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات عليها أن تضع مجموعة من السياسات والخطط المشجعة وتوفير الموارد المالية والبشرية وتسخير التعديل الوراثي في مجال الزراعة لتلبية احتياجاتها الوطنية.

الكلمات الدّالة: الهندسة الوراثية، المحاصيل المعدّلة وراثيا، مشكلة الغذاء، الدول النامية.

Summary :

Genetically modified foods are foods produced from organisms that have had changes introduced into their DNA using the methods of genetic engineering in order to increase the productivity and improve their nutritional value.

Despite highly economic return and its commercial expansion all over the world, these technics still remain under a huge debate because of their supposed risks.

The GM production capacity to resolve the food problems push developing countries to keep trying producing them but without a big success, due, in the one hand to their weakness in terms of technicity and organization and on the other hand to the wide monopolistic policy of the developed country regarding this issue.

The only way to overcome this obstacle is to implement a set of new policies that may provide human and financial resources to sustain the GMO process of production so that help to meet all the food national needs.

Key words: GMO, GM food, genetically modified organisms, food problem, developing countries.

* أ.بوزلحة سامية، استاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

المقدمة:

تمثل مشكلة الغذاء مصدر قلق لكل دول العالم، غير أن طبيعة هذه المشكلة تختلف تبعا لتقدم الدولة أو تخلفها من الناحية الاقتصادية، العلمية والاجتماعية، فإذا كانت نوعية الغذاء والجوانب التي ترتبط به خاصةً تلك المتعلقة بصحة المستهلكين هي المشكلة الأساسية التي تسعى الدول المتقدمة لحلها، فإن تأمين الكميات اللازمة من الغذاء للحدّ من مشكل الجوع وسوء التغذية هو الهدف الأول للدول النامية خاصة في ظل النمو السكاني السريع وتضاؤل مصادر الدّخل لديها، فالتحدي الحقيقي الذي أصبح يواجه الزراعة في الدول النامية هو في كيفية مضاعفة الإنتاج الزراعي في ظل محدودية الموارد الزراعية وتقلصها نتيجة التدهور والتلوث الناجم عن الاستغلال المفرط لها، ولهذا فإن اتباع نظم الزراعة التقليدية لم يعد يلبي احتياجات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للقضاء على مشكلة الغذاء، مما جعل هذه الأخيرة تحاول إيجاد أسلوب جديد يتماشى مع متطلباتها، فظهر ما يعرف بتطبيقات الهندسة الوراثية والتي أصبحت من أهم تقنيات تطوير الإنتاج الزراعي في العالم، وتعتمد هذه التقنية على إدخال جينات غريبة على المادة الوراثية للكائن الحي بغرض تحسينها أو تطويرها لينتج بذلك ما يعرف بالمحاصيل المعدّلة وراثيا، وعادة ما يتم تعديل هذه المحاصيل إمّا بهدف زيادة الإنتاجية بالتقليل من تكاليف الإنتاج ومدخلاته أو لتحسين جودة والصفات الغذائية لحل مشكلة عدم التوازن الغذائي.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها هذه المحاصيل بسبب الآثار غير المرغوب بها سواء على صحة الإنسان أو البيئة إلا أنها لاقت انتشارا واسعا تم تسويقها في مناطق عديدة من العالم.

وسعيا منها لحل مشكلة الغذاء، حاولت مجموعة قليلة من الدول النامية لإرساء دعائم صناعة تطبيقات الهندسة الوراثية في القطاع الزراعي إلا أن الدول المتقدمة التي تستثمر في هذا المجال ظلت حريصة على أن تجرد هذه الدول من اكتساب أو تنمية هذه الصناعة حتى تبقى سوقا استهلاكيا لمنتجاتها.

وإذا كانت مبررات المحاصيل المعدّلة وراثيا كثيرة ورهاناتها الاقتصادية كبيرة تبقى الإشكالية المطروحة في مدى قدرتها على حل مشكلة الغذاء التي تعاني منها مختلف دول العالم خاصة النامية منها.

وعلى ضوء الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. تعتبر الهندسة الوراثية من أحدث التقنيات المستخدمة لتطوير الإنتاج الزراعي لقدرتها على حل مشكلة الغذاء في العالم.
2. رغم الفوائد الكبيرة للمحاصيل المعدّلة وراثيا إلا أنها قد تعكس مجموعة من المخاطر تؤثر على البيئة وصحة الإنسان.
3. تمّ تطوير المحاصيل المعدّلة وراثيا لتتوافق مع مصالح الدول المتقدمة، وهذا ما قد يؤثر على الدول النامية التي تسعى لتطوير هذه المحاصيل.

4. الدول النامية في حاجة ماسة للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها الهندسة الوراثية وهذا بالعمل على توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية تمكنها من تطوير المحاصيل المعدّلة وراثيا.

أما أهداف هذه الدراسة فقد تمحورت في النقاط التالية:

1. توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالهندسة الوراثية والمحاصيل المعدّلة وراثيا وتطورها في العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص.
2. التطرق إلى أهم الفوائد التي قد تجنيها الدول النامية من المحاصيل المعدّلة وراثيا ومدى مساهمتها الكبيرة في تطوير القطاع الزراعي لهذه الدول.
3. التعرف على أهم الطرق والوسائل التي يجب أن تتبناها الدول النامية لتطويرالمحاصيل المعدّلة وراثيا ومنافسة الدول المتقدمة.

وسنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: مفهوم الهندسة الوراثية وتطور المحاصيل المعدّلة وراثيا في العالم.

ثانيا: فوائد ومخاطر المحاصيل المعدّلة وراثيا.

ثالثا: وضع الغذاء في الدول النامية وتطور المحاصيل المعدّلة وراثيا.

رابعا: التحديات التي تواجه المحاصيل المعدّلة وراثيا في الدول النامية.

خامسا: مستقبل المحاصيل المعدّلة وراثيا في الدول النامية ومتطلبات تطويرها.

أولا: مفهوم الهندسة الوراثية وتطور المحاصيل المعدّلة وراثيا في العالم

1. مفهوم الهندسة الوراثية مميزاتها ومبرّراتها

1-1. الهندسة الوراثية جزء من التكنولوجيا الحيوية:

تعتبر التكنولوجيا الحيوية من أهم تقنيات تطوير الإنتاج الزراعي في العالم، وهي عبارة عن تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية والكائنات الحية ومشتقاتها لصنع أو تعديل المنتجات الزراعية، ويعطي مفهوم التكنولوجيا الحيوية بمعناه الواسع الكثير من التطبيقات والأدوات تتراوح ما بين التخمير التقليدي، الاستزراع في المختبرات، زراعة الأنسجة، الاستنساخ والتلقيح الصناعي، أما بمعناه الضيق فهو يقتصر على الهندسة الوراثية والكائنات المعدّلة وراثيا[1].

1-2 مفهوم الهندسة الوراثية وتطورها:

تعتمد تقنية الهندسة الوراثية على جمع أكثر من صفة واحدة من الصفات الجينية ووضعها في كائن واحد، وذلك عن طريق عزل الجينات التي تسيطر على صفة معينة ثم نقلها من خلية إلى خلية أخرى أو كائن حي آخر مما يعطي هذا الكائن صفات أو وظائف جديدة لم يسبق له أن امتلكها من قبل، لينتج عن ذلك ما يعرف بالكائنات المعدّلة وراثيا[2].

ولقد كان عام 1970 بداية عهد الهندسة الوراثية حيث تم تطوير الأساليب الأولية لتكنولوجيا الحمض النووي المعدّل بنقل المادة الوراثية من كائن حي إلى آخر، ليتحقق في عام 1973 نقل أول مورث لإنتاج الأنسولين باستخدام هذه التقنية، وفي عام 1983 تم نقل أول مورث من نوع نباتي ليبدأ بذلك في تسعينات القرن الماضي إنتاج وتسويق المحاصيل المعدّلة وراثيا[3].

ومن أمثلة الجينات المعروفة التي تم نقلها هي جينات BT المقاومة للحشرات حيث تم نقلها من بكتيريا تعيش في التربة تقوم بصناعة مواد سامة ضد يرقات الفراشات التي تصيب محصول الذُّرة، فبعدما تم نقل الجينات إلى المادّة الوراثية لمحصول الذُّرة اكتسب المقدرة على مقاومة الحشرات التي تصيبه[4]، والجدير بالذكر أن جميع المحاصيل المعدّلة وراثيا صُمّمت لتكون لها إحدى الصفات التالية:

- ✓ مقاومة للأضرار التي تسببها الحشرات.
- ✓ مقاومة العدور بالفيروسات.
- ✓ تحسين الخواص الفيزيائية والكيميائية للمحصول.

1-3. مميزات الهندسة الوراثية في مجال الزراعة:

ويمكن إيضاحها في النقاط التالية[5]:

- ✓ السرعة في نقل الموروثات من كائن إلى كائن حي آخر وبوقت محدد، على عكس الطريقة التقليدية

والسائدة في تغيير التركيب الجيني باستعمال التهجين والتربة التي تحتاج إلى سنوات.

- ✓ نقل الموروثات بطرق مباشرة ومضمونة النتائج بحيث لا تسمح بنقل موروثات غير مرغوب بها.
- ✓ نقل الموروثات بواسطة الهندسة الوراثية قضى على البعد النوعي بين الكائنات الحية، إذ يمكن نقل صفة مرغوبة من بكتيريا إلى نبات أو حيوان أو العكس على خلاف ما هو متبع في الطرق التقليدية.
- ✓ نقل موروثات خالية من الأمراض وذات صفة وراثية مرغوبة إلى كائنات حية تنقصها هذه الصفات.

1-4. مبررات الهندسة الوراثية في مجال الزراعة:

إن تطبيق طرق الزراعة التقليدية نجم عنه مجموعة من الأضرار والآثار السلبية أخذت أبعاد خطيرة بتأثيرها على صحة الإنسان والبيئة، ومن أهمها:

- ✓ ظهور ملوثات بيئية بسبب بعض المواد الكيماوية المستخدمة في عمليات إنتاج بعض المحاصيل الحيوية ومشتقاتها.
- ✓ تلوّث البيئة بالمبيدات الكيماوية الخطرة المهدّدة لصحّة الإنسان.
- ✓ تضاؤل أو فقدان بعض الأصناف والسلالات الأصلية بسبب الاعتماد الكلي على الأصناف المستنبطة مما شكّل خسارة كبيرة في المصادر الوراثية.
- ✓ تناقص مصادر المياه وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الملوحة أو التصحر.
- ✓ اتساع الفجوة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه بسبب التزايد الكبير في أعداد السكان وارتفاع متوسط عمر الإنسان.

2. تطور المحاصيل المعدّلة وراثيا في العالم:

2-1. التوسع في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا:

لقد أثبتت الهندسة الوراثية أنها الطريقة الأفضل لزيادة الإنتاج الزراعي، فقد عرفت المساحات المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا تطوّرا كبيرا خلال العشرين سنة الماضية، وهذا منذ بداية إنتاجها عام 1996، فلم تكن تتعدى المساحة المزروعة حوالي 1,7 مليون هكتار، لتتوسع بعد ذلك وتصل إلى نحو 44 مليون هكتار عام 2000، وفي ظرف خمس سنوات فقط تضاعفت هذه المساحة إلى ما يقارب 90 مليون هكتار عام 2005 لتصل إلى حوالي 148 مليون هكتار عام 2010، كما تعدّت 180 مليون هكتار عام 2015 وهو ما يعادل حوالي 49% من المساحة الكلية للأراضي المزروعة في العالم والتي بلغت نحو 368 مليون هكتار لنفس العام (الجدول رقم 02).

جدول رقم 02: تطور مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا في العالم خلال الفترة (1996 – 2015)

المساحة / السنوات	مليون هكتار
1996	1,7
1997	11
1998	27,8
1999	39,9
2000	44,2
2001	52,6
2002	58,7
2003	67,7
2004	81
2005	90
2006	102
2007	114,3
2008	125
2009	134
2010	148
2011	160
2012	170,3
2013	175,2
2014	181,5
2015	180

Source : Clive Jones, 20ème anniversaire de la commercialisation mondiale des plantes GM (1996-2015) et principaux faits concernant les plantes GM en 2015, International service for the acquisition of Agri-Biotech applications, 2016, PM, http://www.isaaa.org.

2-2. أهم خمس دول في زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا من حيث المساحة:

بلغ عدد الدول التي تزرع المحاصيل المعدّلة وراثيا في عام 2015 إلى 28 دولة في العالم، تستحوذ خمس دول منها أكثر من 90% من المساحة الكلية المخصصة لزراعة هذه المحاصيل، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصّدارة بحوالي 70,9 مليون هكتار وهو ما يعادل 40% من المساحة الكلية، لتليها البرازيل بمساحة قدرت بنحو 44,2 مليون هكتار، وتحتل الأرجنتين المرتبة الثالثة بمساحة وصلت إلى 24,5 مليون هكتار، لتأتي في المرتبة الرابعة والخامسة كل من الهند وكندا، بمساحة بلغت نحو 11,6 مليون هكتار و11 مليون هكتار على التوالي.

الشكل رقم 01: الخمس دول الأولى من حيث المساحة

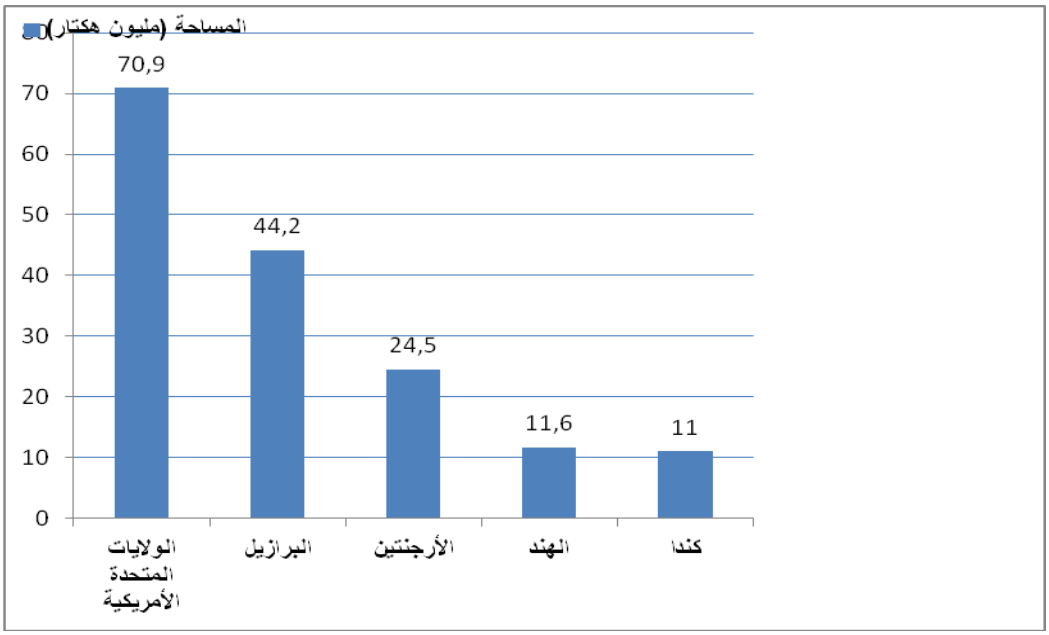

Source : Clive Jones, op. cit, p 08.

2-3. المساحة المزروعة حسب أنواع المحاصيل المعدّلة وراثيا:

تتوزع المساحات المزروعة على أصناف المحاصيل المعدّلة وراثيا حسب أهميتها الاقتصادية، ففي عام 2015 شكل زراعة محصول الصويا حوالي 50% من المساحة العالمية المزروعة بالمنتجات المعدّلة وراثيا وهو ما يعادل نحو 91 مليون هكتار، ليليها محصول الذّرة بمساحة قدرت بـ 55,2 مليون هكتار وهو ما يمثل نسبة 30% من المساحة الإجمالية للمحاصيل المعدّلة وراثيا، ثم محصول القطن الذي شكّل 14% من المساحة الكلية، وبعدها محصول الكانولا بمساحة بلغت 9 مليون هكتار ما يعادل 5% من المساحة الكلية، أما باقي المساحة والتي تشكل 1% من المساحة الكلية فقد توزعت على المحاصيل المتبقية كالبنجر والباباي، ويتضح من هذا التوزيع أن زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا تتركز في ثلاثة اصناف فقط وهي أصناف تجارية بالدرجة الأولى (الجدول رقم 03)

الجدول رقم 03: المساحة العالمية المزروعة حسب نوع المحصول المعدّل وراثيا لعام 2015

المساحة / نوع المحصول	مليون هكتار	نسبة مئوية %
الصويا	**91**	**50**
الذرة	**55,2**	**30**
القطن	**25,2**	**14**
الكانولا	**9**	**5**
البنجر، الباباي	**1,8**	**1**

Source : Clive Jones, op.cit, P09.

2-4. أهمية المساحة المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا مقارنة بالمساحة المزروعة بالمحاصيل التقليدية

يتضح من الشكل أدناه أن 83% من المساحة العالمية المخصصة لإنتاج محصول الصويا هو محصول معدّل جينيا، حيث لم تتعدى المساحة المستغلة بالزراعة التقليدية لهذا المحصول حوالي 18,1مليون هكتار من أصل 111 مليون هكتار خُصّصت لزراعته، أما المساحة المخصصة لإنتاج القطن المعدّل وراثيا فقدّرت بحوالي 24 مليون هكتار وهو يمثل نسبة 75% من إجمالي المساحة المزروعة بالقطن المعدّل وغير المعدّل والتي بلغت نحو 32 مليون هكتار. كما شكّلت مساحة محصول الذّرة المعدل وراثيا نحو 29% من المساحة الإجمالية المخصصة لمحصول الذّرة بشقيه والمقدرة بحوالي 185 مليون هكتار، ليبقى محصول الكانولا المعدّل وراثيا والذي بلغت مساحته المزروعة حوالي 8,64 مليون هكتار وهو ما يعادل 24% من المساحة الكلية المخصصة لمحصول الكانولا الذي بلغت مساحته نحو 36 مليون هكتار.

الشكل رقم 02: نسب المساحة المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا إلى المساحة المزروعة في العالم لعام 2015.

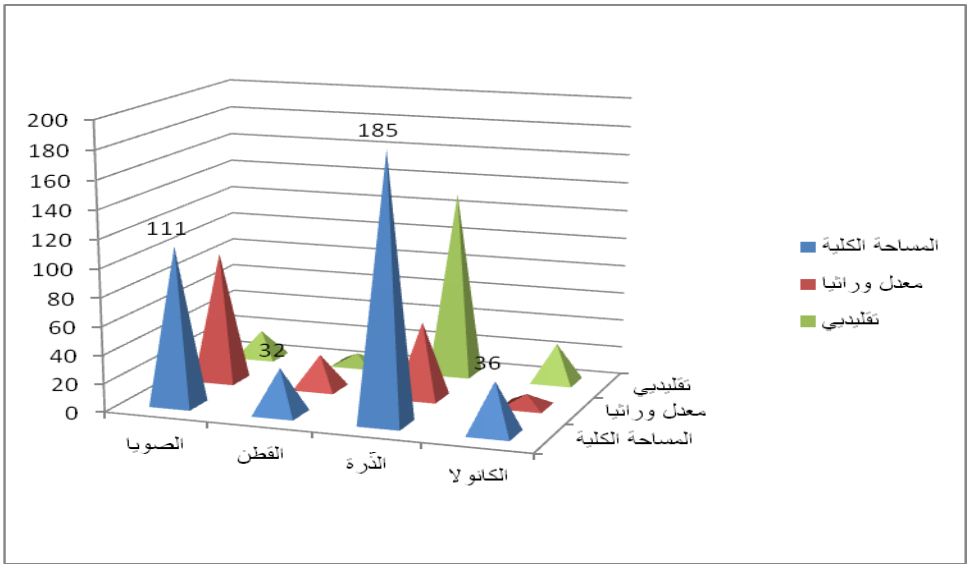

Source : Clive Jones, op. cit, p 10.

ويتضح من الأرقام السابقة تزايد أهمية المحاصيل المعدّلة وراثيا وانتشارها في العالم ما أدى إلى زيادة توجه المزارعين لتخصيص مساحات أكبر لإنتاج هذه المحاصيل من جهة، وارتفاع عدد المزارعين الذين بلغ عددهم حوالي 18 مليون مزارع عام 2015 من جهة أخرى.

ثانيا: فوائد وأخطار المحاصيل المعدّلة وراثيا

1. فوائد المحاصيل المعدّلة وراثيا:

تعتبر الهندسة الوراثية من أكثر الوسائل المساعدة في تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن أهم الفوائد التي تتيحها هي:

1-1. زيادة الإنتاجية:

لقد كان الهدف الأساسي من تطور التعديل الوراثي في مجال الزراعة هو زيادة الإنتاجية إما من خلال تقليل تكاليف مدخلات الإنتاج أو لزيادة الإنتاج في حدّ ذاته، ومن أهم منجزات التعديل الوراثي لزيادة إنتاجية المحاصيل:

- **محاصيل مقاومة للحشرات:**

عادة ما تقوم النباتات بالدفاع عن نفسها ضد الحشرات بفرز مواد كيماوية سامة أو إفراز مواد منفرة، وحتى يتم دعم هذه المقاومة للحشرات أصبح من الممكن عن طريق التعديل الوراثي تزويد النباتات المراد حمايتها بالجينات الخاصة والمسؤولة عن إنتاج هذه المواد الكيماوية[6]، والجدير بالذكر أن مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المقاومة للحشرات بلغت في عام 2015 حوالي 27,4 مليون هكتار وهو ما يعادل 15% من المساحة الكلية للمحاصيل المعدّلة وراثيا[7].

- **محاصيل مقاومة للمبيدات:**

غالبا ما تضر مبيدات الحشائش المحاصيل بحدّ ذاتها وتؤثر سلبا على إنتاجيتها، ولهذا تمّ إيجاد جينات خاصة في بكتيريا التربة تمَّ نقلها إلى المادة الوراثية للمحاصيل المراد حمايتها[8].

وشكلت المساحة المزروعة للمحاصيل المقاومة للمبيدات حوالي 57% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا وهو ما يعادل 27,4 مليون هكتار وهذا في عام2015 [9].

أما المساحة المتبقية من إجمالي المساحة فهي مزروعة بمحاصيل تحمل صفات متعددة (مقاومة للمبيدات ومقاومة للحشرات في نفس الوقت).

- **محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة:**

لقد أثبتت الدراسات أن مقاومة الملوحة والجفاف من الصفات التي يتحكم فيها عدد كبير من الجينات الموجودة في حشائش المستنقعات، والتي تمّ نقلها لعدّة محاصيل، وهذا ما مكّن من زراعتها في المناطق الهامشية التي يصعب نقل فيها الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج، فهي مناطق تتميز بتباين درجات حرارتها، الجفاف، الملوحة والحمضية في التربة[10].

1-2.الفوائد البيئية:

تساهم المحاصيل المعدّلة وراثيا في الحدّ من التلوث البيئي وذلك من خلال:

- إن التوجه نحو إنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا قلّل من الآثار البيئية للزراعة المكثفة من خلال السماح بإنتاج محصول أكبر في مساحة أصغر، والمحافظة على التربة والاستخدام الأمثل للمياه، وهذا بزراعة الأصناف المقاومة للمبيدات التي تحتاج إلى كمية أقل من مياه الري[11]، كما أن هذه المحاصيل سمحت بالتقليل من استخدام المبيدات، فحسب 47 دراسة قامت بها منظمة isaaa على مدى 19 سنة (1996-2014) وُجد أن

استخدام تقنية التعديل الوراثي سمحت بالتقليل من استعمال المبيدات بحوالي 37% وهو مايعادل نحو 584 مليون كغ من المبيدات[12].

- المحافظة على التنوع الإحيائي وهذا من خلال المحافظة على الغابات والأراضي وعدم التفكير في استغلال أراضي جديدة لمقابلة تزايد الحاجة للغذاء، وحسب نفس الدراسات السابقة فإنه خلال فترة الدراسة (1996-2014) تم توفير حوالي 152 مليون هكتار من الأراضي[13].
- ساهمت زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا من تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن تغير المناخ بسبب الانبعاث الدائم لغاز ثاني أكسيد الكربون، وهذا بالتقليل من الوقود المستخدم في العمليات الفلاحية وعدم الحاجة إلى رش المبيدات لعدّة مرات في الموسم[14].

وفي عام 2014 تم منع انبعاث حوالي 27 مليار كغ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو هو ما يعادل انبعاث غازات 12 مليون سيارة على الطريق لمدة عام[15].

1-3. تحسين جودة المنتج:

يسمح التعديل الوراثي بتحسين نوعية الغذاء وزيادة جودته وملاءمته لعمليات التصنيع المختلفة والمحافظة عليه لمدّة أطول، فقد تمكن الباحثون من تطوير محاصيل معدّلة وراثيا بها كميات إضافية من الفيتامينات والمعادن وتخفيض تركيز السموم بها حتى تكون خالية من الآثار الضارة بالصحة، ومثال ذلك إنتاج أصناف من فول الصويا تحتوي على دهون صحية وهذا بتخفيض نسبة الأحماض الدهنية[16]

1-4.المردودية الاقتصادية:

إن استعمال التعديل الوراثي في الزراعة أثمر عن عدة فوائد اقتصادية كان من أهمها ارتفاع غلة المحاصيل وانخفاض تكاليف الإنتاج، كما انخفضت أسعار السلع الأساسية على مستوى العالم، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الدخل الزراعي وتعزيز المعروض من المنتجات الغذائية.

ولقد بلغت القيمة السوقية للمحاصيل المعدّلة وراثيا في عام 2015 حوالي 15,3 مليار دولار وهو ما يعادل 20% من القيمة السوقية للمحاصيل الزراعية الكلية في العالم والتي بلغت نحو 76,2 مليار دولار[17].

2. مخاطر المحاصيل المعدّلة وراثيا:

بالرغم من الفوائد الكبيرة التي قد تتيحها المحاصيل المعدّلة وراثيا إلا أنه قد يصاحبها عدة مخاطر على صحة الإنسان، الحيوان والبيئة.

2-1. المخاطر البيئية:

إن تقييم المخاطر البيئية الناجمة عن إنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا معقدة يصعب الكشف عنها، ومن أهم هذه المخاطر[18]:

- **خلق أنواع جديدة من الحشائش الزراعية الضارة:**

يمكن للموروثات المقاومة لمبيدات الأعشاب المركبة في النبات المعدل أن تنتقل إلى النباتات البرية الأخرى، فتصبح بدورها مقاومة وبالتالي يصعب محاربتها.

- **إلحاق الضرر بالأنواع غير المستهدفة:**

عادة ما يتم تحوير أنواع معينة من النباتات لأغراض محدّدة، غير أن هذا الوضع النموذجي لا يتحقق دائما في الطبيعة، حيث يمكن أن تتأثر سلبا أنواع أخرى من النباتات المفيدة والتي لم تكن مستهدفة.

- **التقليل من التنوع الوراثي:**

تحتكر الشركات الكبرى إنتاج أنواع معينة من المحاصيل المعدّلة وراثيا، لهذا فهي تقوم بتسهيل الأنظمة الزراعية التي تكون ملائمة لهذه المحاصيل فقط، وهذا ما يقلّل من عدد المحاصيل المزروعة والتباين الوراثي بينها، كما أن حفظ البذور الذي يساعد على حفظ التنوع الوراثي سيكون محصورا في المحاصيل المعدّلة وراثيا فقط[19]، إضافة إلى ذلك فإن تقنية التعديل الوراثي أضاعت الكثير من الأصناف القديمة ضعيفة العائد رغم احتوائها على خصائص التأقلم مع الظروف البيئية الصعبة تاركة المجال لأصناف أكثر إنتاجية، كما أن استبدال الأصناف المحلية ذات التنوع الوراثي الكبير بأصناف محسنة أخرى سيؤدي إلى التآكل الوراثي للنبات[20].

2-2. المخاطر على صحة الإنسان:

- **الإصابة بالسمية:**

من النادر أن تتصرف الجينات بشكل منعزل حيث تتفاعل مع جينات أخرى، هذه التفاعلات لا تزال معقدة وغير معروفة فاتحةً المجال لنتائج غير متوقعة كإنتاج مواد سامة، أو حدوث تفاعلات كيميائية تؤدي إلى تسمم غير عادي لبروتين ما، وهذا ما يجعل الأغذية المعدّلة وراثيا تحوي سموما قد تهاجم الوظيفة الحيوية للتمثيل الغذائي مما يتسبب في حدوث تأثيرات حادة ومزمنة على صحة الإنسان (التعرض للسرطان)[21].

- **الإصابة بالحساسية:**

عادة ما تكون الأطعمة المسببة للحساسية تحتوي على بروتينات، وتتغير مسببات الحساسية في الأغذية المعدّلة وراثيا عن طريق زيادة التركيز الداخلي للبروتين أو عن طريق إدخال موروثات جديدة قد تشجع مسببات الحساسية المعروفة وغير المعروفة[22]

- **اكتساب مقاومة للمضادات الحيوية:**

إمكانية ظهور مقاومة للمضادات الحيوية الناتجة عن استعمال موروثات مرافقة للموروث الرئيسي قصد إثبات نجاح عملية التعديل من عدمها بالاستعمال المفرط لهذه المنتجات قد تؤدي إلى زيادة الأمراض التي تكون مقاومة لأنواع كثيرة من المضادات الحيوية[23].

وتؤكد الدراسات التي أجريت لتقييم الأضرار التي تسببها الأغذية المعدّلة وراثيا وتأثيرها على صحة الإنسان أنه لا يوجد خطر محدد ناتج عن استهلاك هذه الأغذية، وأن الأخطار التي قد تسببها هي مساوية لتلك التي قد تنجم عن الأغذية التقليدية، ومع ذلك فقد اعتمدت لجنة الدستور الغذائي في يونيو 2003 مبادئ عامة وتوجيهية لتقييم مخاطر الأغذية المعدّلة وراثيا وتقدير سلامتها قبل طرحها للاستهلاك[24].

ثالثا: وضع الغذاء في الدول النامية وتطور المحاصيل المعدّلة وراثيا

1. وضع الغذاء في الدول النامية وحاجتها للمحاصيل المعدّلة وراثيا:

تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل لأكثر من 70% من فقراء العالم الذين يقطنون في الدول النامية والتي تعاني معظمها من مشكلة الغذاء وعدم قدرتها على إنتاج ما يكفي لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان خاصة في ظل محدودية الوسائل المتاحة في القطاع الزراعي كغياب التكنولوجيا، تراجع مساحة الأراضي الزراعية، نضوب المياه وتدهور البيئة.

ويتواجد أغلب سكان العالم في الأقاليم التي توجد فيها الدول النامية والتي بها معدلات نمو عالية، ولقد بلغ عدد سكان العالم حوالي 7 مليار نسمة عام 2015، والمتوقع أن يرتفع إلى 9,2 مليار نسمة بحلول عام 2050 ما يتطلب زيادة الإنتاج العالمي بنسبة 60%، وتشير التقديرات أن حوالي 793 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية مما سيؤدي إلى انتشار الأمراض وزيادة عدد الوفيات في هذه الدول[25].

إن زيادة عدد السكان في الدول النامية ستقابلها زيادة في الطلب على الحبوب التي تعتبر المصدر الأساسي للغذاء في هذه الدول، ففي عام 2015/2014 استهلكت هذه الأخيرة حوالي 1620,3 مليون طن من الحبوب، في حين لم تنتج سوى 1451 مليون طن، على عكس الدول المتقدمة التي حققت فائضا في الإنتاج، فقد أنتجت نحو 1103,3 مليون طن ولم تستهلك سوى 884,9 مليون طن لنفس العام (الجدول رقم 04).

كما ان الزيادة الكبيرة في استهلاك الحبوب واستمرار عجز الدول النامية عن توفيرها أدّى إلى انخفاض حصة الفرد من الحبوب في هذه الدول، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 152,2كلغ/للسنة عام 2015 (الجدول رقم 04).

إن الدول النامية لا تعاني من نقص كمية الغذاء فحسب إنما من تدهور نوعيته أيضا، فالغذاء المستهلك في هذه الدول هو غذاء غير متوازن ويفتقد إلى المركبات الحيوية والضرورية كالبروتينات الأساسية والفيتامينات وهذا ما ينتج عنه مشاكل صحية خطيرة.

الجدول رقم 04: وضعية الحبوب في العالم (مليون طن)

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الإنتاج العالمي	2525,1	2554,3	2526,5
الدول النامية	1448,4	1451,0	1468,0
الدول المتقدمة	1076,8	1103,3	1058,5
الاستهلاك العالمي	2435,3	2505,2	2534,2
الدول النامية	1566,2	1620,2	1648,4
الدول المتقدمة	869,1	884,9	885,7
حصة الفرد العالمي من الحبوب كلغ/السنة	152	152,3	152,3

Source : Food and agriculture organization of the united nations, Crop prospects and food situation, July 2015, p 06.

ويتضح من المعطيات السابقة عن وضع الغذاء في الدول النامية أن استخدام أو تبني تقنية التعديل الوراثي أصبح حاجة ملحة لهذه الدول، فالتوجه نحو إنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لتحقيق تنميتها الزراعية والحدّ من مشكلة الغذاء التي أثقلت اقتصادياتها.

2. تطور المحاصيل المعدّلة وراثيا في الدول النامية:

إن إدراك الدول النامية بأهمية المحاصيل المعدّلة وراثيا جعلها تبذل جهدا أكبر في الأعوام الأخيرة للتوجه نحو هذا النوع من الزراعة، وهذا ما اتضح مؤخرا من حيث النتائج التالية[26]:

- من بين الدول العشرة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا ثمانية منها من دول نامية، استطاعت أن تزرع أكثر من مليون هكتار لكل منها، وهذه الدول حسب الترتيب هي البرازيل، الأرجنتينين والهند، والتي تتربع على قمة أكبر خمس دول من حيث المساحة بالإضافة إلى الصين بمساحة وصلت إلى 3,7 مليون هكتار لتليها البارغواي بحوالي 3,6 مليون هكتار ثم باكستان التي زرعت مساحة بلغت نحو 2,9 مليون هكتار، أما إفريقيا الجنوبية والأورغواي فقد وصلت المساحة المزروعة بهذه المحاصيل نحو 2,3 مليون هكتار و 1,4 مليون هكتار على التوالي وهذا لعام 2015، وتتخصص هذه الدول في زراعة فول الصويا، الذرة والقطن بشكل أساسي بالإضافة إلى الباباي والكانولا (الجدول رقم 05).
- من بين 18 مليون مزارع يمارسون زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا 90% منهم أي حوالي 16,5 مليون مزارع هم مزارعون صغار كلهم يعيشون في الدول النامية.
- أظهرت الإحصائيات الأخيرة أنه خلال الفترة (1996-2014) أن مكاسب المزارعين في الصين

بلغت حوالي 17,5 مليار دولار و18,5 مليار دولار في الهند، كما استطاع المزارعون في هذه الدول تقليص حوالي 50% من المبيدات الكيماوية المستخدمة مما قلص من تكاليف مدخلات الإنتاج.

- استطاعت الدول النامية في السنوات الأربعة الأخيرة أن تزرع مساحة أكبر من الدول المتقدمة، ففي عام 2015 المزارعون في أمريكا اللاتنية، آسيا وإفريقيا زرعوا مساحة بلغت 97,1 مليون هكتار من أصل 180 مليون هكتار، وهو ما يعادل نحو 53,9 % من المساحة الكلية وبفارق 14,2 مليون هكتار عن الدول المتقدمة.
- الخمس دول نامية الرائدة في زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا والتي تتوزع في ثلاث قارات: الهند والصين في آسيا، الأرجنتين في أمريكا اللاتنية، وجنوب إفريقيا في قارة إفريقيا، وبلغ عدد السكان فيها مجتمعة حوالي 41% من مجموع سكان العالم استطاعت في عام 2014 أن تزرع حوالي 86,3 مليون هكتار، وهو ما يعادل تقريبا 47,5 % من المساحة الكلية التي وصلت 181,5 مليون هكتار.
- بلغت العوائد الاقتصادية للمحاصيل المعدّلة وراثيا في الدول النامية خلال الفترة (1996-2015) حوالي 76,2 مليار دولار مقابل 72,7 مليار دولار حققتها الدول المتقدمة خلال نفس الفترة، وفي عام 2014 حققت الدول النامية 46,5 % من الأرباح الكلية التي وصلت ما يقارب 17,8 مليار دولار، وهو ما يعادل 8,3 مليار دولار.

الجدول رقم 05: المساحة المزروعة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا حسب ترتيب كل دولة لعام 2015 (مليون هكتار)

الترتيب	الدولة	المساحة (مليون هكتار)	المحاصيل المزروعة
1	الو. م. أ.	70,9	الذرة، الصويا، الكانولا، القطن، باباي، الشمندر، البطاطا
2	البرازيل	44,2	الصويا، الذرة، القطن
3	الأرجنتين	24,5	الصويا، الذرة، القطن
4	الهند	11,6	القطن
5	كندا	11,0	الكانولا، الذرة، الصويا، الشمندر
6	الصين	3,7	القطن، باباي
7	بارغواي	3,6	الصويا، الذرة، القطن
8	باكستان	2,9	القطن
9	إفريقيا الجنوبية	2,3	الذرة، الصويا، القطن
10	الأورغواي	1,4	الصويا، الذرة
11	بوليفيا	1,1	الصويا
12	الفلبين	0,7	الذرة
13	أستراليا	0,7	القطن، الكانولا
14	بركينافاسو	0,4	القطن
15	المكسيك	0,1	الصويا، القطن
16	إسبانيا	0,1	الذرة

17	كولومبيا	0,1	الذرة، القطن
18	السودان	0,1	القطن
19	الهندوراس	<0,1	الذرة
20	الشيلي	<0,1	الصويا، الذرة، الكانولا
21	البرتغال	<01	الذرة
22	الفييتنام	<0,1	الذرة
23	بنغلادش	<0,1	الذرة
24	رومانيا	<0,1	الذرة
25	جمهورية التشيك	<0,1	

Source : 20ème anniversaire de la commercialisation mondiale des plantes GM (1996-2015) et principaux faits concernant les plantes GM en 2015, op.cit, p 02

رابعا: التحديات التي تواجه المحاصيل المعدّلة وراثيا في الدول النامية

رغم التقدم الذي أحرزته الدول النامية في زراعة المحاصيل المعدّلة وراثيا إلا أنها اصطدمت بمجموعة من التحديات حالت دون وصول هذه الدول إلى أهدافها، ومن أهم هذه التحديات:

1. إشكالية حقوق الملكية الفكرية للثروات الوراثية:

تلزم اتفاقية الجات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الدول الأطراف بحماية الأصناف النباتية المعدّلة، ومن مفارقات هذه الاتفاقية أنها استبعدت التربية التقليدية، وتؤكد أن التنوع البيولوجي في المجتمعات الأصلية ملكية عامة، بينما يعتبر ملكية خاصة إذا تم تعديله تكنولوجيا لاستخدامه في أغراض أخرى ونتيجة لذلك سيضطر المزارع لدفع حقوق الاختراع عن كل جيل من نبات أو حيوان معدّل وراثيا، كما أن أسعار البذور والسلالات المحسنة المحمية ببراءة الاختراع أغلى بكثير من التقليدية، إضافة إلى ذلك فإن المزارع سيفقد حرية الحصول على التراكيب الوراثية اللازمة لتربية أصناف نباتية وسلالات حيوانية جديدة، حيث ستصبح هذه الموارد الوراثية ملكية خاصة للشركات الكبرى وسوف يضطر المزارع أن يحصل على تراخيص الاستعمال ودفع عوائدها حتى يتمكن من إدخال المورثات والصفات المحمية ببراءة الاختراع[27].

ومحاولة منها للرد على ذلك قامت الدول النامية بإقرار ما يعرف باتفاقية التنوع البيولوجي، فقد أكدت جميع الدول الأطراف حقها السيادي على ثرواتها البيولوجية وتحمّلها مسؤولية الحفاظ عليها كخطوة أساسية لحماية التنوع البيولوجي من تهديدات منتجات التعديل الوراثي.

وتعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي من أهم الاتفاقيات التي تدعم حقوق الملكية للدول الصغيرة حيث تؤكد على سيادة هذه الدول على ثرواتها الوراثية واستخدام الموارد الوراثية مما يسمح بالتوزيع العادل للمنافع، وكذا تحديد الأدوات والمسؤوليات في الحصول على الموارد الوراثية، وتمّ التوقيع على هذه الاتفاقية عام 1992 إلا أن العمل

الجاد بها لم يبدأ إلا في عام 1999 بتنفيذ أحكامها، وفي أفريل 2002 تم اعتماد الخطوط التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي، ورغم إقرارها من طرف 180 دولة إلا أنها تبقى غير ملزمة قانونا[28].

2. ضعف القدرات التقنية والتنظيمية:

يحتاج تطبيق الهندسة الوراثية لإنتاج محاصيل معدّلة وراثيا تقنيات عالية، كما أنها تتطلب أشخاصا على معرفة ودراية عالية باستخدام هذه التقنيات والبرامج، وهذا ما تفتقده الدول النامية وتضطر لاستيراده، والسبب الرئيسي في ذلك هو قصور السياسات الوطنية في محاولة إدخال هذه التقنية في برامجها البحثية والإنمائية للإنتاج الزراعي، إضافة إلى ضعف الاستثمارات الموظفة في هذا المجال، خاصة أنها تعتمد على القطاع العام دون القطاع الخاص على عكس الدول المتقدمة، وهذا ما يجعل الدول النامية مجرد أسواق استهلاكية لهذه المحاصيل، وتعتمد كليا على الدول المتقدمة للحصول على تقنيات التعديل الوراثي[29].

كما لا تزال قدرات الهيئات التنظيمية محدودة في معظم الدول النامية لتقييم مخاطر المحاصيل المعدّلة وراثيا وتأثيرها على البيئة والسلامة الغذائية، فهي لاتملك نظم التقييم الكافية والتقنيات الكفيلة لمراقبة المخاطر التي قد تنجم عن هذه المحاصيل، ورغم أن اتفاقية التنوع البيولوجي أوصت بضرورة عقد بروتوكول دولي للأمان الحيوي كأداة نظامية تحمي الشعوب من مضار ومخاطر منتجات التعديل الوراثي إلا أنها تلزم كل دولة بأن تتحمل مسؤولية صياغة سياساتها العامة ووضع اللوائح التنظيمية المعنية بذلك وهذا ما لم تحققه معظم الدول الأعضاء[30].

3. التركيز على تطوير محاصيل معينة دون غيرها:

تتركز معظم الاستثمارات في برامج البحوث وتطوير المحاصيل المعدّلة وراثيا في القطاع الخاص على الأنواع التي تخدم المصالح التجارية للدول المتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى تهديد اقتصاديات الدول النامية من خلال استبدال هذه المحاصيل محل محاصيل التصدير التقليدية والتي تُعدّ المصدر الرئيسي لدخلها الذي تعتمد عليه في تنميتها الاقتصادية، كما أن عملية الاستبدال هذه قد لا تعطي فرصة للمزارعين بتخطيط الإنتاج وتنويعه نظرا لسعي المزارعين لتحقيق أعلى الأرباح وبأقل وقت، وهذا ما يؤدي إلى خلل في اقتصاديات هذه الدول التي تعاني أصلا من ضعف اقتصادياتها[31].

4. الضغوط المفروضة من قبل الشركات المتعددة الجنسية

- تسيطر الشركات المتعددة الجنسية على تقنيات الهندسة الوراثية في كل المجالات، وتشترط هذه الشركات على حكومات الدول التي تنشط في أراضيها أن تمنحها ترخيصا لتسويق منتجاتها فيها وأن تطبق هذه الدول تشريعات الأمان الحيوي اللازمة، وذلك حتى تقلل من احتمالات تحمل المسؤولية ومن طلبات التعويض لأي مضار للبيئة أو صحة الإنسان التي قد تنجم عن المحاصيل المعدّلة وراثيا، ونظرا لأن التشريعات في الدول النامية لا تشمل تطبيقات الهندسة الوراثية فهي تجد صعوبة في إصدار تشريعات جديدة لما يلزمها من بنية أساسية وموارد مالية

وبشرية متخصصة[32]

- إن نشاط الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية في مجال المحاصيل المعدّلة وراثيا سيؤدي إلى تراجع كبير في فرص العمل في المجالات القائمة على الأنواع التقليدية التي تعتمد عليها مجموعات كبيرة من السكان المحليين، كما ستسيطر هذه الشركات على العاملين في مجال الزراعة وتخضعهم لشروطها[33].
- إن سيطرة هذه الشركات على الأسواق المحلية للدول النامية يعني عدم مقدرة المنتجات التقليدية القائمة على الأنواع المحلية من المنافسة وتراجعها أمام المنتجات المعدّلة وراثيا مما يؤدي إلى اندثارها[34].

خامسا: مستقبل المحاصيل المعدّلة وراثيا ومتطلبات تطويرها في الدول النامية

حتى تستطيع الدول النامية أن تطوّر نشاطها في مجال التعديل الوراثي والاستفادة منه في برامج تنميتها الزراعية وتواجه التحديات التي تفرضها عليها الدول المتقدمة كان لا بدّ أن تتوافر لديها مجموعة من المتطلبات الأساسية، من أهمها[35]:

- **المشاركة المتنامية للقطاع الخاص في أنشطة البحوث والتطوير:**

وهذا ما يستلزم التوصل إلى أسلوب فعّال لإيجاد تعاون وثيق بين المؤسسة البحثية الحكومية والقطاع الخاص وتوزيع الأدوار بشكل يحقق تعظيم العائد من مجهود كل من المؤسستين في إطار تكاملي وليس تنافسي.

- **المساندة الحكومية:**

يقع على الحكومة عبء كبير لا يقتصر فقط على تعزيز دور وإمكانيات المؤسسات البحثية الحكومية وإنما بتبنيها لمجموعة من السياسات المشجعة لممارسة القطاع الخاص للبحوث والتطوير والإنتاج والتوزيع كتقديم حوافز ضريبية، حماية حقوق الاختراع، ... الخ.

- **تحديد الأولويات:**

نظرا لمحدودية الموارد البشرية والمالية في الدول النامية، فعادة ما تصطدم هذه الأخيرة بمشكلة اتخاذ القرار فيما يخص تحديد حجم الاستثمارات والموارد التي يمكن توجيهها لتطوير نشاط الهندسة الوراثية وتحديد أهم المحاصيل الزراعية ذات الأولوية لديها، لهذا لا بدّ من تقييم العوائد المرجوة من تطبيق هذه التكنولوجيا وتحديد المشاكل التي يثبت صعوبة حلّها بالأساليب التقليدية، كما أن صنع القرار فيما يتعلّق بأولويات البحث والابتكار يجب أن يرتكز على الاحتياجات (حسب الطلب) ويستند إلى أدلة وحقائق.

- **التكامل بين بحوث التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بالهندسة الوراثية والبحوث التقليدية:**

إن التكنولوجيا الحديثة لن تقلّل من حاجة البحوث الزراعية التقليدية ولكنها يمكن أن تضغط على الموارد الموجهة للأنشطة البحثية التقليدية والتي هي أصلا محدودة في الدول النامية، فالتوسع في أنشطة البحوث والتطوير في مجال الهندسة الوراثية يستلزم موارد بشرية مالية وتسهيلات، وهذا كله سيؤثر على الميزانية المخصصة للبحوث

والتطوير بصفة عامة.

من الضروري أن تكون السياسات والخطط المتعلقة بمجال التعديل الوراثي متسقة مع السياسات والخطط الوطنية الأخرى وتتناسب مع الأهداف الدولية المتفق عليها، فالاستراتيجيات المتعلقة بالحدّ من الفقر والبرامج المحددة في القطاع الزراعي يمكن دعمها من خلال تسخير التعديل الوراثي في مجال الزراعة لتلبية الاحتياجات الوطنية[36].

تعزيز الأنظمة والقنوات الموجودة لوصول تقنيات إنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا واعتمادها من قبل المزارعين في المناطق الريفية الفقيرة، فتطوير هذه التقنيات يجب أن يكون مرتبطا بقوة مع الاستراتيجيات المتبعة في نشرها واعتمادها من قبل هؤلاء المزارعين، لهذا لا بد من إيجاد برامج ما بعد التنفيذ حول التقييم والنشر والإرشاد في هذه المناطق[37].

- **الإعلام والتوعية من أجل زيادة الفهم العام والحث على تأييد المحاصيل المعدّلة وراثيا:**

تشكل المعارف والمعلومات حاجة ضرورية للشعب لينجح في مواجهة الفرص والتحديات التي تفرضها التغيرات التكنولوجية، وحتى تكون مفيدة فمن الضروري أن يتم الإبلاغ عن هذه المعارف والمعلومات خاصة أن هناك عدد من الأدوات السياسية كبروتوكول كرتاخينا للأمان الحيوي المرتبط باتفاقية التنوع البيولوجي والتي تأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بالتوعية العامة والمشاركة فيما يتعلق بالمحاصيل المعدّلة وراثيا.

الخاتمة:

يعتبر الإنتاج الزراعي من أهم المجالات التي لعبت فيها الهندسة الوراثية دورا بارزا بغرض تحسينه كما ونوعا وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك لتغطية الحاجة الملحة للغذاء في ظل الزيادة المطردة لسكان العالم، وبما أن القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للدخل في الدول النامية والتي تعاني معظمها من تدهور اقتصادياتها وعجزا دائما في قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها، فإن توجه هذه الدول نحو تطوير واستخدام الهندسة الوراثية في مجال الزراعة وإنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا سيتيح لها فرصا كبيرة لمعالجة التحديات التي تواجهها وتقدم لها حلولا تلائم ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية رغم الصعوبات والعراقيل التي قد تواجهها في ذلك.

وبناءا على ما سبق توصلنا إلى عدة نتائج من أهمها:

- الهندسة الوراثية هي أداة قوية للتعامل مع المشاكل العويصة المرتبطة بالقطاع الزراعي وهذا من خلال تحسين نوعية المحاصيل وزيادة إنتاجيتها وصيانة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المحلية.
- في الوقت الذي ينطوي فيه إنتاج المحاصيل المعدّلة وراثيا على فوائد كثيرة فقد أثيرت العديد من المخاوف بشأن مخاطرها المحتملة على صحة الإنسان، الحيوان والبيئة، غير أن هذه المخاطر تبقى مجال خلاف بين المعارضين والمؤيدين لهذه المحاصيل نظرا لقلة الأبحاث المتعلقة بتأكيد هذه المخاطر.
- إن زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق المحاصيل المعدّلة وراثيا سيساهم بشكل كبير في حل أزمة الغذاء في الدول النامية وإنعاش المجتمعات المحلية الريفية وزيادة إدماج الزراعة في التنمية الاقتصادية القطرية.

- إن التقدم الذي أحرزته المحاصيل المعدّلة وراثيا على المستوى العالمي تم أساسا لتحقيق أهداف الدول المتقدمة وخدمة مصالحها ونتيجة لذلك ستدفع الدول النامية تكاليف التوافق مع الظروف الجديدة.
- هناك ازدواجية في المعايير بشأن حقوق الملكية الفكرية لإدخال واستخدام المحاصيل المعدّلة وراثيا، حيث لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول التي تملك الأصول الوراثية للأنواع وبين الدول التي تقوم بعملية تطوير هذه الأنواع باستخدام ما لديها من تكنولوجيا حديثة.
- إن العديد من التقنيات القائمة حاليا والمرتبطة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا لم يتم اعتمادها بعد من قبل الدول النامية أو تكييفها لتصبح ذات منفعة لغالبية المزارعين في المناطق الريفية الفقيرة.

واستنادا إلى نتائج البحث، يمكن اقتراح التوصيات التالي:

- على الدول النامية أن تسعى جاهدة لتفعيل وتعميق دور الهندسة الوراثية في مجال الزراعة من خلال دعم مراكز البحوث وتقديم الدعم المالي والفني وتهيئة المناخ المناسب لذلك وهذا ما يتطلب إرادة سياسية من قبل هذه الدول.
- لا بد من تطوير أصناف معدلة وراثيا تلبي متطلبات الدول النامية وتقدم حلولا لمشاكل المزارعين وتلائم الظروف الاقتصادية من اجل تحسين الاقتصاد الوطني لهذه الدول.
- يجب على كل دولة نامية أن تقيّم مخاطر ومنافع المحاصيل المعدّلة وراثيا بنفسها وتتخذ القرارات الخاصة بها من خلال إدخال وتوفير اللوائح التنظيمية الشفافة والفعالة وتوفير الخبرة والقدرات اللازمة لذلك.
- على الدول النامية تفعيل القواعد والبرتوكولات الدولية للسلامة الحيوية الخاصة بالمحاصيل المعدّلة وراثيا من أجل التحكم ومراقبة الوارد والصادر من هذه المنتجات وإلزام الشركات بوضع علامات دولية لتلك المحاصيل.
- ينبغي على كل دولة نامية عند وضع اي استراتيجية وطنية متعلقة بتطوير المحاصيل المعدّلة وراثيا أن توفر على المدى الطويل رؤية متفق عليها مع وصف كامل وواضح للمبادئ والأولويات والأهداف التي يجب أن تكون محددة زمنيا وقابلة للقياس، كما يجب أن تشمل كل الجوانب المتعلقة بالزراعة (الأغذية، الغابات، الثروة الحيوانية والسمكية).

الهوامش:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: إمكانات التقانة الحيوية دعما للتنمية الريفية الإيجابيات والسلبيات، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى، صنعاء، مارس 2006، ص 03

[2] إبراهيم ناجي عباس الشباني: استخدام الهندسة الوراثية في تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية والمشاكل المرتبطة به، مجلة القادسية، المجلد 12، العدد 02، بغداد، 2009، ص 260

[3] محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص 165

[4] عوض الله عبد الله المولي: آثار المنتجات المعدّلة وراثيا على النباتات والتنوع الحيوي، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحولة وراثيا في المنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جوان، 2003، ص 07

[5] إبراهيم ناجي عباس الشباني: مرجع سابق، ص 260.

[6] عوض الله عبد الله المولى، مرجع سابق، ص45

[7] Clive Jones, op. cit, p 10.

8 عوض الله عبد الله المولى، مرجع سابق، ص 46

[9] عوض الله عبد الله المولى، مرجع سابق، ص 46.

[10] Clive Jones, op. cit, p 10.

[11] سالم سفر الغامدي وعبد الله عبد الرحمن السعدون: واقع ومستقبل المحاصيل المعدّلة وراثيا، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص 05.

[12] Clive Jones : Situation mondiale des plantes GM commercialisées, 2014, International service for the acquisition of Agri-Biotech applications, 2015, p 13, http://www.isaaa.org

[13] Ibid, p 13

[14] الطيب إدريس عيسى ومؤمن علي عبد القادر: المحاصيل المحورة وراثيا وأثرها على الإنتاج والإنتاجية وتقليل التكلفة، مركز الأمانة للدراسات والبحوث، الخرطوم، 2013، ص 23

[15] Clive Jonesm Situation mondiale des plates GM commercialisées, 2014, op. cit, p 13

[16] Jean Didier Zongo : Sécurité alimentaire, organismes génétiquement modifiés et DPI, Université de Ouagadougou, Burkina Faso, 2008, p 154

[17] Clive Jones: 20ème anniversaire de la commercialisation mondiale des plates GM (1996-2015) et principaux faits concernant les plantes GM en 2015, op.cit, p 13

[18] وزارة الشؤون البلدية والقروية: كتيب عن الأغذية المعدّلة وراثيا، المملكة العربية السعودية،2010 ص ص 44-45

[19] عوض الله عبد الله المولى، مرجع سابق، ص 50.

[20] منظمة الأغذية الزراعية الأمم المتحدة، إمكانات التقانة الحيوية دعما للتنمية الريفية/ الإيجابيات والسلبيات، مرجع سابق، ص 05.

[21] Conseil de la science et de la technologie, OGM et alimentation humaine, Quebec, Canada, 2002, p 06

[22] Conseil de la science et de la technologie, op. cit, p 14.

[23] وزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص 46..

[24] l'organisation mondiale de la santé, biotechnologie alimentaire, moderne :santé et développement étude à partir d·exemples concrets,Genève,2005,p15.

[25] منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم،2015 ، ص 10، على الرابط:http://www.fao.org/hunger/ar

[26] Clive Jones: 20ème anniversaire de la commercialisation mondiale 1996-2015) et principaux faits concernant les plantes GM en 2015, op.cit, pp 6des plates GM (– 7

[27] محمد سيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 190-191.

[28] أحمد كامل حجازي: المخاطر والتدابير الواقية والتشريعات المنظمة لإدخال الأنواع المحورة وراثيا في المنطقة العربية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2003، ص 67

[29] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة المسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي، الخرطوم، 2010، ص 13.

[30] البنك الدولي، الاستفادة من منافع الكائنات المعدلة وراثيا من أجل الفقراء، موجز السياسات، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية العالم، 2008، واشنطن ، ص 02، على الرابط: http://www.elbakaldawli.org

[31] Magdalena Kropi wnika, Biotechnology and food security in developing countries, Journal on science and world affairs, vol 1, N° 01, 2005, pp 45 – 46.

[32] وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص 56.

[33] حمد كامل حجازي، مرجع سابق، ص 58

[34] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[35] حمد سيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 177-178 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقانات الحيوية الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية وأولويات العمل للمجتمع الدولي، المكسيك، مارس 2010، ص 09.

[36] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقانات الحيوية الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية وأولويات العمل للمجتمع الدولي، المكسيك، مارس 2010، ص 09.

37 نفس المرجع، ص 10.

تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010)

أ. موساوي وردة*

الملخص:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون أن الموازنة العامة أصبحت تحظى باهتمام متزايد، وتأخذ أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية من قبل دول العالم على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية. وتظهر أهمية الموازنة العامة في دورها الفعال في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يؤدى إلى اختلال ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعبر عن قدرة الدولة على المنافسة دوليا وعن مدى قوة عملتها. لذلك سنحاول إبراز طبيعة العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات في ظل التوجهات الاقتصادية للجزائر، وذلك من خلال تحليل دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات، ومن ثم قياس العلاقة التي تربط بينهما عن طريق استعمال سببية غرانجر خلال الفترة (1990-2010).

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، الإنعاش الاقتصادي، السياسة المالية، ميزان المدفوعات.

Résumé:

Cette étude tire son importance du fait que le budget général est devenu une préoccupation croissante, et de prendre les dimensions de la vie politique, économique et social des pays du monde malgré les différences de leurs systèmes politiques et le développement économique. Et montrer l'importance du budget général dans leur rôle efficace dans la réalisation de la reprise économique, ce qui conduit à la rupture de la balance des paiements, ce dernier qui exprime la capacité de l'État à la concurrence internationale et pour la force de sa monnaie. Nous allons donc essayer de mettre en évidence la nature de la relation entre le déficit budgétaire et la balance des paiements, à la lumière des tendances économiques pour les îles, et à travers l'analyse du rôle du budget général en vigueur à la balance des paiements, puis de mesurer la relation entre eux par le biais de causalité de Granger au cours de la période (1990-2010).

Mots-clés: Budget générale, Le déficit budgétaire, La reprise économique, La politique budgétaire, Balance des paiements.

* أ. موساوي وردة ، أستاذ مساعد قسم " ب " كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

مقدمة:

تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراستها وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فأخذ عجز الموازنة العامة اهتمام الكثير منهم باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. بعد اعتمادها لمدة طويلة على مبدأ التوازن المالي الذي كان يدعو له الفكر الكلاسيكي، إلا أنه بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م، ظهر فكر جديد بقيادة الاقتصادي " **جون مينارد كينز** "، الذي لم يستوعب فكرة التوازن المالي، وانطلق من كون أن القضايا الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية، وذلك بإعطاء الموازنة العامة بعدا ودورا اقتصاديا، ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي للاختلالات، فالعجز يجب أن يساعد على الإنعاش الاقتصادي ليس في الفترات الصعبة فحسب وإنما في كل مراحل الدورة الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين، اكتسبت الموازنة العامة للدولة دورا أكثر أهمية وأصبحت الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات. فضلا عن ما لها من أثر على التنمية، ووسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. غير أن تلك الأهداف قد يحدث وأن تتضارب فيما بينها مؤثرة على حسن سير الاقتصاد الكلي، ومن بينها التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، إذ أن سعي الدولة إلى الرفع من النمو الاقتصادي، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. ويمكن القول أن موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتوازن الخارجي من المواضيع الاقتصادية المهمة، ليس على صعيد الدول النامية فحسب، بل وعلى صعيد الدول المتقدمة أيضا. وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها، وهو ما أطلق عليه تسمية " **العجز التوأم** ".

ويعتبر اقتصاد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني مجموعة من الاختلالات الكلية، خاصة في بداية الثمانينيات، نتيجة لانهيار أسعار البترول، أين كانت تعاني من عجز مزمن في موازنتها العامة متبوع بعجز في ميزان مدفوعاتها، مما أدى بها إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات النقدية الدولية، ومع ظهور أولى بوادر تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد إثر ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينيات، وحدوث وفرة مالية بادرت الدولة إلى تدارك الأوضاع المتردية من خلال انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي اعتمدت على زيادة حجم الإنفاق العام بنوعيه التسييري والتجهيزي. حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية تهدف من ورائها إلى حفز النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010 بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة، وتحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس 19 دولار أمريكي كحد أدنى و37 دولار أمريكي للبرميل كحد أقصى، كسعر مرجعي منذ سنة 2001م إلى غاية سنة 2010م.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الموازنة العامة (BD) ممثلة في السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة، وميزان المدفوعات (BOP) ممثلا في السياسة الخارجية، أي التحري عن مدى قدرة الموازنة العامة التأثير على بنية التبادل الخارجي، من جهة، ومن جهة أخرى التحري عن تأثير النمط القائم من التبادل الخارجي الذي رسم ملامحه المصدر الريعي في بناء السياسة المالية. وذلك باستخدام مقياس السببية (Causality)، بالاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نبرز معالم الإشكالية الرئيسية للموضوع على النحو التالي: **ما هو أثر عجز الموازنة العامة على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)؟**

لذلك ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

أولا: الإطار النظري: الربط بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

ثانيا: الإطار التحليلي: دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر

ثالثا: القياس الاقتصادي: العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات.

أولا: الإطار النظري: الربط بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات

1. الربط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري من خلال استخدام متطابقة الدخل الوطني:

سنحاول الربط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وذلك انطلاقا من استخدام متطابقة الدخل المحلي، حيث تعتبر أساسا نظريا لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري. وهي كالتالي:

$$\mathbf{Y = C + I + G + EX - IM} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وباستخدام العلاقة التالية الممثلة لاستخدامات الدخل المحلي:

$$Y = C + S + T \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبمساواة المعادلة (**1**) مع المعادلة (**2**)، يصبح لدينا[1]:

$$I + G + EX - IM = S + T$$

$$\Rightarrow \mathbf{(EX - IM) = (S - I) + (T - G)} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث يمثل المقدار (EX-IM): الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، أو ما يسمى برصيد الميزان التجاري؛ والمقدار (S-I): الفرق بين الادخار والاستثمار الخاص، أو ما يسمى بصافي الادخار الخاص؛ في حين يمثل المقدار (T-G): الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها، أو ما يسمى برصيد الموازنة العامة. وهكذا فإن الميزان التجاري يساوي مجموع صافي الادخار الخاص ورصيد الموازنة العامة. وللانتقال من العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري، إلى العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري، ندخل التعديلات التالية[2]:

- يستبدل الدخل المحلي (Y) بالدخل الوطني والذي نرمز له بالرمز (y)، حيث أن الفرق بين المتغيرين يساوي صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى العالم الخارجي، أي أن[3]:

$$y = Y + TR_{Net} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\Rightarrow y = Y + TR_{In} - TR_{Out} \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث تمثل: (TR_{In}) عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من الخارج؛ (TR_{Out}) عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى الخارج.

- تستبدل الصادرات من السلع والخدمات (EX)، بالصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من العالم الخارجي (X). حيث ($X = EX + TR_{In}$)؛
- تستبدل الواردات من السلع والخدمات (IM)، بالواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى العالم الخارجي. حيث ($M = EM + TR_{Out}$)؛

وبذلك يستبدل رصيد الميزان التجاري برصيد الحساب الجاري، حيث يمكن التوصل إلى العلاقة بين الحساب الجاري والموازنة العامة من خلال العلاقات المتسلسلة التالية:

$$y = C + S + T + TR_{Net} \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

$$y = C + I + G + (EX + TR_{In}) - (IM + TR_{Out}) \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

$$y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

عند المساواة بين المعادلتين (6) و(8) نحصل على:

$$\mathbf{(S - I) + (T - G) = (X - M - U)} \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

حيث: صافي عوائد عوامل الإنتاج (TR_{Net}) هي نفسها رصيد التحويلات الجارية (رصيدي الدخل الأولي والثانوي)، والذي نرمز له بالرمز U. وبذلك فإن ($X - M - U$) يمثل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويتضح من المعادلة رقم (9) أنه هناك علاقة تربط بين رصيد الموازنة العامة وصافي الادخار الخاص برصيد الحساب الجاري.

حيث أنه في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة فإنه يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، إذا لم تتم معادلته بزيادة الادخار عن الاستثمار الخاص، أي أن عجز الحساب الجاري ينتج إذا كان صافي الادخار الوطني غير كاف لشراء كل الزيادة الصافية في حجم أذونات الخزينة والسندات العمومية التي قامت الدولة بإصدارها لتمويل عجز موازنتها العامة. وقد تم استخدام مصطلح " **العجز التوأم** " لوصف حالة التزامن بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري)[4]، التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، وكان ذلك خلال الفترة (1981-1998). فضلا عن دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) شهدت في جزء من هذه الفترة العجز التوأم، ومن بين هذه الدول أستراليا، انجلترا، ثم ألمانيا[5].

كما يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يتمثلان في التكافؤ الريكاردي والمنهج الكينزي[6].

أ. التكافؤ الريكاردي

يبين التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتخفيض الضرائب له أثر مؤقت، لابد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى

مستوياتها الأصلية. حيث أن انخفاض الادخار العام سيترافق مع زيادة مكافئة في الادخار الخاص. ذلك أن الأفراد يتوقعون أنه مع انخفاض الادخار العام فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا، بالتالي عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات لمواجهة تلك الزيادة المتوقعة في الضرائب. وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي (الذي هو مجموع الادخار العام مع الخاص)، لن يتغير نتيجة للتخفيض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص. وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة الناتج عن الانخفاض في الضرائب وعجز الحساب الجاري، لأن الأفراد سيقومون بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل، فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضا في الادخار العام تعوضه زيادة في الادخار الخاص. ومن ثم لن يكون له تأثير على الادخار المحلي ولا على الحساب الجاري[7].

ب. المنهج الكينزي

يعتقد المنهج الكينزي أن هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهو ما يسمى بالعجز التوأم. وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة، وبارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام والمحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، والذي ينجر عنه زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات وتنخفض الصادرات، وبالتالي يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سيتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويترافق معه. وبالرغم من صحة التحليل نظريا حول العلاقة المباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، إلا أنها تحوم عليها بعض الشكوك حول مدى تطابقها مع الواقع، فقد بين بعض الاقتصاديين عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. ففي النرويج مثلا، يترافق عجز كبير في الحساب الجاري مع فائض ضخم في الموازنة العامة. وفي الولايات المتحدة، ترافق فائض الموازنة الفيدرالية في الستينات مع عجز في الحساب الجاري.

2. تأثير عجز الموازنة العامة على ميزان المدفوعات من خلال نموذج (IS/LM/BOP):

- **أثر عجز الموازنة العامة على نموذج التوازن العام (IS/LM/BOP) في ظل سعر الصرف الثابت:**

يعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية[8]:

$$\mathbf{IS}: \mathbf{Y = C(Y) + I(i) + G + B\left(Y, Y^{*}, \frac{eP}{P^{*}}\right)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

$$\mathbf{LM}: \mathbf{\frac{M_s}{P} = L(Y, i)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

$$\mathbf{BOP}: \mathbf{B\left(Y, Y^{*}, \frac{eP}{P^{*}}\right) + F(i - i^{*}) = R} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (12)$$

يؤدي إتباع السياسة المالية التوسعية (أي حدوث عجز في الموازنة العامة) ، في ظل عدم التحرك التام لرؤوس الأموال، إلى ارتفاع كل من الدخل المحلي وأسعار الفائدة المحلية نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، وهذا ما ينجر عنه حدوث عجز في ميزان المدفوعات (أي انخفاض قيمة العملة المحلية)، ولكي يحافظ البنك المركزي على ثبات سعر

الصرف فإنه يقوم ببيع عملة أجنبية للحصول على العملة المحلية، وفي حالة عدم إجراء البنك المركزي للتعقيم*، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض النقود، أما في حالة وجود تحرك كامل في رؤوس الأموال، حيث تكون أسعار الفائدة المحلية ثابتة عند المستوى الدولي ($i = i^*$)، وذلك لأن رؤوس الأموال تتأثر بشكل كبير لأدنى تحرك في سعر الفائدة. فالسياسة المالية التوسعية تسبب ارتفاعا في سعر الفائدة الذي يحفز تدفق رؤوس الأموال ويسبب فائضا في ميزان المدفوعات، ولكي يحافظ البنك المركزي على سعر الصرف ثابتا فإنه يشتري الفائض في الاحتياطي الأجنبي بالعملة المحلية، وهو ما يزيد في عرض النقود، وفي هذه الحالة يمكن تعقيم ميزان المدفوعات المختلف عن الصفر، في الأجل القصير، بشرط أن تكون رؤوس الأموال غير تامة الحركة[9].

- **أثر عجز الموازنة العامة على نموذج (IS/LM/BOP) في ظل سعر الصرف المرن:** يعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{BOP} \ : \ \mathbf{B}\left(\mathbf{Y}, \mathbf{Y}^*, \frac{\mathbf{eP}}{\mathbf{P}^*}\right) + \mathbf{F}(\mathbf{i} - \mathbf{i}^*) \ = \mathbf{0} \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

يؤدي التوسع المالي (عجز في الموازنة العامة) إلى زيادة الدخل، وهو ما يخلق عجزا في ميزان المدفوعات، مما يتسبب في تدهور قيمة العملة المحلية، وفي نفس الوقت تزداد الصادرات وتنخفض الواردات أما في حالة التحرك الكامل لرؤوس الأموال، فإن التوسع يؤدي إلى إحداث فائض أولي في ميزان المدفوعات نتيجة لتدفق رؤوس الأموال بشكل يفوق العجز في الحساب الجاري، فتتحسن قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات[10].

نخلص مما سبق، أن عجز الموازنة العامة يكون له تأثير على الدخل في ظل سعر الصرف الثابت، أما في ظل سعر الصرف المرن فيعوض بالتغير في قيمة العملة، إما بالارتفاع (في حالة تحرك كبير في رؤوس الأموال)، أو بالانخفاض (في حالة عدم استجابة رؤوس الأموال للتغير في سعر الفائدة)[11].

ثانيا: الإطار التحليلي: دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات محصلة لأداء الحساب الجاري وحساب رأس المال. وبالتالي فإذا ما كان للموازنة العامة دور في التأثير على الحساب الجاري وحساب رأس المال، سينعكس على رصيد ميزان المدفوعات، والعكس صحيح. لذلك سنأخذ الشكل والجدول التاليين اللذان يوضحان تطور رصيد كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال كل من الفترة (1990-1999) و(2000-2010).

شكل رقم (3): تطور معدلات نمو رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات وأسعار البترول للفترة (1990-1999)

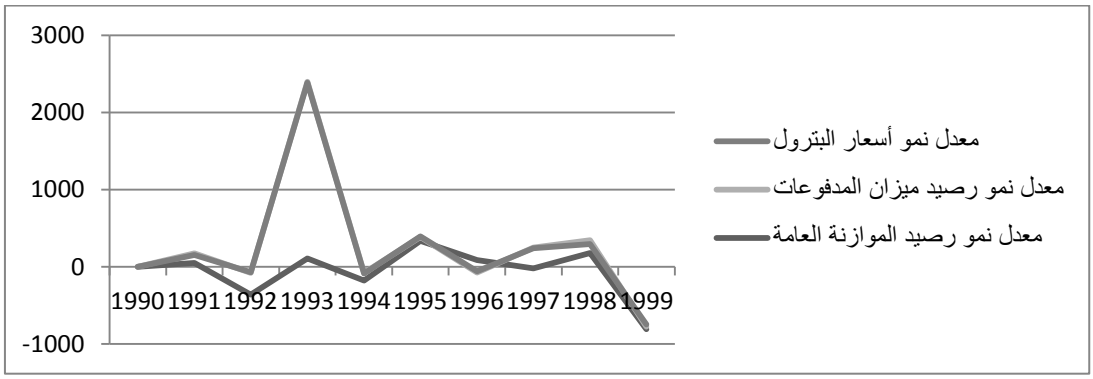

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على المعطيات التالية: جدول رقم (1) – الديوان الوطني للإحصائيات.

يظهر من خلال الشكل السابق أن معدلي نمو رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات كانا متناسقين، وفي اتجاه واحد تقريبا خلال الفترة (1990-1998)، ويعود ذلك التناسق إلى تأثر كل واحد منهما بالتغيرات التي تطرأ على أسعار البترول، مما أدى إلى اتخاذهما نفس اتجاه تطور معدلات نمو أسعار البترول.

جدول رقم (1): تطور رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات للفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الموازنة العامة	-53.2	68.7	26.0	-164.7	-285.4	-338.0
رصيد ميزان المدفوعات	569.83	478.27	249.8	582.98	666.91	1242.32
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الموازنة العامة	-611.1	-1159.5	-1288.7	-971.0	-1392.4	
رصيد ميزان المدفوعات	1288.33	2041.03	2379.91	280.64	1149.88	

المصدر: -بنك الجزائر (رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار). من إعداد الباحث (رصيد ميزان المدفوعات مليار دينار جزائري).

يظهر من خلال الجدول عدم وجود توافق بين حركة رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ففي حين سجل رصيد الموازنة العامة عجزا طيلة فترة الدراسة، ما عدا سنتي 2001 و2002م أين سجل فائض. نجد أن ميزان المدفوعات حقق فائضا، بالرغم من أن كليهما يتأثران بشدة بتغيرات أسعار البترول، خاصة ميزان المدفوعات الذي يتطابق معها، إلا أنهما لم يسيرا في اتجاه واحد، ويعود ذلك إلى أن الموازنة العامة لا تعبر عن رصيدها الحقيقي، باعتبار أن الدولة عملت على تقليص حجم الإيرادات المتأتية من البترول من خلال زيادة الحوافز الضريبية وتبني سعر مرجعي أقل مما هو سائد في السوق البترولية في تقدير تلك الإيرادات.

ثالثا: القياس الاقتصادي: العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات.

لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الرصيد الحقيقي للموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، تم استخدام معدل نمو المتغيرات سنويا خلال الفترة (1990-2010). وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل منهما، ثم تحليل النتائج المتوصل إليها

1. دراسة استقرارية سلسلة معدل نمو الرصيد الحقيقي للموازنة العامة (TBD):

لمعرفة ما إذا كانت سلسلة معدل نمو رصيد الموازنة العامة مستقرة، نستخدم اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، وذلك عن طريق تحديد درجة تأخير مسار (TBD) اعتمادا على معياري (AIC) و(Sch)، والتي من خلالها يتم تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta TBD_t = \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{p} \Delta BD_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

$$\Delta TBD_t = C + \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{p} \Delta TBD_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (15)$$

$$\Delta TBD_t = C_1 + C_2.t + \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{p} \Delta TBD_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (16)$$

- **تحديد درجة تأخير مسار (TBD) اعتمادا على معياري (AIC) و(Sch):** يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): تحديد درجة تأخير مسار (TBD)

درجة التأخير (P)	معيار (AIC)	معيار (Sch)
(0)	14.07	14.22
(1)	14.18	14.38
(2)	14.37	14.61
(3)	14.39	14.68

المصدر: من مخرجات برنامج .Eviews.4

نلاحظ من خلال الجدول أن (P=0) هي الدرجة التي تجعل كل من معياري (AIC) و(Sch) عند أقل قيمة لهما. وبذلك سنختبر النماذج الثلاث السابقة مع (P=0).

- **نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع لمعدل نمو رصيد الموازنة العامة:**

جدول رقم (3): نتائج اختبار (ADF) للمسار (TBD)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
(1)	5.975 -	3.830 -
(2)	5.835 -	4.534 -
(3)	5.925 -	2.696 -

المصدر: من مخرجات برنامج .Eviews.4

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة المحسوبة في كل من النماذج الثلاث أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%. وعليه نرفض فرضية العدم، مما يعني أن السلسلة مستقرة.

2. دراسة استقرارية سلسلة كل من معدل نمو رصيد كل من الحساب الجاري (TBC)، حساب رأس المال (TBF) وميزان المدفوعات (TBOP):

لقد تم إتباع نفس الخطوات في دراسة استقرارية سلسلة كل من أرصدة معد ل نمو كل من الحساب الجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وتم التوصل إلى أن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول. وهو ما يمكننا من قياس العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدلات نمو أرصدة كل من الحساب الجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات.

3. نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية:

- **نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و(TBC):**

أ. حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في معدل نمو رصيد الحساب الجاري: نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ملحق رقم (1)، أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر – 0.79 – أكبر بكثير من

مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). وهذا ما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الحساب الجاري.

ب. حالة معدل نمو رصيد الحساب الجاري يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ من خلال نفس الجدول أن معدل نمو رصيد الحساب الجاري لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، ذلك لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر – 0.92 – أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%).

وبالتالي نستنتج من خلال ما سبق: " **انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات** "

- **نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين: (TBD)، (TBF) و(TBOP) على التوالي:**

أ. نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و(TBF):

- حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في رصيد حساب رأس المال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ملحق رقم (1)، أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر – 0.90 – أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). مما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات.

- حالة معدل نمو رصيد حساب رأس المال يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ من خلال نفس الجدول، أن معدل نمو رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، ذلك أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر – 0.55 – هو اكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%).

وبذلك نستنتج: " **انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد حساب رأس المال** ".

ب. نتائج اختبار غرا نجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و(TBOP):

- حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر– 0.62 – أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). وهو ما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات.

- حالة معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر – 0.03 – أكبر من مستوى المعنوية (1%).

وعليه نستنتج: " **انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد ميزان المدفوعات** ".

خاتمة

يتضح من خلال ما سبق، أن الاقتصاد الوطني الجزائري تميز بوضعيتين مختلفتين، حيث في المرحلة الأولى الممتدة مابين 1990- 2000 عرفت ضعف كبير في مصادر تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، مما أجبر الجزائر على الاعتماد على سياسات تقشفية، أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 2000 و2010، فقد عرفت طفرة نوعية في مختلف المجالات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات. كما تم استخلاص النتائج التالية:

1. يعتبر العجز المسجل في الموازنة العامة خلال فترة التسعينات ذا طبيعة هيكلية، ناتج عن استمرار عدم مواكبة النمو في الإيرادات العامة للنمو في النفقات العامة، بفعل انخفاض أسعار البترول، وهو ما أدى بالدولة إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية، لمعالجة ذلك العجز؛

2. اعتماد الموازنة العامة بشكل أساسي على الجباية البترولية، نتيجة لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة العامة؛

3. سجلت الموازنة العامة عجزا في رصيدها طيلة الفترة (2000-2010)، وهو عجز مقصود ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم نفقاتها العامة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، وتخفيض الإيرادات العامة من خلال تبني سعر مرجعي أقل من السعر الجاري للبترول في الأسواق الدولية؛

4. إن اختلال ميزان المدفوعات (سواء كان فائض او عجز) يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية؛

5. أظهر اختبار غرانجر لقياس العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة، وبالتالي فإن لعجز الموازنة العامة أثر معدوم على أداء ميزان المدفوعات.

الهوامش والمراجع:

[1] B. Douglas Bernheim, **Budget Deficits and the Balance of Trade**, 1988, p3, disponible: http://www. Nber.org/chapters/c10935.

[2] ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد 03، العدد 06، 2001، ص6.

[3] Krugman, P.R, Obstfeld. M, International Economics : Theory and Policy, Pearson Addison – Wesly, 8th Edition, 2006, p27.

[4] محمود محمد داغر، سلام عبد الجليل الشامي، **تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا**، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، ص120.

[5] هالوود سي بول، رونالد ماكدونالد، **النقود والتمويل الدولي**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، دون طبعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص118.

[6] -Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Economie internationale, Dunod, Paris, France, 2000, p172.
[7]-Alexander Sidney s, Effects of Devaluation on a Trade Balance, IMF Staff papers, Vol II, No 2, Washington, D.C, 1952, pp 263-278.

[8] هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، منشورات جامعة حلب، دون طبعة، سوريا، 2007، ص406.

[*] يقصد بالتعقيم أن البنك المركزي يتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة، في نفس الوقت وعلى نفس النطاق الذي دخلت فيه العملة الأجنبية (في حالة الفائض)، بائعا للأوراق المالية، تساوي قيمتها قيمة هذا الفائض. وذلك لمنع تلك الزيادة في الاحتياطيات والأصول الأجنبية من التأثير على القاعدة النقدية. أنظر في ذلك: بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاو لى، بيروت، لبنان، 2003، ص75.

[9] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف – دراسة تحليلية مقارنة –**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الاو لى، القاهرة، مصر، 2006، ص4.

[10] سامي خليل، ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص1468.

[11] سامي خليل، ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص1468.

الملحق رقم (1)

جدول رقم (4): دراسة العلاقة السببية بين سلسلة معدل نمو رصيد الموازنة العامة (TBD)، وباقي متغيرات الدراسة:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/09/14 Time: 19:44			
Sample: 1990 2010			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TBC does not Granger Cause TBD	18	0.07894	0.92453
TBD does not Granger Cause TBC		0.23920	0.79065
TBF does not Granger Cause TBD	18	0.61381	0.55625
TBD does not Granger Cause TBF		0.10600	0.90019
TBOP does not Granger Cause TBD	18	4.45959	0.03352
TBD does not Granger Cause TBOP		0.48290	0.62763

المصدر: من مخرجات برنامج .Eviews.4

Revue de « l'Économie et du Développement »

Numéro 06/Juin 2016

Revue périodique scientifique publiée

Par le Laboratoire du **Développement Local Durable**

Faculté des Sciences Économiques, de Gestion et des Sciences Commerciales

Université D[r].Yahia Farès, Médéa

Président d'honneur

P[r]. ZEGHDAR Ahmad

Directeur de l'Université de Médéa.

Le Directeur de laboratoire

D[r].SMAI Ali

Le Directeur de la Revue

P[r]. REMIDI Abdelouahab

Le Président de rédaction

P[r]. BOUFASSA Slimane

Membre du Comité Scientifique :

- P[r]. MEKID Ali……...Université de Médéa
- P[r]. BACHI Ahmad…….Université d'Alger
- P[r]. KADI Abdelhamid……...Université d'Alger
- P[r]. KHALFI Ali……Université d'Alger
- P[r]. TOUMI Saleh……Université d'Alger
- P[r]. Zaabat Abdelhamid ……...Université d'Alger
- P[r]. ATIL Ahmed……(ESC de Rennes France)
- P[r]. SOUALHI Younes……..(Université de Malaisie)
- P[r]. ZOUBIRIRabeh……..Université d'Alger
- P[r]. DRAOUSSI Massoud……..Université de Blida
- P[r]. BOUKSANI Rachid……..Université de Bouira
- P[r]. HAMIDOUCHE Ali……..Université de Médéa
- P[r]. IRKIHoucine……..…Université de Médéa
- P[r]. REMIDIAbdelwahab……..…Université de Médéa
- P[r]. REZIK Kamal……Université de Blida
- P[r]. OUSRIRMounawer……Université de Boumerdess
- P[r]. FARHI Mohamed……...Université de Laghouat
- P[r]. SAHLALIYahdhih …….(Université d'Arabie Saoudite)
- P[r]. MOHAMEDDouidar…….. (Université d'Alexandrie, Égypte)
- P[r].AHMED YOUCEF Ahmad…….. (Université du Caire, Égypte)
- P[r]. RATOUL Mohamed……Université de Chlef
- P[r]. MERAJHawari…….....Université de Ghardaïa
- P[r]. BAKHTI Brahim…….Université de Ouargla
- P[r]. KHARBACHI Hamid……..Université de Béjaïa
- P[r]. rachid boukssani……Université boumerdesse
- P[r]. BOUCHNAFA Sadak……Université de Médéa
- D[r]. MAOUCHI Boualem…….....Centre Universitaire de Tipaza
- D[r]. BOUFASSA Slimane……Université de Médéa
- D[r]. BOUFASSA Slimane……Université de Médéa
- D[r]. SAÂDAOUI Moussa……Université de Médéa
- D[r]. KHELIL Abdelkader……...Université de Médéa
- D[r].SMAÏ Ali……...…..…Université de Médéa
- D[r]. TAHTAN Mourad……..……..Université de Médéa
- D[r]. MEZD IBRAHIM……..……..Université de Médéa
- D[r]. GHRIBI Ahmad……..……Université de Médéa
- D[r]. HAMIDI Youcef…….Université de Médéa
- D[r]. ALLOUTI Lamin…….…….Université de Médéa
- D[r].CHABOUTI Hakim……..…Université de Médéa
- D[r].HAMADI Nabil……..…Université de Médéa
- D[r]. ALI OMAR ABDESSAMED……..…Université de Médéa
- D[r]. CHAABANE FEREJ…….….Université de bouira
- D[r].KHALED GACHI…….……Université de blida 02

Instructions et guide aux auteurs

La Revue de *l'Économie et du Développement* s'intéresse aux études et recherches scientifiques non publiées, dans les domaines des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales selon les règles suivantes :

- **Langue de publication :**

  L'article peut être rédigé en arabe, en français et en anglais.

- **Conditions de publication :**
  1. L'auteur remplit un formulaire de non soumission de l'article ailleurs.
  2. Le texte soumis pour la publication ne peut pas avoir été déjà publié dans d'autre revues, forums,…etc.
  3. Toute publication ultérieure nécessite l'obtention d'une autorisation écrite du comité éditorial.

- **Normes de présentation :**
  1. L'article doit être accompagné d'un résumé, se plaçant sous le titre, qui ne doit pas dépasser une centaine de mots présenté en deux langues (la langue du texte et une autre langue), ainsi que les mots clés.
  2. Le logiciel utilisé pour le traitement de texte est Microsoft Word, le texte pour la langue arabe doit être enTraditionalArabic de taille 16 et Times New Roman de taille 14 pour les autres langues.
  3. Le nombre de pages doit être entre 15 et 20 pages y compris les références bibliographiques.
  4. Le format de la page est de A4 avec 2cm de marge pour chaque côté et 0,5cm pour la reliure
  5. La référence bibliographique doit être indiquée à la fin du document.
  6. L'article doit être accompagné par le CV de son auteur.

- **L'évaluation :**
  1. Le Comité éditorial décide de la publication, évolue les articles et se réserve le droit de solliciter les modifications qu'il juge nécessaire.
  2. Seul l'auteur est responsable du contenu de son article, et les idées inclues reflètent sa pensée et la Revue ne prend aucune charge ou responsabilité.

- **Soumission des articles :**

  Les auteurs doivent soumettre leurs articles rédigés sous forme de fichier électronique préparés conformément aux instructions ci avant et envoyés par E-mail : **labo_revu@yahoo.f**r

Sommaire

1- L'écotourisme comme canal au développement local Voies et mécanismes

Dr. ZENKRI Miloud M. BRAHAM CHAOUCH Toufik …….……..…05

2- Internal Factors affecting professional performance quality in accounting and auditing firms- A field study from Algeria

M/ Mami Ali ……..…….. 26

L'écotourisme comme canal au développement local
Voies et mécanismes

Dr. ZENKRI Miloud*

M. BRAHAM CHAOUCH Toufik**

Résumé :

Cet article vise à mettre la lumière sur le rôle de l'écotourisme dans le développement local des région d'accueil, tout d'abord nous avons fait le points sur les effets négatifs que le tourisme traditionnel puisse causer sur le plan environnemental et socioculturel, on essayer de donner quelques définitions de l'écotourisme afin d'extraire ses principes et fondements, et à la fin nous avons tracer les mécanismes et les vois que doit entreprendre un modèle écotouristique par un jeu de rôle sous forme de cercle vicieux pour chaque partie prenante dans l'activité touristique (entreprises touristique, pouvoirs locaux et population locale), et cela afin de garantir le maintien de l'activité touristique avec à la fois satisfaire les désirs des touristes en matière de divertissement et de loisirs et préserver les ressources naturelles tout en prenant en compte les aspirations de la population locale.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على السياحة البيئية ودورها في التنمية المحلية في المناطق المضيفة، فبعد إعطاء بعض الأرقام الخاصة بتطور السياحة في العالم قمنا بعرض أهم الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تتولد عن الأنشطة السياحية على المحيط والبيئة والعلاقات الاجتماعية، وإعطاء بعض التعاريف الخاصة بالسياحة البيئية مع إعطاء أهم الأركان والمبادئ التي تعتمد عليها، وفي الأخير قمنا بتسطير بعض الميكانيزمات في شكل علاقات تفاعلية بين مختلف الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي (المؤسسات السياحية، السلطات العمومية والسكان المحليين)، حتى يضمن بقاء واستمرار الأنشطة السياحية بما يحقق رغبات السواح وتحافظ على الموارد السياحية ويراعي تطلعات السكان المحليين.

* Dr. ZENKRI Miloud, Faculté des Sciences Economiques, Univ- Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arréridj

** M. BRAHAM CHAOUCH Toufik, Faculté des Sciences Economiques, Univ- Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arréridj

Introduction:

L'essor considérable des activités touristiques dans le monde au cours des dernières décennies, tant en termes de nombre élevé de touristes ou par les revenus générés par ces activités, n'a pas souvent tenu compte de la capacité d'absorption pour les zones d'accueil dans le temps et dans l'espace, ni des conséquences de ces activités sur l'environnement (pollution, déchets et ordures, consommation d'énergie, l'eau …), ce qui a entraîné l'appauvrissement des ressources naturelles et la détérioration continue de l'environnement , et même du patrimoine culturel.

Et là apparait l'éco-tourisme, qui s'associeaux zones caractérisées par un système écologique sensible, en raison de ses répercussions négatives très limitées sur l'environnement naturel et culturel, il permet aux touristes de bénéficier du divertissement et des loisirs en se basant principalement sur la nature et l'environnement, et en toute harmonie avec la population locale dans les zones d'accueil tout en répondant à leurs aspirations .

Nous allons essayer à travers cet article de mettreen évidences les principaux effets négatives des activités touristiques, et comment l'écotourisme peut-il contribuer au développement local et l'amélioration des conditions de vie économiques et sociale dans les zones d'accueil, tout en conservant et valorisant les ressources naturelles et le patrimoine culturel dans ces régions.

1 - Le tourisme mondial en chiffre:

Les arrivées de touristes internationaux ont augmenté de 4,4 % en 2015 pour atteindre un total de 1 milliard 181 millions d'arrivées, d'après le dernier Baromètre OMT du tourisme mondial. Par rapport à 2014, les touristes (visiteurs qui passent la nuit) ont été environ 50 millions de plus à se rendre dans des destinations internationales à travers le monde l'an dernier.

Figure (1): Croissance des arrivées de touristes internationaux

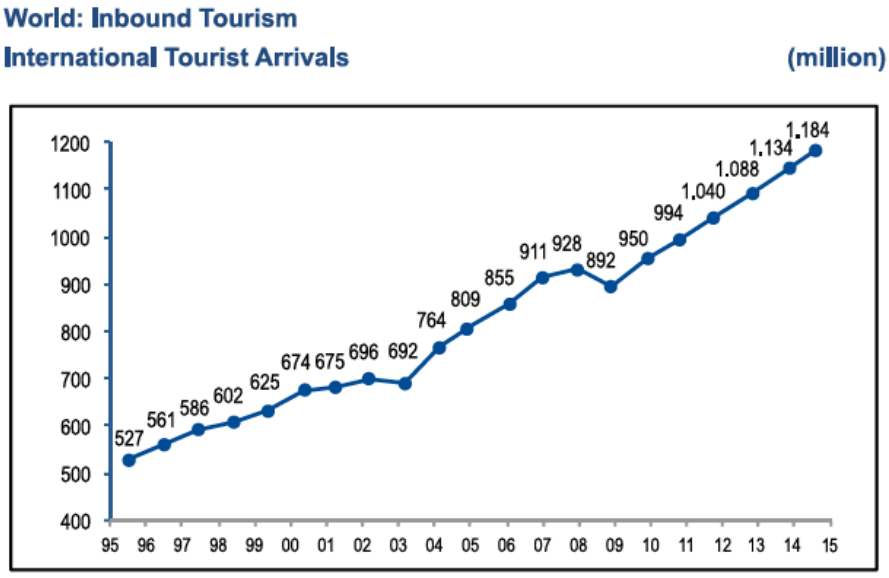

Source : UNWTO Anualrepport 2015, p15.

Les recettes générées par les dépenses des visiteurs internationaux en hébergement, repas et boissons, loisirs, achats et autres biens et services se sont élevées à un total estimé à 1 232 milliards d'USD (1 110 milliards d'EUR) en 2015, ce qui représente une hausse de 3,6 % tenant compte des fluctuations des taux de change et de l'inflation.

Le tourisme international représente 7 % du total des exportations mondiales et 30 % des exportations de services. La part du tourisme dans l'ensemble des exportations de biens et de services est passée de 6 % à 7 % en 2015. En effet, pour la quatrième année consécutive, la croissance du tourisme international a été supérieure à celle du commerce mondial de marchandises, laquelle a été de 2,8 % en 2015 d'après les données communiquées récemment par l'Organisation mondiale du commerce[1].

Tableau (01) : Evolution des recettestouristiques

Année	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2013*	2014*
$	262	403	475	679	853	927	1197	1245
€	206	308	515	546	612	699	902	937

* Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme,2015, p3

Source: Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme,2012, p6

Le graphique ci-dessous montre l'évolution des recettes touristiques en US dollars et en euros.

Figure (01) : Evolution des recettes touristiques en US dollars et en euros.

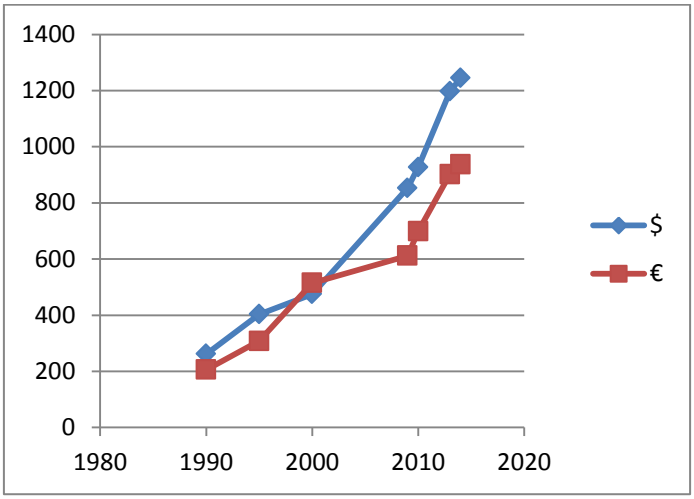

Source : Fait à partir du tableau (01)

2 –L'impacte des activités touristiques sur les ressources naturelles :

Les activités touristiques génèrent plusieurs

- **Le tourisme et la consommation d'eau :**

Bien que l'eau couvre les trois quarts de notre globe et qu'elle se reproduit naturellement, elle reste une ressource relativement rare, du fait qu'elle n'est pas exploitable dans son état brut (eau de mer, glacier, eau souterraine…), d'où la nécessité de la collecter, la traiter et la transporter vers les points de consommation, en plus on assiste à une utilisation excessive de cette ressource dans tous les domaines : industrie, agriculture, énergie, utilisation ménagère… sans oublier ce que subissent les ressources hydriques comme effets néfastes dus aux déchets industriels et ménagères qui rendent cette rareté plus intense.

En ce qui concerne le tourisme, l'eau représente une ressource importante et cruciale, du moment que plusieurs installations touristiques sont construits à proximité des plages, rivières et lacs, et toute détérioration de la qualité de l'eau constitue une menace pour l'activité touristique, du fait que la qualité d'eau représente une contrainte pour l'offre touristique.

Les eaux usées générées par les hôtels et les restaurantscontiennentdes résidus gras liés aux huiles et aux graisses utilisées dans la préparation et la cuisson des aliments, qui sont difficiles à traiter dans les stations de traitement des eaux, en outre les eaux usées liées aux services de blanchisserie et de lavage sont pleines de détergents industriels non solubles.

En parallèle, on enregistreunepollution résultant des moyens de transport maritime , tels que les bateaux et les hydre-avions avec tous ce que leurs moteurs peuvent éjecter comme huiles et lubrifiants, ce qui contribuent encore plus à la détérioration physique de l'environnement, et fautes de dotations de systèmes adéquats d'épuration dans les installations touristiques , cela va inévitablement conduire à la pollution des eaux souterraines ainsi que les eaux des lacs, des rivières et des mers qui se trouvent à proximité, et cela à travers les odeurs et les gaz toxiques provenant de réactions chimiques, causant ainsi un préjudice à la qualité de l'eau et des dommages même aux animaux et aux plantes des mers et des océans et des rivières, la chose qui pourrait menacer l'équilibre écologique dans ces régions[2].

D'autre part, les activités touristiques se caractérisent par unegrande consommation d'eau potable, d'autant plus que les installations touristiques se distinguent par une extrême concentrationdans l'espace, et qui connaissent un manque de cette ressource (îles, forêts …), ce qui implique d'énormes investissements pour amener l'eau aux zones touristiques, ou de recourir à creuser des forages, souvent illégalement, ce qui vaaccélérer l'épuisement des eaux souterraines, par exemple, dans les pays méditerranéens,le tourisme de masse dans cette région représente le plus gros danger pour les réserves en eau des pays. Un touriste vivant à l'hôtel consomme trois fois plus d'eau par jour qu'un habitant local. Il engloutit entre 300 et 850 litres d'eau par jour pendant l'été... Sans compter ce qu'on appelle les " facilités touristiques " : piscines, pelouses verdoyantes et, dans le pire des cas, terrains de golf. Un green, entre 50 et 150 hectares, a besoin de 1 million de m3 d'eau par an. Soit l'équivalent de la consommation d'eau d'une ville de 12 000 habitants[3], et avec la caractéristiques saisonnière des activités touristiques, il est généralement enregistré des pics de consommation, ajouté à cela les besoins et les consommations de la population locale.

- **Consommation de l'énergie etpollution de l'air :**

Le développement enregistré dans la demande touristique a été accompagné d'une augmentation de l'utilisation d'énergie par ce secteur, ce qui a engendré unaccroissement des émissions des gaz à effet de serre, contribuant ainsi au réchauffement du globe et aux changements climatiques, chose qui représente une réelle menace pour ces activités, surtout dans les régions dont leur écosystème est assez fragile, ce qui va mener à la perte de leur attraction touristique.

Les activités touristiques contribuent au réchauffement de la planète à travers trois canaux principaux : le transport, l'hébergement et l'hospitalité, des activités de loisirs (sports nautiques, sports d'hiver, musées …), selon l'Organisation Mondiale du Tourisme, les activités touristiques ont causé en 2005 émission de 1305 millions de tonnes de gaz de CO2, soit l'équivalent de 5% des émissions de cet élément dans le monde[4], ce pourcentage a atteint 14% si on calcule les autres gaz à effet de serre, ce qui qualifie le tourisme comme la cinquième activité polluante dans le monde, et les prévisions indiquent que dans les environs de 2035, les émissions de CO2 augmenteront de 152%, et vont se multiplier par trois dans moins de trente ans si des mesures nécessaires ne seront pas prises[5].

D'autre part, et partant du fait que le transport est un facteur clé dans le développement des activités touristiques parce que les consommateurs doivent se déplacer vers les sites et les lieux touristiques,on peut pas nier le fait que le développement des activités touristiques est lié à la généralisation de l'utilisation de voitures, à l'évolution du marché du transport aérien et au développement des structures liées au transport (réseauxroutiers, ports et aéroports), ainsi que les facilitations opérées dans les procédures administratives liées auchange, et celles liées à l'entrée aux régions (l'UE et l'union monétaire), où nous avons vu au cours des dernières décennies, une augmentation significative en termes de volume des flux de passagers et en termes de distances parcourues, où les touristes préfèrent voyager par avion que prendre la mer quand il s'agit d'un voyage international, et préfèrent se déplacer en voiture - dans le cas d'un voyage familial- au lieu de prendre le bus – dans le cas de transport de masse – ou le transport ferroviaire si elle est disponible, et selon les données de l'Organisation Mondiale du Tourisme en 2014, plus de la moitié (54%)des touristes mondiaux ont utilisé le transport aérien dans leurs mouvements, qui se caractérise par une grande utilisation d'énergie et d'émission de gaz de CO2, tandis que 39% ont utilisé le transport terrestre, 5% proposé par mer, dans tandis que seulement 2% ont utilisé le transport par chemin de fer[6], comme l'illustre la figure suivante.

Figure (3) : Tourisme récepteur par moyen de transport en 2014.

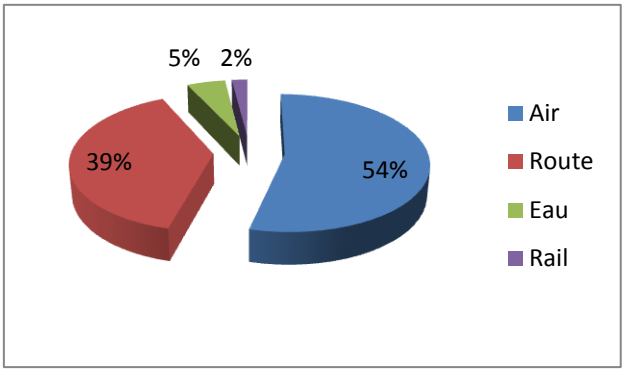

Parallèlement à cela, les services d'hébergement et de restauration fournis aux touristes utilisent une grande quantité d'énergie, parce qu'on utilise des équipements et une technologie très consommatrice d'énergie afin qu'ils puissent offrir des services d'excellence (Air conditionné, blanchisserie), d'où les charges liées à cette rubrique viennent en deuxième position après celles liées à la gestion du personnels.

- **Déchets et ordures :**

La production des déchets provenant du tourisme représente presque le double de celle des déchets produits localement. Toutefois, la production excessive de déchets ne représente que l'une des dimensions du problème, puisque les destinations n'ont que des capacités limitées en gestion des matières résiduelles.[7]

Les différents services liés aux activités touristiques (Hôtellerie, restauration, blanchisserie, parcs…) produisent une quantité énorme de déchets solides et qui peuvent avoir des effets néfastes sur l'environnement (pollution de l'eau, de la qualité de la terre) et sur la santé publique (mauvaises odeurs, fumés…) surtouts s'ils ne sont pas bien traités ou jetés dans la nature ou dans la mer.

L'île Thilafushi absorbe les déchets des Maldives et ceux générés par son tourisme de masse: 10 000 touristes séjournent dans l'archipel chaque semaine, rejettent en moyenne 3,5kg d'ordures chaque jour. Au total cela représente 2,4 kilos de déchets par seconde et 12 7OO tonnes de détritus par an dont une bonne partie est reversée sur cette île menacée par la montée des eaux[8].

- **Menace sur l'écosystème :**

Les activités touristiques peuvent présenter un réelle menace pour l'équilibre de l écosystème à causedes pratiques irresponsables de certains touristes et de certaines entreprises touristiques, la construction de complexes ou d'installations touristiques entraine dans quelques cas la destruction de grandes surfaces de forêts avec tous ce que peut entrainer comme effets sur l'environnement (disparition d'espèces de plantes et d'animaux, désertification,érosion).

En parallèle, les complexes touristiques éjectent une quantité très importante de produits chimiques utilisés dans les équipements et les activités de loisir et divertissement (piscines, insecticides engrais pour les parcs..),ce qui peut présenter une atteinte à la qualité de la terre et de l'eau (souterraine et eau de mers et de rivières), en Québec par exemple 307 terrains de golf déversent prés de 40 tonnes de produits actifs comme le insecticides et les pesticides.

2 - Impactes sociales et culturelles :

Le développement du tourisme dans une région peut entrainer des changements significatifs qui modifient l'organisation sociale, la culture et la quotidienneté de la population d'accueil, ainsi, et de façon plus spécifique, il s'agit des effets engendrés ou exacerbés par le tourisme sur le style de vie, la qualité de vie collective et individuelle, les relations amicales ou autres que les individus entretiennent entre eux, et les valeurs, les conduites morales et les systèmes de représentation[9].

Et là on peut assister à des comportements hostiles de la part de la population locale conservatrice envers tout ce qui est étranger, et Le problème surgit généralement lorsque les communautés d'accueil qui vivent près des parcs se trouvent projetées dans un circuit touristique sans y avoir été préparées et qu'en plus, elles ne retirent aucun bénéfice de cette activité. Il arrive aussi que la création d'un parc vienne bousculer la pratique de leurs activités traditionnelles, comme la chasse et la pêche qui sont souvent interdites sur ces sites de conservation.

Dans ces cas-là, il peut arriver qu'une communauté en vienne soudainement à éprouver un sentiment de mécontentement ou d'hostilité face à un projet qu'elle avait d'abord bien accueilli. D'où l'importance de respecter les attentes et les intérêts de la communauté locale[10], et on peut résumer les

impactes négatifs sur le plan social et culturel des activités touristiques dans les points suivants[11] :

- Le caractère saisonnier des emplois et qui sont généralement faibles rendements.
- incompatibilité entre les politiques et les objectifs dans le secteur du tourisme par des gouvernements et les organismes centraux et les exigences et les aspirations de la population locale, en particulier si cette dernière n'est pas impliquée dans l'élaboration de ces programmes.
- Menace des valeurs, des coutumes et des traditions et des relations sociales dans la famille, la société créant ainsi un conflit de générations.
- L'émergence de disparités économiques et sociales.
- L'émergence d'une nouvelle classe d'entrepreneurs et d'investisseurs qui peuvent influer sur les décisions prises à l'échelle locale (les conseils locaux, les familles, les tribus ...).
- Acculturation / déculturation : danger d'aliénation et d'assimilation des communautés d'accueil par le modèle culturel dominant : imitation et reproduction.
- Disparition des dialectes et des langues locales.
- Tensions entre culture locale et culture globale et/ou pénétration des modèles sociaux dominants : incidences sur les pratiques religieuses, les coutumes vestimentaires, les normes de conduite et les traditions vernaculaires.
- Détérioration de la qualité de vie (envahissement par les touristes, accès réduit à de beaux sites, envahissement des équipements existants (capacité de charge), encombrement / congestion des milieux de vie, inflation des prix, usage intensif des ressources…) et apparition de comportements déviants.
- Usure et exode des habitants des lieux touristiques.
- Spéculation foncière et disparition de terres et apparition de bidonvilles à proximité des zones touristiques.

3 - **Ecotourisme et tourisme de masse :**

Les impactes et répercutions cités ci-dessus et d'autres ont poussé à réfléchir à de nouvelles pratiques touristiques qui visent d'une part à satisfaire les désirs des touristes en matière de divertissement et de loisirs et préservent les ressources naturelles tout en prenant en compte les aspirations de la population locale, d'où l'éco-tourisme est apparut pour essayer de concilier ces éléments.

Bien que les origines du terme «écotourisme» n'est pas vraiment définit, il semble que Hetzer (1965)aie été, l'un des premiers à l'avoir utilisé, où il a identifié quatre «piliers» ou principes du tourisme responsable: minimiser les impacts environnementaux, respect des cultures locales, maximiser les avantages pour les populations locales, et de maximiser la satisfaction des touristes[12].

Et selon The International EcotourismSocity, Fondé en 1990, cetorganisme est le plus vaste et le plus ancien enmatière d'écotourisme dans le monde, avec des membres issus de70 pays et incluant des universitaires, des consultants, des professionnelset organismes de conservation, des gouvernements, des architectes, desvoyagistes, des propriétaires et gestionnaires de lodges, des experts endéveloppement et des écotouristes, dans la dernière définition (2015),l'écotourisme est défini comme «Voyage responsable dans les espaces naturels qui préserve l'environnement, soutient le bien-être de la population locale, et implique l'interprétation et de l'éducation»,L'éducation est destiné à être comprise à la fois les personnes hôtes et les invités, ce qui signifie que l'expérienceécotouristique doit assurer[13] :

- Minimiser les impacts physiques, sociaux, comportementaux et psychologiques.
- Créer une sensibilisation et un respect environnemental et culturel.
- Fournir des expériences positives pour les visiteurs et les hôtes.
- Fournir des avantages financiers directs pour la conservation.
- Générer des avantages financiers pour les populations locales et le secteur privé.
- Offrir des expériences interprétatives mémorables aux visiteurs qui aident à les sensibiliser aux climats politiques, environnementaux et sociaux des régions d'accueil.
- Concevoir, construire et exploiter des installations à faible impact.
- Reconnaître les droits et les croyances spirituelles des populations autochtones dans les communautés et travailler en partenariat avec eux pour créer l'acquisition d'une autonomie.

On peut trouver d'autres définitions dans le tableau suivant.

Tableau 2 : Quelques définitions de l'écotourisme régulièrement citées dans la littérature.

Ceballos-Lascurain (1987), cité dans Boo (1990)	Forme de tourisme qui consiste à visiter des zones naturelles relativement intactes ou peu perturbées, dans le but d'étudier et d'admirer le paysage et les plantes et animaux sauvages qu'il abrite, de même que toute manifestation culturelle (passée et présente), observable dans ces zones.
Ziffer (1989)	Forme de tourisme qui s'inspire avant tout de l'histoire naturelle d'une région, notamment de ses cultures autochtones, qui nécessite aussi une gestion active de la part du pays ou de la région d'accueil, qui prend l'engagement d'établir et de maintenir les sites de concert avec les résidents, d'assurer une commercialisation appropriée, d'assurer l'application de la réglementation et d'affecter les recettes de l'entreprise au financement de la gestion des terres et au développement communautaire.
The International Ecotourism Society – TIES/ Société Internationale d'Écotourisme (1991)	Forme de voyage responsable, dans les espaces naturels, qui contribue à la protection de l'environnement et au bien-être des populations locales.
Union mondiale pour la nature - UICN (1996)	Voyage responsable sur le plan environnemental et visite de milieux naturels relativement peu perturbés dans le but d'apprécier la nature - ainsi que toute manifestation culturelle passée ou présente observable de ces milieux -, encourageant la conservation, ayant un impact négatif très limité et s'appuyant sur une participation active des populations locales dans le but de générer des avantages.
Honey (1999)	Voyages à destination de zones naturelles fragiles et intactes – habituellement des aires protégées – visant un effet négatif très limité, s'adressant la plupart du temps à des petits groupes, favorisant l'éducation des visiteurs, générant des fonds pour la conservation, supportant directement le développement économique des milieux d'accueil et la prise en charge du développement par les communautés locales et favorisant le respect des différentes cultures et des droits humains.

Source **: Jonathan** Tardif, « Écotourisme et développement durable » in La revue électronique de l'environnement, Volume 4, n°1, 2003, https://vertigo.revues.org/4575.

4 - Les principes de l'écotourisme :

L'écotourisme semble endosser non pas une définition officielle unique mais plusieurs définitions, dont les principales constantes sont dudomaine de[14] :

1. La demande :
   - L'écotourisme renvoie principalement aux parcs et aux espaces naturels protégés.
   - L'écotourisme fait vivre une expérience exceptionnelle au visiteur.
2. La ressource :
   - L'écotourisme ne doit pas déprécier la ressource ni nuire à son intégrité, mais plutôt participer à sa protection.
   - L'écotourisme est à l'opposé du tourisme de masse, il touche des groupes restreints.

3. La communauté hôte :
   - La participation des communautés locales est garante de la viabilité de l'écotourisme et favorise le développement régional.
   - L'écotourisme améliore la qualité de vie et le bien-être économique des communautés hôtes.

L'OMT a pour sa part décrété les caractéristiques suivantes[15] :

1. L'écotourisme rassemble toutes les formes de tourisme axées sur la nature et dans lesquelles la principale motivation du tourisme est d'observer et d'apprécier la nature ainsi que les cultures traditionnelles qui règnent dans les zones naturelles.
2. Il comporte une part d'éducation et d'interprétation.
3. Il est généralement organisé, mais pas uniquement, pour des groupes restreints par de petites entreprises locales spécialisées. On trouve aussi des opérateurs étrangers de dimensions variables qui organisent, gèrent ou commercialisent des circuits écotouristiques, habituellement pour de petits groupes.
4. L'écotourisme s'accompagne de retombées négatives limitées sur l'environnement naturel et socioculturel.
5. Il favorise la protection des zones naturelles :

- en procurant des avantages économiques aux communautés d'accueil, aux organismes et aux administrations qui veillent à la préservation des zones naturelles ;

- en créant des emplois et des sources de revenus pour les populations locales ;
- en faisant davantage prendre conscience aux habitants du pays comme aux touristes de la nécessité de préserver le capital naturel et culturel.

5 - Le jeu des acteurs en éco-tourisme:

La réalisation des objectifs de l'éco-tourisme en ce qui concerne la réunion entre la satisfactiondes besoins des touristes en services touristiques et la prise en considération des attentes et des intérêts de la communauté locale tout en préservant l'environnement, , nécessite la conjugaison des efforts des différents acteurs impliquésdans la formulation et la fourniture de services touristiques en fonction du rôle de chacun, qui se présente comme offreur et demandeur[16].

1. Les entreprises touristiques:

Ces entreprises sont responsables de l'offres des différents services touristiques en se basant essentiellement sur l'exploitation des ressources naturelles se trouvant dans la région d'accueil, pour cela leurs activités doivent avoir des impactes très limités sur le plan environnemental et socioculturel, il faut aussi qu'elles aient une relation solide avec les pouvoirs publics ainsi qu'avec la population locale, et cela à travers :

- concevoir des produits touristiques à caractère éducatif et formatif, impliquant ainsi les touristes dans la préservation de l'environnement (sorties de sensibilisation, compagnes de volontariat…) ;
- Gérer le frottement entre les touristes et la population locale (groupes restreins) tout en imposant des règles de conduite auprès des touristes (tenue vestimentaire, respect des valeurs autochtones…) ;
- rationalisation de la consommation d'énergie et d'eau (choix des équipements) et chercher à traiter les déchets convenablement (Eaux usées, déchets solides) ;
- S'approvisionner et sous-traiter le plus possible auprès des fournisseurs locaux en bien et services entrant dans les besoins de l'entreprise (produits alimentaires, services de maintenance, services de transports…) ;
- Le recours à la main d'œuvre locale lors des recrutements, surtout si les poste d'emploie n'exigent pas de grandes qualifications, tout en offrant des salaires convenables ;

- Participer dans l'animation socioculturelle à travers la participation dans les manifestations et les événements socioculturels (parrainage, sponsoring…).

2. Les pouvoirs publics:

Les pouvoirs publics doivent veiller à créer un climat favorable pour élaborer des projets à attirer des investissements dans le domaine du tourisme, du moment que les ressources naturelles et culturelles présentes dans la région représentent un avantage comparatif pour celle-ci, et qui la qualifient pour la création d'entreprises touristiques, et cela à travers la construction d'infrastructures (routes, ponts…) et veiller à la disponibilité des services publics, et qui participeront aussi à l'amélioration des conditions de vie de la population d'accueil, aussi à travers la législation adéquate qui va assurer une utilisation optimale de ces ressources, et surveiller l'activité des entreprises de tourisme de façon à maintenir l'environnement par ll'imposition de taxes et redevances sur les activités et les conduites préjudiciables à l'environnement et qui pourrait présenter une source supplémentaire pour la trésorerie locale.

3. La population locale :

La population locale doit réellement tirer partie des retours des activités touristiques, en recevant une part des revenus générés de ces activités, soit par le biais directe des salaires issus de l'emploi touristique versés par les entreprises touristiques aux employés locaux, ou indirectement par l'intermédiaire des entreprises locales qui fournissent des biens et des services au profit des touristes ou aux entreprises touristiques, aussi elle bénéficie des projets et des services publics fournis par les pouvoirs publics, et en retour, les habitants locaux sont obligés de fournir des biens et services requis par les entreprises de tourisme, et doivent être présents et d'une manière transparente dans le processus de prise de décision à travers la participation dans les organismes communautaires locaux , les assemblés locales, les associations locales, les syndicats et les organismes de société civile, et cela dans le but de participer dans l'identification et la sélection des projets qui répondent à leurs attentes et prennent en considération leurs intérêt , en tenant compte des relations et des valeurs sociales, de manière à préserver et valoriser les ressources naturelles, du moment que ces ressources représentent un héritage collectif et doivent être maintenues pour les générations futures, et cela se traduit plusieurs actions : qualité des visiteurs, choix et nature des sites visités, ainsi que la façon

d'intégrer les touristes dans la vie quotidienne de la communauté (organisation de visites, l'hébergement et restauration).

Ce jeu d'acteurs va permettre de créer une relation interactive permanente, qui assurera le développement et la durabilité de l'activité touristique.

La mise en place d'une activité écotouristique basée sur l'exploitation de ressources naturelles et culturelles dans une région; va générer des revenus issus d'une part des dépenses effectuées par les touristes en contre parties des services fournis par les entreprises touristiques (hébergement; restauration; loisir...); et d'autre part pour les achats d'autres biens et services fournis par des entreprises locales (souvenirs, artisanat...), en outre une partie des recettes touristiques va couvrir les charges liées aux achats de biens et de services utilisés par les entreprises touristiques comme consommation intermédiaire auprès des entreprises locale et pour couvrir les salaires versés à la main d'œuvre locale.

Tableau (3) : Jeu des acteurs en écotourisme.

Offre / Demande	Entreprises touristiques	Pouvoirs publiques	Population locale
Entreprises touristiques		- Infrastructure. - Services publique ; - Législations juridiques ; - Subventions…	- Biens et services pour consommation intermédiaire ; - Bien et Services pour les touristes ; - Entreprises locales.
Pouvoirs publiques	- Impôts et taxes ; - Participer aux projets locaux à caractère social et culturel;		-Participer à mettre en évidence les ressources touristiques de la région; - Participer à la gestion et la valorisation des ressources culturelles.
Population locale	-Fournir des emplois; - Respecter les coutumes et traditions, - Préserver le patrimoine naturel et culturel.	- d'infrastructure; - Les services publics; - redistribution des revenus; - protéger le patrimoine naturel et culturel	

Source : Fait par les chercheurs.

En parallèle, les pouvoirs publiques vont pouvoir alimenter leur recette locale par le biais des impôts et taxes liés à l'activité productive ou ceux liés aux revenus, et qui vont travailler pour l'amélioration des conditions de vie à travers les projets d'infrastructures et de services publics.

La population locale qui touche une part des revenus créés par l'activité touristique doivent communiquer leurs attentes et leurs préoccupations à travers la participation et l'adhésion dans les organismes les assemblées locaux pour interférer dans le choix des projets et veiller à une distribution équitables des revenus.

Le schéma ci-dessous illustre cette relation continue entre les acteurs, qui va pousser chaque partie prenante à veiller au maintien de l'activité touristique par une préservation des ressources et une distribution équitables des revenus.

Figure (4) : cercle vicieux du développement écotouristique

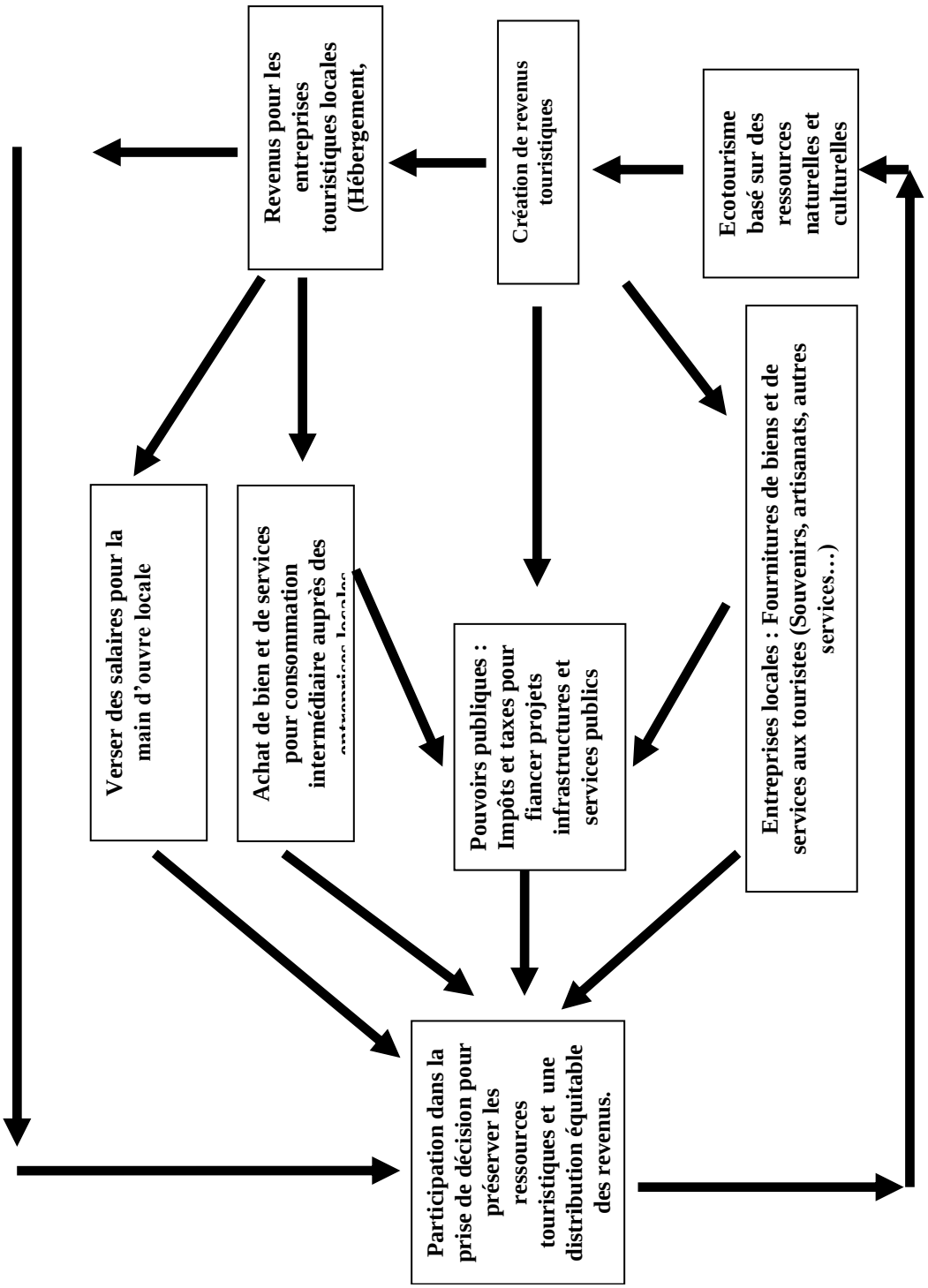

Source : Fait et élaboré par les chercheurs

Conclusion :

Nous avons essayé à travers ce travail de mettre en évidence les avantages et les opportunités que présente l'écotourisme comme alternative au tourisme traditionnel à travers les points suivants :

- Les activités touristiques ont connu à travers le monde un essor sans précédent au cours des dernières décennies, que ça soit en termes de nombre de touristes et en volume des recettes touristiques.
- Cet essor malheureusement a eu des conséquences très néfastes sur l'environnement (pollution, déchets et ordures, consommation d'énergie, l'eau …), et a entraîné l'appauvrissement des ressources naturelles et la détérioration continue de l'environnement, et la dégradation du patrimoine culturel et social, ce qui représente une réelle menace au maintien de ces activités.
- L'écotourisme représente une réelle alternative au tourisme traditionnel pour minimiser ces effets négatifs, du moment que ce type de tourisme se pratique dans les zones qui se caractérisent par un environnement assez fragile, il permet satisfaire les désirs des touristes en matière de divertissement et de loisirs et préservent les ressources naturelles tout en prenant en compte les aspirations de la population locale.
- En parallèle l'écotourisme crée une relation interactive continue entre les différents acteurs qui participent dans la conception et la fourniture des produits touristiques : touristes et entreprises touristiques, les pouvoirs publics et la population locale, cette relation garantie le maintien de l'activité touristique par une préservation des ressources et une distribution équitables des revenus.

Référence :

1http://media.unwto.org/fr/press-release/2016-05-03/hausse-de-4-des-exportations-du-tourisme-international-en-2015, 30/05/2016.

[2]SATTA Alessio et PERELLI Carlo, Gestion environnementale dans le secteur touristique, Le Programmedes Nations Unies pour l'environnement, 2008, p8.

[3]http://www.novethic.fr/empreinte-terre/eau/isr-rse/mediterranee-le-tourisme-asseche-les-reserves-d-eau-80757.html, 19/05/2016.

[4]République française, Ministère de l'écologie du développement durable des transports et du logement, Direction générale de l'énergie et du climat, Service du climat et de l'efficacité énergétique, « Les stratégies nationales du tourisme et du climat » in Synthese , n° 3, Décembre 2010, p 7

[5]http://www.unep.org/climateneutral/Th%C3%A8mes/Tourisme/Tourismedetail/tabid/700/language/fr-FR/Default.aspx, 30/05/2012

[6]Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme,2015, p5.

[7]LaceyWILLMOTTet SonyaR. GRACI, « Gestion des déchets solides dans les destinations insulaires de petite taille : étude de cas sur GiliTrawangan, en Indonésie » in Teros, Hors série-1 | 2012 : Les innovations en tourisme durable.

[8]http://www.planetoscope.com/dechets/812-kilos-d-ordures-deverses-sur-l-ile-des-maldives-de-thilafushi.html, 20/05/2016.

[9]Christiane Gagnon et Serge Gagnon (dir.), L'écotourisme entre l'arbre et l'écorce, Presses de l'Université du Québec,Québec, 2006, p 77.

[10]LequinMarie ,Écotourisme et gouvernance participative, PRESSES DE L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC, Québec, 2001, p23.

[11] Christiane Gagnon et Serge Gagnon, op cit, p 80.

[12]David B. Weaver, The Encyclopedia of Ecotourism, CABI Publishing, Oxon, 2001, p5.

[13]https://www.ecotourism.org/what-is-ecotourism, 18/05/2016.

[14]LequinMarie , « Développement touristique et éco-compatibilité : le cas du Parc marin du Saguenay-Saint-Laurent au Québec » , in Market Management, 2003/2 Vol. 3, p. 51-67.

[15]Marie-André Delisle et Louis Jolin, *Un autre tourisme est-il possible?*, Marie-André Delisle et Louis Jolin, PRESSES DE L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC, Québec, 2007, p69.

[16]Christian Chaboud*et al.*, « Le modèle vertueux de l'écotourisme : mythe ou réalité ? L'exemple d'Anakao et Ifaty-Mangily à Madagascar », in Mondes en développement, 2004/1 (no 125), p. 11-32

Bibliographie :

Livres :

- Delisle Marie-André et Jolin Louis,Un autre tourisme est-il possible?, Presse de l'Université du Québec, Québec, 2007
- Gagnon Christiane et Gagnon Serge (dir.), L'écotourisme entre l'arbre et l'écorce, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2006.
- LequinMarie, Écotourisme et gouvernance participative, Presse de l'Université du Québec, Québec, 2001.
- Weaver David B, the Encyclopedia of Ecotourism, CABI Publishing, Oxon, 2001.

Articles publiés:

- Chaboud Christian *et al,* « Le modèle vertueux de l'écotourisme : mythe ou réalité ? L'exemple d'Anakao et Ifaty-Mangily à Madagascar », in Mondes en développement, 2004/1, n° 125.
- LequinMarie , « Développement touristique et éco-compatibilité : le cas du Parc marin du Saguenay-Saint-Laurent au Québec » , in Market Management, 2003/2 Vol. 3.
- TardifJonathan, « Écotourisme et développement durable » in La revue électronique de l'environnement, Volume 4, n°1, 2003, https://vertigo.revues.org/4575.

WillmottLaceyet R. GraciSonya, « Gestion des déchets solides dans les destinations insulaires de petite taille : étude de cas sur GiliTrawangan, en Indonésie » in Teros, Hors-série-1 | 2012 : Les innovations en tourisme durable

Rapports:

- Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme, 2012.
- Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme, 2015.
- UNWTO,Anualrepport 2015.

SattaAlessio et Perrelli Carlo (adapté par), Gestion environnementale dans le secteur touristique, Programme des Nations unies pour l'environnement, Programme d'Actions Prioritaires, 2008.

- République française, Ministère de l'écologie du développement durable des transports et du logement Direction générale de l'énergie et du climat, Service du climat et de l'efficacité énergitique, « Les stratégies nationales du tourisme et du climat » in Synthese , n° 3, Décembre 2010.

Sites internet:

- http://www.novethic.fr
- http://media.unwto.org/
- http://www.unep.org
- http://www.planetoscope.com/
- https://www.ecotourism.org/what-is-ecotourism

Internal Factors affecting professional performance quality in accounting and auditing firms- A field study from Algeria

Mami Ali*

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the concept of audit quality performed by auditing and accounting firms, and to determine internal factors that influence the quality of professional performance in these firms. Views of some Algerians professionals and academics in the field of accounting and auditing are included in a suggested questionnaire, which determines the order of the most influential factors on professional performance quality carried out by firms.

In the end, the researcher has tried to make recommendations based on the results obtained.

Keywords: Audit quality-influential factors on audit quality –auditing firms -professional performance quality

ملخص الدراسة:

يسلط البحث الضوء على مفهوم جودة الأداء المهني بشكل عام لدى مكاتب التدقيق والمحاسبة وكذا تحديد العوامل الداخلية التي تؤثر على جودة الأداء المهني لهاته المنشآت. أين قمنا بالأخذ بآراء بعض المهنيين في ما يخص هذا الموضوع في شكل استبيان يحدد ترتيب أهم العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني لمكاتب التدقيق حسب المستجوبين. وفي الأخير حاول الباحث تقديم بعض التوصيات بناءا على النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: جودة أو نوعية التدقيق– العوامل المؤثرة على جودة تدقيق– جودة الأداء المهني–مكاتب التدقيق والمحاسبة

* **Mami Ali - Assistant Professor / Class A -University of Medea**

Introduction:

The Quality of Professional performance in auditing and accounting firms is very necessary for many Parts; auditors in their firm want their tasks or services to be with a high quality, that make them more credible and thus they gain the client' confidence. The organization must ensure a good audit quality, Especially the auditor's opinion about the Financial Statements strengthens, the organization position and gives it more legitimacy To face various interested parties in the organization, quality audit is very important also for the users of financial statements to gain assurance that the data are being reported, properly measured and fairly presented, to make different decisions according to them, The government also requires economics entities to have a high audit quality for of Fiscal and statistical reason. Professional organizations check the quality of professional performance of auditing and accounting firms, and make sure that firms are applying the quality standards issued set by these organizations.

In this context, according to the conditions in which auditors does his job, and According to audit firms' qualifications and potentials, and according to conflict of interest between the various parties, professional performance quality in audit firms is not constant: it is negatively or positively influenced by several factors related to the audit firms' circumstances.

This article tries to shed light on these factors, to take appropriate measures to improve the quality of the professional performance of audit and accounting firms, in order to develop audit and accounting professions, Economic entities, and the country's economy as a whole. The central question of our work is:

What internal factors related to audit and accounting firms affect the professional performance quality? And to what extent?

This study aims to examine internal factors affecting professional performance quality in audit firms in Algeria, from a Professionals and academics point of view. And objectives of the current study can be summarized as follows:

- Identify the most important concepts of audit quality;

- Investigate factors that may affect the audit quality within audit firms;
- Determine the most important factors affecting audit quality in Algeria from a professionals and academics perspective.

Literature Review:

1-Nature of audit quality:

The term quality has been first used in industrial and service sectors, describe the product or service, according to ISO* 9000's it means "**degree to which a set of inherent characteristics fulfils requirement**".

As far as quality in auditing and accounting firms concerned many aspects should be mentioned, many parties are interested in the profession of auditing, and each part looks at the term audit quality from its own point of view and according to its interests.

Overall, including many previous studies and researches three (3) important points of view of the audit quality should be cited:

- In terms of discovery of errors and irregularities;
- In terms of commitment to professional standards;
- In terms of meeting the needs of users of financial statements.

1-1-In terms of the discovery of errors and irregularities:

This view was supported by many Researchers mainly is **L. E. De Angelo.** She defined the quality of audit services as "to be the market-assessed joint probability that a given auditor will both (a) discover a breach in the client's accounting system, and (b) report the breach.[1]

1-2-In terms of commitment to professional standards:

This proposal was adopted by many professional organizations, such as international federation of accountants **(IFAC)** and the American institute of certified public accountants **(AICPA).**

The international standard on quality control 01 states that: "The objective of the firm is to establish and maintain a system of quality control to provide it with reasonable assurance that: (a) The firm and its personnel comply with professional standards and applicable legal and regulatory requirements; and (b) Reports issued by the firm or engagement partners are appropriate in the circumstances."[2]

1-3- In terms of meeting the needs of users of financial statements:

This proposal was adopted by the **Public Company Accounting Oversight Board in USA** (PCAOB) it defines audit quality as:[3] "Meeting investors' needs for independent and reliable audits and robust audit committee communications on:

a. Financial statements, including related disclosures;
b. Assurance about internal control; and

c. Going concern warnings".

2-Factors affecting the quality of professional performance in auditing firms:

Professional performance quality in any auditing firm is affected by several elements related to the profession, itself its environment, we can distinguish between three kinds of factors:

2-1- Factors related to audit firms external environment:

Audit firms could be affected by five (5) external factors are: Political Environment, legal Environment, Economic Environment, socio-cultural Environment, and technological Environment.[4]

2-2-Factors related to the audit firms clients:

Each audit firm has many clients, which are different from each other, in terms of working conditions that varies accordingly such as client size, legal form, system management complexity, internal control efficiency, accounting disclosure, conflict of interests…, these factors affect the task of auditing in a way or another in these entities thus the quality of services offered by audit firms is affected too.

2-3- Factors related to audit firms Internal environment:

In addition to the above, there are many elements within the Audit firms greatly affect the quality of professional performance, these factors that can be controlled and minimized its impact, contrary to the above mentioned factors, that are beyond the control of audit firms.

So the audit firms is responsible for everything that happens from in the internal environment of the firm and can exploit the positive factors that improve the quality of professional performance and try to reduce the negative factors that degrade the quality in these firms.

In this study we are trying to take some important factors associated with the internal environment of these firms, which greatly affect the performance and quality of services provided by audit firms. Which are as follows:

2-3-1-Firm's Size:

There are many studies acknowledge the existence of a positive relationship between the Firm size and the quality of services, such as **De Angelo paper research** Which confirmed that audit quality is not independent of auditor firm size[5], and she proposed that larger firms provide higher-quality audits as they have fewer incentives to compromise their standards to ensure retention of clients in comparison with smaller firms.

Others suggest that it is Noticeable impact of capabilities and resources availability in big firms on the quality of services, along with the number of professional in these firms [6], which are in a larger number and

more experienced than small firms. And there else a high relation between reporting accuracy BIG 4* and firm's size.[7]

This debate over the relationship between auditor size and quality, however, has concentrated mainly on the claim that the largest auditing firms with international reputations are above average quality suppliers of audits, whereas little is said about product differentiation among other audit firms.[8]

2-3-2-Firm's fees:

Audit Firm's fees include of charge paid by the firm's clients for deferent services whether audit service or non-audit services. Auditing fees consist mainly of the wages and benefits of firm and field personnel, travel costs, and other costs necessary to the audit and related support activities.

The relation established between the audit quality and the audit fee has made a study subject for several researchers[9], a company's audit should represent value for money. Nevertheless, substantial fee reductions may lead the auditor to reduce valuable audit work and therefore compromise audit quality.[10]

Parveen P. Gupta and others suggest that audit quality is lower when audit fee is below the level of expected fee, more importantly; there is no evidence that audit quality is impaired when audit fee is more than the normal level of audit fee.[11]

2-3-3-Compitition among firms:

Many studies indicated to the impact of the competition in the audit an accounting market on the quality of the services provided by audit firms, either positively or negatively.

Numan & Willekens indicate that competitive pressure has a negative association with audit quality, because Audit fees are lower when there is close competition, and as a result the incumbent audit firm may have less resource to maintain its high quality standards[12].It is the same point of view adopted by **Bierstaker &Wright.**[13]

On the other hand, increased price competition may force an audit firm to distinguish itself on other product characteristics, such as audit quality. Thus, competition among sellers may lead to innovation and high-quality (services).

There are many who found a positive association between competition in audit market and accrual quality like **Ferguson** [14] or **Francis J**[15]**.**

2-3-4-Firm's reputation:

Many studies suggest that maintaining a reputation for high quality is of paramount importance f or financial services firms generally and

auditing firms specifically. And these studies have shown that an auditor's reputation for quality is valuable.[16]

External stakeholders such as investors and regulators use audited financial statement information in their decision making. Because investors are unable to directly observe audit quality and determine whether the reported information is an unbiased indicator of firms' financial performance, auditor reputation serves as an important proxy for the quality and accuracy of client financial statements.[17]

2-3-5-Firm's specialization:

In Business literature, auditor industry specialization is analyzed through the composition of the auditor's clienteles because auditors who devote resources to develop special industry knowledge will tend to have larger market share sand will be able to split the knowledge-developing costs and achieve economy of scales.[18]

Auditing researchers have extensively studied the consequences of auditor expertise. Experimental auditing research confirms the importance of auditor expertise by providing evidence that knowledge of the industry may increase audit quality, improving the accuracy of error detection.[19]

2-3-6-Experienceand competence:

Auditing and accounting firms need a large knowledge in different technical areas including financial reporting, auditing, ethics standards, and corporate and tax laws and regulations. It is important that audit firms have technical support arrangements to help individual partners and staff keep up to date with developments in these areas and to provide assistance on complex areas.[20]

Almost all researchers agree that there is a positive link between qualifications and proficiency of members of firms and the quality of services they provide.

2-3-7-Firms commitment to profession's ethics:

A professional accountant in a public practice should not knowingly engage in any business, or activity undermining the reputation, and the credibility of the profession. Therefore, a professional accountant should respect five (5) fundamental principles: Integrity, Objectivity, Professional competence, due care, and Confidentiality.[21]

2-3-8-Adoption of technology in firms:

Getting technology in auditing firms is now more important than ever. It's increasingly not only being used to improve back-office efficiency but also for delivering client-facing solutions.[22]

Computer-Assisted-Auditing Techniques and Tools (CAATTs) are audit technologies that allow IT audit work to be performed efficiently, effectively and reduce audit time.[23]

(CAATTs) include the usage of any technology in audit, for example, electronic working papers, word processing applications, spreadsheet applications, statistical analysis software and computer application program.[24]

2-3-9-Firm's independence:

Independence is one of the most important requirements of audit and accounting professions, it makes services provided especially audit more effective by providing assurance that the firm will plan and execute its tasks objectively And neutrality.

And it can distinguish between two (2) aspects of independence as follow:[25]

Independence of Mind : The state of mind that permits the expression of a conclusion without being affected by influences that compromise professional judgment, thereby allowing an individual to act with integrity and exercise objectivity and professional skepticism;

Independence in Appearance: The avoidance of facts and circumstances that are so significant that a reasonable and informed third party would be likely to conclude, weighing all the specific facts and circumstances, that a firm's, or a member of the audit team's, integrity, objectivity or professional skepticism has been compromised.

2-3-10-Planning and work team supervision:

Planning an audit mission involves establishing the overall audit strategy for the engagement and developing an audit plan. Adequate planning benefits the audit of financial statements in several ways, including the following:[26]

- Helping the auditor to devote appropriate attention to important areas of the audit;
- Helping the auditor identify and resolve potential problems on a timely basis;
- Helping the auditor properly organize and manage the audit engagement so that it is performed in an effective and efficient manner;
- Assisting in the selection of engagement team members with appropriate levels of capabilities and competence to respond to anticipated risks, and the proper assignment of work to them;
- Facilitating the direction and supervision of engagement team members and the review of their work assisting, where applicable, in coordination of work done by auditors of components and experts.

Methodology:

1- Nature of the field study:

Due to the lack of studies on the determination of internal factors affecting the quality of the audit to the Audit firms in Algeria, the researcher adopted a questionnaire as a tool for data collecting to examine the main internal factors affecting auditing quality. This survey consists of the internal factors that previous studies showed they might affect audit quality. Therefore, the questionnaire includes two parts:

- **Part A**: General information about the study sample ;
- **Part B**: Questions about factors affecting auditing quality.

The researcher distributed the questionnaire to a random sample of professionals specialized in auditing, accounting, and academics (some University professors) through direct delivery or by Emails, the number of questionnaires received was 89 out of 100 questionnaire distributed.

The questionnaire is designed and based on the Likert scales model with 4 columns choice As follows:

Table 01: Likert scale

Category	Strong effect	Average effect	Weak effect	Noeffect
Degrees	1	2	3	4
Field	(1-1.75)	(1.76-2.49)	(2.50-3.24)	(3.25-4)

Source: Prepared by the researcher based on many studies

2-Statistical tools adopted:

In order to get the results hoped of this survey, the researcher used many techniques and statistical tools as follows:

- Reliability and validity test ;
- Frequenciesand percentages;
- Arithmetic mean;
- Standard deviation.

All statistical procedures were estimated using Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

3-Data analysis and findings:

After the distribution of questionnaires, we were able to receive Eighty-nine valid form for analyze, which they have been treated by SPSS program, as a result we will analyze the output received as follows:

A-Reliability and validity test:

The **reliability coefficient (**Cronbach's alpha) is a numerical index of reliability, typically ranging from **0** to **1**. A number closer to 1 indicates high reliability. A low reliability coefficient indicates more error in the assessment results.

According to the results obtained from SPSS, the Value of **(**Cronbach's alpha) is **0.72** which indicates that there liability coefficient is relatively high, which reassures there liability and validity of study tool.

B-Sample analysis:

In the **part A** of questionnaire, we determined three characteristics of the sample which are: academic qualification, profession and experience, as they are explained in the following tables:

Table 02: academic qualification of the sample

Academic qualification	Frequency	Percentage	Cumulative Percentage
Doctorate degree	14	15.8%	15.8%
Master's degree	19	21.3%	37.1%
Bachelor's degree	33	37.1%	74.2%
Professional diploma	23	25.8%	100%
Total	89	100%	

Table 03: Profession of the sample

Profession	Frequency	Percentage	Cumulative Percentage
Professor	36	40.1%	40.1%
Accounting expert	15	16.9%	57%
Legal auditor	22	24.8%	81.8%
Accountant	16	18.2%	100%
Total	89	100%	

Table 04: experience of the sample

Experience	Frequency	Percentage	Cumulative Percentage
More than 15 years	17	19.1%	19.1%
Between 05 & 15 years	45	50.6%	69.6%
Less than 05 years	27	30.3%	100%
Total	89	100%	

Source: Prepared by the researcher based on Spss Program outputs

The researcher has concluded from the above tables the following:

- The number of observations (respondents) for each variable was 85, which reflect that the respondents have answered all questions concerning study variables.
- More than 68%ofthe respondents are majored of Bachelor degree at least, which means itis a good indicator of the quality of this study and the credibility of the results.
- 60% of the sample is Professionals who practice accounting and auditing while the percentage of academics is 40% of the sample**,** this interpret that the field of accounting and auditing is primarily a professional and practical discipline.
- Many respondents possess both professional and academic experience, where we find many professors are certified as accounting expert or accountant.

- 70% of the respondents have more than 5 years experience, which means itis a good indicator of the quality of this study and the credibility of the results.

C- Sample responses analysis:

Table 05: sample responses

Factors effecting the Professional performance in firms	Frequency Percent	**Responses**			
		Strong effect	Average effect	Weak effect	No effect
Experience and competence	**F**	**79**	**10**	**-**	**-**
	(%)	**88.8**	**11.2**	**-**	**-**
commitment to the profession ethics	**F**	**51**	**32**	**6**	**-**
	(%)	**57.3**	**36**	**6.7**	**-**
Firm's fees	**F**	**49**	**33**	**7**	**-**
	(%)	**55.1**	**37.1**	**7.9**	**-**
degree of technology adopted	**F**	**44**	**34**	**8**	**3**
	(%)	**49.4**	**38.2**	**9**	**3.4**
Firm's independence	**F**	**22**	**47**	**20**	**-**
	(%)	**24.7**	**52.8**	**22.5**	**-**
Planning and supervising the work team	**F**	**18**	**45**	**26**	**-**
	(%)	**20.2**	**50.6**	**29.2**	**-**
Firm's reputation	**F**	**8**	**39**	**33**	**9**
	(%)	**9**	**43.8**	**37.1**	**10.1**
Competition among firms	**F**	**5**	**38**	**40**	**6**
	(%)	**5.6**	**42.7**	**44.9**	**6.7**
Firm's specialization	**F**	**6**	**39**	**34**	**10**
	(%)	**6.7**	**43.8**	**38.2**	**11.2**
Firm's size	**F**	**2**	**20**	**47**	**20**
	(%)	**2.2**	**22.2**	**52.8**	**22.5**

Source: Prepared by the researcher based on Spss Program outputs

Table 06: Descriptive statistics indications

Factors effecting the Professional performance in firms	**Descriptive statistics indications**		
	Mean	St Deviation	The general trend
Experience and competence	**1.1124**	**0.3176**	Strong effect
commitment to the profession ethics	**1.4944**	**0.5238**	Strong effect
Firm's fees	**1.5281**	**0.5512**	Strong effect
degree of technology adopted	**1.6629**	**0.6725**	Strong effect

Firm's independence	**1.9775**	**0.5904**	Average effect
Planning and supervising the work team	**2.0899**	**0.6013**	Average effect
Firm's reputation	**2.4831**	**0.7093**	Average effect
Competition among firms	**2.5281**	**0.6585**	Weak effect
Firm's specialization	**2.5393**	**0.7141**	Weak effect
Firm's size	**2.9551**	**0.7371**	Weak effect

Source: prepared by the researcher based on Spss Program outputs

According to the tables above, the researcher conclude the following:

- There is a consensus that all the factors mentioned in one way or another affect the professional performance quality, in auditing and accounting firms, but with distinguished degree of influence,
- Experience and competence is the most important factor that affects the services quality in audit and accounting firms. As more than 88.8 percent agree about the importance of experience and competence, and their role in improving the professional quality performance, it should also be noted that the decline in the value of the standard deviation indicates that there is a general consensus about the importance of this factor on quality.
- According to the result there are 4 factors which have a strong effect on quality which are respectively ordered as follows: experience and competence, commitment to the profession ethic, Firm's fees, and degree of technology adopted. Followed by 3 other factors with an Average respectively ordered as: Firm's independence, Planning and supervising the work team and Firm's reputation, and finely there are factors have a weak affect are: Competition among firms, Firm's specialization and Firm's size.
- It notes that the answers of the respondents were somewhat dispersed according to the standard deviation measure except expertise and efficiency factor, which ranks first among factors, Where the standard deviation values of the other factors ranged between 0.52 and 0.73 It shows a distinct opinions among respondents concerning rest of factors.

Conclusions and Recommendations:

This paper intended to shed light on accounting and auditing firm's quality, and the factors affecting services quality provided, In addition to the extent of understanding these aspects by professionals and academics in Algeria.

The concept of Quality requirements in Algerian firms is still shrouded with a lot of ambiguity for a wide range of professionals and academic, as the first of these requirements has appeared only 5 years ago, in the Presidential Decree 10-01concerningaccounting and auditing profession, that creates a new commission for quality control, under which issuing quality requirement represent its main duties (mainly the internals requirement of firms), along with evaluating and controlling them.

From the finding of both the literature as well as the field study, the researcher conclude that there are many point of view about the concept of quality and each part considers the concept of quality from its own point of view and its interests.as we have explored the various internal factors that affect the professional quality performance in firms, using study a questionnaire , directed to a group of professionals and academics, where all the respondents agreed that all of factors mentioned, affect the professional quality performance in firms but with distinct degrees. Where the respondents agreed that the expertise and competence is the most important factor that increases the quality in Algerian firms. Along with other factors which come successively especially commitment to the profession ethics, Firm's fees, and Adoption of technology in firms.

Based on the above the researcher recommends the following:

- The necessity to sensitize the different parties about the importance of the quality in firms and the role of the application of quality requirements in improving professional performance in Algerians firms by organizing seminars and forums organized by responsible authorities;
- enable quality control commission Approved by the Presidential Decree 10-01to play a major role ,by issuing a quality control guide for Algerians firms And to supervise them;
- The necessity to prepare a guide project including local standards of accounting and audit profession.
- The necessity of improving and developing the skills and abilities of professionals in firms and updating knowledge through participating in periodically and continuously programs and courses, Without neglecting the dimensions of Total Quality Management;
- The necessity to issue the guide of profession accounting ethics.

- Organizing contests supervised by professional organizations to choose the best firms in order to encourage the culture of quality in firms;
- The adoption of modern technologies to reduce mistakes, which results in reducing cost and time, this in its turns leads to increase professional quality performance in firms.

References:

[*] International Organization for Standardization, the world's largest developer of voluntary International Standards.

[1] De ANGELO Linda Elizabeth, **Auditor size and Audit quality**, Journal of accounting and Economics 3, North-Holland Publishing Company, Philadelphia-USA, page 186.

[2] International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), International federation of accountants(IFAC), International standard on quality control 01(ISQC01): **Quality Control For Firms That Perform Audits And Reviews Of Financial Statement, And Other Assurance And Related Services Engagements,** 2010, page 38**.**

[3] Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) ; **Audit Quality Indicators**, 2013, page 3-4. http://pcaobus.org/News/Events/Documents/05152013_SAGMeeting/Audit_Quality_Indicators.pdf

[4] Angus Duff, **AUDITQUAL: Dimensions of Audit Quality,** The Institute of Chartered Accountants of Scotland, 2004, Page 12.

[5] De ANGELO Linda Elizabeth, **Auditor size and Audit quality**, op cit. page 197.

[6] Krishnan, J. and Schauer, P., (2000), **The differentiation of quality among auditors: evidence from the not-for-profit sector**, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 19 (2), pp. 9–25.

[*] The big 4 audit firms are: Deloitte Touche Tohmatsu ; EY (Ernst & Young) ; KPMG ; PricewaterhouseCoopers

[7] Marshall A. Geiger and Dasaratha V. Rama, **Audit Firm Size and Going-Concern Reporting Accuracy, A***ccounting Horizons* Vol. 20, No. 1 March 2006, page 01.

[8] Husam El-Khaddash & Rana Al Nawas & AbdulHadi Ramadan, **Factors affecting the quality of auditing: the case of Jordanian commercial Banks**, International Journal of business and social science, Vol 4, N°11, Center for Promoting Ideas, USA, September 2013. pp 206-222.

[9] Ivan Oana raluca, **Audit fee Econometrical Models An Overview of the auditing Research Literature**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 13(2), 2011, page: 380.

[10] Financial Reporting Council (FRC), **Audit Quality Inspections**, Annual Report 2011/12, London, 2012, page: 05.

[11] Parveen P. Gupta, Gopal V. Krishnan and Wei Yu**, You Get What You Pay For: An Examination Of Audit Quality When Audit Fee Is Low,** 2009, Page: 28.

[12] Wieteke Numan, Marleen Willekens, **Competitive pressure, audit quality and industry specialization**, 2012, page: 28.

[13] Bierstaker, J.L. and Wright, A, **The Effects of Fee Pressure and Partner Pressure on Audit Planning Decisions**, Advances in Accounting, page 26.

[14] Ferguson, A., J. Francis, and D. Stokes. 2003. **The effects of firm-wide and office-level industry expertise on audit pricing**. The Accounting Review 78 (2): page 446.

[15] Francis, J., K. Reichelt, and D. Wang. 2005. **The pricing of national and city-specific reputations for industry expertise in the U.S. audit market**. The Accounting Review 80 (1): page: 132.

[16] Srinivasan Krishnamurthy, Jian Zhou, **Auditor Reputation, Auditor Independence, and the Stock-Market Impact of Andersen's Indictment on Its Client Firms**, 2006, Contemporary Accounting Research Vol. 23 No. 2 (Summer 2006), page: 468.

[17] Husam El-Khaddash & Rana Al Nawas & AbdulHadi Ramadan, op cit, page: 211.

[18] Like Jiang & others, **who are Industry Specialist Auditors? ,** Comptabilités et innovation, Grenoble, 2012, page:02.

[19] Miguel Minutti-Meza, **Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality? Evidence from Comparable Clients, 2010,** page: 02. raw.rutgers.edu/docs/seminars/spring11/Minutti-Meza.pdf.

[20] International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB), **A framework for audit quality**, 2013, Page: 28.

[21] International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA), **Handbook of Code of Ethics for Professional Accountants**, 2015 edition, page: 10.

[22] CCH Technology Survey Technology, **in Tax & Accounting: Then, Now and next**, 2013, page: 08, CCHGroup.com.

[23] Khairina Rosli & others, **Factors Influencing Audit Technology Acceptance by Audit Firms: a New I-TOE Adoption Framework,** Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice, 2012, page: 02.

[24] Braun, R. L. & Davis, H. E, **Computer–Assisted Audit Tools and Techniques: Analysis and Perspectives**, Managerial Auditing Journal, Vol.18 (9), 2003, page

[25] International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA), op cit, Page: 156.

[26] International Auditing and Assurance Standards Board(IAASB)**, International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements,** 2014 edition, volume1**,** SA 300, Planning An Audit Of Financial Statements, International Federation of Accountants IFAC, New York, Page : 255.